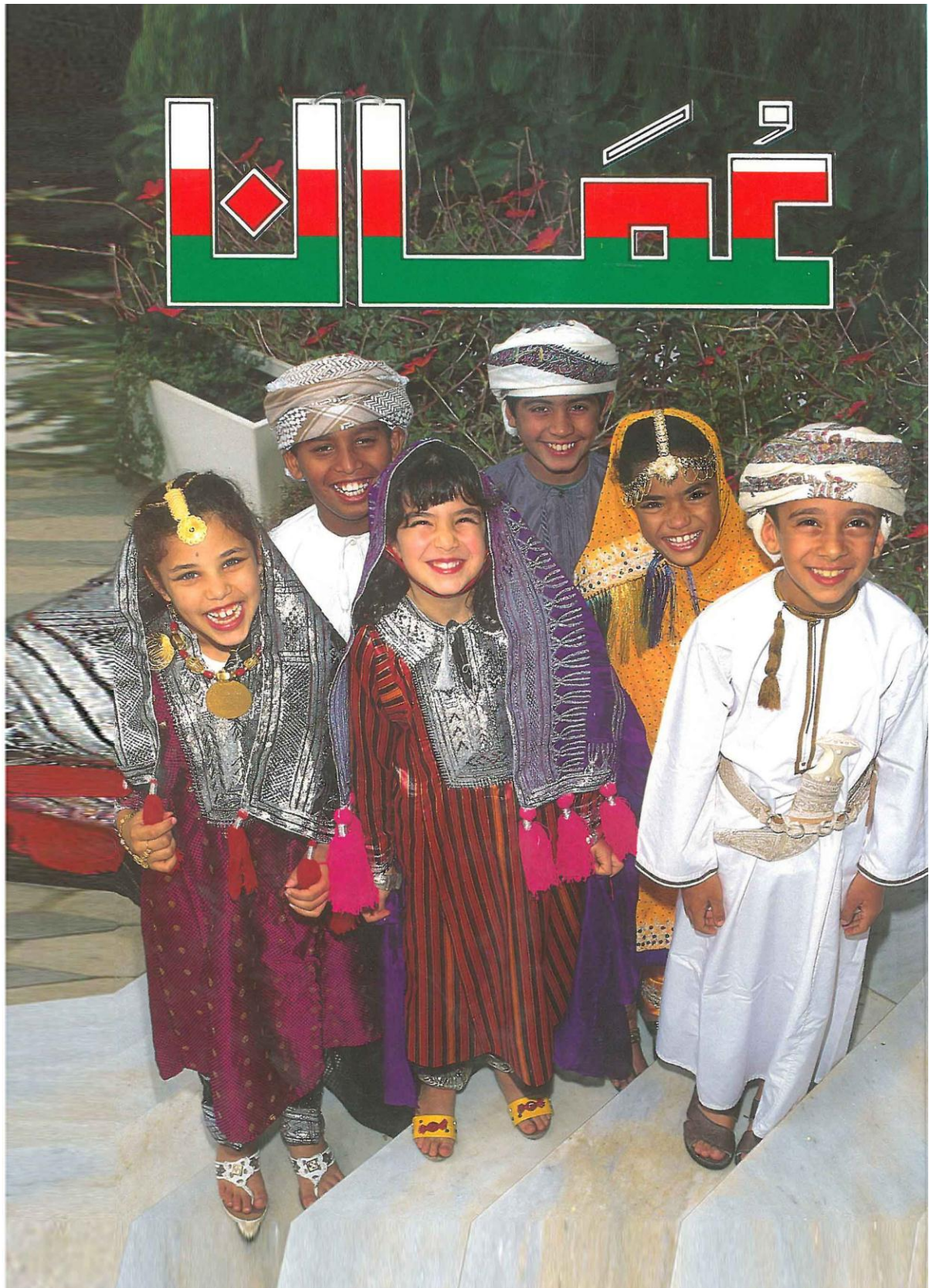
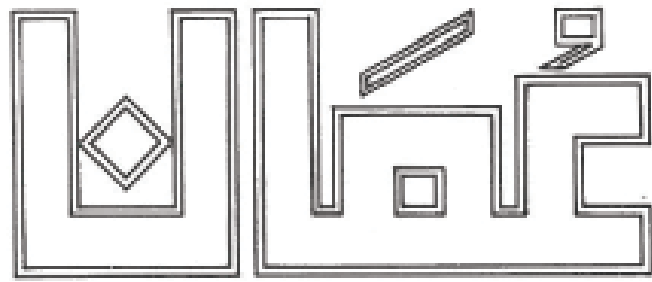
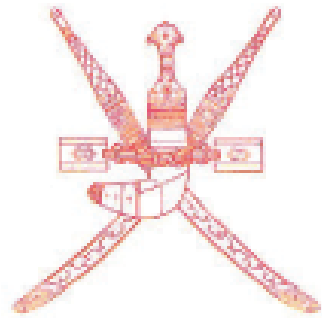






إصدار
وزارة الإعلام - سلطنة عُمان

مسقط

١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

”إِنِّي أَنزَلْتُ الذِّكْرَ بِالْعَرَبِيِّ وَاعْمَلُوا الصَّالِحَاتِ لَعَلَّكُمْ
تُفْلِحُونَ“

صدق الله العظيم



حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

تقديم

بفضل من الله وعونه، نقدم هذا الكتاب - وهو طبعة معدلة لكتاب عمان ٩١ - متزامنا مع عام الصناعة الثاني، ومتيمنا بالخطوة المباركة في إنشاء مجلس الشورى، ومحفوظاً بالرعاية السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، حفظه الله ورعاه، الذي يبذل الجهود تلو الأخرى في سبيل رقي وطنه، وإسعاد شعبه، ونهضة بلاده بخطوات عمل متواصلة لا تفتر ليل نهار.. إيماننا منه حفظه الله بأن العمل والعمل وحده هو السبيل القويم لبناء الشعوب وتقديم الأمم، واستجابة للمولى عز وجل الذي أمرنا بالعمل، وأن نحسن ما نعمل.

وقد حوت هذه الطبعة تجديداً لبعض المعلومات والبيانات التي تناولتها الطبعة الأولى من الكتاب والتي ركزت في صورة موجزة على ما تحقق من عمر النهضة المباركة إبرازاً للصورة المشرقة لمسيرة التقدم في هذا الوطن العزيز في ظل الخطة الخمسية الرابعة التي بدأت العام الماضي وتستمر لمدة خمس سنوات، والتي تنطلق من خلالها سلطنة عمان إلى آفاق رحبة من التقدم والرقي والنهضة الشاملة في شتى ربوع السلطنة وفي كافة المجالات تحت ظل القيادة الحكيمة وبفضل التوجيهات السديدة لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله ورعاه.

وزارة الإعلام





القائد
الملك
والمسيرة
الظافرة



إذا كان عام ١٩٩٠م نقطة تحول تاريخية في مسيرة النهضة العمانية لاتمام عقدين من عمر النهضة المباركة وخاتم خطط ثلاث من خطط التنمية المستمرة فان عام ١٩٩١م هو بداية الانطلاقة الكبرى في مسيرة العمل الوطني حيث شهد مولد الخطة الخمسية الرابعة. ويأتي عام ١٩٩٢ عاماً لمواصلة الجهد والعمل الدؤوب لما أعلنه جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله في خطابه السامي في العيد الوطني الحادي والعشرين من سياسات هامة تعود بالخير والنفع على الوطن والمواطن، وتعد عمان بجدارة واقتدار لتستشرف آفاق المستقبل وتضع أقدامها على عتبات القرن الحادي والعشرين عالية الهمة، قوية البنيان رافعة الرأس.

وان أول ما توصف بها هذه المسيرة انها ذات استراتيجية محددة الخطى واضحة المعالم متعددة الأهداف. وكما عبر عنها القائد المفدى فانها «تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وغيرها، كما تشمل تطور الجهاز الإداري للدولة» وذلك من خلال خطة مدروسة ألا وهي الخطة الخمسية الرابعة، والتي وضعت لتشمل كافة المناطق النائية بجلالها وصحاريها، وهو أحد مرامي التنمية الأساسية الذي حرص جلالة السلطان المعظم على التنبيه عليه فقال انه أمر باعطاء الأولوية في الخطة الخمسية الرابعة «لتعزيز واستكمال برامج التنمية في مختلف المناطق وخاصة المناطق التي ماتزال بحاجة ماسة الى مشاريع جديدة للخدمات».

وبذلك فان جلالة القائد المفدى لم يميز منطقة عن أخرى وإنما وضع الخطوط العريضة للتنمية المستقبلية التي تقوم الحكومة على تنفيذها والسهر على انجازها بكل دقة وحزم واتقان.

لقد استن جلالة القائد ومنذ بداية عصر النهضة والبناء على يدي جلالته طريقاً خال من الضجيج والصخب.. فلا تزيين للأفعال ولا بهرجة في الأقوال.. إنما هو طريق دائم وواضح له معالمه المرسومة القائمة على العقلانية والواقعية وعلى التدرج الذي هو سنة الحياة وطبيعة من طبائع الكون.

ولقد خطط جلالته لتسير النهضة مسيرتها الطبيعية أخذة بالأهم

فالمهم حسب خطة دقيقة ومنهج يأخذ بأحدث ما في العصر ولا يهمل في نفس الوقت تراث الآباء والأجداد.. يربط الماضي بالحاضر ويجعل الحاضر ليكون في خدمة المستقبل حتى لا تتخلف عمان عن الركب وحتى تواكب انجازات العصر الحضارية.

فالتنمية الشاملة بمختلف جوانبها هي الهدف الأسمى الذي لا مناص منه والغاية الفضلى التي عزم صاحب الجلالة حفظه الله على تحقيقها منذ أن انطلقت مسيرة الخير تحت ظل قيادته الحكيمة. وفي خطاب جلالة في العيد الوطني الحادي والعشرين أكد هذا المعنى بعبارات لا تقبل الغموض حيث قال: «أن تحقيق التنمية الشاملة للمتكاملة في مختلف جوانبها وإبعادها غاية عظمى لا محيد عنها وهدف أسمى لا مناص من بلوغه». وتتعدد الوسائل والسبل التي عن طريقها يتأتى بلوغ هذه التنمية الشاملة، فالى جانب العمل الدؤوب والجهد المتواصل تأتي الصناعة كشريان أساسي لها. ويتطور الصناعة على أسس علمية وقواعد مبنية تصبح هي الركيزة الأساسية في عملية التنمية، وهذا هو ما بينه جلالة حفظه الله «والصناعة تعتبر ركيزة أساسية في هذه التنمية ويتطورها على أسس علمية وقواعد فنية فإنها يمكن أن تسهم وبشكل فعال في بناء الاقتصاد الوطني».

لقد أولى جلالة السلطان المعظم جل اهتمامه لبناء الإنسان العماني القادر على الاسهام بجدارة وإيجابية في مسيرة التنمية ذلك أن جلالاته يؤمن بأن «التنمية ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي من أجل بناء الإنسان الذي هو أدواتها وصانعها».

ومن نفس المنطلق ولما للصناعة من نصيب كبير في رقي وتقدم الشعوب وتأكيدا لاهتمام السلطنة الدائم بتنويع مصادر الدخل القومي وتطوير اقتصادياتها وتشجيعا لإقامة المزيد من المشروعات الصناعية في هذا القطاع الحيوي أعلن حفظه الله في خطابه السامي في العيد الوطني الحادي والعشرين «تعميد فعاليات عام الصناعة لمدة عام آخر» مؤكدا جلالاته تقديره لما بذل من جهد خلال عام الصناعة الأول ١٩٩١م بالتعاون بين الحكومة والمواطنين من أجل تطوير هذا القطاع كما وكيفا داعيا جلالاته الى استمرار هذا الجهد والتعاون في المستقبل من أجل رفعة



جلالة السلطان المعظم يقوم بزيارة منطقة الرسيل الصناعية

شأن هذا البلد العزيز.
 لقد أسبغ الله عز وجل على هذا البلد المعطاء بواقر من نعمة وحبها
 بموارد طبيعية عديدة، فجاءت توجيهات جلالته حفظه الله الى ضرورة
 اعطاء الأولوية للصناعات التي تقوم على مواد خام محلية تلبي
 احتياجات أساسية للبلاد، فعلى «الصناعيين - كما قال جلالته -
 استغلال الموارد الطبيعية التي حباها الله بها من خامات ومواد

أولية وتصنيعها محليا دعما للاقتصاد الوطني وهذا من شأنه أن يؤدي الى تنشيط حركة البحث والتنقيب عن مزيد من الخدمات والموارد الأولية التي يمكن تصنيعها ومن ثم توفير فرص أكبر للعمل في مناطق مختلفة من البلاد تساعد على تحقيق الرفاهية للإنسان العماني». وهذا هو بيت القصيد، توفير المزيد من فرص العمل للمواطنين.. نعم فلن يهدأ لجلالته بال حتى يرى شباب عمان ينخرط في كافة الأعمال والمهن والحرف.. يسد الفراغ في كل مجال وكل ميدان.. يبذل العرق والجهد في سبيل رفعة بلده وتنمية مجتمعه «لأن الطموحات العظيمة - كما قال جلالته - للأمم والشعوب لا تتحقق صدفة أو بالاعتماد على الآخرين وانما تتحقق بالاعتماد على النفس والعمل الدؤوب والجهد الخلاق المبدع والعطاء الصادق المخلص والمشاركة الواعية والمسؤولة».

والحمد لله فشباب عمان يصغون السمع لقائدهم ويلبون النداء ويعقدون العزم كل العزم على الاستبسال في ميدان العمل والعرق والتضحية.. ولذلك انطلقت مسيرة الخير بفضل تدفق عطاء جلالته ودعمه المتواصل لمختلف القطاعات وصولا بها الى نهضة حقيقية. وما تكريمه السامي في مهرجان عام الصناعة لخمس شركات ومصانع عمانية التي نالت شرف الفوز بكأس جلالته للصناعة الا تجسيدا لدعمه ورعايته لقطاع الصناعة حتى وصل هذا القطاع الى ما وصل اليه من تقدم ونمو وما حققه من نقلة صناعية خلال واحد وعشرين عاما من عمر النهضة المباركة، وهي فترة قياسية اذا ما قورنت بمثيلاتها من نهضات الأمم والشعوب، كما يأتي هذا التكريم السخي حافزا لرجال الصناعة للاضطلاع بمسؤولياتهم في بناء هذا الوطن ودعوة لهم لمضاعفة الجهد لدفع عملية التصنيع قدما الى غايتها المنشودة.

وبتشريف جلالته بزيارته الكريمة لمنطقة الرسيل الصناعية في التاسع من فبراير من عام ١٩٩١م، أعطى جلالته دفعة قوية للصناعة الوطنية العمانية فقد تفقد جلالته مبنى الهيئة والمنطقة وبعض ما فيها من مصانع وأعطى عقب هذه الزيارة الكريمة توجيهاته السامية بالتأكيد على جعل عام الصناعة منطلقا ورائدا لصناعة وطنية قوية ومتكاملة تلبي

مختلف متطلبات الحياة العصرية كما أعطى أوامره بضرورة دعم الشباب العماني الطامح في إقامة صناعات صغيرة حرفية ومنزلية وتخفيض أسعار الأراضي بمنطقة الرسيل الصناعية وتخفيض أسعار الخدمات التي تحتاجها الصناعة مثل الكهرباء والمياه وافتتاح مكاتب لبعض أنواع الخدمات كالبنوك والدفاع المدني وغيرها.

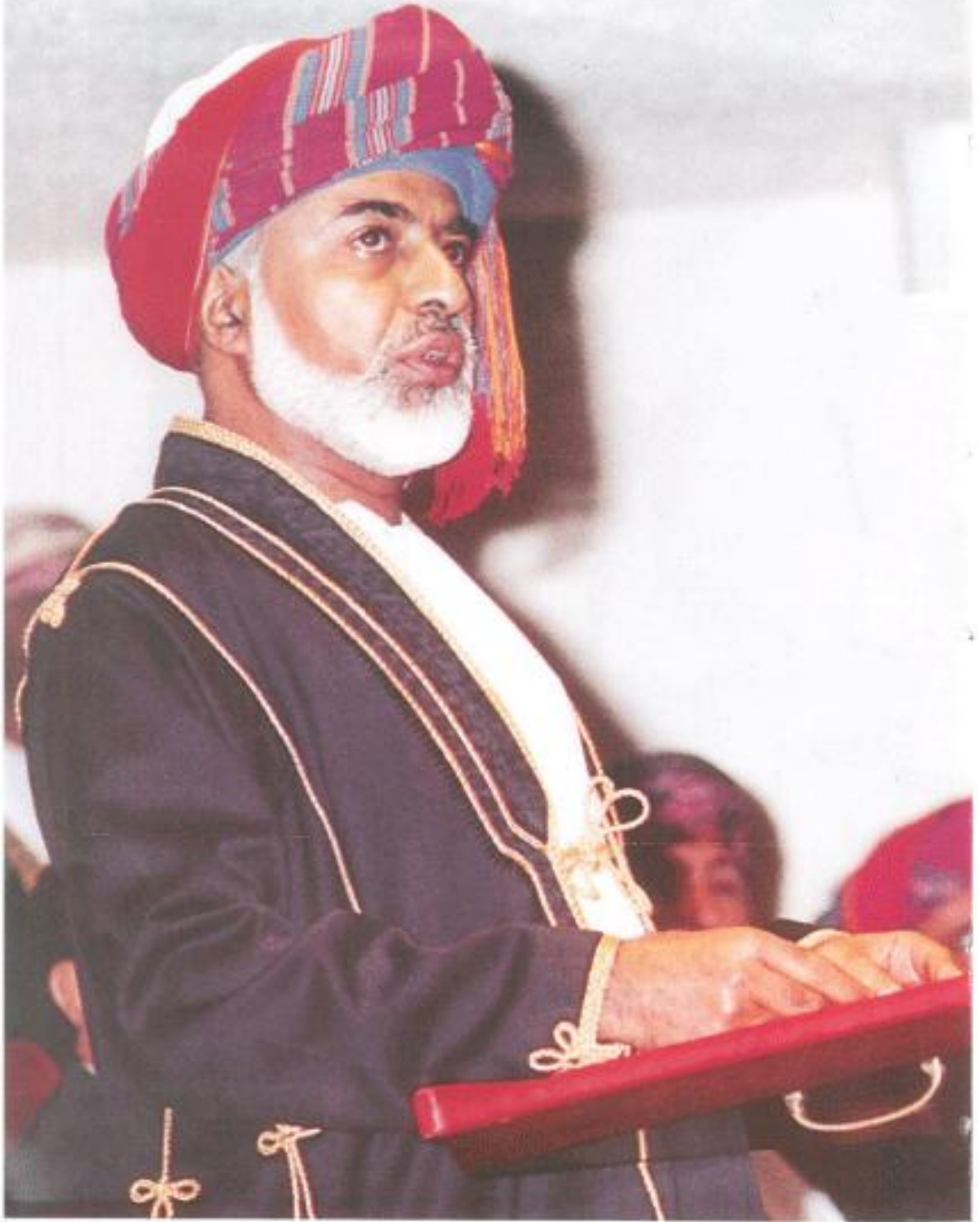
وإلى جانب إهتمام جلالته الكبير بخلق صناعة عمانية قوية تؤدي دورها الوطني في التقدم والرخاء الاجتماعي فإن جلالته نبه إلى أمرين هامين ترتبط بهما بشكل أساسي مسيرة التنمية في السلطنة.

الأول هو «البيئة» حيث أكد حرصه على ضرورة الحفاظ على نظافة ونقاء البيئة وهو هدف استراتيجي حيث قال جلالته حفظه الله: «إن قيام صناعة قوية تؤدي دورها الوطني في التقدم والرخاء الاجتماعي مع المحافظة على نقاء البيئة ونظافتها إلى أبعد حد ممكن هدف استراتيجي نسعى إليه بكل جد وندعو المسؤولين والمستثمرين إلى تحقيقه، فالحفاظ على البيئة وصيانتها من أضرار التلوث لا يمنع من قيام صناعات نظيفة تأخذ بأسباب التقنية الحديثة وتواكب باستمرار متطلباتها المتجددة».

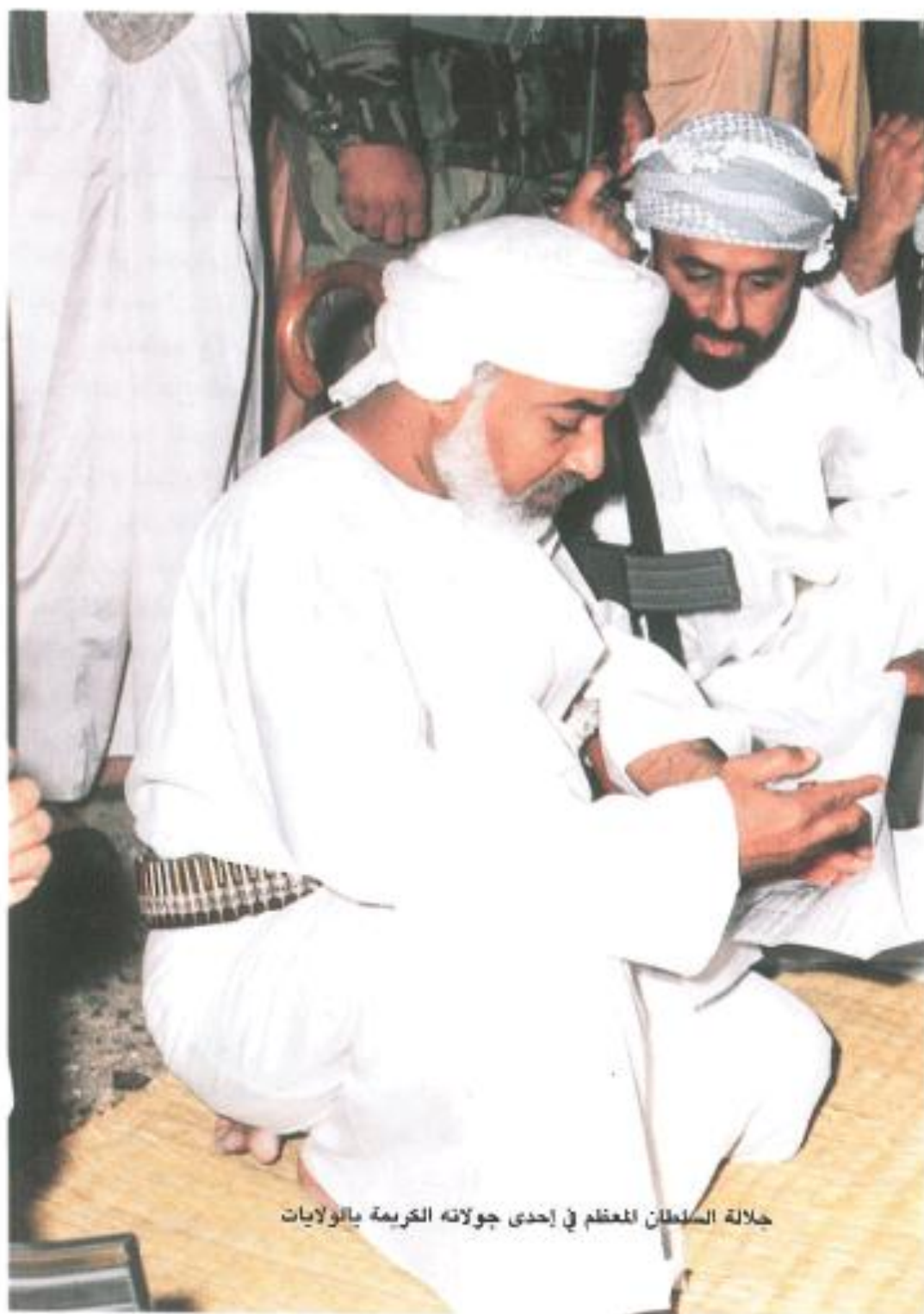
والأمر الثاني هو «المياه» ذلك العنصر الذي لا تستوي الحياة بدونه وتلك الثروة الوطنية التي لا تستقيم التنمية بدونها، لذلك فإن جلالة السلطان المعظم شدد على أهمية «المحافظة عليها والعمل على تنمية وتطوير مصادرها» داعياً جلالته إلى عدم الإسراف في استخدامها مؤكداً على أهمية «احترام سياسات الترشيح التي وضعتها الحكومة في هذا المجال من أجل الاستغلال الأمثل لهذا المورد».

وإذا كانت الصناعة قد شكلت أحد ركني مسيرة الخير والتنمية في عام ١٩٩١م، فإن الركن الآخر الذي مثل فاتحة جديدة في تاريخ عمان هو قيام مجلس الشورى. وقد جاء إنشاء مجلس الشورى الذي بشر به جلالته في خطابه بالعيد الوطني العشرين وأفتتح رسمياً في ٢١ ديسمبر ١٩٩١م عندما تفضل صاحب الجلالة فشمّل برعايته السامية افتتاح الفترة الأولى للمجلس، معلناً جلالته بذلك بداية حقبة جديدة تتسع لطموحات عماننا الحبيبة وتطلعاتها الكبيرة في مسيرة التنمية الشاملة في

جلالة السلطان المعظم يلقي خطابه السامي في العيد الوطني الحادي والعشرين







جلالة السلطان المعظم في إحدى جولاته الكريمة بالولايات

البلاد من خلال مجلس الشورى «واليوم تبدأ حقبة جديدة من تاريخ هذا الوطن الذي تتسع طموحاته وتكبر تطلعاته بمرور الزمن» مشيراً جلالته إلى أن هذا المجلس يأتي استجابة لسنة الحياة «التي لا تقبل الجمود» والتي هي في حركة دائبة وتطور مستمر «نرى مواكبتها وصولاً إلى الغاية الكبرى التي نصبو إليها جميعاً، وتحقيقاً لكل الآمال التي تحيى بها نفوس أبناء هذا البلد القادر على صنع التاريخ» بعد أن تم تشكيل المجلس لأول مرة بالانتخاب «من بين أولئك الذين رشحتهم ولاياتهم - دون تدخل أي جهة إدارية - متوسمة فيهم القدرة على البذل الوفير والعطاء الغزير» مبيناً حفظه الله أن من أهم الواجبات المنوطة بكل عضو من أعضاء المجلس الجديد إلى جانب الإهتمام بالمصلحة العامة والاخلاص والتفاني في القيام بواجباته نحو بلده «أن يولي عناية خاصة لخدمة مجتمعه المحلي وتطويره وتلمس احتياجات المواطنين فيه وعرضها في إطار من الواقعية والموضوعية سعياً إلى تحقيقها وفق الامكانيات المتاحة وفي إطار الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية».

رؤية ثابتة.. ومنهج مسؤول في العمل الوطني.. لا يكل ولا يمل.. لأنه قائم على الإيمان بالله وبالوطن والمواطن الذي يريد له قائده المfidى كل رقي وتقدم وازدهار وأن يعيش في سلام مع جيرانه ومع بقية شعوب العالم.

ومن هذا المنطلق فإن العمل من أجل السلام والاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الغير أمر مقرر في السياسة الخارجية العمانية وسياسة ثابتة أعلنها جلالته مراراً وأكد عليها في خطابه السامي في العيد الوطني الحادي والعشرين فيما قال حفظه الله «لقد انتهجنا دائماً سياسة موضوعية في علاقاتنا الخارجية، فنحن نمد يد الصداقة والتعاون إلى كافة الدول التي تلتقي معنا على مبادئ التعايش السلمي بين جميع الدول والشعوب والاحترام المتبادل لحقوق السيادة الوطنية. وهي مبادئ نؤكد عليها ونعمل وفقاً لها سعياً إلى تحقيق السلم والاستقرار، وضماناً لقيام علاقات ايجابية بين مختلف دول العالم». ومن هنا أشاد جلالته حفظه الله في خطابه



جلالة السلطان المعظم يترأس اجتماع اللجنة الأمنية العليا لدول مجلس التعاون الخليجي

السامي بتضامن دول التعاون الخليجي حينما قال «نود الاشادة بتضامن هذه الدول وتعاونها على اجتياز الأزمات وسعيها الحثيث من أجل تطبيق قواعد القانون والمواثيق الدولية وترسيخ مبادئ الشرعية» مؤكداً جلالته مواصلة السلطنة لجهودها مع أشقائها في دول المجلس «من أجل استقرار منطقتنا وخدمة المصالح الأساسية لشعوبها»، وهو موقف أراد أن يؤكد وحدة المسيرة الخليجية وجمع الشمل إزاء أي ظروف تعصف بأي قطر من أقطار الخليج العربية وإدانة أي عمل من أعمال القوة تتعرض له أية دولة من دول الخليج.

وللمواقف العمانية المتسمة بالشجاعة والعقلانية وحسن التخطيط وبعد النظر والتي نبعت دائماً من مبادئ الأخلاق القويمة والقيم الدينية السامية وما تمليه المصلحة العليا للمنطقة وشعوبها والدور الريادي الذي اضطلع به جلالته حفظه الله منذ البداية من أجل ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة أختير جلالته ليكون رئيساً للجنة الأمنية

الخليجية العليا التي أوكل إليها دراسة إمكانيات المستقبل في إطار مجلس التعاون لايجاد أفضل الوسائل وأفضل أسس التعاون للترتيبات الأمنية في منطقة الخليج. فترأس جلالاته اجتماعين لتحقيق هذا الغرض أحدهما في شهر مارس في عام ١٩٩١م بصلالة وفيه تم استعراض حصيلة اللقاءات والمشاورات والمباحثات بشأن وضع نظام أمني نابع من دول المنطقة، بهدف تحقيق الأمن والاستقرار لشعوبها وحتى لا تتعرض هذه الشعوب مرة أخرى لأي تهديد أو عدوان جديد.

أما الاجتماع الثاني فقد تم في مسقط في شهر مايو وترأسه صاحب الجلالة وتم خلاله بحث المستجدات والترتيبات الأمنية في المنطقة وبحث مختلف البدائل التي تكفل تحقيق هذا الأمر في المرحلة القادمة ولسنوات عديدة.

وقد كان نتاج حصاد هذا العمل الدؤوب والجهد المتواصل من جلالاته حفظه الله ما أعلنه في خطابه السامي بمناسبة العيد الوطني الحادي والعشرين حيث قال جلالاته «ان دول المجلس قد أوكلت إلى السلطنة وضع مشروع استراتيجية أمنية لدول المنطقة وان السلطنة قامت من جانبها بما يفرضه عليها واجبها حيال ذلك ولدول المنطقة تحديد الإطار الذي يتناسب وقدراتها».

وفي القمة الثانية عشرة لقادة دول مجلس التعاون التي انعقدت في دولة الكويت بتاريخ ٢٢ من ديسمبر عام ١٩٩١م، أكد جلالاته حفظه الله على مواصلة مسيرة المجلس بنفس المنهجية والعقلانية في التفكير والعمل بأسس ثابتة ورؤى واضحة من أجل ترسيخ قواعد الاستقرار والأمن في المنطقة ومن أجل مزيد من التنمية والرخاء لشعوب المنطقة جميعا.

ثم جاء التعبير على ما بذله جلالة السلطان المعظم من جهد في رعاية اللجنة وما كرسه من عطاء وخبرة في النتائج التي توصلت إليها حيث تضمن البيان الختامي لقمة الكويت هذا المعنى فيما يلي: «يعبر أصحاب الجلالة والسمو عن بالغ التقدير وعميق الامتنان لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان للجهد الذي بذله في توليه مسؤولية اللجنة الأمنية العليا ولعطاءه الكريم لعمل اللجنة ورعايته لمداولاتها ووضع خبرته وتجاربه في التقرير

الاستراتيجي الشامل الذي تم اعداده للقيمة تعبيرا عن ايمان جلالته بمسيرة المجلس بالتحضير العلمي والموضوعي».

انطلاقة رائدة اذن في مجال العمل الخليجي والعربي كان لجلالته فيها النصيب الاكبر، والدور المسؤول، والجهد الواعي المبني على فهم حقائق الأمور ومجريات الأحداث، ومن ثم أستجيب لشدائه بجمع الشمل بين دول الخليج.. كل دول الخليج.. فكان التقارب بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الاسلامية الايرانية، وتم اللقاء بين المسؤولين في كلا البلدين على أرض عمان.. تأكيداً للسير في اتجاه التعاون واحترام الجوار المبني على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وعلى أساس التعايش السلمي والأخوة الاسلامية.

لم يكن هذا هو النجاح الوحيد لجلالته في مجال العمل الخليجي والعربي والاسلامي، وانما هناك أيضا لقاء الأخوة والمصير الواحد الذي شهدناه في زيارة سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الامارات العربية المتحدة لأخيه جلالة السلطان قابوس المعظم في الفترة من الحادي الى الرابع من مايو ١٩٩١م.

وقد اجتمع القائدان في مسقط وقررا أن يكون التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على أعلى المستويات، وعلى تشكيل لجنة عليا للتسيق بين البلدين في مجال التعاون الشامل في مختلف المجالات.

وفي إطار لقاء الأشقاء أيضا جاءت زيارة سمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني للسلطنة في السادس عشر من نوفمبر ١٩٩١ حيث تبأحث الزعيمان في ما يهم التعاون الخليجي ومسيرته الخيرة.

وفي إطار تحقيق مبدأ الترابط وتعميق روح الاخاء وجمع الكلمة وترتيب شؤون المنطقة، كانت زيارة جلالته حفله الله لكل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية في الفترة من التاسع عشر إلى الثالث والعشرين من شهر مايو ١٩٩١م. وقد كانت هذه الزيارة ناجحة بكل المقاييس وأكدت أهمية الدور الكبير الذي تضطلع به السلطنة في الساحتين الخليجية والعربية، وفي صياغة الموقف العربي الجماعي إزاء العديد من القضايا التي تهم دول المنطقة وشعوبها.

ففي الرياض بحث جلالته مع أخيه خادم الحرمين الشريفين العلاقات



جلالة السلطان المعظم يستقبل الحاكم الأعلى لماليزيا السلطان ازلان شاه

الثنائية بين البلدين الشقيقين، وأبديا رضاءهما التام عن خط سير هذه العلاقات، وأصدرا التوجيهات لمواصلة السير على هذا النهج القويم، وتبادلا وثائق التصديق على اتفاقية الحدود الموقعة بين البلدين في العام الماضي، واستعرضا الأوضاع السياسية في المنطقة في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك على المستوى العربي العام، وبحثا أسس تحقيق الأمن في الخليج.

وفي القاهرة كانت مباحثات جلalته مع أخيه فضامة الرئيس محمد حسني مبارك دعماً لروح الأخوة التي تربط البلدين الشقيقين، واستمراراً للمشاورات المتصلة والدائمة بين القائدين الكبيرين، خاصة في هذه المرحلة الحيوية التي تمر بها المنطقة.

وقد كانت هذه المباحثات أيضاً خطوة هامة لإضاءة الطريق إلى المستقبل خليجياً وعربياً، وخاصة في هذه المرحلة التي تعود فيها جامعة الدول العربية إلى معاودة نشاطها بقوة واقتدار من مقرها الدائم في القاهرة، والتي كان لجلالته فضل كبير في هذه العودة كما هو معروف للكافة، وكما هو مسجل في التاريخ.



خادم الحرمين الشريفين يستقبل جلالة السلطان المعظم في الرياض



جلالة السلطان المعظم يلتقي برئيس وزراء بريطانيا

وفي إطار التواصل مع الرؤساء العرب لبحث القضايا العربية واستكشاف الحلول المناسبة لها، كان استقبال جلالتة لفخامة الرئيس الجزائري (سابقا) الشاذلي بن جديد في الرابع عشر من ديسمبر ١٩٩٠م، حيث تم خلال المباحثات تبادل وجهات النظر حول أزمة الخليج والأوضاع الراهنة في المنطقة.

كما استقبل جلالتة أيضا فخامة الرئيس الجيبوتي حسن جولييد ابتدون في السابع من يولييه ١٩٩١م حيث تم عرض الجهود التي تبذلها جيبوتي في إطار المساعي الحميدة لمساعدة الصوماليين على تجاوز المحنة والحفاظ على وحدة الصومال.

وإذا كان لجلالتة هذه المواقف الصادقة وتلك السياسة الحكيمة التي رفعت من شأن عمان بين مختلف الدول الخليجية والعربية والإسلامية، فإنه وبنفس القدر له سياسته الخارجية ذات المصداقية العالية والتي أدت إلى جعل مسقط مكانا يتجه إليه كثير من رؤساء الدول وكبار

المسؤولين الأجانب للتعرف على اتجاهات السياسة الخارجية للسلطنة ومناقشة امكانيات التعاون في شتى المجالات.

وفي هذا الاطار فقد اسقبل جلالته المستر جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا الذي قام بزيارة رسمية للسلطنة في الثامن والتاسع من يناير ١٩٩١م لتبادل وجهات النظر حول العلاقات القائمة بين البلدين الصديقين والأمور ذات الاهتمام المشترك على الصعيدين العربي والعالمي.

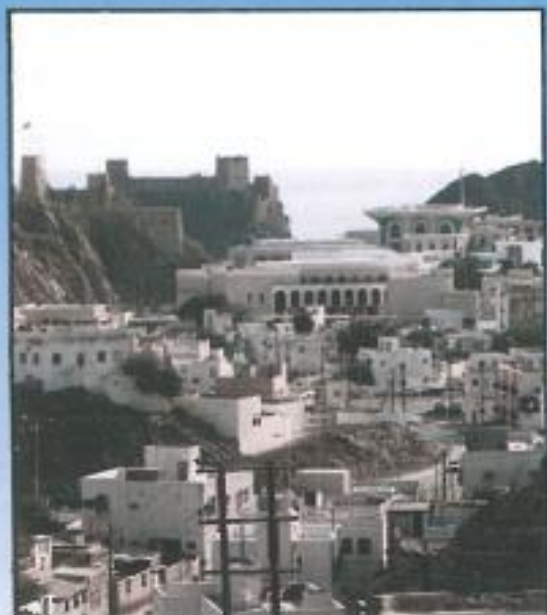
واستقبل جلالته في الفترة من ١٢ - ١٤ من نفس الشهر فخامة الرئيس النمساوي كورت فالدهايم وتركزت المباحثات في نفس السياق الرامي لتطوير وتدعيم علاقات عمان الدولية.

كما استقبل جلالته أيضا في التاسع من يونيه ١٩٩١م رئيس وزراء ايطاليا جوليو أنديريوتي الذي كان قد وصل الى مسقط في زيارة رسمية للسلطنة. وجرى خلال المقابلة بحث آفاق التعاون الثنائي بين السلطنة وايطاليا بالإضافة إلى استعراض القضايا العربية والدولية الراهنة.

وتوطيدا للعلاقات الطيبة القائمة بين سلطنة عمان وماليزيا قام جلالة السلطان ازلان شاه الحاكم الأعلى لماليزيا بزيارة للسلطنة في الثاني من ديسمبر ١٩٩١م. وتأتي هذه الزيارة في إطار التشاور والتفاهم المستمر بين البلدين لدعم العلاقات الثنائية التي تربط كلا من سلطنة عمان وماليزيا لما فيه خير وصالح شعبي البلدين الصديقين وكافة الشعوب الاسلامية.

وقد تعدى اهتمام جلالته مجال السياسة الداخلية والخارجية إلى الاهتمام بالنواحي العلمية والحضارية ذات الطابع الانساني والعالمي، وفي هذا الاطار فقد تفضل جلالته بتقديم كل الدعم لمشروع طريق الحرير الذي أشرفت عليه منظمة اليونسكو، والذي يتمثل في رحلة علمية شارك فيها مجموعة من العلماء انطلقت من (البندقية) في ايطاليا وانتهت في (اوزاكا) في اليابان، وقد خصص جلالته يخته الخاص (فلك السلامة) لخدمة هذا المشروع العلمي العظيم.

الفصل الاول



التاريخ



في هذا الفصل نبدأ حديث التاريخ بصانع التاريخ ... وصناعة التاريخ ليست عملية سهلة كما يظن البعض، بل هي من أشق وأصعب الأعمال.. إنها قيادة أمة وشعب .. ولابد لمن يتصدى لهذه القيادة أن تتوفر فيه شروط وصفات خاصة لاتوجد بسهولة في أي إنسان.

وجلالة السلطان قابوس المعظم يصنع تاريخ بلده بتعاون شعبه الوفي له ومعه .. وذلك من خلال سياساته الرشيدة التي يحتقى بها هذا الكتاب، ومن خلال أسلوبه الفريد في الاتصال بشعبه الأمين . هذا الأسلوب الذي يظهر واضحا جليا في جولاته السنوية المباركة التي يطوف فيها بالبلاد من أدناها إلى أقصاها، والتي رأينا أن نفتتح بها حديث التاريخ في هذا الكتاب.

وهذه الجولة السنوية التي يقوم بها جلالة متحملا مشاق الوصول إلى شعبه في مدنه وقراه القريبة والبعيدة، في ظروف مناخية متفاوتة، وفي طرق معبدة وغير معبدة .. ليست إلا مؤشرا واضحا على أسلوبه المتميز في الاتصال بشعبه والتواصل معه .. فهو لا يريد أن يمارس هذا الاتصال وذلك التواصل من خلال القنوات السياسية المعتادة، وإنما يريد أن يضرب في أعماق التاريخ العماني والإسلامي ليستخرج كنوزه ويسلط عليها الضوء ليقول للناس كافة.. هذه هي عمان، وهذا هو تاريخها الإسلامي العتيق، وهذا هو مسلكنا الحميد في الاتصال والشورى.

وقد عرف التاريخ الإسلامي الشورى في أرقى درجاتها وفي أبهى أساليبها.. وهي الشورى المباشرة التي يلتقي فيها الحاكم بالشعب فيتبادل الآراء، ويتفقا على السياسات، ويتناقشا في مجمل الأحوال العامة للبلاد والعباد . وكان هذا الأسلوب أمرا واقعا وشيئا متبعًا منذ الصدر الأول في تاريخ الإسلام .. وخاصة في عهد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أجمعين.

ولاشك أن هذا النوع من الشورى هو أرقى أنواع الديمقراطية. فهناك ما يعرف الآن بديمقراطية التمثيل النيابي، وهي ديمقراطية من النوع غير المباشر، لا يلتقي فيها الحاكم بشعبه، وإنما يلتقي به من خلال ممثليه، أما الالتقاء والاتصال المباشر والذي كان معروفا في دولة الإسلام الأولى في عهد الراشدين، وأيضا في عمان منذ أن أشرق عليها نور الإسلام، فهو الأسلوب الذي درج عليه جلالته منذ أن من الله به لقيادة هذا البلد الأمين.

وهكذا يقتدي جلالته بالسلف الصالح، فيذهب إلى شعبه ليقف على أحواله بنفسه، ويرى كيف تنفذ سياسته التي يرسمها في عاصمة البلاد، فيقوم بجولة سنوية أخذت صفة الانتظام والاستمرار.. ومع ما تؤديه هذه الجولة من نتائج طيبة، وما تحققه من أهداف سامية، فقد أراد جلالته أن يجمع بين الحسنين .. نظام الشورى المباشرة ونظام الشورى النيابية. فأنشأ في العام الماضي مجلس الشورى، الذي تمثل فيه كل ولاية في شخص رجل من أبنائها، بجانب البرلمان العماني السنوي المفتوح المتمثل في جولته السنوية، ذلك البرلمان الذي يجمع الناس جميعا ويلتقى فيه جلالته بكافة أفراد الشعب، رجالا ونساء، شيئا وولدانا.

وفي هذا البرلمان السنوي المفتوح يجدد الشعب البيعة لقائد المسيرة الظافرة، وهي بيعة لا تعطى بالنظام التقليدي المعروف، وإنما تعطى من خلال إصرار أبناء الشعب بجميع أفرادهم على ضرورة اللقاء والاصطحاب للقائد بيعة تعطى بالقلب والعقل والوجدان، ولا تعطى بالقرطاس والقلم داخل أروقة وجدران، تماما كما كان يعطيها الأولون، في سالف العصر وقديم الأيام، أيام عزة الدولة ومجد الإسلام.

تاريخ عمان :

أما عن التاريخ، فقد سمي هذا البلد المعطاء بأسمائه المعروفة :

مجان، ومزون، ثم عمان .. وكل اسم من هذه الأسماء له دلالة الحضارية والتاريخية. فالاسم الأول (مجان) كان دلالة على صناعة السفن وصهر النحاس حسب دلالة هذا اللفظ في لغة السومريين، مما يعني نشاطاً بحرياً وصناعياً كان موجوداً في عمان منذ آلاف السنين.

والاسم الثاني (مزون) يمكن أن يكون للتعبير عما في عمان من موارد ثرية للمياه، بالقياس إلى غيرها من بلدان العرب المجاورين. فكلية مزون يمكن أن تكون مشتقة من كلمة (المزن) العربية التي تعني السحاب والماء الغزير المتدفق، مما يعني أن حضارة زراعية قامت في عمان منذ قديم الزمان.

أما الاسم الثالث والآخر وهو (عمان)، فقد ورد إليها مع هجرة بعض القبائل العربية من مكان يسمى عمان في بلاد اليمن، أو لأن قبيلة من هذه القبائل كانت تحمل هذا الاسم فأطلقت على مستقرها الجديد .. وهذا يعني أن عمان صارت منتجعا للقبائل العربية التي قدمت إلى عمان وسكن بعضها السهل واشتغل بالزراعة والصيد، وبعضها استقر في المناطق الداخلية والصحراوية واشتغل بالرعي في الأساس.

إذن قامت على أرض عمان حضارة متميزة متنوعة منذ الألف الرابعة قبل الميلاد، كانت صناعة النحاس وصناعة السفن والتجارة والملاحة البحرية هي الأساس في هذا النشاط الحضاري الذي لم يكن يعني نشاطاً اقتصادياً فحسب، وإنما كان يعني تفاعلاً حضارياً مع كافة البلدان التي اتصلت بها عمان، فالتجارة تعني الحضارة .

ولذلك فقد التقت على أرض عمان روافد حضارية من بلاد ما بين النهرين، والهند، والصين، وفارس، نتيجة لنشاطها التجاري المتزايد مع هذه البلدان في العصور القديمة .. فإلى الشمال صدرت عمان إلى بلاد الرافدين النحاس، كما صدرت اللبان (البخور) إلى مصر وأوروبا حيث كان يستخدمه قدماء المصريين والأوروبيين في معابدهم وقصورهم. ومن الشرق استوردت التوابل وغيرها من المنتجات من بلاد الهند والصين عبر ما كان يعرف بطريق الحرير، وصدرت إليهم اللبان أو البخور فيما كان

يعرف بطريق البخور، والذي أصبح الآن طريق البترول . وفي الجنوب كانت عمان على صلات تجارية ببلدان ساحل شرقى افريقيا، وكذلك ببلاد اليمن عبر طرق برية وبحرية كانت تسلكها قوافل الجمال والسفن، كما سلكتها موجات الهجرة القادمة من هذه البلاد إلى عمان.

وتذكر الروايات التاريخية أن هجرة عربية كبيرة مكونة من قبائل نزارية كانت تعيش في شمال الجزيرة العربية هاجرت إلى عمان قبل الميلاد بعدة قرون بسبب الجفاف الذي حدث في قلب الجزيرة العربية، كما تعرضت عمان لهجرات يمنية كثيفة العدد نزحت إليها من اليمن عقب انهيارات حدثت في سد مأرب، وكانت أهم هذه الهجرات هي هجرة قبيلة الأزد بقيادة مالك بن فهم عقب انهيار سد مأرب في عام ١٢٠م. ولما وصل هذا الزعيم إلى عمان استطاع أن يطرد من كانوا فيها من غزاة، وأقام فيها مملكة عربية قوية ربما كانت أول مملكة عربية يعرفها التاريخ .

وبهذا الفتح العظيم فإن الباب فتح على مصراعيه أمام الهجرات العربية الأخرى، حتى امتلأت عمان بقبائل الأزد وغيرها من القبائل القحطانية والنزارية، وظلت أسرة مالك بن فهم في حكم البلاد حتى انتقل الحكم منها إلى فرع آخر من الأزد وهم بنو الجلندي . وفي عهدهم ظهر الإسلام ووصل إلى عمان على يد مازن بن غصوبة أول ما وصل.

ولم يلبث أن أرسل النبي صلى الله عليه وسلم رسوله عمرو بن العاص وأبا زيد الأنصاري إلى ملك عمان جيفر بن الجلندي يدعواه إلى الإسلام، فاستجاب جيفر وأخوه عبد واستجابت عمان كلها لدعوة الإسلام طوعية واقتناعا، وأصبحت عمان قلعة من قلاع الإسلام والعروبة وحصنا من حصونهما المنيعتين منذ ذلك التاريخ.

وقد شاركت عمان في القضاء على حركة التمرد والردة التي ظهرت في بعض البقاع من بلاد العرب، كما شاركت بقواتها ورجالها في الفتوحات الإسلامية في العراق وإيران والهند والسند، كما ساهمت في فتح بلاد الشام ومصر وبلاد المغرب والأندلس، وانتشر العمانيون في هذه البلاد

وتولوا فيها أسمى المناصب وأعلاها، وشاركوا في بناء الدولة الإسلامية ولم ينزلوا أو يتقوقعوا في بلادهم النائية في أقصى الطرف الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية، وإنما كان لهم بجانب ذلك أيضا نشاطهم التجاري والإسلامي الملحوظ.

وقد امتد هذا النشاط إلى البلدان القريبة والبعيدة حتى وصل إلى الصين وإلى شرقي أفريقيا . وعلى طول الطرق الموصلة إلى هذه البلدان انتشرت الجاليات العمانية وأنشأت المدن والمراكز التجارية، سواء في الهند أم في أندونيسيا أم في بلاد الصين، أم في شرقي أفريقيا، بل ووصل التجار العمانيون إلى داخل هذه القارة حيث اشتغلوا بالتجارة، وكانوا أهم عامل في نشر الحضارة والثقافة الإسلامية فيها وفي غيرها من القارات والبلدان، وحتى اليوم فإنك تجد كثيرا من التقاليد والعادات العمانية منتشرة بين سكان هذه البلدان، وحتى في اللغة فإن كثيرا من الكلمات العربية ذات الطابع العماني تجدها في لغاتهم وخاصة اللغة السواحيلية التي انتشرت في شرقي أفريقيا.

وهكذا كان فضل الإسلام عظيما على عمان وشعبها، فقد أعطاهما دورا رائدا في مجال الدعوة إلى الإسلام، ودورا كبيرا في مجال الفتوحات، ودورا بارزا في مجال النشاط التجاري والملاحي مع بلدان العالم الإسلامي الواسع، ومع غيره من بلدان العالم الأخرى . وكذلك كان الإسلام سببا رئيسيا في وحدة الجبهة الداخلية في عمان ، فقد التف العمانيون حول أئمتهم وسلاطينهم ودافعوا بكل قوتهم ضد أي محاولة للتدخل في شؤونهم الداخلية أو في الاعتداء على وطنهم واستقلال بلادهم.

وقد دعموا قوتهم ببناء أسطول تجاري وحربي تصدى لقراصنة الهند وأغاث الناس في جزيرة سقطره من غزو نصارى الحبشة، وقام بدور كبير في نقل السلع والتجارة، حتى صارت عمان من أغنى البلدان. ولكن ظروفها الداخلية أملت بها في أواخر العصور الوسطى وجعلتها مهياة للوقوع في براثن البرتغاليين الذين اتضحت لهم أهمية موقع عمان.

ذلك أن هذه القوة الأوربية كانت قد ظهرت على مسرح الأحداث قرب

نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر للميلاد، واستطاع الأسطول البرتغالي أن يدور حول رأس الرجاء الصالح ويستولي على معظم المدن الساحلية في شرقي أفريقيا، ثم يصل إلى سواحل الهند بهدف السيطرة على طرق التجارة في المحيط الهندي وحرمان المسلمين من أهم مواردهم الاقتصادية مما يسهل أمر هزيمتهم والقضاء عليهم.

وما أن وصل البرتغاليون إلى الهند حتى ظهرت لهم أهمية عمان كمدخل إلى الخليج العربي وما يقع حواليه من بلدان، وكمحطة رئيسية تقع في منتصف المسافة بين مراكز حكمهم في بلاد الهند ومراكز حكمهم في شرقي أفريقيا. ولذلك أرسلوا أسطولهم فتمكن من السيطرة على السواحل العمانية في عام ١٥٠٧م بعد مقاومة شديدة أبداه العُمانيون، وظل البرتغاليون مسيطرين على هذه السواحل قرابة قرن ونصف قرن من الزمان.

دولة اليعاربة ودورها في تحقيق الوحدة الوطنية وطرد البرتغاليين :-

في تلك الفترة كانت دولة اليعاربة قد قامت في عمان منذ عام ١٦٢٤م، وأدرك الإمام ناصر بن مرشد اليعربي أن المعركة بينه وبين البرتغاليين لن تكون حاسمة إلا إذا استند إلى جبهة داخلية قوية، وإلى وحدة وطنية قادرة ومتماسكة، فبذل قصارى جهده لتحقيق هذه الغاية، واجتمع حوله العُمانيون وأمدوه بالعون والمساعدة.

كما أدرك الإمام ناصر أيضا أن معركته مع البرتغاليين لن تكون معركة برية فقط، وإنما هي معركة بحرية في المقام الأول، وعرف أن سر قوة البرتغاليين يكمن في أسطولهم، ولذلك اهتم اهتماما كبيرا بإنشاء أسطول قوي، كما اهتم بتنمية الموارد الاقتصادية للبلاد، بعد ذلك ألقى بكل ثقله في محاربة البرتغاليين، وحرر بعض المدن الساحلية، وتمكن خلفه الإمام سيف بن سلطان اليعربي من تحرير مسقط عام ١٦٤٩م، وبعدها تهاوت بقية القلاع البرتغالية على الساحل العماني، وتحررت عمان تماما ولم يبق للبرتغاليين إلا وكالتهم في كينج التي تقع على الساحل الشرقي للخليج.

لم يكتف العمانيون بتحرير بلادهم من قبضة البرتغاليين، وإنما طاردوهم على سواحل بلاد الهند، وكذلك على ساحل شرقي أفريقيا، وشنوا عليهم سلسلة من الغارات البحرية في المحيط الهندي حتى انتهى الأمر بإخراجهم نهائيا من ساحل شرقي أفريقيا في عام ١٦٩٨م، بعد أن كان سكان هذا الساحل قد استغاثوا بالعمانيين لمساعدتهم في تحرير بلادهم من سيطرة البرتغاليين.

وهكذا كتب العمانيون في تلك الفترة صفحة من أنصع الصفحات في الدفاع عن العروبة والإسلام، ووقفوا ضد أول قوة أوربية أرادت الكيد للإسلام والمسلمين بتطويق بلادهم من ناحية الجنوب وبإخراجهم من المحيط الهندي والسيطرة على مياهه وتجارته، ولكن العمانيين كانوا هم القوة العربية الإسلامية الوحيدة التي نجحت فيما فشل فيه الآخرون، وأنقذت العالم الإسلامي الذي يطل على المحيط الهندي من شر البرتغاليين وعنتهم.

وكان من نتائج هذه المقاومة وهذا العمل البطولي العظيم، أن خرجت عمان دولة موحدة قوية، وظهرت قوتها البحرية ممثلة في أسطولها الكبير الذي صار هو القوة المهيمنة على مياه المحيط الهندي منذ ذلك التاريخ، كما امتدت أراضي الدولة العمانية إلى الساحل الشرقي لأفريقيا، وظلت عمان حاکمة لمعظم بلاد هذا الساحل وجزره حتى الستينات من القرن العشرين.

كما ترعرع اقتصادها نتيجة لنشاطها التجاري والبحري المتنامي، ونتيجة لسيطرتها على التجارة الخارجية، مما أدى إلى ازدياد ثروتها التي استخدمت في تطوير البلاد وتنميتها . ففي خلال هذه الفترة أقيم العديد من الأفلاج وقنوات الري، وأنشئت مزارع جديدة، كما تم إنشاء قلعتين استراتيجيتين في كل من الحزم ونزوى بالإضافة إلى حصن جبرين.

دولة البوسعيد ودورها في إعادة الوحدة الوطنية وتحرير البلاد والنهوض بها : -

وبالرغم من هذه المكاسب التي حققها اليعاربة في المجالين الداخلي والخارجي، إلا أن نشوب الخلافات الداخلية في أواخر عهدهم أدى إلى ضعفهم وإلى فقدان سيطرتهم على كثير من أنحاء البلاد مما عرض عمان لغزو خارجي جديد.

وهكذا عادت البلاد كما كانت قبيل قيام دولة اليعاربة، وكانت في حاجة إلى بطل جديد يعيد لها وحدتها الوطنية، ويقوم بطرد المحتلين الجدد، ويحرر تراب الوطن من أي نفوذ أجنبي . وكان هذا البطل هو أحمد بن سعيد البوسعيد الذي ينتمي إلى قبيلة الأزدي، والذي كان واليا على صحار في تلك الفترة .

وقد تمكن أحمد بن سعيد من القضاء على الفتن الداخلية، واستطاع بذلك أن يجمع الشمل ويحقق الوحدة الوطنية، مما مكنه من طرد الغزاة إلى غير رجعة، ونظرا لهذه الجهود التي بذلها أحمد بن سعيد في هذين المجالين، وتقديرا لكفاءته وحسن قيادته للبلاد، بايعه أهل الحل والعقد في الرستاق بالإمامة في عام ١٧٤٤م، فكانت إمامته في هذا العام بداية لحكم البوسعديين الذين تولوا حكم عمان منذ ذلك التاريخ.

اتخذ الإمام أحمد بن سعيد من الرستاق عاصمة له، وبذل جهدا كبيرا في بناء الدولة وتدعيمها، واتجه أول ما اتجه إلى بناء الجيش والأسطول، فأنشأ جيشا قويا مسلحا بالأسلحة النارية الحديثة، ودعم الأسطول حتى أصبحت قوته البحرية تضارع كل القوى البحرية لسائر موانئ الخليج العربي مجتمعة، ولذلك عمل له أعداؤه في الخارج ألف حساب إذا ما أرادوا اتخاذ أي خطوة معادية له.

وبعد أن أطمأن الإمام على توفير القوة العسكرية الكافية لحماية شعبه وبلده، اتجه إلى تدعيم كيانه الإقتصادي والمالي فاستخدم أسطوله وقت السلم لنقل المتاجر والسلع والاشتراك في التجارة العالمية، مما جعل مسقط تحتل مركز الصدارة في جميع السلع والبضائع الهندية وتصديرها، كما أنها أصبحت واحدة من أهم المراكز التجارية في الخليج العربي كله.



قلعة نخل التاريخية



منظر داخلي لقلعة النخلة بمسقط

وبعد أن حقق الإمام أحمد بن سعيد البناء العسكري والاقتصادي لبلاده على هذا النحو، اتجه إلى تدعيم مركزها العالمي واستعادة نفوذها في شرقي أفريقيا، فعين الحكام في بعض مدن الساحل الشرقي الأفريقي، وكذلك في بعض الجزر المواجهة له وخاصة زنجبار . ولما رأى شدة الصراع بين بريطانيا وفرنسا في المحيط الهندي رسم لنفسه سياسة تقوم بالدرجة الأولى على مبدأ الحياد، وبذلك جذب نفسه وبلاده خطر الوقوع في خضم هذا الصراع، فاحترمته الدول الأجنبية ولم تتمكن من التدخل في شؤون عمان.

وقد أتاحت له هذه المكانة الدولية السامية، وهذه القوة التي وفرها لبلاده، أن يجعل عمان تمارس دورها التقليدي في الخليج العربي، فاستعادت على عهده نفوذها في هذا الخليج، واتسعت دائرة هذا النفوذ شمالاً وجنوباً وشرقاً، مما أثار حسد بعض القوى المجاورة. وقد عملت هذه القوى على إضعاف النفوذ العماني في الخليج، فبدأت بغزو البصرة في عام ١٧٧٥م، فلم يجد شعب هذه المدينة العربية أمامه إلا الاستنجاد بالإمام أحمد بن سعيد، فأرسل الإمام أسطوله على الفور نجدة لهذه المدينة العربية، مما نتج عنه أن تمكنت البصرة من الدفاع عن نفسها والنجاة من هذه الغزوة الكاسحة.

ولم يلبث أن توفي الإمام أحمد بن سعيد بعد ذلك ببضع سنين في عام ١٧٧٨م بعد أن حقق لعمان مكانة دولية رفيعة، وبعد أن حقق الآمال الكبار التي كانت تنتظره، وخلفه في حكم البلاد الإمام سعيد بن أحمد بن سعيد، وفي عهده نقلت العاصمة إلى مسقط، وقام ابنه أحمد بن سعيد ببناء عدد من القلاع والحصون، واستمرت حركة التعمير والبناء في عهد خلفه السيد سلطان بن أحمد بن سعيد، كما ازداد عدد سفن الأسطول العماني حتى تمكن من تدعيم نفوذه في منطقة الخليج . ولم تلبث البلاد أن وصلت إلى ذروة قوتها في عهد ابنه وخليفته من بعده السلطان سعيد ابن سلطان.

اتبع السلطان سعيد بن سلطان (١٨٠٤-١٨٥٦م) نهج أسلافه العظام في دعم أركان الدولة ودفعها لمزيد من التقدم والرفق، فأتسعت الدولة في عهده اتساعاً لم تشهد من قبل حتى شملت ساحل شرقي

أفريقيا من رأس جورداقوي شمالا إلى رأس دلجانو جنوبا، هذا بالإضافة إلى أجزاء من جنوب غربي آسيا . كما شمل هذا النفوذ العديد من الجزر الواقعة في مدخل الخليج العربي والمحاذية للساحل الشرقي للخليج، وكذلك جزر بحر العرب والمحيط الهندي بما فيها أرخبيل جزر القمر.

ولم يكن هذا الاتساع إلا نتيجة للسياسة الحكيمة التي اتبعها السلطان سعيد بن سلطان في الداخل والخارج. ففي الداخل اهتم اهتماما كبيرا بدعم الاستقرار ونشر الرخاء في البلاد، وذلك بالعمل على تنمية المرافق التجارية والاقتصادية، وعلى تنشيط التجارة الخارجية إلى أقصى حد ممكن، حتى أصبح لهذه التجارة آفاق دولية واسعة.

ولم يتمكن السيد سعيد بن سلطان من تحقيق هذه الأهداف إلا بفضل أسطوله الضخم الذي اهتم به اهتماما فائقا، فلم يعتمد على شراء سفن هذا الأسطول من الخارج، وإنما بنى أحواضا لصناعة هذه السفن في الموانئ العمانية الشهيرة مثل مطرح ومسقط وصور وشناص، فأنشأت له هذه الأحواض عددا كبيرا من البوارج والسفن الضخمة، مما جعل من الأسطول العماني الحربي والتجاري والذي كان يمخر عباب الخليج العربي والمحيط الهندي وبحر الزنج ثاني أكبر أسطول على الإطلاق بعد الأسطول البريطاني خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وقد تجلت فائدة هذا الأسطول في الحفاظ على ممتلكات الدولة التي تقع على الساحل الأفريقي وجزره، كما ازداد نشاط العمانيين التجاري في ممتلكاتهم الآسيوية والأفريقية، وتوغلوا في داخل قارة أفريقيا ووصلوا إلى الكونغو وأوغندا ومنطقة البحيرات الاستوائية، وامتد نفوذ مسقط إلى كل ركن تقريبا في شرقي أفريقيا ووسطها، كما ازداد نشاط العمانيين الزراعي وجادت المحاصيل الزراعية التي أمر السلطان سعيد بزراعتها وخاصة القرنفل الذي أصبح ينتج منه ٩٠٪ من محصول العالم كله.

أما في مجال السياسة الخارجية فقد ساعدته الظروف على توسيع دائرة اهتماماته وعلاقاته مع جميع القوى السياسية التي عاصرها في

الخليج والجزيرة العربية ومصر، وأعانه على ذلك فترة حكمه الطويلة التي زادت عن نصف قرن بعامين . أما علاقاته بالدول الأجنبية فقد بنى سياسته إزاءها على أساس إقامة توازن دقيق في مجال علاقاته الخارجية مع هذه الدول مستخدما الدبلوماسية أكثر من القوة العسكرية، من أجل الحفاظ على استقلال بلاده والنجاة بها من خطر التدخل الأجنبي.

ولذلك فقد عقد عدة معاهدات تجارية مع بريطانيا وفرنسا وهولندا والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية . وقد أوفد إلى الدولة الأخيرة مبعوثا خاصا في عام ١٨٤٠م على متن السفينة (سلطانة)، وكانت أول سفينة عربية تزور نيويورك في ذلك التاريخ، كما كانت تحمل أحمد بن نعمان أول سفير من المشرق العربي إلى البلاد الأمريكية بغية توثيق الروابط التجارية والدبلوماسية مع هذه البلاد.

وقد أدت هذه السياسة التي اتبعتها السلطان سعيد بن سلطان سواء في الداخل أم في الخارج إلى ارتفاع قدره في نظر معاصريه باعتباره حاكما مستنيرا فتح بلاده على العالم، كما أصبحت عمان في عصره تحتل مكانة دولية متميزة باعتبارها الحارس لمدخل الخليج الذي كانت الأطماع الأجنبية قد ازدادت فيه في تلك الفترة.

ولم يلبث السيد سعيد بن سلطان أن توفى في عام ١٨٥٦م وتعاقت على البلاد بعده فترات من الازدهار وفترات من الركود، نتيجة للتطورات الدولية التي زادت من سيطرة الدول الأوروبية على زمام التجارة في العالم، والتي أدت إلى احتلالها لكثير من دوله، ولكن هذه التطورات لم توقف المسيرة في عمان، ولم تقض على الطموح في الشعب العماني الذي جابهها كما جابه مثيلاتها من قبل. ففي يوم ٢٣ يوليو من عام ١٩٧٠م أشرق فجر جديد على عمان على يد حامل الراية، وراعي المسيرة، ومؤسس النهضة العمانية الحديثة والمعاصرة، جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، الذي قاد البلاد إلى نهضة شاملة استعادت أمجاد الماضي التليد، وهيات للمواطن العماني كل السبل والوسائل التي تمكنه من المشاركة في بناء حاضر وطنه ومستقبله.

وإذا كنا قد أوجزنا تاريخ عمان على هذا النحو، أو ألقينا عليه ضوءا

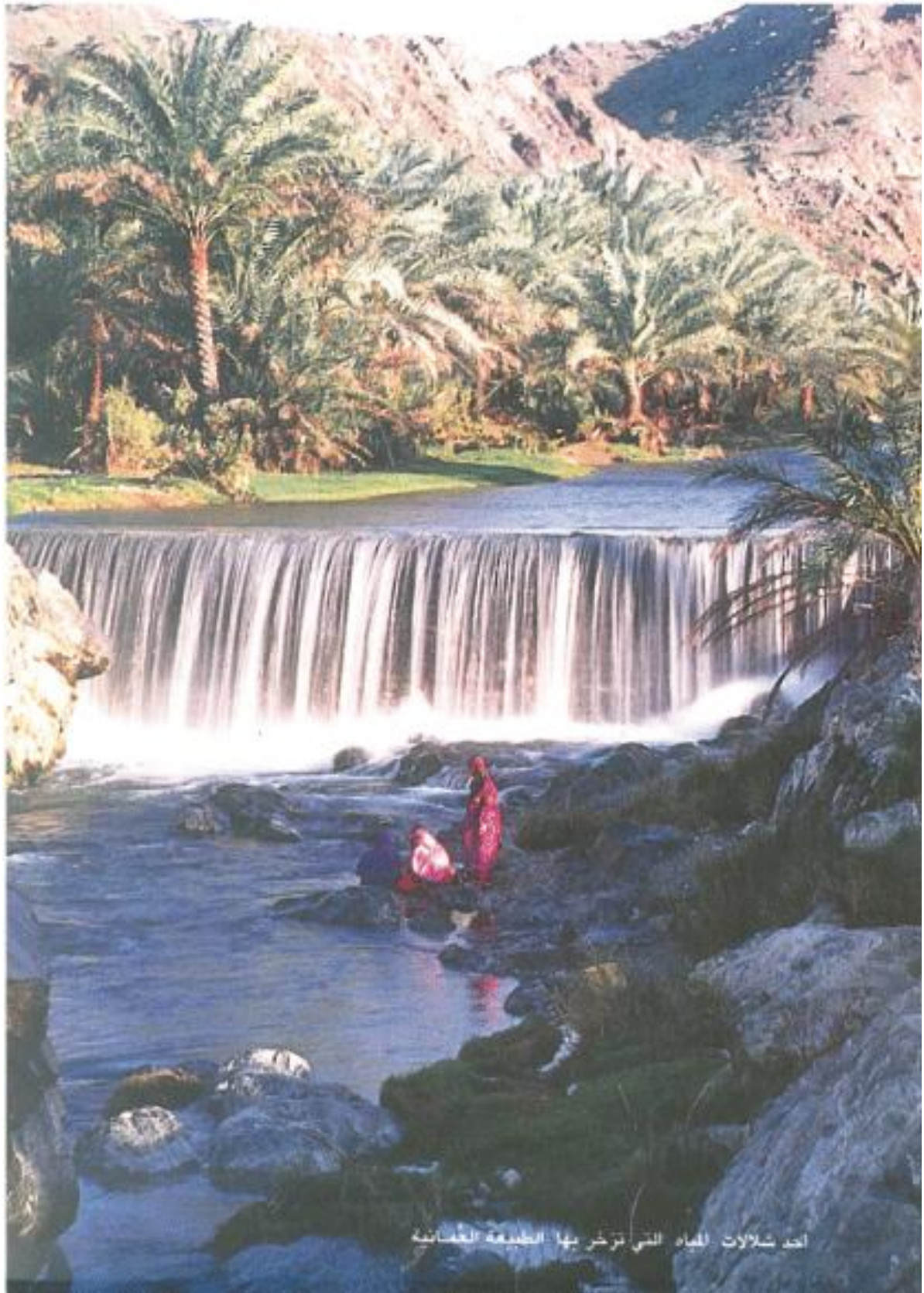
خاطفا، وأبرزنا منه لمحات سريعة، فإن هذا التاريخ لابد أن يتأثر
بظروف البيئة والمكان . وحديث البيئة والمكان هو حديث الجغرافيا.

جغرافية عمان :

من المعروف أن عمان تقع في أقصى جنوب شرقي الجزيرة العربية،
ويحدها من الشرق خليج عمان وبحر العرب، ومن الغرب المملكة العربية
السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومن الشمال مضيق هرمز،
ومن الجنوب الجمهورية اليمنية . وقد أدى هذا الموقع إلى أن أصبحت
لعمان شخصيتها الجغرافية الخاصة، وأصبح اتصالها بالبحر من
سماتها الواضحة، كما جعلها تتحكم في مضيق هرمز من الناحية
الجنوبية، ذلك المضيق الذي كان منطلق التجارة الشرقية إلى حوض
البحر المتوسط وأوربا، كما هو الآن الشريان الرئيسي الذي يمد العالم
بأكثر من ٦٠٪ من احتياجاته النفطية.

وهكذا كان موقع عمان بالغ الأهمية في القديم والحديث، أما مساحتها
فإنها تعتبر ثاني دولة عربية في منطقة شبه الجزيرة العربية، إذ تبلغ
مساحة أراضيها حوالي ٣١٢ ألف كيلومتر مربع . وتتباين هذه الأراضي
من منطقة لأخرى تباينا كبيرا، ويمكن تقسيمها من حيث مظاهر السطح
(التضاريس) إلى أقسام عديدة . فهناك السهول الساحلية التي تمتد عبر
أكثر من ١٧٠٠ كيلومتر من أقصى الجنوب الشرقي على بحر العرب إلى
خليج رأس مسندم في الشمال . ومن أهم هذه السهول الساحلية، ساحل
الباطنة الخصب الذي يقع في الشمال الغربي من مسقط ويمتد بطول
٢٧٠ كيلومتر، ثم السهل الساحلي في المنطقة الجنوبية الممتد من
ريسوت غربا إلى طاقة شرقا حيث سهل صلالة الأخضر الينع.

يلي منطقة السهول الساحلية، المناطق الداخلية التي تتميز بوجود
سلسلة من الجبال يطلق عليها اسم «الحجر»، وتمتد هذه السلاسل
الجبلية بمحاذاة الساحل من البريمي في الشمال حتى قرب صور في
الجنوب، كما توجد مناطق جبلية تطل على ساحل ظفار في المنطقة
الجنوبية، ويبلغ ارتفاع أعلى قمة جبلية في عمان نحو ٣٠٧٥ مترا فيما
يعرف بالجبل الأخضر.



أحد شلالات المياه التي تزخر بها الطبيعة العمانية

وعلى جانبي هذه الجبال تقع سفوح تنحدر منها أودية واسعة وكثيرة، وتمتد خلف هذه الأودية من الناحية الغربية سهول صحراوية مترامية الأطراف تمتد غربا حتى تتصل بصحراء الربع الخالي المعروفة .

وهكذا تتنوع الأقاليم الجغرافية في عمان تنوعا مفيدا . فمن سهول ساحلية، إلى جبال بها سفوح يسكنها الإنسان العماني منذ أقدم العصور، إلى أودية تنحدر من هذه الجبال أصبحت مستقرا للإنسان العماني القديم، إلى صحاري كانت متنفسا للقبائل الضاربة في الصحراء. وقد أدى هذا التنوع المفيد إلى وجود مراكز حضارية متباينة ومتعددة في كل إقليم من هذه الأقاليم تعود إلى ما قبل الميلاد بعشرات القرون، ساعد على ذلك أيضا تنوع مظاهر الطقس والمناخ في عمان.

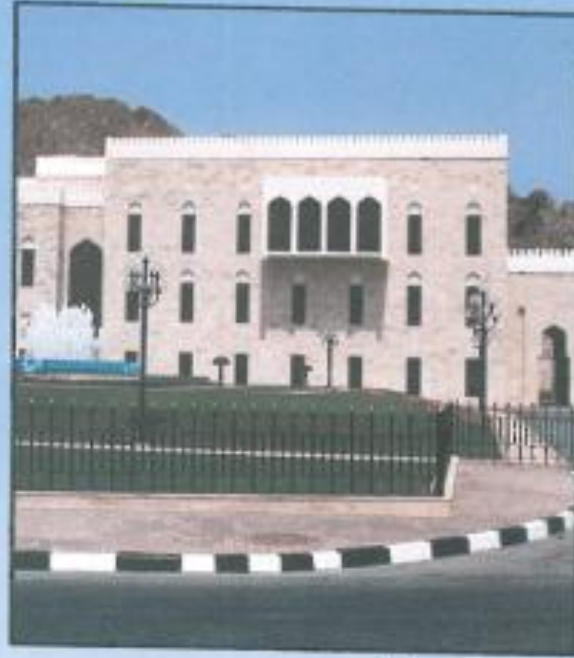
فالمناخ في عمان يختلف من منطقة لأخرى. ففي المناطق الساحلية نجد الطقس حارا رطبا في الصيف، وفي المناطق الداخلية نجده حارا جافا عدا بعض الأماكن المرتفعة حيث يميل الجو إلى الاعتدال على مدار العام . أما الأمطار فإنها قليلة وغير منتظمة بوجه عام في المناطق التي تقع شمال مسقط، وتهطل الأمطار بغزارة أحيانا على هذا الجزء من البلاد وخاصة في شهور الشتاء، أما المنطقة الجنوبية من السلطنة فتتهطل عليها أمطار غزيرة ومنتظمة بين شهري يونية وأكتوبر من كل عام، وذلك بسبب الرياح الموسمية.

وقد أدت هذه الظروف الطبيعية والجغرافية إلى تنامي السكان في عمان باستمرار، ولولا ظروف الهجرة والانتقال إلى البلدان الإسلامية في عصر الفتوحات وبعده، والهجرة والانتقال إلى البلدان التي حكمتها عمان في شرقي أفريقيا وغيرها، لكان عدد سكان عمان الآن كبيرا . ولكن هذه الظروف أدت إلى أن يقدر عدد سكان عمان الآن بحوالي مليونين، ويمكن تقسيمهم مهنيا إلى فلاحين ومزارعين، وهؤلاء ينتشرون في مناطق السلطنة المختلفة، وإلى صيادين ممن يتخذون الصيد حرفة على طول السواحل العمانية، وإلى حرفيين وصناع ممن يعملون في المصانع الحديثة وفي الحرف التقليدية العمانية القديمة، يضاف إلى هذه الجماعات من السكان، التجار الذين يسكنون المدن ويعملون بالتجارة استيرادا وتصديرا، وكذلك سكان المناطق الجبلية الذين يعملون بالزراعة وتربية

الماشية والحرف العمانية، ثم سكان المناطق الصحراوية الذين يعملون في تربية الماعز والإبل.

وهكذا نجد أن البحر والسهل والساحل والصحراء والجبل ساهمت كلها في طبع عمان بطابع ميزها على غيرها من بقية بلدان الجزيرة العربية، وأوجد الحافز الكبير الذي حفز الإنسان العماني للتفاعل مع هذه البيئة المتعددة الظلال، المتنوعة الأشكال، فانتج حضارة لازالت آثارها موجودة على صفحات التاريخ، ولا زالت بعض سماتها تظهر من حين لآخر في الحفريات التي تمت وتتم في القرن العشرين.

الفصل الثاني



تنظيم الدولة





جلالة السلطان المفدي مع أصحاب المعالي الوزراء في بداية جولته الكريمة للولايات



يتكون الجهاز الإداري والسياسي للدولة تحت إمرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم من ديوان البلاط السلطاني الذي يتولاه معالي السيد سيف بن حمد البوسعيدى وزير ديوان البلاط السلطاني، ووزارة شؤون مكتب القصر التي يتولاها معالي الفريق أول علي بن ماجد المعمرى وزير شؤون مكتب القصر، ومجلس الوزراء والسكرتارية التابعة له، والمجالس المتخصصة، ومجلس الشورى، والمحافظات والولايات.

ويعتبر مجلس الوزراء أعلى هيئة تنفيذية في البلاد، إذ يستمد سلطاته من جلالة السلطان المعظم وهو مسؤول أمام جلالته بصورة جماعية. ويصدر جلالة السلطان المعظم القوانين والمراسيم ويعتمد المعاهدات الدولية والاتفاقيات والمواثيق، وتصبح قانوناً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

١ - مجلس الوزراء

يتكون مجلس الوزراء من:

- صاحب السمو السيد ثويني بن شهاب آل سعيد
الممثل الخاص لجلالة السلطان المعظم.
- صاحب السمو السيد فهد بن تيمور آل سعيد
نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع.
- صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد
نائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية.
- معالي قيس بن عبد المنعم الزواوي
نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية.
- صاحب السمو السيد فيصل بن علي بن فيصل آل سعيد
وزير التراث القومي والثقافة..

- معالي سعيد بن أحمد الشنقري
وزير النفط والمعادن.
- معالي حمود بن عبد الله الحارثي
وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية.
- معالي يحيى بن محفوظ المنذري
وزير التربية والتعليم.
- رئيس جامعة السلطان قابوس..
- معالي السيد بدر بن سعود بن حارب البوسعيدي
وزير الداخلية.
- معالي عبد العزيز بن محمد الرواس
وزير الاعمال.
- معالي السيد المعتصم بن حمود البوسعيدي
وزير الدولة محافظ مسقط.
- معالي يوسف بن علوي بن عبد الله
وزير الدولة للشؤون الخارجية.
- معالي سالم بن عبد الله الغزالي
وزير المواصـلات.
- معالي أحمد بن سويدان البلوشي
وزير البريد والبرق والهاتف.
- معالي الشيخ محمد بن علي القتبي
وزير الكهرباء والمياه.
- معالي الشيخ محمد بن عبد الله بن زاهر الهنائي
وزير الزراعة والأسماك.
- معالي السيد مسلم بن علي البوسعيدي
وزير الدولة محافظ ظفار.
- معالي أحمد بن عبد النبي مكي
وزير الخدمة المدنية.
- نائب محافظ البنك المركزي العماني.

— معالي مالك بن سليمان المعمرى

وزير الاسكان.

— معالي الدكتور علي بن محمد بن موسى

وزير الصحة.

— معالي السيد حمود بن فيصل بن سعيد

سكرتير مجلس الوزراء.

— معالي الشيخ عامر بن شوين الحوسنى

وزير البلديات الاقليمية والبيئة.

— معالي حامد بن سعيد العوفى

وزير موارد المياه.

— معالي أحمد بن محمد بن سالم العيسائى

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.

— معالي مقبول بن علي سلطان

وزير التجارة والصناعة

ويشرف على سكرتارية مجلس الوزراء صاحب السمو السيد فهد بن

محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية.

وتتولى هذه السكرتارية مسؤولية ضمان أداء الجهاز الحكومي

لوظائفه بصورة طيبة، والتأكد من أن قرارات المجلس تنفذ في الفترة

الزمنية المحددة لها، وفي حدود الموازنة المعتمدة بخصوصها.

كما يضطلع المكتب التابع لسموه بالمهام التالية:

١ - وضع وتبسيط الاجراءات والنظم المتعلقة بالتشريعات والفتاوى

والعقود.

٢ - اعداد ونشر مجلدات القوانين التي تصدر سنوياً.

٣ - اعداد ونشر الجريدة الرسمية.

٤ - تقديم المشورة للوزارات فيما يتعلق بالشؤون القانونية وصياغة

التشريعات الجديدة.

٢ - المجالس المتخصصة

تعاون هذه المجالس جلالة السلطان المعظم في تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة، وقد أنشئت بمرسوم سلطاني برئاسة جلالته، وتضم في عضويتها أعضاء من مجلس الوزراء وغيرهم من المسؤولين وبعض المختصين من رجال المجتمع. ومن هذه المجالس:

١ - مجلس التنمية :

وهو مجلس يتولى مسؤولية تحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الاقتصادية، كما يتولى مهام الإعداد للخطط الخمسية والإشراف على المشروعات والإجراءات التي تدخل في إطار الخطة العامة للدولة، بالإضافة إلى التنسيق بين أنشطة مختلف الوزارات والدوائر الحكومية فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الحالية للتنمية.

٢ - مجلس الشؤون المالية :

ويتولى هذا المجلس تطبيق السياسات المالية للدولة، وإعداد الموازنة العامة، ودراسة الاعتمادات المالية لمشروعات التنمية الاقتصادية. يضاف إلى المجالس المتخصصة ثلاثة مجالس نوعية هي:

١ - مجلس جامعة السلطان قابوس :

ويتولى مسؤولية الحفاظ على المستوى الجامعي، والنظر في إنشاء الكليات والأقسام والمراكز الجديدة في الجامعة. ويتولى صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية رئاسة هذا المجلس.

٢ - مجلس الخدمة المدنية :

ويتولى هذا المجلس مهمة رسم السياسات العامة المتعلقة بالخدمة

المدنية، والنظر فيما يطرأ من مشكلات وقضايا، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها في إطار المصلحة العامة. ويتولى رئاسة هذا المجلس معالي السيد سيف بن حمد بن سعود وزير ديوان البلاط السلطاني .

٣ - مجلس المناقصات :

ويتولى مسؤولية جميع المناقصات الحكومية من شراء أصناف ومهمات أو تنفيذ مشروعات، باستثناء عقود ومشاريع وحدات الدفاع أو ما يرد باستثنائه نص في قانون أو نظام المناقصات. ويقوم هذا المجلس أيضا بمتابعة تطورات تنفيذ كل مشروع من البداية إلى النهاية، ويسهم في حل أي مشاكل تعترض تنفيذ هذه المشاريع. ويمارس صلاحياته باتباع إجراءات محددة ومدروسة عن طريق فحص الوثائق المتعلقة بالمناقصات والاستعانة أحيانا بالخبراء المختصين للتأكد من أن تفاصيل هذه المناقصات صحيحة من الناحية الفنية.

ويرأس هذا المجلس معالي الدكتور عاصم بن علي الجمالي مستشار جلالة السلطان لشؤون التخطيط العمراني، ويضم في عضويته بعض الوزراء وكلاء بعض الوزارات.

اللجنة العليا للتدريب المهني والعمل :

تختص هذه اللجنة بتحديد احتياجات الاقتصاد الوطني من القوى العاملة ووضع الأسس والقواعد التي تساعد جهات الاختصاص على ربط سياسات التدريب المهني والتعليم بهذه الاحتياجات ووضع السياسات اللازمة لتعمين الوظائف في القطاعين العام والخاص وخطط توظيف الأيدي العاملة الوافدة في البلاد. ويرأس هذه اللجنة معالي نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية.



جلالة السلطان المعظم يفتتح الفترة الأولى لمجلس الشورى

٣ - مجلس الشورى

تقوم الفلسفة السياسية التي تتبعها السلطنة على أساس التدرج والتطور المدروس، وكذلك مراعاة خصوصية البيئة العمانية والواقع العماني. ولذلك فقد اتبعت السلطنة أسلوب إقامة الحياة الشورية على مراحل، وكانت المرحلة الأولى هي انشاء غرفة تجارة وصناعة عُمان في مطلع السبعينيات، ثم إبان تنفيذ الخطة الخمسية الأولى أنشئ مجلس الزراعة والأسماك الذي ضم في عضويته بالإضافة الى بعض الوزراء، العديد من ذوي الاختصاص والمكانة في المجتمع العماني. ثم جاءت مرحلة المجلس الاستشاري للدولة الذي أنشئ في نوفمبر من عام ١٩٨١م.

وبعد عشر سنوات من هذه التجربة الأولى نستطيع القول بأنها كانت تجربة ناجحة. فقد قام ذلك المجلس بالواجب المنوط به خير قيام، إذ أتاح للمواطن العماني قدرا أكبر من المشاركة في الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ خططها الاقتصادية والاجتماعية، كما لعب دورا إيجابيا في العديد من القرارات التي تبنتها الدولة في الكثير من المجالات، من خلال الدراسات الميدانية التي قامت بها العديد من اللجان النوعية في مختلف مناطق السلطنة.

كما دعم هذا المجلس أواصر العلاقات الودية مع الدول الشقيقة والصديقة بخلق قنوات اتصال معها، وبتبادل الزيارات مع برلماناتها. كما شارك بوفد منه في أعمال الدورة البرلمانية العربية السابقة بدولة الامارات العربية المتحدة، وشارك أيضا في اجتماعات الحوار البرلماني الأوروبي العربي الذي عقد في مدينة دبلن بجمهورية أيرلندا بصفة مراقب.

ومع هذه الإنجازات العديدة التي حققها المجلس الاستشاري للدولة، فقد رأت القيادة الحكيمة لجلالة السلطان قابوس المعظم أن تخوض غمار المرحلة الثانية. ذلك لأن المجلس الاستشاري للدولة لم يكن غاية في حد ذاته، وإنما كان خطوة على الطريق. وقد أشار جلالته الى ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده جلالته في عام ١٩٨٥م إذ قال: «إن المجلس الإستشاري خلق ولن يتجمد .. أي أنه سوف يتطور حسب ظروف عمان وتطورها. وهذا التطور سيكون نابعا من ظروف عمانية بحتة ... وكلمة لن يتجمد لها مغزاها ومعناها، وأنا أعني ما أقول».

وعندما حان الوقت وتهيأت البلاد لهذا التطور، أعطى جلالته إشارة البدء في إنشاء مجلس له طابع جديد هو مجلس الشورى، وذلك في خطابه السامي الذي ألقاه في العيد الوطني العشرين، إذ قال جلالته:

«تقديرا منا للنجاح الذي أحرزته التجربة العمانية في مجال الشورى، وتحقيقا لوعدنا بالعمل على تطويرها بما يوفر مزيدا من الفرص أمام المواطنين لمشاركة أوسع في تحمل المسؤولية والإسهام في بناء الوطن، فإننا قد قررنا إنشاء مجلس للشورى تمثل فيه

جميع ولايات السلطنة، دون أن يكون للحكومة أعضاء في هذا المجلس، وإنما تكون العضوية بالكامل لممثلي الولايات، وذلك في خطوة أخرى على طريق المشاركة تخدم تطلعات المواطنين وطموحاتهم حيثما كانوا في سائر أرجاء البلاد...».

ومنذ ذلك الحين، فقد عجت البلاد بنشاط سياسي كبير، أعطاه جلالة السلطان المعظم إشارة الإنطلاق والتفاعل أثناء جولته السنوية المباركة في فبراير من عام ١٩٩١م. إذ في هذه الجولة تحدث جلالته إلى شعبه، فبين مهمة هذا المجلس، وكيفية تكوينه، وأشار إلى شروط العضوية فيه.

وفي الواحد والعشرين من ديسمبر عام ١٩٩١م تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم فشمّل برعايته السامية افتتاح الفترة الأولى لمجلس الشورى معلناً جلالته بذلك بداية حقبة جديدة في مسيرة العمل الوطني.

وكان جلالته حفظه الله قد أصدر مرسوماً سامياً في الثاني عشر من نوفمبر من عام ١٩٩١م بإنشاء مجلس الشورى محدداً صلاحياته بما يلي:

١ - مراجعة مشروعات القوانين الاقتصادية والاجتماعية التي تعدها الوزارات المختصة قبل اجراءات استصدارها.

٢ - تقديم ما يراه مناسباً في مجال تطوير القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة في السلطنة.

٣ - إبداء الرأي فيما تعرضه عليه الحكومة من سياسات عامة وتقديم المقترحات المناسبة في شأنها.

٤ - المشاركة في الاعداد للخطط التنموية للبلاد ومتابعة تنفيذها في إطار الاستراتيجية العامة للدولة ووفق الامكانيات المتاحة.

٥ - المشاركة في ترسيخ وعي المواطنين بأهداف التنمية ومهامها وأولوياتها والجهود التي تبذل لتنفيذها. وذلك لمعرفة طبيعة الاحتياجات والمتطلبات الضرورية للمناطق وتعميق الترابط بين المواطنين والحكومة.

٦ - المشاركة في الجهود الرامية إلى المحافظة على البيئة وحمايتها من أضرار التلوث.

٧ - النظر في الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة واقتراح سبل تطويرها وتحسين أداؤها.

٨ - النظر فيما يواجه القطاع الاقتصادي من معوقات واقتراح وسائل العلاج المناسب لها.

٩ - إبداء الرأي في الموضوعات الأخرى التي يرى جلالة السلطان عرضها على المجلس.

وتتميز هذه المهام عن المهام التي كانت موكولة للمجلس الاستشاري للدولة، نتيجة لاختلاف درجة تطور المجتمع، ولنظرة جلالته الشاقبة لدور المواطن الذي يجب أن يشارك مشاركة فعالة في خدمة وطنه ومجتمعه بجهد ورأيه وفكره.

فإذا كانت إختصاصات المجلس الاستشاري للدولة تعبر عن درجة محددة من تطور المجتمع وتطور عملية التنمية، وبالتالي جاءت إختصاصاته وصلاحياته مرتبطة بهذه الحدود، فإن مجلس الشورى يأتي بعد أن تطور المجتمع، والاقتصاد، وجهاز الدولة، والوعي العام بصورة كبيرة. ومن ثم فإن مجلس الشورى جاء ليمثل مرحلة جديدة ذات مهام تنموية كبيرة، وبالتالي فإن إختصاصاته أوسع، ومهامه أكبر، حيث تزيد المشاركة الشعبية في عملية التنمية.

وذلك كما عبر عنه جلالته عند إفتتاحه الفترة الأولى للمجلس حيث قال حفظه الله:

«واليوم تبدأ حقبة جديدة من تاريخ هذا الوطن الذي تتسع طموحاته وتكبر تطلعاته بمرور الزمن إنها سنة الحياة التي لا تقبل الجمود فهي في حركة دائبة وتطور مستمر نرى مواكبتها وصولاً إلى الغاية الكبرى التي نصبوا إليها جميعاً وتحقيقاً لكل

الآمال التي تجيش بها نفوس أبناء هذا البلد القادر على صنع التاريخ».

وكما قال جلالته مخاطباً أعضاء المجلس:

«هذه التجربة الرائدة التي تختلف في العديد من جوانبها عن تجربة المجلس الاستشاري للدولة بما منحتة لمجلسكم بمقتضى مرسوم إنشائه من إختصاصات واسعة من بينها صلاحيات تشريعية تتفق والمستجدات الناتجة عن التطور السريع الذي تشهده البلاد وهي صلاحيات هامة تستوجب استيعاباً كاملاً لمتطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين وبما أن للمجلس دوراً في الإعداد للخطط التنموية للبلاد ومتابعة تنفيذها فعليه أن يعمل على ترسيخ وعي المواطنين بأهداف التنمية ومهامها وأولوياتها والجهود التي تبذل من أجل رخاء المواطن ونوفير العيش الكريم له».

ومن خلال هذه المهام العديدة والصلاحيات الواسعة، تتضح القواعد الجديدة التي وضعت لتحديد العلاقة بين المجلس والحكومة، بحيث أصبح على الحكومة الحضور لتعرض برامجها على المجلس، وأصبح هذا الحضور أمراً واجباً وليس بناء على دعوة كما كان الحال في المجلس الاستشاري. كما أن الوزراء أصبحوا مطالبين بإلقاء بيانات عن سياسات وزاراتهم أمام المجلس، بعد أن كانت هذه البيانات تجيء سابقاً وفق اقتراحات ودعوات.

كما أن عضو المجلس أصبح من حقه السؤال والاستفسار من الحكومة عن الأمور التي يرى الاستفسار عنها، ومن حقه أيضاً زيارة الوزارات للحصول على أجوبة لاستفساراته، وعلى الحكومة أن تسهل له عمله ومهمته في هذا الشأن، لأن مهمة العضو في الحقيقة تمثل جسر عبور بين الحكومة والمواطن العادي. وبذلك فإن قدرة المجلس كمؤسسة شورية ستندعم في المشاركة، وفي مجال فهم الأوضاع وتقدير الأبعاد التي تعمل في إطارها الجهات والهيئات الأخرى سواء كانت حكومية أو غير حكومية.

ونظرا لعظم مهام وصلاحيات مجلس الشورى على هذا النحو، فقد جاءت الشروط اللازمة لتوافرها في شخص عضو المجلس على نفس المستوى من الأهمية وعلى قدر كبير من الدقة والموضوعية. فعلى المرشح لمجلس الشورى أن تتوافر فيه شروط مبدئية، فلا يجب أن يقل عمره عن ثلاثين عاما، وأن يجيد القراءة والكتابة، وأن يتمتع بالخبرة والكفاءة. وقد أوجز جلالته الصفات المطلوبة في أي مرشح في جملة بالغة الدقة والدلالة، إذ قال: «إن العضو يجب أن يكون من المقبولين لدى الجميع، ومن يتمتع بالثقافة والمعرفة، ومن ينتظر أن يكون بمقدوره أداء دوره في هذا المجلس».

فالصفة الأولى التي يجب أن تتوافر في شخص المرشح للمجلس هي صفة القبول الاجتماعي أو الشعبي، لأن هذا القبول هو مصدر الشرعية التي يستند اليها العضو في تمثيل مجتمعه وولايته. والصفة الثانية هي صفة التمتع بالثقافة والمعرفة، لأن الذي يتعرض للعمل العام لابد أن يكون على درجة معينة من الكفاءة والوعي السياسي الذي لا يمكن أن يتأتى إلا نتيجة لتوافر قدر معين من الثقافة والفكر والمعرفة. والصفة الثالثة هي صفة التمكن من أداء دوره داخل المجلس، وهي صفة تعكس مدى رغبة الفرد في خدمة مجتمعه وأمته، ويستدل عليها من خلال ما يمكن أن يكون قد أداه من قبل من خدمات عامة على مستوى مجتمعه المحلي على الأقل.

وقد روعيت هذه الشروط وتلك الصفات تمام المراعاة أثناء الاجتماعات التي عقدت في كافة ولايات السلطنة في شهر أبريل الماضي لترشيح الأعداد المطلوبة لمجلس الشورى. وقد رشحت كل ولاية ثلاثة من أبنائها دون أي تدخل من الحكومة، والمرشحون الثلاثة يعتبرون في درجة واحدة ومستوى واحد من القبول لدى ولايتهم، ومن هؤلاء قامت الحكومة باختيار أحدهم حيث صدر مرسوم بتسمية أسماء أعضاء المجلس في الولايات التسع والخمسين.

وهذا الترشيح لا يعني المفاضلة من جانب الدولة بين هؤلاء المرشحين وإنما يعني حرص الدولة على أن يأتي مجلس الشورى إضافة جديدة وفعالة وقادرة على الاضطلاع بالمهام العديدة التي سيقوم بها في

عملية البناء الوطني خلال الفترة القادمة في مجالات الاجتماع والاقتصاد والتشريع أيضا كما سبق القول.

وقد انعكست روح الشورى الحققة في عملية الترشيح واختيار المرشحين الثلاثة لكل ولاية دون أي تدخل من جانب أصحاب السعادة الولاية، إذ اقتصر عمل هؤلاء الولاية على أن يهيئوا المكان لاجتماع الشيوخ والأعيان والوجهاء وأصحاب الفكر والرأي، ثم يقوم سعادة الوالي بإلقاء كلمة يبين فيها المواصفات والشروط التي يجب توافرها في شخص المرشح حتى يأتي الاختيار سليما وموفقا، ثم يترك مكان الاجتماع ليقوم الحاضرون بالمناقشات والاتفاق على الأسلوب الكفيل باختيار المرشحين الثلاثة.

وقد تفاوتت الأساليب التي تم بموجبها هذا الاختيار، فهناك من الولايات من تم فيها الاختيار عن طريق التزكية، وذلك بعد مناقشات مطولة تم في نهايتها التوصل إلى اتفاق عام بشأن أسماء الثلاثة المطلوب ترشيحهم.

وهناك من الولايات من تركت الفرصة للاختيار الحر من خلال اقتراع سري جرى بين جميع الذين رشحوا أنفسهم، وقامت لجنة اختيارها الحاضرون بفرز الأصوات وأعلنت أسماء الثلاثة الذين حصلوا على أعلى الأصوات.

وهناك من الولايات من كونت لجنة موسعة قامت بنفسها بترشيح عدد من الأشخاص على أساس ضوابط معينة، ثم التصويت عليهم من جميع الحاضرين في اقتراع سري، واختير الثلاثة الحاصلون على أعلى الأصوات.

وهكذا اختلفت الأساليب وتنوعت عند اختيار المرشحين المطلوبين، وإن كانت في النهاية قد عبرت عن توافق الجميع ورضاهم عن هذا الاختيار. وإن دلت هذه العملية على شيء، فإنما تدل على عمق الوعي والارتفاع إلى مستوى المسؤولية التي أولاها صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم لشعبه الوفي، وتدلل أيضا على عمق مفهوم الشورى لدى المواطنين وعلى نجاحهم في تطبيق هذا المفهوم حسبما توارثه الخلف عن السلف عن المسلمين الأولين في عصر الراشدين، وعلى نهج إسلامي راسخ امتازت به

عمان منذ أن أشرق عليها نور الإسلام وتجلى عمليا في أسلوب التشريع والاختيار.

وقد أتى المرسوم السلطاني رقم ٩١/٦ باعتماد التقسيم الإداري الجديد للسلطنة عاملا هاما سهل عملية هذا الاختيار، إذ أنه كان مؤشرا دليلا على توجهات الحكومة في البدء بالخطوات العملية الأولى في الإعداد لإنشاء مجلس الشورى، وأن هذا المجلس سيكون مكونا من ممثلين عن الولايات، ولذلك أتى التقسيم الجديد فجعل السلطنة تتكون من تسع وخمسين ولاية. وعلى ذلك فإن عدد أعضاء المجلس سيكون تسعة وخمسين عضوا، بالإضافة إلى رئيس المجلس الذي يكتمل به العدد ليصل إلى ستين فردا.

وقد عقد المجلس أولى دوراته لهذه الفترة الأولى في الرابع من يناير ١٩٩٢م وتستمر مدة كل فترة في المجلس ثلاث سنوات ميلادية ويجوز تجديد العضوية فيه لمدة تالية أو أكثر وفقا للإجراءات المقررة، أما دورات انعقاده فستكون أربع دورات عادية، ويمكن للمجلس عقد دورات استثنائية إذا اقتضت الضرورة، وذلك في مقر عمله الذي هو نفسه مقر المجلس الاستشاري للدولة.

وكما قلنا لم يأت إنشاء مجلس الشورى من فراغ، إذ أنه يعبر عن تطور مدروس للتجربة العمانية في مجال الشورى بدأ منذ قيام عصر النهضة المباركة، فقد أشار جلالته إلى هذا التطور وقبل إنشاء المجلس الاستشاري للدولة بنحو عقد كامل، فقال:

«إن خطتنا في الداخل أن نبني بلدنا ونوفر لجميع أهله الحياة المرفهة والعيش الكريم، وهذه غاية لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق مشاركة أبناء الشعب في تحمل أعباء المسؤولية ومهمة البناء .. ولقد فتحنا أبوابنا لمواطنينا في سبيل الوصول إلى هذه الغاية، وسوف نعمل جادين على تثبيت حكم ديمقراطي عادل في بلادنا، وفي إطار واقعنا العماني العربي، وحسب تقاليد وعادات مجتمعتنا».

وهكذا قال قائد المسيرة منذ بداية المسيرة .. وهكذا خطط ودبر منذ أن أشرق نور النهضة .. وهكذا جاءت الثمار يانعة شهية الطعم حلوة المذاق.

٤ - المحافظات والمناطق والولايات

تشتمل السلطنة في تقسيماتها الإدارية على ثلاث محافظات هي محافظات مسقط وظفار ومسندم، وخمس مناطق تضم عددا من الولايات. وهذه المناطق هي منطقة الباطنة، ومنطقة الظاهرة، والمنطقة الداخلية، والمنطقة الشرقية والمنطقة الوسطى.

أ - محافظة مسقط :

تقع هذه المحافظة على خليج عمان في الجزء الجنوبي من ساحل الباطنة، وتنحصر بين خليج عمان وجبال الحجر الشرقي. ويتولى أمرها محافظ معين من قبل جلالة السلطان المعظم، وهو معالي السيد المعتصم بن حمود البوسعيدى وبالإضافة إلى مدينة مسقط تحتوي هذه المحافظة على ست ولايات هي مسقط، مطرح، بوشر، السيب، العامرات وقريات. ويتولى إدارة كل من هذه الولايات والى معين من قبل محافظ مسقط.

وتشكل محافظة مسقط وما يتبعها من ولايات المنطقة القلب الذي تندفع منه المشاريع والخطط والبرامج لتنمية وتطوير عمان كلها، فمسقط هي عاصمة البلاد ومقر الحكم ومقر الجهاز الإداري للدولة، ففيها مجلس الوزراء الذي يرأسه جلالة السلطان المعظم، وفيها جميع الوزارات عدا مكتب معالي وزير الدولة محافظ ظفار حيث مقره الرسمي مدينة صلالة في محافظة ظفار، كما أنها تضم مجلس الشورى والمجالس المتخصصة التي سبق الحديث عنها.

ومسقط كما هو معروف مدينة قديمة لعبت دورا هاما كمحطة تجارية منذ العصور الإسلامية الأولى، وتعتبر من أهم المراكز التجارية، التي تقع على بحر العرب والمحيط الهندي ومنطقة الخليج. ولذلك فقد كانت تعتمد في ثرائها وأهميتها على مركزها كنقطة لتجميع البضائع وإعادة شحنها إلى أقطار الخليج والموانئ الغربية للمحيط الهندي.

وقبل عام ١٩٧٠م لم تكن هذه المدينة تمتد إلى أكثر من نصف ميل ساحلي يقع بين قلعتي الجلالي والميراني اللتين تشتهر بهما مسقط. وبعد هذا التاريخ تناولتها يد النهضة الحديثة، فامتد العمران بها ثلاثين ميلا



جانب من الحي التجاري بمحافظة مسقط

عبر الأراضي الساحلية، إبتداء من مسقط ومرورا بمطرح وبوشر حتى السيب.

وفي هذه المساحة الكبيرة تم تنفيذ برامج عديدة إنشائية وعمرانية وإسكانية، منها تعمير الشريط الساحلي من مسقط إلى مطرح، وتشبيد مدينة قابوس، وتشبيد مدينة الإعلام التي يوجد بها مبنى وزارة الاعلام ومبنى الإذاعة والتلفزيون العماني، وأيضا تم تشبيد المدينة الدبلوماسية بمنطقة الخوير التي تضم مباني السفارات ومساكن الدبلوماسيين، كما تم إنشاء المنطقة الصناعية في منطقة الرسيل، وأنشيء ميناء قابوس الذي يوجد به الآن عشرة مراسي عميقة، وكذلك ميناء الفحل حيث يتم تعبئة ناقلات النفط بالبتروول.

وقد ازدهمت العاصمة بالمباني والمؤسسات الحديثة وعلى أحسن وأرفع مستوى، مثل جامعة السلطان قابوس، والمستشفى السلطاني وغيرها من المستشفيات الأخرى والمجمعات الرياضية كمجمع السلطان قابوس الرياضي ببوشر، وميدان الفتح بالوطية، والفنادق الفخمة مثل فندق قصر البستان وغيره من الفنادق، والمتاحف كالمتحف الوطني العماني، ومتحف قوات السلطان المسلحة، كما أنشئ بها مطار دولي واسع هو مطار السيب الدولي.

وكما نلمس في العاصمة مسقط وولاياتها التقدم والتطور، فإننا نلمس فيها أيضا الطابع الحضاري القديم الذي يعيش جنبا إلى جنب مع الطابع الحضاري الحديث، فترى فيها المنازل والأسواق القديمة والدكاكين الصغيرة والطرق الضيقة، بجانب المنازل والأسواق الحديثة والمحلات والشوارع الواسعة، بما يحفظ لعمان شخصيتها التاريخية والحضارية من ناحية، ويضفي عليها في نفس الوقت روح العصر والحداثة من ناحية أخرى.

ب - محافظة ظفار :

وتقع هذه المحافظة في الجزء الجنوبي من السلطنة على بعد ٤٦٠ ميلا بحري غربي العاصمة مسقط، وتشكل مساحتها ثلث مساحة السلطنة، وتحدها من الشرق المنطقة الوسطى، ومن الغرب الجمهورية اليمنية، ومن الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب بحر العرب، ويتولى أمرها معالي السيد مسلم بن علي البوسعيدى وزير الدولة ومحافظ ظفار.

وتضم هذه المحافظة تسع نيابات هي نيابات صلالة، ثمريت، طاقة، مرباط، سدح، رخيوت، ضلكوت، مقشن وجزر الحلانيات. ويعمل أهل هذه المحافظة بعدد من الحرف، منها الزراعة والتجارة والصيد والرعي وتربية الماشية. كما أنها تنفرد بميزات قل أن توجد في غيرها من مناطق السلطنة أو مناطق الجزيرة العربية على الاطلاق.

فموقعها يعتبر حلقة الوصل بين الجزيرة العربية وساحل شرقي أفريقيا، كما أن أرضها تعتبر من أكثر بلاد العالم تنوعا في التضاريس،

ولا يوجد لها نظير في الجزيرة العربية كلها من حيث المناخ، فدرجة الحرارة فيها لا تتعدى ٣٠ درجة مئوية على مدار السنة.

كما أن الرياح الموسمية التي تهب عليها في فصل الصيف تسقط أمطارا غزيرة، مما جعلها تسمى «جنة المناظر الخضراء»، لما فيها من البحيرات والشلالات الموسمية التي تنحدر من جبال شامخة الارتفاع شديدة الانحدار، مكسوة لفترة طويلة من العام بأعشاب خضراء، تتخلها أشجار وغابات، وعيون تفيض بالماء، مما أعطاها طبيعة جذابة، وخضرة خلابة لا تضاهيها خضرة أو طبيعة في أي مكان من الجزيرة العربية، مما جعلها مقصد السياح من مختلف الأنحاء والبلدان.

يضاف إلى ذلك ما تشتهر به هذه المحافظة من قديم الزمان بأشجار اللبان الوفيرة العدد، مما جعلها تنفرد بإنتاج معظم وأجود أنواع اللبان ليس في جنوب الجزيرة العربية وحدها، بل في العالم كله، ولذلك كانت ظفار تسمى في الماضي بأرض اللبان أو البخور الذي صدرته إلى مختلف أنحاء العالم القديم والحديث عبر طرق كانت تعرف بطرق البخور، مما عاد عليها بثراء وافر ونعمة سابعة.

ولم تقتصر سميات وشهرة ظفار على هذه الأمور وحدها، بل أنها حفلت أيضا بعدد وافر من الآثار التاريخية القديمة التي تدل على أنها كانت مهدا لواحدة من أقدم الحضارات في الجزيرة العربية كلها. ففيها على سبيل المثال منطقة الأحقاف التي ورد ذكرها في القرآن الكريم، وقبر النبي هود، والنبي أيوب، والنبي صالح عليهم السلام. وتذكر الروايات القديمة أن عادا وثمود عاشا في ظفار.

- كما يوجد في ظفار آثار لمدينة البليد ولبناء سمهرم التاريخي الذي اشتهر بتصدير اللبان عند خور روري، وآثار في مناطق المغسيل وقلعة حمران بصلالة وآثار حاسك وهانون والمحلة بمدينة سدح، بالإضافة إلى بعض الآثار الإسلامية، منها بقايا الجامع الكبير وقلعة كبيرة مهدمة ومقابر تم تسويرها.

ونظرا لكل هذه الأهمية وتلك الميزات التي انفردت بها محافظة ظفار، فقد أولتها حكومة صاحب الجلالة عنايتها الكاملة، فأغدقت عليها كل

أنواع الخدمات الحكومية المعروفة من خلال مكتب وزير الدولة محافظ ظفار، مما جعلها تعيش عصر تطور وازدهار لم تعرف له مثيلاً من قبل.

ج - محافظة مسندم :

تشكل محافظة مسندم الجزء الشمالي من سلطنة عمان، وتضم أربع نيايات هي خصب، بخا، دبا البيعة ومدحا. ويبلغ عدد المدن والقرى التابعة لهذه المحافظة ١٧٢ مدينة وقرية.

وتتميز محافظة مسندم بموقعها الاستراتيجي المتميز، إذ يطل جزء منها - يعرف باسم رأس مسندم - على الممر المائي الدولي الهام المعروف باسم مضيق هرمز. والجدير بالذكر أن هذا المضيق ليس بأكمله صالحاً للملاحة البحرية، أما الجزء الصالح للملاحة منه فإنه يقع ضمن المياه الإقليمية للسلطنة، مما جعل أهل عمان يتحملون مسؤولية كبيرة تجاه تنظيم الملاحة في هذا المضيق منذ أقدم العصور. وقد ازدادت الأهمية الاستراتيجية لهذا المضيق في التاريخ المعاصر بعد أن صار معبراً لـ ٩٠٪ من بتول الخليج إلى بلدان العالم.

ونظراً لأهمية هذه المحافظة بالنسبة للسلطنة، فقد أولتها حكومة صاحب الجلالة اهتماماً كبيراً وغمرت بمختلف المشاريع والمؤسسات والمصالح الحكومية التي تعمل على تطويرها وتقديم كافة الخدمات لسكانها من مياه وكهرباء ومدارس ومستشفيات ومراكز للشباب وغير ذلك من أنواع الخدمات الأخرى.

وبجانب هذه المحافظات الثلاث توجد خمس مناطق تضم مختلف ولايات السلطنة.

د - منطقة الباطنة :

تعتبر منطقة الباطنة أكثر المناطق عدداً في الولايات، إذ أنها تشتمل على اثنتي عشرة ولاية، هي ولاية صحار، والرسطاق، وشناص، ولواء، وصحم، والخابورة، والسويق، ونخل، ووادي المعاول، والعوابي، والمصنعة، وبركاء.



جانب من شبكة الطرق بجبال محافظة نينوى التي تم تنفيذها في عصر النهضة

منظر لمدينة البيعة بمحافظة مسندم



وتمتد منطقة الباطنة بطول ساحل خليج عمان من خطمة ملاحه شمالاً إلى رأس الحمراء جنوباً، وتنحصر بين سفوح جبال الحجر الغربي وبين خليج عمان. ويصل عرض السهل الساحلي حوالي ٢٥ كم، ويعتبر سهل الباطنة من أكثر مناطق عمان سكاناً وعمراناً.

وتتبع أهمية منطقة الباطنة من موقعها، ومن وجود عدد كبير من الموانئ الصالحة لرسو السفن فيها، مما ربطها بالبلدان التي تطل على المحيط الهندي، وجعلها منطقة عبور للتجارة بين الشرق والغرب، فازداد ثراؤها وازداد سكانها، وظهرت فيها مدن هامة إحداها مدينة صحار التي كانت مركزاً لإنتاج النحاس وتصديره منذ عصور التاريخ القديم، كما أنها كانت عاصمة لعمان قبل ظهور الاسلام، فقد كان يقيم فيها جيفر وعبد ابني الجلندي ملكاً عمان عندما ظهر الاسلام وأرسل لهما النبي ﷺ رسولييه لدعوتهما - وأهل عمان - إلى الاسلام.

ولكن صحار فقدت مركزها كعاصمة للبلاد في عصور تالية، واحتفظت بنشاطها التجاري العريق والمتزايد حتى أصبحت من أهم المراكز التجارية التي تقع على خليج عمان، وصارت تنافس أهم موانئ الخليج وهي البصرة وسيراف، وكانت لها صلاتها الوثيقة ببلاد الهند والصين. وقد أعطاه موقعها خارج المنطقة الرئيسية للخليج دوراً خاصاً جعلها أهم مركز للتجارة فيما بين الأقطار الاسلامية والمناطق التي تخضع فيها الملاحة للرياح الموسمية، وذلك منذ القرن الثالث للهجرة / التاسع للميلاد.

ومن صحار اتخذ واليها أحمد بن سعيد نقطة انطلاق لجمع شمل أهل عمان، ولتحرير البلاد من الغزاة في القرن الثامن عشر للميلاد، مما أعل من شأن هذه المدينة وزاد من قدرها في العصور التالية، فازداد ازدهارها ونشاطها التجاري والمالي، وخاصة في عصر النهضة المباركة بعد أن تولى جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم مقاليد الحكم في البلاد.

وإذا كان لصحار كل هذه الأهمية والشهرة التاريخية العريقة، فإن غيرها من المدن والولايات الأخرى التي توجد في سهل الباطنة لها



بعض المباني الحكومية في صحار

شهرتها أيضا، فولاية الرستاق كانت من أهم مراكز اليعاربة والبوسعيد، وتشتهر بقلعتها المعروفة باسم «الحزم» وبالعين المسماة (بالكسفة) ذات المياه الحارة.

أما شنافس فإنها من أشهر ولايات السلطنة انتاجا للخضروات التي تباع في مناطق السلطنة وخارجها، وبها الخور الذي يتميز بشهرة عريقة. وتشتهر لواء بصناعة الحصر والوزر والفخار وبشجرة الماشوه الفريدة من نوعها في السلطنة .

وتشتهر صحم بصناعة الخناجر وصناعة السفن والفخار، أما الخابورة فإنها تشتهر أيضا بصناعة الخناجر العمانية والسيوف وصناعة الحلي. كما تشتهر ولاية السويق بتربية نوع ممتاز من الإبل

وبصيد وتجفيف الأسماك، ويوجد بها شجرة الديباح وهي من أندر أنواع الأشجار.

وتشتهر ولايتا نخل ووادي المعاول بعين الثوارة التي تتدفق منها المياه الساخنة العذبة، والتي تنبع من الجبال المحيطة بها مما يجذب إليها كثيرا من الزوار، كما يوجد فيها عددا من الينابيع والعيون وحيوان الوعل الذي تشتهر بوجوده على أراضيها.

أما العوابي فانها تشتهر بتنوع مزارعها، ويعتبر أهلها من أمهر من مارسوا مهنة الصيد البري في عمان. وتشتهر المصنعة ببعض الصناعات القديمة مثل صناعة السفن والمراكب وشباك الصيد، وصناعة الحلي والمجوهرات والأشياء المصنوعة من الخزف والجلد.

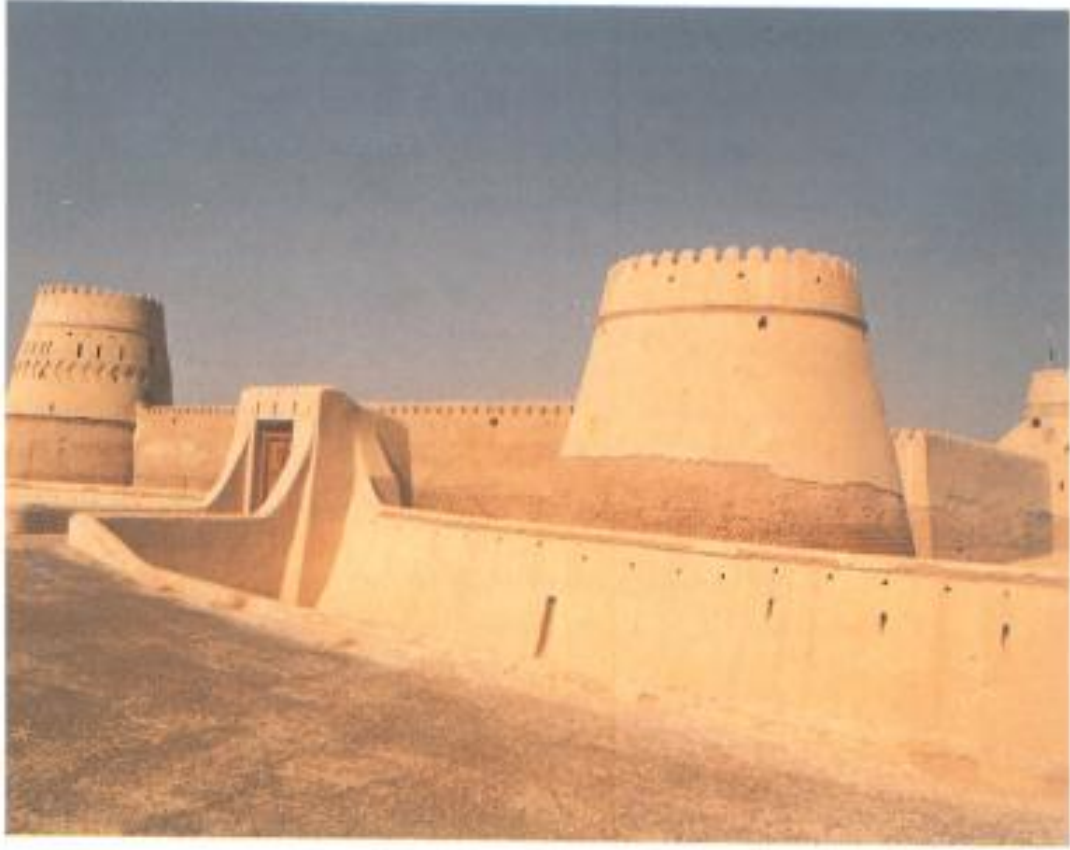
وتشتهر ولاية بركاء برياضة مصارعة الثيران وذلك قبل انتشار هذه الرياضة في أسبانيا بزمان طويل، كما تشتهر بصيد اللؤلؤ، وبصناعة النسيج وصناعة الحلوى العمانية الأصيلة.

وقد نالت هذه الولايات حظها الوافر من الخدمات المختلفة والمشاريع المتنوعة، فصارت تتلألأ على الساحل وكأنها عقد من اللؤلؤ يترزين به جيد ساحل الباطنة الزاهر.

هـ - منطقة الظاهرة :

كانت هذه المنطقة تعرف قديما باسم (توام) و (الجو) وهي عبارة عن سهل شبه صحراوي ينحدر من السفوح الجنوبية لجبال الحجر الغربي في اتجاه صحراء الربع الخالي، وتفصله جبال الكور عن داخلية عمان من ناحية الشرق، ويتصل بدولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من ناحية الغرب، والمنطقة الوسطى من ناحية الجنوب.

وتتكون هذه المنطقة من خمس ولايات هي ولايات البريمي، وعبري، ومحضة، وينقل، وضمنك. ويبلغ عدد المدن والقرى التابعة لها ٣٠٢ مدينة وقرية. ويعتبر وادي ضمنك ووادي العين من المراكز الكثيرة السكان في الظاهرة.



حصن الخندق بولاية البريمي

وتدل الآثار المكتشفة حديثاً على وجود طرق برية ترجع إلى عهود موغلة في القدم تمر بالبريمي وعبري متجهة نحو ساحل عمان الشمالي عبر وادي الجزبي والحواسنة، متصلة بقلب الجزيرة العربية. كما يدل الفخار وبقايا النحاس والآثار الأخرى التي عثر عليها في البريمي على وجود حضارة قديمة، وعلى قيام صلات تجارية مع مناطق السند في القرنين الثالث عشر والرابع عشر قبل الميلاد.

ولم تنفرد البريمي وحدها بهذا اللون من ألوان الحضارة القديمة، فكل ولاية لها شهرتها الخاصة بها سواء كانت هذه الشهرة تنبع من التاريخ أم من الموارد الطبيعية. فقد وجد في عبري عدد من القلاع والحصون

والأبراج التي تدل على ماضي عريق، منها قلعة السليف التي بناها الامام سلطان بن سيف اليعربي، وحصن العينين، وحصن عبري الذي يعود تاريخه إلى عام ١٨٨٤م وتعتبر هذه الولاية ثاني ولايات السلطنة من حيث المساحة.

كما تشتهر ولاية ينقل بأثارها القديمة المختلفة وبجبلها المسمى «حوراء» ينقل، وبالمعصرة التي كانت تستخدم في السابق. أما ولاية محضة فإنها تشتهر بتواجد أعداد كبيرة من حيوان الوعل الذي يعيش في سفوح الجبال. وتشتهر ضنك بواديها المشهور بالمياه العذبة الدائمة والمناظر الطبيعية الخلابة.

وقد انتقلت منطقة الظاهرة بولاياتها ومدنها وقراها نقلة حضارية كبيرة لم تعرفها قبل عصر النهضة المباركة، حيث كانت الامكانيات محدودة والفرص ضيقة، والآن تبدل الحال ونعمت هذه المحافظة بوافر العناية والاهتمام من جانب الحكومة، فتيسرت للمواطنين سبل الحياة الطيبة، وتوفرت عندهم الخدمات الحكومية من مياه وكهرباء ومواصلات ومستشفيات ومدارس وأندية للشباب وغيرها، مما أخرج المواطنين فيها إلى حياة العصر الحديث.

و - المنطقة الداخلية :

نعمت هذه المنطقة بما نعمت به بقية المناطق من اهتمام حكومة جلالة السلطان المعظم. ذلك أن هذه المنطقة تعتبر بمثابة القلب من عمان، لأنها تتكون من الهضبة الجبلية الكبرى الواقعة في وسط البلاد حيث يوجد الجبل الأخضر الذي تنحدر من سفوحه هذه الهضبة في اتجاه الصحراء جنوبا، ويحدها من الشرق المنطقة الشرقية، ومن الغرب منطقة الظاهرة، ومن الجنوب المنطقة الوسطى، ومن الشمال محافظة مسقط ومنطقة الباطنة.

وتضم المنطقة الداخلية ثمان ولايات هي نزوى، وسمائل، وبهلا، وأدم، والحمراء، ومنح، وازكي، وبدبد، كما أنها تشمل عددا من الأودية الرئيسية مثل وادي الأبيض، ووادي حلفين، ووادي بهلا، ووادي سمائل.



ويلاحظ أن معظم المدن التي توجد في هذه المنطقة مدن ذات شهرة تاريخية. فنزوى كان لها دور تاريخي مرموق، إذ أنها كانت عاصمة لعمان في عصور الاسلام الأولى، ومنها خرج العلماء والفقهاء، ولذلك كانت تعرف «ببيضة الاسلام». وتشتهر هذه المدينة الهامة أيضا بقلعتها التاريخية التي بناها الامام سلطان بن سيف في النصف الثاني من القرن السابع عشر للميلاد، كما تشتهر بعدد من الحصون والأبراج والمساجد الاثرية القديمة.

أما سمائل فمنها خرج أول من أسلم من أهل عمان، وهو الصحابي



منظر للمزارع بالجبل الأخضر

الجليل مازن بن غضوبة، وبها مسجد المضمار الذي أسسه هذا الصحابي، ولذا يعتبر أول وأقدم مسجد في عمان. أما آدم فكانت من أهم المراكز التجارية في الداخل، وقد شهدت هذه الولاية مولد الامام أحمد بن سعيد مؤسس حكم الأسرة البوسعيدية ويوجد بها مسجد قديم يرجع إلى عام ٧١٧هـ/١٣١٧م.

وكذلك تعتبر بهلا من أقدم مناطق عمان، وكانت عاصمة لعمان في الزمن القديم، ويعود اسمها في الغالب إلى قبيلة «باهلة» العربية التي هاجر بعض بطونها إلى عمان. وتتميز هذه المدينة بسورها التاريخي

وبقلعة جبرين الشهيرة التي بنيت عام ١٦٧٠م، والتي تعتبر من أجمل قلاع عمان.

أما الحمراء، فلم تعمر إلا في عصر الإمام سلطان بن سيف بن مالك اليعربي. وتشتهر هذه الولاية بوجود عدد من البيوت الأثرية مثل بيت «الصفاء» و «بيت القديم» وكذلك بمجموعة من الأبراج التي تحيط بها من جميع الجهات ويقدر عددها بعشرة أبراج. كما تشتهر أيضا بمنطقتها السياحية المسماة «مسفاة العبريين»، وبعدد من الجوامع الأثرية القديمة مثل جامع العارض وجامع القرية، مما يدل على أن الحمراء منطقة ذات قيمة أثرية وتاريخية.

وتشتهر منح بتميزها في الإنتاج الزراعي، ويقال ان مالك بن فهم نزل في منح أول ما دخل عمان، نظرا لخصوبتها ووفرة إنتاجها. كما تشتهر ازكي بأنها من أقدم مدن عمان وبها غار موجود في أسفل حلة تسمى «حلة النزار»، كما يوجد بها «فلج الملكي» الذي يعد من أكبر الأفلاج في عمان، والذي ورد في التاريخ أن مؤسسه مالك بن فهم. أما بدبد فإنها تشتهر بسوقها التجاري الذي يقع في مدينة فنجاء، كما توجد بها المنطقة الصناعية التي أنشئت حديثا في عهد النهضة المباركة.

وبصفة عامة فإن الناس في المنطقة الداخلية يعتمدون في حياتهم أساسا على الزراعة، وخاصة زراعة الأشجار المثمرة. وتعتمد هذه المهنة على نظام الري بالأفلاج الذي يميز هذه المنطقة. وتتميز هذه الأفلاج بأنها لا تنضب مهما كان الطقس حارا، وينبع ماؤها من طبقات صخرية ترسب فيها مياه الأمطار، ثم تفيض هذه المياه بعد شق الأفلاج، ويستفاد بالقسم الأكبر منها في ري أشجار النخيل والحمضيات والفاكهة، وذلك حسب نظام وترتيب خاص معروف للجميع.

وقد امتدت يد التعمير والتطوير لهذه المنطقة، كما امتدت إلى غيرها من باقي مناطق عمان، مما جعل أهلها يحسون بالفارق بين العيش في عصر حديث له سماته الحضارية المتطورة باستمرار، وبين العيش في عصر قديم عانى منه الناس الكثير والكثير.

ز - المنطقة الشرقية :

تقع المنطقة الشرقية على الجانب الداخلي لجبال الحجر الشرقي التي تحدّها من ناحية الشمال، كما تحدّها رمال آل وهيبة من ناحية الجنوب، وتطلّ على بحر العرب من ناحية الشرق، وعلى المنطقة الداخلية من ناحية الغرب.

وتتكون المنطقة الشرقية من إحدى عشرة ولاية، هي صور، وإبراء، وبديّة، والقابل، والمضيبي، ودماء والطائيين، والكامل والوافي، وجعلان بني بو علي، وجعلان بني بو حسن، ووادي بني خالد، وجزيرة مصيرة.

وتعتبر صور أهم مدن الحجر الشرقي ولها شهرة تاريخية في بناء السفن، فقد كانت أحواض بناء السفن في صور ذات شهرة كبيرة في المحيط الهندي، كما كانت معروفة في القرن الثالث عشر للهجرة / التاسع عشر للميلاد بأنها أنشط مراكز بناء السفن في الجزيرة العربية كلها.

وترجع شهرة صور في بناء السفن إلى أقدم العصور، وربما يعود هذا الأمر إلى عصر الفينيقيين الذين كانت لهم مدينة على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط تحمل نفس الاسم، مما يشير إلى أن الفينيقيين ربما جاءوا إلى هذه المنطقة من عمان، وأن أجدادهم هم الذين بنوا السفن وجابوا بها البحار بعد أن انتقلوا من عمان إلى سواحل البحر المتوسط في هجرة كبيرة من نوع الهجرات الأخرى التي انطلقت من الجزيرة العربية إلى الشمال، سواء قبل الميلاد أو بعد الميلاد.

وتشتهر المنطقة الشرقية بخلاف بناء السفن، بما يوجد فيها من آثار قديمة، مثل مسجد العقبة الذي يوجد في ولاية إبراء والذي لازالت قبلته تتجه نحو المسجد الأقصى في بيت المقدس. كما أن ولاية القابل تشتهر بتاريخها الحافل حيث خرج منها عدد من رواد العلم والمعرفة والدين، كما يشتهر أهلها بفروسيّتهم.

وكذلك ولاية الكامل والوافي فهي تشتهر بخيولها العربية الأصيلة، وولاية بديّة بجمالها التي يعقد لها سباق مشهور أيام المناسبات والأعياد المختلفة. أما ولاية جعلان بني بو حسن فإنها تشتهر بحصونها



صناعة السفن بمدينة صور

وبروجها وبنخلة القش ذات التمر ذي اللونين. وتشتهر ولاية جعلان بني بو علي بصناعة السفن الشراعية والمنسوجات المحلية منذ القدم.

ولاية المضبيبي التي تعتبر أكبر ولايات السلطنة من حيث المساحة فإنها تشتهر بغزلانها البرية الجميلة، كما تشتهر ولاية وادي بني خالد بطبيعتها الجميلة، وبالغار الذي يوجد في منطقة (مقل) والذي يقصده كثير من الزوار والسائحين كأحد معالم الولاية.

أما جزيرة مصيرة فإنها تتمتع بموقعها المتميز كأكبر جزيرة في السلطنة، كما تشتهر بوجود أعداد كبيرة من السلاحف البحرية التي تتوالد على شواطئ الجزيرة.

وقد نعمت هذه المنطقة بخيرات عصر النهضة المباركة، وكثرت فيها المشاريع التنموية التي امتدت إلى كل مدنها وقراها، مما يعتبر بحق انجازا كبيرا تحقق لهذه المنطقة الهامة.

ح - المنطقة الوسطى :

تقع هذه المنطقة في الجنوب من الداخلية والظاهرة، وتطل من جهة الشرق على بحر العرب، ومن الغرب على المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب على محافظة ظفار. وعلى ذلك فإن هذه المنطقة تشمل مساحة كبيرة في وسط السلطنة، وتمتاز بوجود عدد من آبار النفط في أراضيها.

وتتكون هذه المنطقة من أربع ولايات هي ولايات هيماء، ومحوت، والدقم، والجازر. وتقع الولايات الثلاث الأخيرة على الساحل الذي يطل على بحر العرب، ولذلك يشغل أهلها بالصيد والزراعة، أما الولاية الأولى وهي هيماء فإنها تقع في الداخل وتتبعها تسع قرى، وهي منطقة صحراوية، ولذلك فإن أهلها من البدو الرحل.

وتشتهر هذه الولاية بحيواناتها البرية، وخاصة الغزلان والمها العربية التي توجد في منطقة (جعلوني) والتي تنفرد بها هذه المنطقة دون غيرها من سائر المناطق بالسلطنة. وقد لاقت هذه الحيوانات اهتماما كبيرا من قبل جلالة السلطان المعظم للمحافظة عليها وعلى سلالتها من الانقراض. كما يوجد في المنطقة الوسطى أيضا الإبل والأغنام التي يربيها الناس ويعيشون على ألبانها ولحومها وخاصة في المناطق الصحراوية.

وقد أولت الحكومة المنطقة الوسطى اهتماما كبيرا فوفرت لسكانها جميع وسائل الخدمات الحكومية من مدارس ومستشفيات ومساجد، وحفرت الآبار الارتوازية لتزويد الناس بمياه الشرب النقية التي تحمل عادة في ناقلات توصلها إلى المواطنين في محل إقامتهم بالصحراء والمناطق النائية، كما شقت الطرق لربط المناطق الداخلية في هذه الولاية بالمناطق الساحلية وبقية أنحاء السلطنة.

ومن أهم هذه الطرق، طريق نزوى - هيماء - ثمرت الذي تم رصفه وأكسب هيماء أهمية كبيرة وربطها بشمال السلطنة وجنوبها، مما أدى إلى



مكتب الوادي في ولاية هيماء

ظهور وسائل الحياة الحديثة في هذه المنطقة وإلى نقلها نقلة حضارية كبيرة كان الناس لا يعرفونها قبل عصر النهضة.

وإذا كنا قد تحدثنا عن الجهاز الإداري للدولة على النحو السالف، وبيننا فصائله وأقسامه، فإن هناك جهة تقوم على تنظيم وترتيب الوظائف في وزارات الدولة ومؤسساتها المختلفة، وغير ذلك من الأمور فيما يعرف بالخدمة المدنية.

٥ . الخدمة المدنية

أولى صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم منذ بداية فجر النهضة إهتماما خاصا وشاملا بالإدارة ويتكوين جهاز إداري يقوم على دعائم متينة وحديثة، وذلك لما للإدارة من أهمية في تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية في الدولة.

وفي هذا الإطار فقد بذلت جهود عديدة في ميدان الخدمة المدنية منذ عام ١٩٧٠م اشتملت على عدة مجالات كالتنظيم وترتيب الوظائف والتدريب ومجال شؤون الموظفين وغير ذلك من المجالات الإدارية والفنية الأخرى، وقام ديوان شؤون الموظفين وقتذاك بإرساء أهداف نظام الخدمة المدنية، وأتى إنشاء مجلس الخدمة المدنية ليضيف لبنة جديدة في صرح التطورات التنظيمية والإدارية التي شملت الجهاز الإداري للدولة، وانتهى أمر التطوير في هذا المجال بإنشاء وزارة الخدمة المدنية بموجب المرسوم السلطاني رقم ١٧ لعام ١٩٨٨م.

وقد تضمنت إختصاصات هذه الوزارة مهاماً عديدة منها تنفيذ السياسة العامة المعتمدة للخدمة، وتنفيذ قوانين المعاشات ومكافآت ما بعد الخدمة، واللوائح الخاصة بها، وإعداد خطة التنمية الإدارية والإصلاح الوظيفي ورفعها بعد موافقة مجلس الخدمة المدنية عليها إلى مجلس الوزراء، بالإضافة إلى إعداد خطط التدريب الإداري بالتعاون مع الجهات المعنية، وتقديم المعونة الفنية وإبداء الرأي للجهاز الحكومي في مجالات شؤون الموظفين، وتوزيع الخريجين من أصحاب البعثات والمنح والإعانات الدراسية وفقاً لقانون البعثات والإعانات الدراسية وغيرهم من الخريجين أو الحاصلين على الشهادات العامة، وذلك في ضوء تخصصاتهم وإحتياجات العملية التي تخدم أهداف خطط التنمية في الدولة.

وقد بذلت وزارة الخدمة المدنية جهودها ومنذ انشائها لترجمة هذه الإختصاصات والمهام العديدة إلى واقع عملي في مجالاتها التي اضطلعت بها:

١ - ففي مجال مشروع إعادة دراسة قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية، شرعت الوزارة في تنفيذ هذا المشروع بهدف تطويره ليتماشى مع المتغيرات التنظيمية والإدارية في الجهاز الإداري للدولة، والوقوف على

المشاكل والسلبيات التي تواجهها الوزارات في إطار تطبيق قانون الخدمة المدنية ومعالجتها بغية تحقيق نواح إيجابية أفضل، حيث تسعى الوزارة جاهدة لإصدار قانون جديد للخدمة المدنية، لأطول فترة زمنية ممكنة، ولقد أوشكت على الإنتهاء من مشروع إعادة دراسة قانون الخدمة الحالي وجاري عرضه حالياً على الجهات المعنية، ليكون ذلك خطوة مهمة لإصدار قانون جديد إن لزم الأمر.

٢ - وفي مجال تنظيم وترتيب الوظائف يتم التعاون والتنسيق بين وزارة الخدمة المدنية والوزارات والهيئات الحكومية الأخرى في مجال تنظيم وإعادة تنظيم هياكل الوظيفة، وكذلك خطوات تبسيط إجراءات العمل فيها في محاولة لتفادي الروتين والبيروقراطية الإدارية المعروفة.

هذا بالإضافة إلى إعداد نظام ترتيب وتوصيف وظائف هذه الوزارات وفقاً للأساليب العلمية والفنية الحديثة، وتجري حالياً الاتصالات اللازمة لتنفيذ هذا العمل الذي يعتبر مشروعاً قائماً بذاته في خطة الوزارة الخمسية الحالية. وفي هذا الصدد فقد انتهى العديد من الوزارات والهيئات الحكومية فعلاً من وضع نظم ترتيب الوظائف بها، وهناك جهات أخرى لازالت الدراسات مستمرة فيها للانتهاء من هذا العمل.

٣ - وفي مجال قوانين المعاش ومكافآت ما بعد الخدمة فإن وزارة الخدمة المدنية تقوم بتنفيذ القوانين الخاصة بذلك عن طريق متابعة حالات الأشخاص الحاليين إلى التقاعد والذين يستحقون معاشاً تقاعدياً.

فمنذ إحالة الموظف إلى التقاعد يحال ملفه الشخصي إلى هذه الوزارة التي تتولى دراسته، فإذا اتضح بأنه يستحق معاشاً تقاعدياً تنفيذاً لأحكام قانون المعاشات ومكافآت ما بعد الخدمة رقم ٢٦ لعام ١٩٨٦م عندها يتم صرف «بطاقة معاش» يتم بموجبها صرف المعاش الشهري له أو لورثته المستحقين من بعده.

وتوفيراً لأفضل السبل وأيسرها للأشخاص الحاليين إلى التقاعد لاستلام معاشاتهم فقد تم إدخال نظام الحاسب الآلي لصرف المعاشات، وكذلك تم استخدام نظام الميكرو فيلم لتنظيم وحفظ ملفاتهم. وقد بلغ عدد الحاليين إلى التقاعد حتى ٣٠/٩/١٩٨٩م (٣٩٢٣) متقاعد، وتقوم الوزارة في الوقت الحالي بمشروع إعادة دراسة قانون المعاشات ومكافآت ما بعد الخدمة للعمانيين، ويسير العمل في هذا المشروع بنفس خطوات مشروع إعادة دراسة قانون الخدمة المدنية السابق ذكره.

٤ - وفي مجال التدريب والتعمين فقد قامت وزارة الخدمة المدنية بجهد كبير في هذا المجال حيث يعتبر التدريب هدفا قوميا تسعى كل الجهات الحكومية لتحقيقه من أجل تدريب الموظفين وصقل قدراتهم الإدارية والفنية في مجال الوظيفة الحكومية. وإذا كان التدريب أحد الاختصاصات الرئيسية لكل جهة حكومية فإنه أيضا من الاختصاصات الهامة المنوطة بوزارة الخدمة المدنية حيث يتم وضع خطة قومية بالتعاون مع معهد الإدارة العامة التابع لوزارة الخدمة المدنية، لمتابعة وتنظيم التدريب لدى الجهات الحكومية سواء في داخل السلطنة أم في خارجها. ولقد استفاد عدد كبير من الموظفين من التدريب بالتحاقهم بدورات تدريبية في مختلف التخصصات.

وفي هذا الصدد فقد هيا المشروع الرائد الذي تم تنفيذه في السلطنة خلال عام ١٩٨٩م بتدريب عدد من خريجي الثانوية العامة في مجالات الطباعة والسكرتارية والحاسب الآلي، فرص عمل كثيرة للمواطنين العمانيين للعمل في الوزارات والهيئات الحكومية، وذلك عن طريق إحلالهم محل الوافدين في الوظائف المماثلة. ويتم حاليا تنفيذ عدد من البرامج التدريبية محليا في مجالات الطباعة باللغة العربية والسكرتارية وكتابة شؤون الموظفين، وذلك استكمالا للخطة الموضوعية لتحقيق التعمين في القطاع الحكومي.

وفي هذا المجال - مجال التدريب - يقوم معهد الإدارة العامة بجهد كبير يستحق أن نفرده بحديث.

معهد الإدارة العامة :

ينظم هذا المعهد سنويا برنامجا للدورات التدريبية التي تعقد بالتعاون مع الجهات الإدارية في الدولة، وذلك بهدف تنمية مهارات وقدرات الأفراد والموظفين في الوزارات والدوائر الحكومية.

وفي هذا المجال يطبق المعهد أحدث الأساليب العلمية، وذلك باستخدام الوسائل السمعية والبصرية التي تسهم بشكل مباشر في تحقيق أقصى استفادة ممكنة للمشاركة أو المتدرب. ومن بين الأساليب التي يتبعها المعهد حلقات النقاش العلمية والزيارات الميدانية واللقاءات مع المسؤولين وغير ذلك من الأساليب الأخرى.

وخلال العام التدريبي ٨٩/١٩٩٠م بلغ عدد الندوات والبرامج التي تم تنفيذها ٣٥ ندوة وبرنامجا شملت مجالات التدريب في كل من المهارات السلوكية والإدارية والتنظيمية للخريجين الجدد، وبرنامج اللغة الإنجليزية ومعالجة الكلمات باللغة العربية، ونظم إدارة المشتريات الحكومية، وبرنامج المحاسبة في الوحدات الحكومية، والمهارات الإدارية لمديري البلديات الإقليمية، والتنظيم وطرق العمل، وفن الإدارة المحلية وأساليب التقويم إلى غير ذلك من البرامج الأخرى.

وخلال الفترة الماضية فقد قام المعهد بتنظيم العديد من البرامج، منها ثلاثة برامج تدريبية، أولها برنامج الطباعة العربية للمستوى المتوسط وحضره عشرون متدربا ممن يشغلون وظائف الطباعة العربية، وبرنامج الطباعة العربية للمستوى المتقدم الخاص بديوان البلاط السلطاني والذي عقد في الفترة المسائية وشارك فيه ١٢ مشاركا.

أما البرنامج الثاني فهو برنامج «المراسلات الحكومية وإعداد التقارير» الذي حضره عشرون مشاركا ممن تتطلب أعمالهم القيام بأعمال كتابة المراسلات والتقارير، والبرنامج الثالث هو برنامج اللغة الانجليزية للمستوى المبتدئ الذي نظمه المعهد لموظفي بلدية مسقط وحضره ١٦ مشاركا، وبرنامج اللغة الانجليزية للمستويين المتقدم ودون المتقدم، وحضره ٢٧ متدربا من مختلف الوزارات والأجهزة الحكومية.

وبالإضافة إلى ذلك فقد قام المعهد في إطار خطته التدريبية للعام التدريبي الحالي بتنفيذ عدد من البرامج التدريبية في المجالات الإدارية المختلفة، منها برنامج شؤون الموظفين المباشر الذي عقد في ٢٧/٤/١٩٩١م وحضره عشرون مشاركا من الموظفين بدوائر وإدارات وأقسام شؤون الموظفين ممن يعملون بوظيفة كاتب أو مسؤول شعبة أو رئيس قسم.

وبجانب هذه البرامج التدريبية العديدة التي ينهض بها معهد الإدارة العامة، فإنه يقوم أيضا بإنجاز العديد من الدراسات والبحوث، ويقدم العديد من الاستشارات. أما الدراسات والبحوث فقد أنتج منها الكثير، وكان منها سبعة عشر بحثا في مختلف جوانب التنمية الإدارية. وفي

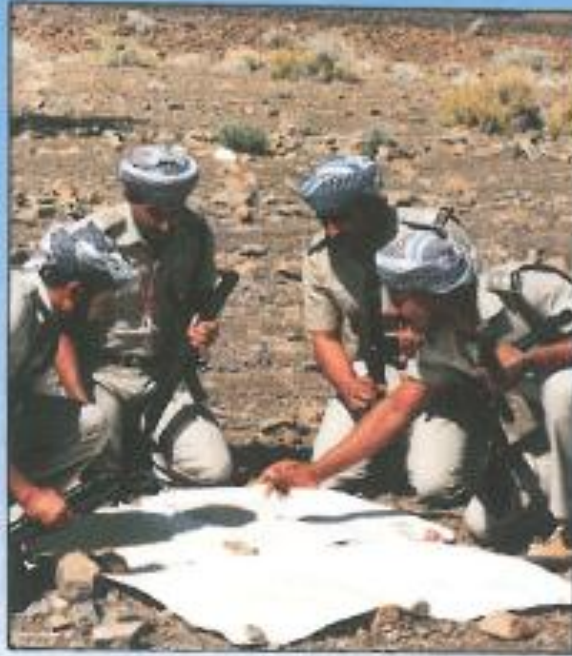


إحدى الندوات التي يحرض معهد الإدارة العامة على إقامتها لرفع كفاءة الموظفين

مجال الاستشارات فقد قام المعهد بتنفيذ أربعة برامج للاستشارات الإدارية شملت أربعة من الوزارات والهيئات الحكومية، هي وزارة البلديات الإقليمية والبيئة، ووزارة الزراعة والأسماك، ووزارة الصحة، ومجلس التنمية .

ونظرا لاتساع نشاط المعهد على هذا النحو، فقد تضمنت الخطة الخمسية الرابعة تنفيذ المرحلة الثانية لتوسعته، ويجري تنفيذ خطوات هذا المشروع في الوقت الحالي.

الفصل الثالث



الدفاع والامن



١ - الدفاع

المقصود بالدفاع هي قوات السلطان المسلحة والتي تشمل القوات البرية والجوية والبحرية وقوات الحرس السلطاني العماني. وقد تكونت هذه القوات وتأسست بفضل عزم وتوجيهات جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة حفظه الله ورعاه.

ذلك أنه ومنذ اللحظة الأولى من قيام عصر النهضة وضع جلالته نصب عينيه إنشاء قوات عسكرية قوية تأسس بأسلافه العظام، وتحقيقاً لهدف عظيم وهو تحقيق الوحدة الوطنية وحماية للبلاد من أي تدخل أجنبي، وانطلاقاً إلى تنمية البلاد وتطويرها في جو يسوده الأمن والأمان. ولذلك كان إهتمام جلالته بتأهيل القوى البشرية يأتي في مقدمة اهتماماته في تكوين جيش عماني قوي قادر على الذود عن تراب الوطن. وتحقيقاً لهذا الهدف تم إنشاء العديد من المؤسسات العسكرية التي تقوم بتأهيل الأفراد لنيل شرف الخدمة في القوات المسلحة السلطانية. وتتمثل هذه المؤسسات في كتيبة تدريب قوات السلطان المسلحة، وكلية السلطان قابوس العسكرية، ومدرسة تدريب الضباط، وكلية القيادة والأركان لقوات السلطان المسلحة التي تعتبر أرقى صرح تعليمي عسكري في السلطنة، بالإضافة إلى المعاهد والمدارس التعليمية العسكرية الفنية الأخرى.

ونتيجة لما قامت به هذه المعاهد والمدارس والكليات من جهد كبير في سبيل تدريب وتأهيل الأفراد، أصبح لدى السلطنة قوات مسلحة قوية تقف على أعلى مستوى من حيث الكفاءة والتدريب والتنظيم، شاملاً ذلك كافة أفرع قوات السلطان المسلحة.

١ - الجيش السلطاني العماني :

حدث تطور كبير منذ قيام عصر النهضة في الجيش السلطاني العماني، وذلك وفق مراحل متتابعة وخطط مدروسة، طبقاً لبرنامج زمني أعد بعناية لهذه الغاية.

وخلال الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٠م تم التركيز على تطوير

الهيكل الإداري ونظام الاسناد بهدف تحقيق أكبر قدر من الكفاءة القتالية، كما تم تزويد الجيش السلطاني العماني خلال تلك الفترة بالأسلحة الحديثة المتطورة، ولذلك حققت مدرعات سلطان عمان قفزة نوعية كبيرة في توسيع قاعدتها الأساسية كما ونوعا.

كما شهدت مدفعية سلطان عمان تطورا مماثلا في هذا الإطار، وذلك بإدخال أنظمة متطورة في هذا السلاح، ليؤدي دوره الرئيسي في الحفاظ على الوطن والدفاع عنه بكل ثقة واقتدار.

وتم نفس الشيء بالنسبة لكتيبة مظلات سلطان عمان، فتم إدخال أسلحة متطورة في هذه الكتيبة، وتم تطوير الهيكل التنظيمي لها لتتمكن من القيام بمهامها الأساسية المنوطة بها.

كما برز أيضا دور خدمات تموين القوات بصورة جيدة، نظرا للتطوير والتحديث في نظم الإمداد الذي تشهده هذه الخدمات، سواء في أوقات السلم أو الحرب. كما يقوم كل من سلاح الإشارة ونقلات قوات السلطان المسلحة، وهندسة الكهرباء والميكانيكا وقوات الفرق، بدور رائد في الجيش السلطاني العماني.

وقد تجلّى هذا الدور بصورة واضحة في التمارين والمناورات العسكرية التي شهدتها وحدات الجيش السلطاني العماني والتي أقيمت سواء على أرض السلطنة أو خارجها، مثل التمرين رعد، وتمرين «درع الجزيرة - ٢» الذي اشتركت فيه وحدات رمزية من القوات المسلحة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتمرين «النجم الساطع» بالاشتراك مع القوات الأمريكية، وتمرين «السيف السريع» بالاشتراك مع القوات البريطانية.

ب - سلاح الجو السلطاني العماني :

وكما حققت القوات البرية تقدما وتطورا ملموسين، كذلك حققت القوات الجوية تقدما واضحا يدعو إلى الفخر والاعتزاز. فخلال فترة زمنية محدودة أمكن بناء قوة جوية حديثة مزودة بأحدث أسراب الطائرات المقاتلة، ومزودة أيضا ببطاريات الصواريخ المضادة للطائرات،



قوات السلطان المسلحة المشاركة في تحرير الكويت عند عودتها الى أرض الوطن



احدى طائرات سلاح الجو السلطاني العماني تقوم بمهمة تدريبية في جزيرة مصيرة

بالإضافة الى طائرات الجاجوار التكتيكية المتطورة، وطائرات «استرايك ماستر» الخاصة بتدريب الطيارين العمانيين في قاعدة مصيرة الجوية.

كما تم استخدام رادارات وأنظمة متطورة، وتم التعاقد على تطوير الصواريخ المستخدمة في الدفاع الجوي، مما حقق مقدرة كبيرة للقوات الجوية لحماية الأهداف الحيوية داخل السلطنة، سواء العسكرية منها أم المدنية.

أما الحماية الأمنية للقواعد الجوية نفسها، فقد خصص لها وحدة شرطة عسكرية ضمن سلاح الجو السلطاني العماني، لها عدة أسراب متواجدة في كل القواعد الجوية لتوفير الحماية الأمنية لهذه القواعد.

ج - البحرية السلطانية العمانية :

يمكن أن نعرف مدى التطور العظيم الذي شهدته البحرية السلطانية العمانية إذا عرفنا أن هذا السلاح كان لا يضم سوى بضع سفن خشبية من نوع «البوم» مسلحة تسليحا خفيفا عند بداية عصر النهضة الفتية.

واليوم أصبحت البحرية السلطانية العمانية صرحا شامخا وقوة ذات كفاءة قتالية عالية، قادرة على القيام بواجباتها المختلفة خير قيام بعد أن أولاهما صاحب الجلالة كل عنايته واهتمامه، متبعا في ذلك سنة أسلافه العظام الذين كانت لهم قواتهم البحرية التي حققت لعمان عزها ومجدها في العصور السابقة، وهامي اليوم تعيد هذه القوات لعمان هذا المجد مرة ثانية، وخاصة بعد أن زودت بمجموعة من سفن الهجوم السريع المزودة بالصواريخ، وسفينة ابرار، وزوارق الدوريات السريعة في عرض البحر، وسفن للشحن والمسح البحري.

وعلاوة على ذلك فقد قامت البحرية السلطانية العمانية بإنشاء قاعدة سعيد بن سلطان البحرية التي تعد صرحا من صروح النهضة المباركة، كما أنشأت مركزا حديثا للتدريب البحري بودام الساحل، وأقامت أقساما للغوص تعتبر الأولى من نوعها في السلطنة كما أدخلت تحسينات على قاعدة رأس مسندم البحرية، مما وفر الحماية والأمن لنياب السلطنة الاقليمية، وكذلك للممرات الدولية في مضيق هرمز التي تطل عليها السلطنة.

ونظرا لهذا الدور الهام الذي يضطلع به هذا السلاح، فقد أولاه صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم شرف تسلم الراية، لما لذلك من معنى تاريخي إسلامي بعيد المدى، فقام جلالة بتسليم الراية للبحرية السلطانية العمانية في الثالث من نوفمبر عام ١٩٩٠م لتكون نبراسا لجنود هذا السلاح، يستلهمون منه الثقة والعمل على رفع معنوياتهم وقدراتهم القتالية، كما افتتح جلالة المجمع الرياضي لما تمثله الرياضة من أهمية في الحفاظ على اللياقة البدنية.

وهكذا كان اهتمام جلالة القائد الأعلى ببناء قوات مسلحة على أعلى مستوى من حيث التدريب والتنظيم والكفاءة والمقدرة القتالية. والجدير بالذكر أن هذه القوات بفروعها المختلفة برية وجوية وبحرية، لم يقف دورها عند النواحي العسكرية والقتالية وحماية الوطن والدفاع عنه فقط، بل أنها بجانب ذلك تقوم بدور بارز في مجال الخدمة العامة.

فهي تساعد في شق الطرق، وحفر الآبار، وتشديد ممرات الهبوط للطائرات في المناطق النائية والوعرة، وفي تقديم العون للمدنيين كمساعدتهم في الانتقال، وفي تقديم الخدمات الطبية، ونقل مواد البناء والمواد الغذائية الى المناطق التي يصعب الوصول إليها بوسائل النقل العادية، والاشتراك في عمليات الإنقاذ في حالات وقوع الكوارث والبحث عن المفقودين، كما أنها تساهم في أعمال المحافظة على البيئة، وفي مكافحة التلوث على طول شواطئ السلطنة الطويلة بالتعاون مع وزارة البلديات الإقليمية والبيئة، وفي مكافحة الجراد بالتعاون مع وزارة الزراعة والأسماك، وتشارك كذلك في إجراء المسح للشواطئ العمانية.

ولذلك وتقديرا من جلالة السلطان المعظم لدور قواته المسلحة، فقد وجه جلالة التحية والتهنئة لهذه القوات بجميع قطاعاتها وتشكيلاتها، وذلك في الاحتفال بالعيد الوطني العشرين، مما يعد وسام فخر على صدر كل فرد من أفراد قوات السلطان المسلحة.

تلك القوات التي انتهزت فرصة الاحتفال بهذا العيد، وعبرت عن ولائها لقائدها الأعلى، فنفذت مسيرة عسكرية مشككة من جميع الوحدات، قطعت مسافة طويلة تقدر بـ ١٠٢٣ كم، بدأت من أمام بوابة

معسكر أم الغوارف بمحافظة ظفار، وانتهت عند ميدان الفتح بالوطنية بمحافظة مسقط، وذلك خلال ثمانية عشر يوماً بدأت في ٣١/١٠/١٩٩٠م، وانتهت مع بداية اليوم الأول لاحتفالات البلاد بالعيد الوطني العشرين.

وقد استجابت هذه القوات لنداء العروبة والأخوة، ولبت أوامر قائدها الأعلى عندما أمرها بالتحرك صوب الكويت للمساهمة في تحريرها في الشهور الأولى من هذا العام. ودل أداؤها في هذا المجال على ما يتميز به المقاتل العماني من كفاءة وقدرة على القيام بالواجب المنوط به على أحسن وجه، كما دل أيضاً على قدرة قوات السلطان المسلحة على العمل في أي مكان وأي زمان، وعلى سرعة استجابتها لنداء الواجب فور صدور هذا النداء.

د - الحرس السلطاني العماني :

تشكلت قوات الحرس السلطاني العماني في عام ١٩٧١م كوحدة صغيرة من الأفراد، ثم تطورت هذه الوحدة أو السرية لتصبح كتيبة، تحولت إلى ما عرف بلواء الحرس السلطاني، ثم عدل هذا المسمى ليصبح الحرس السلطاني العماني بعد أن أصبح تشكيلاً قتالياً متكاملًا في كافة العناصر والامكانيات.

ولذلك فإن الحرس السلطاني العماني يعتبر جزءاً أساسياً وهاماً من قوات السلطان المسلحة، ومن ثم فقد نال قسطاً كبيراً من التدريب المتطور والتنظيم الحديث والتسليح المتنوع، ليقوم بدوره ضمن هذه القوات بشكل متكامل عندما تدعو الضرورة لذلك، كما أنه أصبح مهياً تماماً لتنفيذ أية مهمة تسند إليه في مجال حماية الوطن والدفاع عن منجزاته العديدة.

ولم يصل الحرس السلطاني العماني إلى هذا المستوى الرفيع إلا بعد أن بذلت جهود كبيرة في سبيل تأهيل القوى البشرية اللازمة له، وأنشئت لهذه الغاية مدارس عسكرية متخصصة، مثل مدرسة الحرس السلطاني



غواصو البحرية السلطانية العُمانية يقومون ببعض المهمات التدريبية

عرض للحرس السلطاني العُماني



العماني التقنية، وكتيبة التدريب التي تعد الشباب للخدمة إعدادا رفيع المستوى، مما أدى الى رفع كفاءة رجال هذا الحرس بشكل كبير.

ويجري اختبار هذه الكفاءة أفرادا ومعدات بالقيام بتمارين تعبوية تنفذها وحداته على مدار العام منفردة ومشاركة مع وحدات القوات المسلحة الأخرى. وقد أثبت أفراد الحرس السلطاني العماني كفاءة قتالية عالية من خلال التمارين التي نفذوها، كما أظهروا استيعابهم الكبير للأسلحة الحديثة المتطورة التي زودت بها وحداته المختلفة.

وبالإضافة الى هذه الوحدات، فإنه يضم فرقا موسيقية متنوعة رفيعة المستوى فريدة في تدريبها وإعدادها، وقد برزت جدارتها الفائقة من خلال اشتراكها في العديد من المناسبات الوطنية المختلفة.

ولاشك أن الحرس السلطاني العماني يسير بخطى ثابتة وواثقة من قدراته على إنجاز المهام التي يكلف بها، سواء بالإعتماد على قدراته الذاتية، أو بالتعاون مع قوات السلطان المسلحة التي تطورت بصورة هائلة خلال عصر النهضة المباركة، ويبرز هذا التطور بشكل واضح إذا قورنت نوعية التسليح والتحديث التي شملت أفرع هذه القوات، بنماذج الأسلحة القديمة المحفوظة في متحف أنشأته قوات السلطان المسلحة ليحكي سيرة التاريخ العسكري لعمان.

متحف قوات السلطان المسلحة :

وقد افتتح هذا المتحف في الحادي عشر من ديسمبر عام ١٩٨٨م، واختيرت قلعة بيت الفلج لتكون مقرا له، لما لها من أهمية تاريخية كبيرة. وتتكون هذه القلعة من طابقين وزعت عليهما محتويات ومعرضات المتحف. وتشمل هذه المحتويات مجسمات ووثائق تاريخية وعسكرية لعمان قبل الاسلام وما بعده تدل على عمق الحضارة العمانية، وتدل أيضا على مدى التطور الذي حققته قوات السلطان المسلحة في عصر النهضة. ودورها الريادي والبطولي المشرف في الذود عن حياض هذا الوطن وترابه الغالي والحفاظ على مكتسبات نهضته الفذة.

٢ . الأمن

المقصود بالأمن هنا هو شرطة عمان السلطانية بولاياتها وإداراتها المختلفة. وكما حدث تطور كبير وعظيم بالنسبة لقوات السلطان المسلحة، فقد حدث نفس الشيء بالنسبة لشرطة عمان السلطانية، ومن يعرف أن الوجود الشرطي في عمان لم يكن يتجاوز الثلاثة والسبعين فرداً حتى عام ١٩٧٠م، ويقارن ذلك بما وصلت إليه شرطة عمان السلطانية الآن، يدرك مدى الانطلاقة العظيمة التي تحققت لهذا الجهاز منذ بداية عصر النهضة، بفضل الرعاية السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم القائد الأعلى للشرطة.

وحتى يمكن وضع شعار «الشرطة في خدمة المواطن» موضع التطبيق الكامل، فقد تم الاهتمام باختيار العنصر البشري المناسب وتدريبه حتى يصل إلى أعلى مستوى ممكن. وفي هذا الصدد فقد استوعب الجهاز أعداداً من الشباب الجامعيين الذين التحقوا بأكاديمية الشرطة ليتم تأهيلهم كضباط في الإدارات والوحدات التي تحتاج إلى تخصصاتهم العلمية، وذلك بعد اجتياز الدورات التدريبية المقررة التي تقدمها هذه الكلية في مختلف التخصصات الشرطية، مثل رفع البصمات والتحقيق الجنائي وغير ذلك من التخصصات، وذلك تحقيقاً لهدفين، أولهما هو توفير فرص العمل لخريجي التخصصات المختلفة وخاصة الفنية منها، مثل الطيران والكمبيوتر والخدمات الطبية، والهندسة المدنية، والهندسة المعمارية. وثانيهما هو تحقيق تعميم كافة الوظائف وخاصة الفنية منها، ومن ثم جاء تأهيل هؤلاء الشباب وتدريبهم.

ولم يقتصر هذا التأهيل على التدريب داخل السلطنة، بل تم إيفاد عدد من الضباط إلى المعاهد الأمنية المتخصصة في الدول العربية الشقيقة وبعض الدول الأجنبية الصديقة.

وقد أدى هذا الاهتمام بتطوير وتحديث جهاز الشرطة على هذا النحو

إلى اتساع اختصاصات وواجبات هذا الجهاز، وإلى تنوع مجالاته التي يقوم بها. وقد أنشئ لكل من هذه المجالات وحدة تقوم على أداء واجباتها في مجالها الذي تخصصت فيه.

ففي مجال مكافحة الجريمة، تم تزويد الإدارة العامة للتحقيقات الجنائية بأحدث أجهزة للبصمات، وبأجهزة متطورة للتصوير الجنائي، وبجهاز الحاسب الآلي الذي يقوم ببرمجة مئات الآلاف من بصمات الوافدين والمقيمين في البلاد، والبصمات الواردة من شعب الاتصال في الدول العربية ومن الدول الأعضاء في الأنتربول والخاصة بالأشخاص الذين يشكلون خطراً على الأمن.

وفي مجال الأمن الإقتصادي وحماية ثروات البلاد النفطية وتأمين خطوط الأنابيب وغيرها من المنشآت النفطية، أنشئت وحدة منشآت النفط بشرطة عمان السلطانية، تلك الوحدة التي تنبع أهميتها الخاصة من الدور الذي يلعبه النفط ومنشآته في اقتصاديات البلاد، ولذلك حظيت هذه الوحدة باهتمام كبير.

وهناك وحدة في جهاز شرطة عمان السلطانية تسمى وحدة القوة المتحركة، ولها دور كبير أيضاً في حراسة المنشآت الحيوية وحراسة السفارات والبعثات الدبلوماسية العربية والأجنبية، وكذلك في حماية الشخصيات الهامة المحلية والأجنبية التي تزور البلاد من حين لآخر. ولذلك فقد تم تزويد هذه الوحدة بكل المعدات والآليات الحديثة والمتطورة، كي تقوم بأداء واجبها على خير ما يرام.

أما في مجال الحفاظ على القانون والنظام على امتداد سواحل السلطنة، فتقوم وحدة خفر السواحل التي تم تزويدها بزوارق سريعة بدورها في حماية شواطئ السلطنة الممتدة على طول ١٧٠٠ كم من الشمال إلى الجنوب، لمنع عمليات التسلل والهجرة غير المشروعة، ومكافحة التهريب، ومساعدة الصيادين وإغاثتهم عند تقلب الأحوال الجوية وتعرضهم لأي مخاطر.



وفي مجال تقديم العون والمساعدة في الحالات الطارئة، ضم جهاز شرطة عمان السلطانية إدارة طيران الشرطة التي زودت بعدد من الطائرات المروحية والعمودية التي تعرف بالإسعاف الطائر، والتي تلبي نداء الطوارئ لإخلاء المصابين ونقل المرضى وتقديم الخدمات العلاجية لهم أثناء نقلهم، كما تقوم أيضا بنقل مواد الإغاثة إلى المناطق النائية في حالات الكوارث الطبيعية.

وفي مجال الهجرة والسفر من وإلى السلطنة، أنشئت الإدارة العامة للهجرة والجوازات والإدارة العامة للجمارك. وقد قامت هاتان الإدارتان بجهود جبارة في الإشراف على مداخل البلاد ومحطات المغادرة في المطارات والموانئ البحرية والمنافذ البرية، كما أن إدارة الهجرة



جانب من اللّهام التي تقوم بها وحدة خفر السواحل بشرطة عُمان السلطانية للمواطنين في عرض البحر

والجوازات تصدر جوازات السفر وتعطي تأشيرات العمل والزيارة وتصاريح السفر البرية، ولها مكاتب فرعية في الولايات تسهّلا وتخفيفا على المواطن مشقة الانتقال إلى مسقط للحصول على هذه الخدمات.

كما أنه توجد فروع منتشرة للإدارة العامة للجمارك في كافة المنافذ لتسهيل الإجراءات الجمركية وفق النظم والقوانين المطبقة في البلاد، وللمراقبة عمليات التصدير والاستيراد، حماية للمجتمع من تسرب بعض السلع والمواد المحظورة إدخالها إلى السلطنة، حرصا على سلامة البلاد وأمن المجتمع.

وفي مجال مكافحة الحرائق والمحافظة على الأرواح والثروات من المخاطر، فقد أنشئت إدارة الدفاع المدني والأطفاء لتقوم بدورها في هذا



إحدى دوريات الحدود التابعة لشرطة عمان السلطانية

المجال بعد أن تم تدريب رجالها على استخدام المعدات والآليات الحديثة في مجالات الدفاع المدني والاطفاء والانقاذ، وكذلك في توعية وارشاد المواطنين بطرق الوقاية من الحرائق في المنازل والمنشآت والطرق، تجنباً لوقوعها لما تحدثه من خسائر بشرية ومادية فادحة.

وفي مجال العمليات ذات الصلة بالسير والمرور، قامت الإدارة العامة للمرور بتقديم خدماتها في هذا المجال، مثل إصدار رخص السياقة وتجديدها وتسجيل المركبات، والتحقيق في حوادث السير وفحص المركبات وتقدير التلغيفات الناتجة عن الحوادث، ووضع العلامات المرورية والإشارات الضوئية بالتنسيق مع الجهات المختصة. وقد زود أفراد هذه الإدارة بأحدث أجهزة تسجيل البيانات مثل الكمبيوتر، كما زودت الدوريات السريعة على مختلف الطرق في ربوع البلاد بأحدث أجهزة الاتصال اللاسلكي.

وهناك وحدة أخرى تسمى وحدة الخيالة، لها أهمية في القيام بالدوريات في كافة أرجاء السلطنة، وخاصة في الأماكن التي يصعب الوصول إليها بواسطة وسائل النقل الحديثة، مما أعطى المواطن شعوراً

متزايدا بالأمان والاطمئنان، خاصة وأن رجال هذه الوحدة مدربون تدريباً جيداً على الفروسية وإجادة الرماية من على ظهور خيولهم. وتضم هذه الوحدة قسمين آخرين على جانب كبير من الأهمية، هما قسم الهجانة الذي يضم أحسن الجمال العمانية للقيام بأعمال الدورية الشرطية في المناطق الوعرة، وقسم الكلاب البوليسية المدربة تدريباً جيداً على القيام بعمليات الحراسة واقتفاء الأثر.

وهكذا تتعدد فروع وإدارات جهاز الشرطة، ويتم استخدام أحدث ما توصل إليه العصر الحديث من وسائل تكنولوجية في هذه الإدارات، لتقديم أفضل وأسرع خدمة للمواطنين، مما جعل شعار «الشرطة في خدمة المواطن» لا يصبح مجرد شعار، بل أصبح واقعاً يعيشه الناس ويلمسه المقيمون والوافدون على السواء.

الفصل الرابع



السياسة الخارجية



حققت عمان مكانة مرموقة على الساحتين العربية والدولية منذ أن بزغ فجر النهضة المباركة وتولى جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم مقاليد الحكم في البلاد في ٢٣ يولية ١٩٧٠م . ولم تتحقق هذه المكانة إلا بفضل سياسة خارجية حكيمة إختطها جلالته، وقامت على أسس ومبادئ ثابتة، وانطلقت من مرتكزات معينة تحقق أهداف السلطنة ومصالحها العليا.

أما هذه المرتكزات التي انطلقت منها السياسة الخارجية العمانية، فإنها تتبع من حقائق جغرافية وتاريخية وحضارية معينة، اتصفت بها عمان وأثرت في مواقفها السياسية منذ أقدم العصور.

ومن أهم هذه المرتكزات :

١ - خصوصية الموقع :

ذلك أن عمان تعتبر بوابة الخليج من ناحية الجنوب، وتشارك إيران في الإشراف على مضيق هرمز ذي الأهمية الإستراتيجية البالغة، وخاصة بعد أن اكتشف البترول الذي يمر عبره إلى الدول الصناعية في الشرق والغرب، والذي أصبح من أهم عوامل التقدم الصناعي في هذه الدول وفي العالم كله . كما أن هذا الموقع يربطها بكثير من الدول التي تطل على مياه المحيط الهندي وعلى الخليج العربي وعلى بحر العرب وبحر الزنج، وكان لابد أن يكون لهذا الموقع تأثيره في رسم سياستها الخارجية، وفي علاقاتها مع الدول والقوى القريبة والبعيدة .

٢ - واقع تجاربها التاريخية :

ذلك أن السلطنة لها تجارب تاريخية عديدة مرت عليها في الماضي البعيد والقريب، كما أنها خاضت حروباً كثيرة بهدف تحرير أراضيها، والحفاظ على استقلالها، وعانت الكثير من جراء التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، ولابد أن ينعكس ذلك كله في سياستها الخارجية، فنراها دوماً تعمل على مقاومة التدخل في شؤون الغير، وترسم سياستها على أساس حسن الجوار وتحقيق المصالح المشتركة .

٣ - الحفاظ على هويتها العربية والإسلامية :

وإذا كانت خصوصية الموقع وتنامي الخبرات التاريخية أديا بعمان

إلى اتباع سياسة خارجية معينة، فإن الحفاظ على هويتها العربية والإسلامية دفعها أيضا إلى اتباع مثل هذه السياسة . فهي منذ التاريخ القديم تعتبر من أهم مرتكزات العروبة والإسلام داخل الوطن العربي والإسلامي، ودفاعها عنهما مكتوب ومشهود، وتكفي الإشارة فقط إلى نضالها ضد البرتغاليين في القرن السابع عشر ورفع نيرهم عن كاهل المسلمين في البلدان المطلة على بحر العرب والمحيط الهندي وشرقي أفريقيا، وقيامها بالقضاء على هذا الخطر الذي كان يهدد الإسلام والأماكن المقدسة في بلاد الحجاز بعدوان فشل فيه البرتغاليون كل الفشل.

٤ - الحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي والدولي :

ذلك أن تحقيق الأمن والسلام على المستوى المحلي والدولي والحفاظ عليهما أصبح هدفا من أهم أهداف الأمم والشعوب بعد أن اكتوت هذه الشعوب بنيران حربين عالميتين راح فيهما عشرات الملايين من الضحايا، وهدمت مئات المدن، ودمرت آلاف المنشآت والمؤسسات والمصانع، وانمحت الحياة من على وجه الأرض في بعض البلدان نتيجة لاستخدام القنابل الذرية.

وسلطنة عمان وهي دولة لها تجاربها التاريخية العديدة في مضمار مقاومة التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، وفي التصدي لما وقع على أراضيها من عدوان خلال عصور تاريخية مختلفة، كان لابد لها أن تعمل بكل جدية من أجل تحقيق الأمن والسلام ليس في منطقة الخليج فحسب، بل وفي كل مكان من أنحاء العالم يمكنها أن تمد له يد العون والمساعدة لتحقيق هذا الهدف.

وقد اتخذت عمان هذه السياسة استرشادا بتجاربها التاريخية، وانطلاقا من تحقيق مصالحها الوطنية العليا، حيث أن الأمن والسلام يتيحان لها إمكانية تحقيق مزيد من التقدم والرفاهية لأبناء شعبها، ويجعلها تركز الوقت والجهد والمال للبناء والتعمير والتنمية.

٥ - الواقعية في فهم التطورات والأحداث والعلاقات الدولية :

فلا انفعال ولا مبالغة في تقدير الأمور، أو في النظرة إلى المشاكل التي تقع في الساحة العربية أو الدولية، وإنما التقدير المبني على أساس

الواقع وعلى الاتزان والحكمة وبعد النظر والتحسب لعواقب الأمور، وعلى حسن التصرف واللباقة في اتخاذ المواقف السياسية، والثبات على هذه المواقف عن اقتناع كامل ووعي رشيد.

وبناء على هذه المراكز الخمسة التي تقوم على أساس الواقع الجغرافي والتاريخي والحضاري والقيمي لعمان، تم رسم سياستها الخارجية لتدور داخل إطار معين، ولتحقق أهدافا أو مبادئ رئيسية ثابتة . أما هذه المبادئ فيمكن إجمالها في النقاط الآتية :

١ - انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير.

٢ - انتهاج سياسة عدم الانحياز.

٣ - احترام القوانين والأعراف الدولية.

٤ - دعم التعاون بين دول الخليج العربية.

٥ - تدعيم العلاقات مع الدول العربية والوقوف إلى جانب القضايا التي تهم العالم العربي.

٦ - دعم التعاون مع الدول الإسلامية.

٧ - الوقوف إلى جانب القضايا الدولية العادلة سواء في أفريقيا وآسيا، أو في غيرها من القارات.

٨ - إقامة علاقات ودية مع كافة الدول الصديقة.

وهذه المبادئ التي رسمتها السلطنة لتدور في فلكها سياستها الخارجية، تم تنفيذها بمنتهى الدقة والحزم ودون أي تجاوز، وذلك في إطار من الوضوح الشديد، والصراحة المطلقة، والعقلانية الرشيدة، والتوازن في إقامة العلاقات الدبلوماسية مع مختلف دول العالم دون النظر إلى طبيعة نظمها السياسية، والتدرج في بلورة دوائر هذه العلاقات من خلال الانتقال من الأهم إلى المهم، انسجاما مع الدور التاريخي البارز للسلطنة، والبعد عن محاولات الاستقطاب أو الدخول في محاور على أي مستوى، انطلاقا من الإيمان بسياسة الحوار في حل المشاكل التي تثار على أي مستوى من المستويات، وقناعة بأن الحل السلمي هو دائما أفضل الحلول.

وقد نتج عن هذه السياسة الواضحة التي تقوم على أسس ثابتة ومراكز ضاربة في أعماق تاريخ عمان وحضارتها . وعن هذا

الأسلوب الرشيد في تنفيذها، أن صارت عمان مثلاً يحتذى في مجال سياستها الخارجية، وتمتعت بمكانة دولية مرموقة على كافة المستويات.

وقد مكنتها هذه المكانة وتلك السياسة التي انتهجتها من أن تقوم بدور فعال في معالجة كثير من القضايا، وفي المساهمة في حل العديد من المشاكل على الصعيد الإقليمي والعربي والإسلامي والدولي، بمصداقية مشهورة، وبعد نظر في الرؤية السياسية، وحكمة وجراة في اتخاذ القرار.

فعل الصعيد الخليجي والعربي، وتجسيدا لاواصر الأخوة والعقيدة والمصير المشترك فيما بين دول مجلس التعاون، وترسيخا لمفهوم التعاون الحقيقي الذي يرتفع بناؤه بثبات وعلى كل المستويات، وتثبيتا للمصالح المشتركة لشعوبها في بناء علاقات متميزة، تم توقيع الاتفاقية العمانية - السعودية حول الحدود بين البلدين، بين جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، أثناء زيارة جلالة للسعودية في أواخر شهر مارس من عام ١٩٩٠م، وتم تبادل وثائق التصديق على هذه الاتفاقية في احتفال خلال زيارة جلالة الأخيرة للسعودية في شهر مايو من عام ١٩٩١م.

وتعد هذه الاتفاقية ترجمة عملية لإعلان مسقط السياسي الذي توجت به أعمال الدورة العاشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي انعقد في مسقط في ديسمبر ١٩٨٩م، وهو إعلان أفرد حيزا كبيرا لقضية السلام والعمل على إقراره، وتثبيت دعائم الوفاق الدولي والاحترام المتبادل بين الشعوب والحكومات، ونبذ كافة أشكال المواجهات والحروب، وحل المشاكل بالطرق السلمية.

وفي هذا الإطار وعندما انفجرت أزمة احتلال العراق لدولة الكويت الشقيقة، لم تقف السلطنة مكتوفة اليدين، وإنما طالبت ومنذ اللحظة الأولى بعودة الأوضاع في الكويت إلى ما كانت عليه، ورفضت هذا الاحتلال، وطالبت بسحب القوات العراقية من الكويت دون قيد أو شرط، ونادت بحل سلمي للأزمة يقوم على أساس القرارات الدولية ويعيد للكويت سيادتها وسلطانها الشرعية، ليس من أجل الحفاظ على الكويت

فقط، ولكن أيضا من أجل الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، ومنعاً لمزيد من التدخل الأجنبي في شؤونها بما يترتب عليه من نتائج.

ولما لم تثمر الحلول السلمية، ولم يكن هناك مناص من الحل العسكري، لم تتردد السلطنة في مساندة القوات الشقيقة والصديقة في عملية تحرير الكويت، إيماناً منها بضرورة عودة الحق لأصحابه.

وبعد أن عاد هذا الحق وتحررت الكويت وظهر التفكير في اتخاذ ترتيبات أمنية للمنطقة، حتى لا يتكرر ما حدث مرة أخرى، كان للسلطنة دور بارز في هذه المسألة، حرصاً منها على أن أمن المنطقة لا بد وأن ينبع من دول المنطقة ذاتها.

ونظراً لهذا الدور فقد اختير جلالة السلطان المعظم ليكون رئيس اللجنة الأمنية الخليجية العليا التي أوكلت إليها القمة الخليجية الحادية عشر المنعقدة في الدوحة مهمة صياغة الترتيبات المستقبلية للمنطقة، وقد عقدت هذه اللجنة برئاسة جلالة جلالته اجتماعين، أحدهما في صلالة في الثاني عشر من مارس، والثاني في مسقط في الثامن من مايو من عام ١٩٩١م. وكان اختيار جلالته لرئاسة هذه اللجنة تقديراً لدوره الرشيد ونهجه السديد وسياسته الحكيمة تجاه هذه الأزمة وغيرها من الأزمات، واستجابة للحضور العماني المؤثر في الشؤون والقضايا العربية.

وقد أدى هذا الحضور العماني البارز والملموس إلى قيام جلالة السلطان المعظم خلال شهر مايو من عام ١٩٩١م بزيارة لكل من أخويه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، وفخامة الرئيس محمد حسني مبارك، وذلك تأكيداً للعلاقات التاريخية والأخوية القوية التي تربط هؤلاء الزعماء الثلاثة، وتربط بلادهم الشقيقة، وتطويراً لهذه العلاقات، وتكريساً للتفاهم والتشاور حول سبل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة بعد الأحداث الدامية خلال أزمة الكويت، وبحثاً عن أفضل السبل لوضع إعلان دمشق الذي وقعته دول مجلس التعاون ومصر وسوريا في السادس من مارس ١٩٩١م موضع التنفيذ، بحيث يمكن تحويله من تعهدات ومواثيق سياسية والتزامات أمنية وتنموية بين أطرافه، إلى نظام عملي يعتمد عليه في تحقيق الأمن والاستقرار في

المنطقة، بما يتوافق مع المتطلبات الإقليمية والدولية التي تمخضت عنها أزمة الكويت بمختلف جوانبها.

وفي مشكلة أخرى هي مشكلة الحرب العراقية الإيرانية كان للسلطنة موقفها الواضح المبني أساسا على أن الحرب لا تهدد هذين الجانبين الإسلاميين وحدهما بالدمار، وإنما تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة بأكملها، كما أنها تهدد الملاحة في الخليج والمضيق، مما ينعكس بدوره على شعوب المنطقة ككل، ولم تنس عمان أنها تشارك إيران في الإشراف على هذا المضيق وعلى حركة الملاحة فيه، خاصة وأن أغلبه يقع في المياه الإقليمية العمانية كما سبق القول، ولذلك حرصت السلطنة كل الحرص على الدعوة لإنهاء هذه الحرب التي سببت توترا حادا بين إيران وبين باقي الدول الخليجية.

ولما انتهت الحرب على النحو الذي انتهت إليه، بذلت السلطنة جهودها في تقريب وجهات النظر بين إيران وبعض الدول الخليجية، إيمانا منها بأن العلاقات الطيبة بين بلدان المنطقة من شأنها أن تدعم فرص تحقيق السلام والرخاء لكافة شعوب المنطقة.

ولذلك شهدت مسقط خلال النصف الأول من عام ١٩٩١م لقاء ضم وزيري الخارجية في كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، أسفر عن اتفاق البلدين على استئناف العلاقات الدبلوماسية التي كانت مقطوعة بينهما منذ ثلاث سنوات، مما أدى إلى عودة المياه إلى مجاريها بين هذين البلدين الإسلاميين الكبيرين بفضل مساعي السلطنة الحميدة، وانطلاقا من فهمها الواعي لحقائق الجغرافيا والتاريخ.

وهذا الفهم الواعي هو الذي دفع بالسلطنة كي تزيل ما علق من غبار على علاقتها بجارتها الشقيقة وهي الجمهورية اليمنية، نتيجة لأحداث ماضية انتهت ولم يعد لها مكان في الواقع السياسي الراهن، وفي هذا المجال تمكن جلالة السلطان المعظم بثاقب فكره وبعد نظره من إعادة المياه إلى مجاريها بين السلطنة واليمن، وتبوءت الزيارات بين سياسة البلدين، وتم تطبيع العلاقات بينهما، مما أدى إلى تقوية الروابط الودية

والأخوية بين هذين البلدين اللذين يرتبطان بروابط عديدة وعميقة منذ أقدم العصور.

ومن القضايا العربية التي لها تأثيرها في مجرى التاريخ العربي المعاصر قضية فلسطين، وهي قضية لازالت محور الصراع في الشرق الأوسط، وكان لعمان موقفها الواضح تجاه هذه القضية، فقد أيدت تأييدا كاملا حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي إقامة دولته المستقلة على تراب وطنه.

وانطلاقا من هذا الموقف قررت حكومة السلطنة الموافقة على فتح سفارة لدولة فلسطين في مسقط، وذلك خلال الزيارة الثانية التي قام بها الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات للسلطنة في أوائل عام ١٩٩٠م. ويأتي هذا القرار تأييدا للمساعي والجهود التي تستهدف التوصل إلى حل عادل ودائم للمشكلة، ودعمًا للانتفاضة الفلسطينية الباسلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن هذا المنطلق أيضاً أعلن جلالة السلطان المعظم في خطابه السامي بمناسبة العيد الوطني الحادي والعشرين ترحيبه بمؤتمر السلام الذي عقد في مدريد لمناقشة قضية الشرق الأوسط حيث قال حفظه الله: «لقد دعونا باستمرار إلى تسوية قضية الشرق الأوسط بالشكل الذي يحقق السلام الشامل والعادل لجميع الأطراف ومن هذا المنطلق فإننا نرحب بمؤتمر السلام الذي أفتتح بمديره لمعالجة هذه القضية ونعتبره خطوة هامة من شأنها تعزيز الأمن وترسيخ الاستقرار في هذه المنطقة المضطربة وتهيئة حياة أفضل لشعوبها وعلى الأخص الشعب الفلسطيني الشقيق».

وكما أيدت السلطنة حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم وتحرير أرضهم، فقد أيدت الشعب اللبناني في الحفاظ على دولته من الانهيار، وفي إنقاذ بلاده من الضياع والدمار. ولذلك نادت السلطنة بالشرعية اللبنانية، وأن حل المشكلة لا بد وأن ينبع من اللبنانيين أنفسهم، وأنها مع أي جهود مخلصة من شأنها أن تعيد لبنان إلى أمنه واستقراره.

ومن هذا المنطلق باركت السلطنة اتفاق الطائف وما ترتب عليه من خطوات، وأشادت بجهود اللجنة الثلاثية التي أوصلت اللبنانيين إلى هذا الاتفاق الذي قضى على مشكلة طال أمدها حوالي خمسة عشرة عاما. وهكذا كان لعمان مواقفها العقلانية الثابتة، وسياستها الحكيمة

الواضحة تجاه القضايا والمشكلات الخليجية والعربية، مما جعل العالم يشهد بمصداقيتها، وبسلامة منهجها الذي صار مثالا يحتذى داخل الأسرة العربية، وأيضا داخل الأسرة الإسلامية والدولية.

فعل الصعيد الإسلامي والدولي، انطلقت السياسة الخارجية للسلطنة من واقع ميثاق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي تطالب بتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية، ولذلك أيدت الجهود الداعية إلى انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان تمهيدا للوصول إلى حل سلمي للمشكلة بين الفرقاء الأفغان، كما أيدت اتفاقيات جنيف الخاصة بهذه القضية، وجهود الأمين العام للأمم المتحدة في هذا السبيل، وهي تأمل في أن تتوصل كل الأطراف المعنية بالقضية الأفغانية إلى تشكيل حكومة تعبر عن كافة فئات الشعب الأفغاني وتنتهج سياسة حسن الجوار مع جيرانها ومع الأسرة الدولية.

وكذلك الحال بالنسبة للقضية الكمبودية، فقد أيدت السلطنة جهود رابطة الآسيان التي تعبر عن شعوب شرقي آسيا في إيجاد حل سلمي للمشكلة، وكذلك فإنها تؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا المضمار، وتدعو السلطنة إلى التوصل إلى حل عادل لهذه المشكلة يقوم على أساس حق الشعب الكمبودي في ممارسة حقه في اختيار مصيره في نظام الحكم الذي يرتضيه لنفسه.

وقد أدت مساهمة السلطنة على هذا النحو في حل المشاكل القائمة في قارة آسيا إلى ارتفاع شأنها بين دول هذه القارة، وإلى تطور علاقاتها بهذه الدول، وازدياد نمو هذه العلاقات يوما بعد آخر، حتى يمكن القول بأن مظلة التمثيل الدبلوماسي العماني غطت دول القارة كلها، سواء كان تمثيلا على مستوى السفراء المقيمين أو غير المقيمين.

ونفس الحال بالنسبة للقارة الأفريقية وخاصة الجزء الشرقي منها . ذلك أن هذا الجزء وتلك القارة بصفة عامة لهما علاقات تاريخية مع عمان منذ أقدم العصور . ومن أجل تدعيم وتقوية هذه العلاقات، قام عدد من الزعماء الأفارقة وبعض كبار المسؤولين في دول هذه القارة بزيارات رسمية للسلطنة، وأقيمت العلاقات الدبلوماسية مع معظم الدول الأفريقية، وأيدت السلطنة ولا تزال تؤيد القضايا العادلة للشعوب

الأفريقية، فقد اعترفت باستقلال ناميبيا، وتستنكر السياسات العنصرية لحكومة جنوب أفريقيا، وتعتبر اطلاق سراح الزعيم الأفريقي نلسون مانديلا خطوة في الاتجاه الصحيح وفي إعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي.

وفي إطار التعاون مع الدول الأوروبية، برزت في السياسة العمانية في هذا الاتجاه ثلاث علامات : أول هذه العلامات هو استضافة السلطنة للحوار الخليجي - الأوروبي في منتصف شهر مارس من عام ١٩٩٠م، هذا الحوار الذي يمثل اللقاء الوزاري الأول بين وزراء خارجية دول الخليج العربية الست، والمجموعة الأوروبية المكونة من اثنتي عشرة دولة، وهو لقاء يعبر عن التعاون والصداقة القوية التي تربط المجموعتين منذ أكثر من خمسة قرون.

وقد توصل هذا اللقاء إلى عدد من الاتفاقيات التي تؤدي إلى دفع الحوار الاقتصادي بين الطرفين إلى الأمام، كما دل هذا اللقاء على وجود إرادة سياسية تستهدف الوصول إلى اتفاق تجاري مبني على القناعة وعلى استخدام مبادئ التجارة الحرة.

وثاني هذه العلامات هو أنه أثناء ترأس السلطنة لدورة مجلس الجامعة العربية، أستؤنف الحوار العربي - الأوروبي بعد انقطاع دام أكثر من عشر سنوات، وفي هذا الحوار الذي جرى في باريس والذي حضره وزراء خارجية المجموعة الأوروبية، ووزراء خارجية دول الجامعة العربية، وضع الأساس لعلاقات عربية أوروبية متجددة وبعيدة المدى فيما يختص بالتنسيق في المجالات الثقافية والاجتماعية والفنية والتجارية والصناعية.

وثالث هذه العلامات هو أن علاقات عمان بدول أوروبا شهدت تطورا مضطربا شمل كافة المجالات خاصة الاقتصادية منها، ولم يكن هذا الأمر قاصرا على دول أوروبا الغربية وحدها والتي تربطها بالسلطنة علاقات تاريخية عميقة وواسعة، بل تشمل أيضا دول أوروبا الشرقية، وذلك من منطلق الواقعية التي تتبعها السلطنة في مجال سياستها الخارجية، وتحقيقا لمصالحها العليا.

ولذلك فإن عمان ترتبط حاليا بعلاقات دبلوماسية مع معظم دول أوروبا الغربية والشرقية، سواء كان ذلك بسفارات مقيمة أو غير مقيمة، وفي هذا المجال تم إقامة علاقات دبلوماسية في عام ١٩٩٠م

بين السلطنة وكل من جمهورية بولندا، وجمهورية بلغاريا، وجمهورية
هنغاريا، والجمهورية الاتحادية التشيكية السلوفاكية.

واتسعت علاقات عمان الخارجية لتشمل أيضا كثيرا من دول القارتين
الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، وصارت لها علاقات طيبة بهذه الدول،
وكان لها موقفها بالنسبة للمشاكل القائمة في أمريكا الوسطى فأيدت
الجهود التي تبذلها مجموعة الكونتادورا للوصول إلى حل مرضي لهذه
المشكلة.

كما كان للسلطنة موقفها الواضح من بعض القضايا العالمية الأخرى
مثل سباق التسلح والتصعيد المستمر لهذا السباق، فقد أعربت عمان عن
قلقها الواضح إزاء هذا التصعيد، كما أنها نادت أيضا بالحاجة إلى فرض
حظر شامل على الأسلحة النووية، وإنشاء مناطق منزوعة السلاح
النووي في العالم وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما تنادي به
أكبر الدول الآن وتسعى إلى تحقيقه.

وفي هذا الإطار فقد دعمت السلطنة المطالبة بضرورة تكريس الفضاء
الخارجي للأغراض السلمية فقط، كما حرصت كل الحرص على تنفيذ
قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص باعتبار المحيط الهندي منطقة
سلام بعيدة عن مجال التنافس الدولي وصراعات القوى العظمى، وذلك
بحكم موقع السلطنة الجغرافي كدولة مطلة على المحيط، وبحكم عضويتها
في اللجنة الخاصة به.

كما أن السلطنة تعلق أهمية كبرى على ضرورة إقرار نظام اقتصادي
دولي يقوم على أساس علاقة عادلة بين أسعار المواد الخام والسلع
المصنعة، ويأخذ في الاعتبار ظروف واحتياجات الدول النامية.

وتحقيقا لهذه الأهداف، وعلاجا لهذه القضايا، واستلهاما للمبادئ التي
رسمها جلالة السلطان قابوس المعظم لسياسة عمان الخارجية وتم
تطبيقها بكل دقة وحزم، وانطلاقا من المرتكزات التي تقوم عليها هذه
السياسة والتي أشرنا إليها من قبل، فإنها إلى جانب ما قامت به في
المجالات السابقة سواء الخليجية أو العربية أو الدولية، فإنها تقوم أيضا
بدور قوي وفعال ونشط في العديد من المؤتمرات الدولية وداخل
المنظمات الإقليمية والعربية والدولية المتخصصة والتي انضمت عمان إلى
عضويتها، والتي يزيد عددها عن ١١٧ منظمة متخصصة في مختلف
المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية والثقافية.



جلالة السلطان المعظم وسمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في زيارة كريمة للقلعة الجبلية التاريخية بمسقط





جلالة السلطان المعظم يلتقي بأخيه سمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر



قائمة الرئيس محمد حسني مبارك يستقبل جلالة السلطان المعظم بالقاهرة



جلالة السلطان المعظم يستقبل صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت



جلالة السلطان المعظم يستقبل فخامة الرئيس الإيطالي جوليو أنطونيو

**عضوية السلطنة في المنظمات الخليجية
والعربية والإسلامية والدولية**

١ - المنظمات الخيرية :

تاریخ الانضمام

- | | |
|--------------|---|
| ١٩٨١/٥/٢٥ م | — مجلس التعاون لدول الخليج العربية. |
| | المؤسسات التربوية والثقافية والعلمية : |
| ١٩٧٣/١٢/١ م | — مجلس التعليم العالي. |
| ١٩٧٣/١٢/١ م | — المركز العربي للبحوث التربوية. |
| ١٩٧٦ م | — مجلس وزراء الصحة لدول الخليج. |
| ١٩٧٩/١٢/١ م | — مكتب التربية العربي لدول الخليج. |
| ١٩٨٠/٨/١٦ م | — جامعة الخليج العربي. |
| | المؤسسات الإعلامية المشتركة : |
| ١٩٨٠/٤/١٠ م | — جهاز تلفزيون الخليج. |
| ١٩٨١/٥/٣٠ م | — اللجنة الدائمة للاتصالات لمنطقة الخليج. |
| | — مؤسسة الإنتاج البرامجي المشتركة |
| ١٩٨٢/٢/٢٥ م | — لدول الخليج العربي. |
| ١٩٨٢/٦/١٣ م | — وكالة أنباء الخليج. |
| | — المكتب الفني للاتصالات (مجلس التعاون |
| ١٩٨٣ م | — لدول الخليج). |
| | المؤسسات الاقتصادية المشتركة : |
| ١٩٧٦/٢/١ م | — بنك الخليج الدولي. |
| ١٩٧٦/١٠/٢٠ م | — منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية. |
| ١٩٧٨/٦/٤ م | — شركة طيران الخليج. |

المؤسسات الخليجية المشتركة في

مجالات التعاون الأخرى : تاريخ الانضمام

— مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون

الاجتماعية بالدول الخليجية. ١٩٧٨/٢/٦ م

— هيئة المواصفات والمقاييس

لدول مجلس التعاون. ١٩٨٢/١١/٩ م

٢ - المنظمات العربية :

الاتحاد البريدي العربي. ١٩٧١/٧/١ م

منظمة المدن العربية. ١٩٧١/٩/٢٤ م

جامعة الدول العربية. ١٩٧١/٩/٢٩ م

اتحاد إذاعات الدول العربية. ١٩٧٢/٦/١٤ م

منظمة العمل العربية. ١٩٧٣/٢/٩ م

المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي. ١٩٧٣/٣/٢٦ م

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ١٩٧٣/٦/١٤ م

مجلس الطيران المدني للدول العربية. ١٩٧٢/١٠/١٥ م

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. ١٩٧٤/٢/١٨ م

المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس. ١٩٧٤/٧/٦ م

الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. ١٩٧٥/٢/١ م

المنظمة العربية للتنمية الإدارية. أبريل ١٩٧٥ م

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ١٩٧٥/٤/٣٠ م

المركز العربي لدراسات المناطق

الجافة والأراضي القاحلة. ١٩٧٥/٤/٣٠ م

الأكاديمية العربية للنقل البحري. ١٩٧٥/٨/٣١ م

مجلس وزراء الصحوة العرب. ١٩٧٥/٥/٤ م

المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات) ١٩٧٦/٧/١٠ م

١٩٧٦م	المكتب العربي للكشفافة.
١٩٧٦م	المكتب العربي للمرشدات.
١٩٧٧م/٣/٥	صندوق النقد العربي.
١٩٧٨م/٤/١	مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب.
١٩٨٠م/١/١٢	المنظمة العربية للتنمية الصناعية.
١٩٨٠م/٣/٢٦	مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
١٩٨٠م/١٢/٧	المعهد العربي للتخطيط.
١٩٨٢م/٩/٢٣	مجلس وزراء الداخلية العرب.
١٩٨٢م/٩/٢٣	مجلس وزراء العدل العرب.
١٩٨٢م/٩/٢٣	مجلس وزراء الإسكان العرب.
١٩٨٣م/١١/٣٠	الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية.
١٩٨٤م/٨/٢٧	المنظمة العربية للسياسة.
١٩٨٥م/٣/٢٨	مجلس وزراء النقل العرب.
١٩٨٧م/١١/٣٠	معهد العالم العربي في باريس.

٣ - المنظمات الإسلامية : تاريخ الانضمام

١٩٧٠م	وكالة الأنباء الإسلامية الدولية.
١٩٧٢م/٢/٢٩	منظمة المؤتمر الإسلامي. (ويعتبر أعضاءها تلقائياً أعضاء في جميع المراكز التي أنشأتها).
١٩٧٤م	صندوق التضامن الإسلامي.
١٩٧٤م/٨/١٢	البنك الإسلامي للتنمية.
١٩٧٥م	منظمة إناعات الدول الإسلامية.
١٩٧٦م	صندوق القدس.

مركز البحوث للتاريخ والثقافة الإسلامية.	١٩٧٦م
مركز البحوث الإحصائية والإقتصادية والاجتماعية	
والتدريب للبلدان الإسلامية.	١٩٧٧م
المركز الإسلامي للتدريب الفني والمهني والبحاث.	إبريل ١٩٧٨م
اللجنة الدولية للحفاظ على	
التراث الحضاري الإسلامي.	١٩٧٨م
المركز الإسلامي لتنمية التجارة.	١٩٧٩م
المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة	
(اسيسكو).	١٩٨٠م
منظمة العواصم الإسلامية.	١٩٨٢م
مجمع الفقه الإسلامي	١٩٨٢م

٤ - المنظمات الدولية : تاريخ الانضمام

منظمة الصحة العالمية.	٢٧/٥/١٩٧١م
اتحاد البريد العالمي.	١٧/٨/١٩٧١م
منظمة الأمم المتحدة.	٧/١٠/١٩٧١م
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.	نوفمبر ١٩٧١م
صندوق النقد الدولي.	٢٣/١٢/١٩٧١م
مجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير.	٢٣/١٢/١٩٧١م
منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة	
والعلوم (اليونسكو).	١٠/٢/١٩٧٢م
الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية.	٢٨/٤/١٩٧٢م
منظمة البوليس الدولي (انترپول).	٢٦/٩/١٩٧٢م
المنظمة الدولية للطيران المدني.	٢٣/٢/١٩٧٣م

١٩٧٢/٩/٥ م	حركة عدم الانحياز
١٩٧٤/١/٣٠ م	المنظمة البحرية الدولية (امو).
١٩٧٥/١/٣ م	المنظمة الدولية للأقمار الصناعية (انتلسات).
١٩٧٥/٢/٢ م	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.
١٩٧٥/٦/٤ م	الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والمصادر الطبيعية
١٩٧٦ م	المنظمة الأفرو آسيوية للاستشارات القانونية.
١٩٧٧ م	المكتب العالمي للكشافة.
يناير ١٩٧٩ م	المنظمة الأفريقية الآسيوية للإنعاش الريفي.
١٩٧٩/٣/٢٠ م	المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية.
١٩٧٩ م	الاتحاد العالمي للمكفوفين.
١٩٨٠ م	الاتحاد الدولي لرعاية الطفولة.
١٩٨٠ م	هيئة الحيئاتان الدولية.
١٩٨٠ م	الاتحاد الدولي لمكافحة السرطان.
	المنظمة الدولية للاتصالات
١٩٨٠/١٢/٣٠ م	البحرية بواسطة التوابيع.
١٩٨١ م	الاتحاد الأفريقي الآسيوي للتأمين.
١٩٨٣ م	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
يونيو ١٩٨٥ م	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
١٩٨٥ م	المنظمة الدولية للمترولوجيا القانونية.
١٩٨٥ م	المنظمة الدولية للحماية المدنية.
١٩٨٥ م	المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية.
١٩٨٦ م	المنظمة الدولية للمقاييس.
١٩٨٦ م	اتحاد معاهد ومدارس الإدارة.
١٩٨٦/٩/٦ م	العهد الدولي للمعلوم الإدارية.
١٩٨٧/٦/٢٥ م	الرابطة الدولية لسلطات المناظر.
١٩٨٧/٦/٢٥ م	المنظمة الدولية الهيدوغرافية.
١٩٨٧ م	المكتب العالمي للمرشدات.

منظمة التأهيل الدولي لرعاية المعوقين.
اللجنة الآسيوية للاستشارات القانونية.
المؤسسة الإنمائية الدولية.
المكتب الحكومي الدولي لنظم المعلومات.
المؤسسة المالية الدولية

قائمة بالدول التي ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع السلطنة

- ١ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- ٢ - جمهورية الأرجنتين.
- ٣ - أستراليا.
- ٤ - جمهورية النمسا الاتحادية.
- ٥ - جمهورية بنجلاديش الشعبية.
- ٦ - دولة البحرين.
- ٦ - مملكة بلجيكا.
- ٧ - جمهورية بوليفيا.
- ٨ - جمهورية البرازيل الاتحادية.
- ٩ - دولة بروناي دار السلام.
- ١٠ - بوركينا فاسو.
- ١١ - جمهورية بروندي.
- ١٢ - كندا.
- ١٣ - جمهورية تشاد.

- ٤٠ - جمهورية لبنان.
- ٤١ - دوقية لوكسمبورج الكبرى.
- ٤٢ - مالايزيا.
- ٤٣ - جمهورية المالديف.
- ٤٤ - جمهورية مالي.
- ٤٥ - جمهورية مالطا.
- ٤٦ - جمهورية موريتانيا الإسلامية.
- ٤٧ - موريشس.
- ٤٨ - الولايات المتحدة المكسيكية.
- ٤٩ - المملكة المغربية.
- ٥٠ - مملكة هولندا.
- ٥١ - مملكة النيبال.
- ٥٢ - نيكاراغوا.
- ٥٣ - جمهورية النيجر.
- ٥٤ - جمهورية نيجيريا الاتحادية.
- ٥٥ - مملكة النرويج.
- ٥٦ - جمهورية باكستان الإسلامية.
- ٥٧ - جمهورية الفلبين.
- ٥٨ - جمهورية البرتغال.
- ٥٩ - دولة قطر.
- ٦٠ - جمهورية رومانيا.
- ٦١ - جمهورية رواندا.
- ٦٢ - المملكة العربية السعودية.
- ٦٣ - جمهورية السنغال.
- ٦٤ - جمهورية سيريشل.

- ٦٥ - جمهورية سيراليون.
- ٦٦ - جمهورية سنغافورة.
- ٦٧ - جمهورية الصومال الديمقراطية.
- ٦٨ - مملكة اسبانيا.
- ٦٩ - جمهورية سيرلانكا الديمقراطية الاشتراكية.
- ٧٠ - جمهورية السودان.
- ٧١ - مملكة السويد.
- ٧٢ - الاتحاد الكونفدرالي السويسري.
- ٧٣ - الجمهورية العربية السورية.
- ٧٤ - جمهورية تنزانيا المتحدة.
- ٧٥ - مملكة تايلاند.
- ٧٦ - الجمهورية التونسية.
- ٧٧ - جمهورية تركيا.
- ٧٨ - جمهورية أوغندا.
- ٧٩ - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ٨٠ - المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا.
- ٨١ - الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٨٢ - جمهورية الأوروغواي.
- ٨٣ - روسيا الاتحادية.
- ٨٤ - جمهورية فنزويلا.
- ٨٥ - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.
- ٨٦ - الجمهورية اليمنية.
- ٨٧ - جمهورية زائير.
- ٨٨ - جمهورية زامبيا.
- ٨٩ - جمهورية زيمبابوي.

- ٩٠ - جمهورية الجابون.
- ٩١ - جمهورية جامبيا.
- ٩٢ - جمهورية بولندا.
- ٩٣ - جمهورية بلغاريا.
- ٩٤ - جمهورية هنغاريا.
- ٩٥ - الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية.
- ٩٦ - جمهورية بيزيرو.
- ٩٧ - سانت لوتشيا.
- ٩٨ - جمهورية الاكوادور.
- ٩٩ - جامايكا.
- ١٠٠ - جمهورية ساحل العاج.

- مكاتب الأمم المتحدة لدى السلطنة:

- ١ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- ٢ - منظمة الصحة العالمية.
- ٣ - منظمة الأمم المتحدة للأطفال...

الفصل الخامس



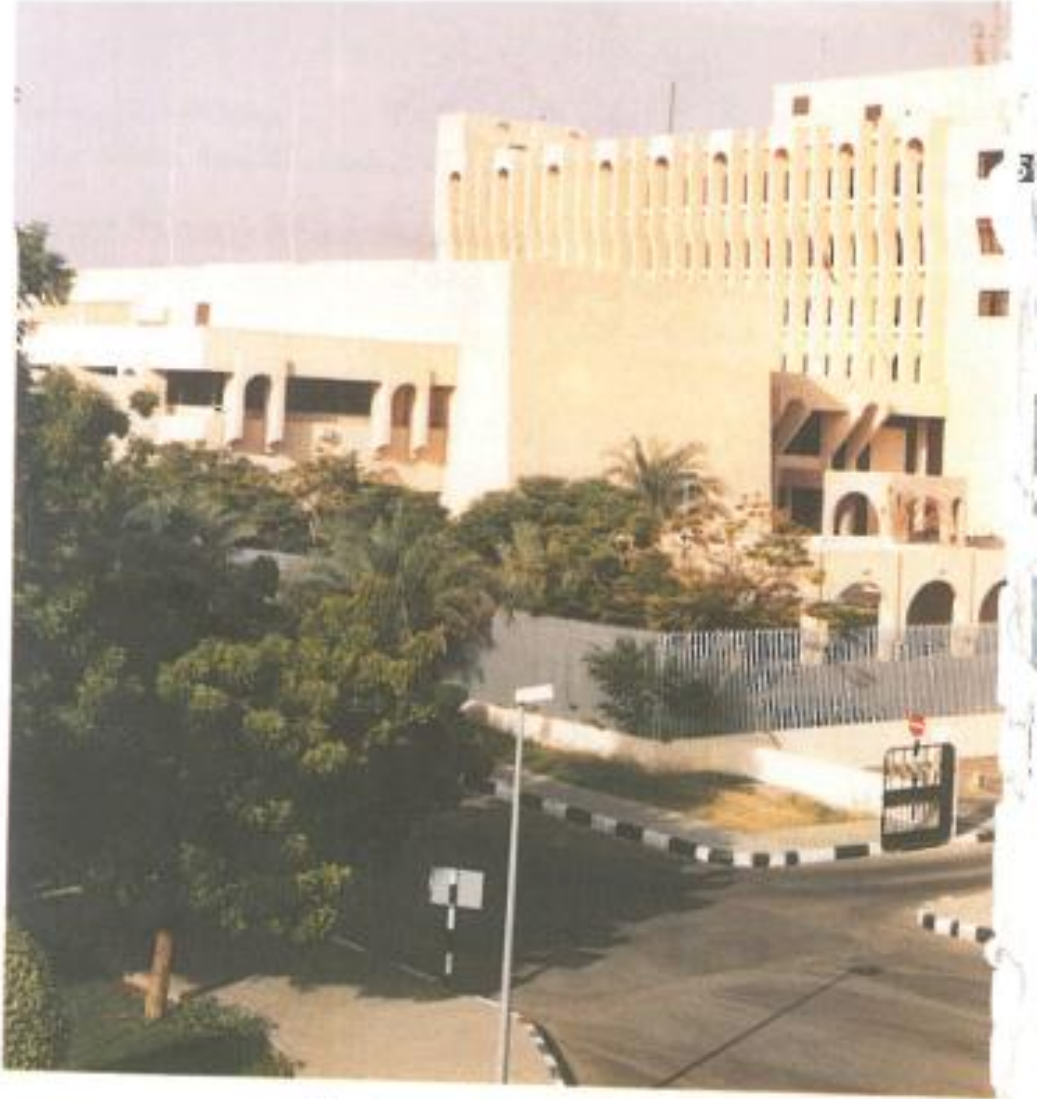
الاعلام





يلعب الاعلام دوراً في منتهى الأهمية بالنسبة لرفع مستوى الفرد ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وذلك من خلال ما يقدمه من معلومات عن كافة مجالات الحياة، كما أنه هو المرآة التي تعكس وتنقل صورة حياة لما يجري من أحداث في المجتمعات من خلال الكلمة المسموعة والمطبوعة والمرئية.

ولذلك كانت مهمة وزارة الإعلام هامة للغاية وكان عملها ودورها من ضمن أبرز الأدوار في إعادة صياغة الحياة على أرض عمان الطيبة.



مبنى وزارة الإعلام في مسقط

تطبيقاً واسترشاداً بتوجيهات جلالة السلطان المعظم الذي وضع وساماً رفيعاً على صدر الإعلاميين العمانيين في العيد الوطني العشرين عندما عبر جلالة عن ارتياحه لما يقوم به الإعلام العماني من إبراز للمواقف التي تتخذها البلاد تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية، ونوه جلالة على وجه الخصوص بالأسلوب الذي يتبعه هذا الإعلام في تناوله للأحداث بكل الصدق والموضوعية دون مبالغة أو تهويل، وحث جلالة على ضرورة تطوير الإعلام العماني ليؤدي رسالته في تنمية قدرات

المواطن وتوعيته ليقوم بدوره الاساسي في بناء وطنه، وليساهم كذلك في توطيد علاقات الصداقة والتعاون مع الأسرة الدولية.

وبهذه التوجيهات السامية يكون جلالته قد حدد الإطار الذي تلتزم به وزارة الإعلام في مسيرتها وفي نشاطها .. وداخل هذا الإطار يمكن أن تبرز أهداف محددة وخطة مرسومة تقوم الوزارة بتنفيذها بكل دقة وأمانة.

وهذه الأهداف كثيرة وعديدة منها ما يتعلق بتنمية الروح الوطنية وتوعية المواطن والارتفاع بمداركه وأفقه وقدراته الفكرية والذهنية الشاملة، وتعديل سلوكياته إلى الأحسن والأفضل بما يحقق خلق المواطن الصالح، وتعريف هذا المواطن بإنجازات التنمية، وحثه على العمل على أن يكون مواطنا ايجابياً لا يبخل بجهده أو فكره على الآخرين.

ومن الأهداف أيضا ما يتعلق بتعميق المفاهيم الصحيحة للأحداث والسياسات والاتجاهات المحلية والعالمية في مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية، وذلك بربط المواطن إعلاميا بما يجري على مسرح الحياة من وقائع وأحداث وتطورات في هذه المجالات المختلفة في كافة أرجاء المعمورة، وذلك في إطار من الصدق والواقعية والحياد التام في نقل الخبر وفي التغطية الإعلامية للأحداث المحلية والخليجية والعربية والدولية.

وهناك أهداف أخرى خاصة بتعريف المواطن بتاريخ ودور عمان الحضاري في الداخل والخارج، وإبراز الإسهامات العظيمة التي قدمها العمانيون للحضارة الإنسانية على مر التاريخ، والاهتمام بالثقافة العمانية ونشر إبداعاتها قديما وحديثا، والانفتاح على الثقافة العالمية دون أدنى مساس بأصل الثقافة العمانية.

وحتى تنجز وزارة الإعلام كل هذه الأهداف، فقد عدت أنشطتها ونوعت خدماتها الإذاعية والتلفزيونية والصحفية، بجانب إصدارها لسلسلة من الكتب التي تهدف إلى التعريف بعمان وتاريخها وحضارتها وتراثها، والتعريف بإنجازات التنمية التي تمت على أرضها الطيبة في عصر النهضة المباركة.

ويمكن إيجاز هذه الجهود التي قامت بها الوزارة من خلال الحديث عن مؤسساتها المختلفة.

١ - إذاعة سلطنة عمان :

لم تكن في السلطنة قبل أن يتولى جلالة السلطان المعظم مقاليد الحكم في البلاد في عام ١٩٧٠م أية وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيري، وكانت الكلمة في عمان تنتشر عبر اللسان فقط . ومنذ فجر عصر النهضة أقيمت محطات إذاعة صغيرتان في كل من مسقط وصلالة، وتمت تقوية هاتين المحطتين إلى درجة كبيرة، وتم الربط بينهما في عام ١٩٧٩م عن طريق القمر الصناعي، مما عزز تغطية البث الإذاعي في أنحاء السلطنة وفي أجزاء من الوطن العربي وشرق أفريقيا وأوروبا وأمريكا.

وتبث إذاعة سلطنة عمان الآن برامجها على الموجه المتوسطة والقصيرة، وموجات أف.أم وتصل ساعات البث باللغة العربية إلى مدى ١٩ ساعة ونصف الساعة في اليوم، وباللغة الانجليزية إلى ١٥ ساعة في اليوم، بما في ذلك نشرات الأخبار الرئيسية والموسيقى الكلاسيكية والخفيفة وموسيقى المنوعات.

أما في المناسبات والأعياد الوطنية فإن البث الإذاعي يمتد بطول اليوم، وبذلك تسمع صوت عمان طوال الـ ٢٤ ساعة يوميا. وأيضا في الأحداث العربية والدولية مثل أزمة الخليج إمتد هذا البث ليستغرق ٢٢ ساعة من ساعات اليوم، بدءا من الساعة الخامسة صباحا إلى الثالثة من صباح اليوم التالي، وازداد عدد نشرات الأخبار بحيث كان هناك نشرة كل ساعة.

هذا وقد قدمت إذاعة السلطنة العديد من البرامج التي تخدم خطة التنمية، منها برنامج أرضنا الطيبة، وعمان الخضراء، وعمان الحاضر، وناقذة على المجتمع، والبلدية والمواطن، وصباح الخير، ومساء الخير، بالإضافة إلى المسلسلات الإذاعية التي تخدم ذلك الهدف أيضا.

من هذه المسلسلات والبرامج : برنامج عمان الخضراء، وعمان

الحاضر، وأرضنا الطيبة، وصباح الخير، ومساء الخير، بخلاف البرامج الجديدة مثل برنامج الصناعة في العالم، والصناعات التقليدية، ومسيرة الخير، وبرنامج التقرير الإقتصادي، وعباقره الصناعة المسلمون، والعمانيون والبحر، وذلك بجانب البرامج الأخرى التي تبرز أوجه النهضة الثقافية والدينية والاجتماعية والعلمية التي تشهدها السلطنة في الوقت الحاضر.

وتقوم الإذاعة بإنتاج برامجها محلياً بنسبة تصل إلى ٩٥٪ من جملة البرامج المذاعة.

٢ - تليفزيون سلطنة عمان :

بدأ الإرسال التليفزيوني الملون في السلطنة عام ١٩٧٤م من مسقط، كما بدأ من محطة صلالة في العام التالي لخدمة محافظة ظفار . ويقوم تليفزيون سلطنة عمان بدوره الهام في التوعية والتثقيف والترفيه في إطار الأعراف والتقاليد العمانية الأصيلة، وبما يتناسب مع القيم العربية والإسلامية المتعمقة في قلوب ونفوس المواطنين، وذلك من خلال تزويدهم بالمعلومات والمادة التثقيفية والترفيهية التي تحقق هذه الأهداف.

وقد عملت وزارة الإعلام جاهدة على تقوية ودعم البث التليفزيوني ليطغى أنحاء السلطنة ويربطها بالعالم الخارجي، وذلك من خلال محطة الأقمار الصناعية بمنطقة العامرات، ومن خلال اثنتي عشرة محطة رئيسية في كل من مسقط (القرم)، ونزوى، وصور، وصحم، والبريمي، وأدم، وهيماء، والدهارين، وشمريت، وصرفيت، وسدح، بالإضافة إلى ٣٩ محطة تقوية منتشرة في كافة المناطق بما في ذلك مصيرة ومسندم.

وحتى تكون التغطية التليفزيونية عامة وشاملة لكل بقعة في السلطنة، فقد وقعت وزارة الإعلام اتفاقية مع شركة طومسون الفرنسية في أكتوبر من عام ١٩٩٠م لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع التغطية الشاملة للتليفزيون والإذاعة على موجات أف. أم بمبلغ ٢٥,٦٥ مليون ريال عماني، وذلك لتغطية الجزء الشمالي للسلطنة والذي يمتد من رأس



مشاركة المرأة العُمانية في العمل الإذاعي

الشباب العُماني يساهم بدوره في حقن التلفزيون



الحد جنوباً إلى شناص شمالاً.

وتشمل هذه المرحلة إنشاء ١٦ محطة إرسال رئيسية في المدن الآتية:
تل روي - الحاجر (سيح حطاط) - قريات - بركاء - شناص - سيق -
بهلا - عبري - ضنك - آدم - إبراء - بلاد بني بوعلى - البريمي -
نزوى - صحم - صور . ويتفرع من هذه المحطات الرئيسية محطات
تقوية يبلغ عددها ٧٥ محطة، بالإضافة إلى عدد ٥٤ محطة تقوية سوف
تعمل بالطاقة الشمسية.

وقد اعتمدت وزارة الإعلام نظام الطاقة الشمسية لتشغيل المحطات في
المناطق النائية من أراضي السلطنة الواسعة، إلى جانب إرساء شبكة
جديدة تعمل بنظام الميكروويف.

وحرصاً من التلفزيون على تقديم الأفلام والبرامج الأجنبية الجيدة
في حينها، فقد أدخل نظام الترجمة الالكترونية بحيث تتم ترجمة الأعمال
الفنية والبرامج الأجنبية إلى العربية وتقديمها إلى المشاهدين بشكل جيد،
وكذلك أدخل التلفزيون نظام تجميع الأخبار بالطرق الالكترونية بحيث
أصبحت التغطية الإخبارية تتم بهذا النظام المستحدث.

وفي إطار تطوير العمل الإذاعي والتلفزيوني لتقديم خدمة أفضل
للمشاهدين، فقد تم إنشاء مبنى للإذاعة والتلفزيون يشتمل على عدد
من الاستوديوهات الجديدة مجهزة بأحدث الأجهزة الفنية، وذلك لبت
البرامج وإنتاجها ولتصوير المسرحيات والمسلسلات، هذا بالإضافة إلى
وجود معمل للأفلام ووحدة للصيانة وأسطول من السيارات
المتخصصة في التصوير الخارجي والنقل المباشر.

ويقدم تلفزيون سلطنة عمان العديد من برامج التوعية التي تخدم
خطة التنمية، سواء في الشؤون الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو
التربوية. وهي برامج ثابتة أسبوعية أو نصف شهرية، منها برنامج
صنع في عمان، وبرنامج الأيدي العاملة، ونحو حياة أفضل، والبلديات
الإقليمية، وبلدية مسقط، وعمان الخضراء، وضيف الأسبوع، والرياضة
في أسبوع، ومع الشعراء، والأسرة، وأرضنا الطيبة، إلى غير ذلك من
البرامج الأخرى، هذا بخلاف الندوات الثقافية والأدبية والدينية.

كما أنه يقدم العديد من الأفلام التسجيلية والوثائقية في مختلف المجالات والمناسبات خاصة في مناسبات الأعياد الوطنية، وقد برز ذلك بشكل واضح خلال احتفالات البلاد بالعيد الوطني العشرين حيث بث التلفزيون العديد من هذه الأفلام التسجيلية والوثائقية التي قام بإنتاجها خصيصاً لهذه المناسبة الوطنية الجليلة وبلغ عددها ٣٦ فيلماً غطت كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية، هذا بالإضافة إلى تغطية احتفالاتها، والتي غطت الولايات بأكملها لأول مرة في هذا العيد الميمون. وتعد التغطية التلفزيونية لكل الولايات على هذا النحو نقلة نوعية في مسار تلفزيون سلطنة عمان وتطويراً هاماً في مجال نشاطه وخدمته المتنامية.

وبخلاف الأفلام والبرامج التي قدمها تلفزيون سلطنة عمان خلال العيد الوطني الحادي والعشرين وعلى مدار العام، فإنه قام بواجبه خير قيام أثناء أزمة الخليج . فقد واكب هذا الحدث مواكبة تامة بما يتصف به من صدق وموضوعية وحياد في تناوله للأحداث وتحليلها، حيث زاد من فترة إرساله اليومي، فكان بثه يبدأ من الساعة الثانية ظهراً وينتهي بعد منتصف الليل، كما أنه خصص نشرة كاملة تبث في الساعة الثالثة بعد الظهر لتغطية أحداث هذه الأزمة ومتابعتها أولاً بأول من خلال وكالة الأنباء العمانية، ووكالات الأنباء العالمية، هذا بالإضافة إلى نشراته الرئيسية والمواجيز والتحليلات والبرامج المختلفة المتعلقة بهذه الأزمة.

وفي الأيام العادية فإن تلفزيون سلطنة عمان، يبث نشراته الإخبارية المصورة باللغتين العربية والإنجليزية، ويستمر في بثه لمدة عشر ساعات يومياً، وأكثر من ذلك يومي الخميس والجمعة، وهو عضو في مختلف المؤسسات الخليجية والعربية المشتركة في تبادل وإنتاج البرامج الهادفة في شتى المجالات.

وهذا النماء وهذا النشاط المتميز وهذه المصداقية التي اتصف بها تلفزيون سلطنة عمان، جعلته محل تقدير في مختلف الأوساط العربية والدولية، وجعلت أفلامه تفوز في مسابقات عربية ودولية عديدة، منها

فيلم (رحلة السندباد) الذي حاز على جائزة الأناكر الذهبي في مهرجان طولون الدولي السادس لأفلام الاستكشافات البحرية والتصوير تحت الماء في باريس، وفيلم (بيئتنا الجميلة) الذي فاز بالجائزة الأولى في الكويت.

٣ - وكالة الأنباء العمانية :

تعد وكالة الأنباء العمانية أحدث أجهزة الإعلام العمانية التي تم إنشاؤها في السلطنة، وقد احتفلت في عام ١٩٩١م بمرور خمس سنوات على إنشائها، ورغم عمرها القصير فإن معظم العاملين فيها من الكوادر العمانية الذين تم إيفادهم للتدريب في الخارج وعادوا إلى أرض الوطن حيث يقومون حالياً بتسيير نشاط الوكالة صحفياً وإدارياً. وقد جاء إنشاء هذه الوكالة كخدمة خيرية جديدة، وخطوة هامة لتتويج واستكمال المؤسسات الإعلامية العمانية، ولتكون الوكالة مصدراً رسمياً للأنباء التي يتم بثها عبر الوسائل الإعلامية سواء داخل السلطنة أو خارجها.

وهذه الوكالة التي تتخذ من مسقط مقراً رئيسياً لها، انسمت في بدايتها الأولى بالطابع المحلي، حيث اقتصرت على تغطية الأحداث المحلية داخل السلطنة، ثم بدأت بعد ذلك في تغطية الأحداث الخليجية والعربية والدولية، وتزويد وسائل الإعلام المحلية بالأخبار والتقارير، وكان لها أثر كبير في تزويد المواطن العماني بالأخبار الدقيقة والصادقة وغير المبالغ فيها.

وللوكالة خطة طموحة لتطوير العمل بها عن طريق امتلاكها لشبكة اتصالات تغطي عدداً من دول العالم، ولأحدث أجهزة الإرسال المزودة بالشاشات لسرعة نقل أخبارها . وفي هذا المجال وقعت الوكالة عدة اتفاقيات مع دول شقيقة وصديقة للتعاون وتبادل الأخبار والخبرات.

٤ - الصحافة العمانية :

تمثل الصحافة العمانية مثلها مثل بقية وسائل الإعلام الأخرى صناعة حديثة لم تعرف عمان أي نشاط لها قبل تولي جلالة السلطان المعظم مقاليد الحكم في عام ١٩٧٠م.

ومع ذلك فقد نشأت الصحافة العمانية نشأة قوية، إذ في وقت قصير كثر عدد الصحف والمجلات في عمان، واتسع النشاط الصحفي فيها، حتى أصبحت تصدر ٤ صحف يومية هي صحيفة عمان وصحيفة الوطن باللغة العربية، وعمان أوبزيرفر وتايمز أوف عمان اللتان تصدران باللغة الإنجليزية . كما تصدر عددًا من المجلات الأسبوعية، هي مجلة الأسرة، والعقيدة، والأضواء، والنهضة، والشبيبة، ونشرة نصف شهرية هي مجلة الجريدة الرسمية، وهي نشرة ذات صبغة قانونية، ومجلات شهرية هي مجلة جند عمان، والعمانية.

وهناك مجلات أخرى تصدر كل شهرين وهي مجلة الغرفة ومجلة المركزي، وهما مجلتان ذات طابع تجاري واقتصادي، ومجلات تصدر كل أربعة شهور، وهي الشرطة، والإداري، وأخبار شركتنا، والرسيل، ومجلة نصف سنوية وهي مجلة نسور عمان، وهي مجلة ذات طابع عسكري، ومجلات أخرى تصدر في مناسبات أو شؤون معينة مثل مجلة رسالة المسجد وهي مجلة ذات صفة دينية.

وتقدم هذه الصحف وتلك المجلات العديد من الموضوعات والأبواب والصفحات المتخصصة والملاحق الأسبوعية، وذلك للإعلام عن خطة التنمية وأهدافها وإنجازاتها، وتوعية المواطنين بالجهود التي تبذلها الدولة في تزويدهم بالخدمات الأساسية . مثال ذلك ما تقدمه جريدة عمان من صفحات عن الاقتصاد والمال والزراعة والأسماك، وباب للأسرة، وباب للأدب النبطي، وملحق أسبوعي يعنى بشؤون الولايات وملحق آخر يعنى بشؤون الأدب، وما تقدمه جريدة الوطن من صفحات عن الولايات والمرأة والطفل وأبناء الوطن والأدب الشعبي، بالإضافة إلى الملحق الثقافي الأسبوعي.

وفي سبيل تادية وزارة الإعلام لمهامها وأهدافها العديدة، فإنها لا تكتفي بما سبق ذكره من أنشطة وإنجازات، وإنما تصدر أيضا سلسلة من الكتب الإعلامية التي تبرز جهود السلطنة في عصر النهضة في جميع مجالات الحياة، وتزود القارئ بمعلومات طيبة وموجزة عن هذه الجهود.

والمثال على ذلك سلسلة كتب (سلطنة عمان ومسيرة الخير) . وتتناول هذه السلسلة مناطق السلطنة وولاياتها وتبرز تاريخ كل منطقة أو محافظة، وماتشتهر به وما تمتعت به من أوجه الخير والنهضة، وكتاب عمان السنوي، وقد صدر منه ثلاثة عشر عددا، ويعد هذا الكتاب بصورة تجعله مصدر معلومات شاملة وقيمة عن تاريخ عمان وعن مسيرة التنمية فيها في جميع مجالاتها، وهو ينشر باللغتين العربية والانجليزية، كما أنه يترجم إلى اللغات اليابانية والفرنسية والالمانية، حيث يوزع على سفارات السلطنة في الخارج.

يضاف إلى ذلك ما أصدرته الوزارة من كتب أخرى في هذا المجال مثل كتاب الوعد والوفاء الذي يحكي قصة عمان في عشرين عاما من عمر النهضة المباركة، وكتب عن الفولكلور العماني ومصطلحاته، وكتاب «النطق السامي» ويشمل خطب وكلمات حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم من بداية عصر النهضة إلى عام ١٩٩١م، وهو مرجع هام لاغنى عنه لأي باحث في التاريخ أو السياسة، كما تم إصدار مجموعة قصصية تضم سبع قصص للأطفال من واقع البيئة العمانية تحت مسمى حكايات من عمان إلى غير ذلك من الكتب الأخرى التي تزخر بها المكتبة الإعلامية.

٥ - التدريب والتعمين :

إهتمت وزارة الإعلام بتنمية وتأهيل قدرات الكوادر الإذاعية والتليفزيونية في مختلف تخصصاتهم وتحسين مستوى أدائهم وتحقيق ذلك وضعت خطة سنوية لتدريبهم وفق برنامج زمني محدد، سواء في داخل السلطنة بعقد دورات في مختلف مجالات العمل الإذاعي والتليفزيوني، أو خارج السلطنة حيث يتم إيفاد العديد من هذه الكوادر إلى بعض الدول العربية والأجنبية لتلقى التدريبات الخاصة بما يتطلبه العمل التليفزيوني من تقنية ومهارات معينة، سواء في المجالات الإعلامية أو في المجالات الفنية.

وقد أتت هذه الجهود بثمارها فأصبح لدى الوزارة كوادر مدربة، وهي في نفس الوقت كوادر عمانية، إذ أن نسبة التعمين في الوزارة



الصحافة العمانية

إقترنت من ٩٠٪، كما وصلت إلى ١٠٠٪ في بعض التخصصات والأعمال الفنية، مما يدل على مدى سرعة استيعاب الكادر الوطني للتقنيات الحديثة في المجالات الإعلامية المختلفة.

٦ - نادي الصحافة :

يعتبر هذا النادي مجمعا ترفيهيا وثقافيا، إذ يحتوي على ملاعب للرياضة وحمام للسباحة ومطعم، بالإضافة إلى قاعات للاجتماعات والمؤتمرات الصحفية، ومكتبة وقاعات للعروض المسرحية.

وضمن فعالياته العديدة فقد شهد النادي هذا العام نشاطا متنوعا، منه استضافة بعض أصحاب المعالي وزراء الخدمات للإدلاء بأحاديث عن إنجازات وزاراتهم لوسائل الإعلام المختلفة، واستضافة ندوة دولية عن الصحابي الجليل مازن بن غضوبة إستمرت لمدة أسبوع بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم والشباب، وإلقاء محاضرة ثقافية للدكتور رشدي فكار عن الشورى في الإسلام حضرها جمع غفير من المواطنين.

كما تم أيضا عقد عدة مؤتمرات صحفية لمسؤولين عمانيين ولعدد من كبار ضيوف البلاد، كما تم عرض مجموعة من الأفلام الثقافية والدينية والتاريخية من خلال سينما النادي، إلى غير ذلك من الفعاليات الأخرى التي نفذت أو في طريقها إلى التنفيذ.

٧ - مركز عمان للموسيقى التقليدية :

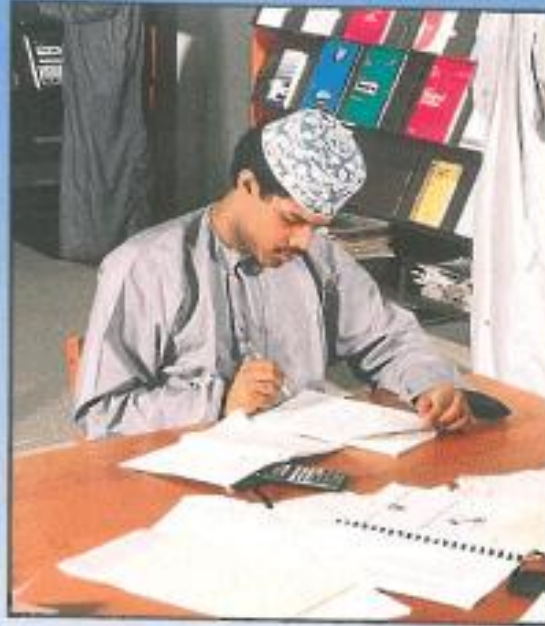
أنشئ هذا المركز في يناير عام ١٩٨٤م ضمن مجمع وزارة الإعلام بمدينة الإعلام بالقرم، وهو مؤسسة علمية تعنى بجمع وتوثيق الفنون التقليدية العمانية في مجال الغناء والرقص والآلات الموسيقية والقصة والحكاية والأسطورة، وهو يعمل على تطوير الموسيقى العمانية ونقلها إلى المجال السيمفوني، كما أنه يوفر كافة التسهيلات للباحثين والدارسين العمانيين وغير العمانيين وما يحتاجونه من معلومات وأبحاث تتعلق بدراساتهم واهتماماتهم الفنية.

ويحتوي هذا المركز على أشرطة بصرية وتسجيلات سمعية وصور فوتوغرافية وشرائح ملونة، بالإضافة إلى تسجيلات ميدانية للأغاني والرقصات التقليدية التي توارثتها أجيال الشعب العماني، وإصدارات لبعض الكتب التي تتصل بنشاطه مثل كتاب من فنون عمان التقليدية، ومعجم موسيقى عمان التقليدية، وقيامه أيضا بإعداد وطبع البومات الصور الفوتوغرافية الملونة باسم (مناظر فنون عمان التقليدية).

ولم تقتصر فعاليات المركز على هذه النواحي فقط، إذ أنه وضع خططا لمتابعة الجمع الميداني للفنون التقليدية العمانية التي لم تجمع في الجولات السابقة، ولعمل بحوث ميدانية حول هذه الفنون، وكذلك إقامة معارض للصور الفوتوغرافية، والآلات الموسيقية وغيرها من المواد التي تبرز فنون عمان التقليدية وأصالتها، وإعداد برامج تثقيفية تقدم من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وكذلك جمع الشعر النبطي المغنى في الفنون التقليدية العمانية، والمشاركة في المؤتمرات العلمية للفنون التقليدية داخل السلطنة وخارجها.

وفي هذا المجال فقد قام المركز بالتعاون مع الكثير من الهيئات العلمية والفنية داخل وخارج السلطنة سواء في إمدادها بالمواد المراثية أو المسموعة، أو إمدادها بالوثائق المكتوبة الخاصة بالموسيقى التقليدية العمانية، كما أنه انضم خلال عام ١٩٨٥م إلى عضوية المجلس الدولي للموسيقى التقليدية المنبثق عن اليونسكو، وبذلك تكون السلطنة أول دولة عربية، تتمتع بعضوية هذا المجلس الدولي.

الفصل السادس



النشاط التعليمي والثقافي



أولاً . النشاط التعليمي

المقصود بالنشاط التعليمي هو ما تقوم به وزارة التربية والتعليم من جهود في تعليم أبناء وبنات السلطنة ، سواء في المدارس أو المعاهد أو الكليات المتوسطة ، بالإضافة إلى جهود جامعة السلطان قابوس في تأمين التعليم الجامعي للمواطنين.

أما جهود الوزارة في مجال التعليم فإنها تشمل نواحي عديدة يمكن توضيحها حسب النقاط الآتية :

١ - نشر التعليم :

كانت البداية في نشر التعليم بالسلطنة توجيها من صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حينما قال: «سنعلم أبناءنا ولو تحت ظل الشجر»، وكانت هذه العبارة هي بدء الانطلاقة التي شهدتها البلاد في مجال نشر التعليم بين أبناء وبنات السلطنة في كافة المدن والقرى ، وفي كافة مراحل التعليم وأنواعه المختلفة.

ولكي نعرف مدى هذه الانطلاقة التي حققت قفزة هائلة في نشر التعليم بين جنابات عمان ، لابد أن نعرف أن التعليم في عمان في عام ١٩٧٠/٦٩م كان يتمثل فقط في ثلاث مدارس تضم بين جنباتها ٩٠٩ من الطلاب يقوم على تعليمهم ثلاثون معلما وذلك في كل من مسقط وصلالة ، بينما كانت بقية المناطق محرومة من الخدمة التعليمية.

ومنذ أن قال جلالته العبارة السابقة ، وضعت الدولة نصب عينها النهوض بهذا المرفق الحيوي حتى وصل التعليم تحت ظل الشجرة إلى التعليم في رحاب الجامعة، وبين نقطة البداية ونقطة الوصول إلى مرحلة التعليم الجامعي ، مر عدد من السنين نفذت فيها خطط خمسية ثلاث، وهانحن اليوم في العام الواحد والعشرين وفي يدنا الخطة الخمسية الرابعة، وقد وصلنا بالتعليم كما وكيفاً إلى مستوى لم يكن يحلم به عماني من قبل.

فمن ثلاث مدارس عام ١٩٧٠م إلى ٧٧٩ مدرسة في ١/١٢/١٩٩٠م ومن ثلاثين معلما في عام ١٩٧٠م إلى أكثر من ١٥ ألف معلم في التاريخ المذكور ، ومن ٩٠٩ طالب في عام ١٩٧٠م إلى أكثر من ٢٥٥ ألف طالب وطالبة في التاريخ المشار إليه ، مما يدل على مدى انتشار التعليم بين أبناء عمان.

يضاف إلى ذلك أن وزارة التربية والتعليم وضعت في خطتها الرابعة نشر التعليم الابتدائي وتعميمه في جميع أنحاء السلطنة ، لتصل هذه الخدمة إلى جميع المناطق خاصة المناطق النائية ، بعد أن غطت المظلة التعليمية مساحة ٩٠٪ في عواصم الولايات والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية، مما يعتبر نجاحا كبيرا للوزارة في ميدان نشر التعليم وخاصة التعليم الأساسي منه.

٢ - تنويع التعليم :

استهدفت السياسة التعليمية في السلطنة تنويع التعليم والارتقاء بنوعيته ، وذلك لمواجهة حركة التنمية السريعة في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية ، وتزويدها بالكوادر المؤهلة ، وإمداد البلاد بالتخصصات التي تتناسب واحتياجات سوق العمل والعمالة ، حتى لا تنفصل العملية التعليمية عن أهداف وخطط المجتمع.

ومن هذا المنطلق اتجهت الدولة إلى إنشاء التعليم الثانوي الإسلامي ، ومدارس التعليم الثانوي الصناعي والزراعي والتجاري ، والمدارس الثانوية المتخصصة التي تقبل في صفوفها المتفوقين من المرحلة الإعدادية، ودور المعلمين والمعلمات التي تحولت إلى كليات متوسطة مدة الدراسة بها عامان ، وذلك بدءا من العام الدراسي ١٩٨٥/٨٤م.

وكانت البداية بسيطة تتمثل في افتتاح فصل لإعداد المعلمين يقبل الناجحين في الصف الأول الإعدادي ، وافتتاح معهد نزوى الزراعي في عام ١٩٨٠/٧٩م، وافتتاح فصل ثانوي تجاري للبنين ملحق بالمدرسة الثانوية العامة بمسقط في عام ١٩٨٠/٧٩م.

والآن يوجد في السلطنة تسع كليات متوسطة ، منها خمس كليات للمعلمين وثلاث للمعلمات ، في كل من مسقط وصلالة وصور والرساق وعبري ونزوى وصحار ، قبل فيها هذا العام ١٢٥٠ طالب وطالبة ، كما يوجد أيضا مدرسة زراعية للبنين ، ومدرسة تجارية للبنين ، وأخرى للبنات ، ومدرسة صناعية للبنين ، وسبعة معاهد إسلامية إعدادية بالإضافة إلى المعاهد الثانوية الإسلامية.

ولم يقتصر الاهتمام بالتعليم على هذه القطاعات التي تتبع الوزارة ، بل امتد ليشمل معاهد ومدارس أخرى تابعة لجهات أخرى غير وزارة التربية والتعليم، مثل ديوان البلاط السلطاني ، وهيئة التدريب المهني، ومدارس وزارة الدفاع والشرطة ، ووزارة الصحة ، والهيئة العامة للمواصلات السلوكية واللاسلكية ، والبنك المركزي، والمدارس الخاصة والأهلية والتي يبلغ عددها ٥٨ مدرسة ، ومدارس الجاليات الأجنبية ، مما يدل على نشاط الوزارة في مجال تنويع التعليم في مراحل المختلفة.

٣ - تحديث التعليم وعصرنته :

توجد في وزارة التربية والتعليم مراكز أو دوائر للبحوث التربوية وتطوير المناهج ، وهي دائبة العمل على مراقبة المناهج من الناحية الأكاديمية والفنية وتطويرها وتحسينها بما يتلاءم مع واقع المجتمع والبيئة العمانية ، وبما يتواءم مع التغيرات والمستحدثات العصرية في مجال التربية والتعليم ، وبما يؤدي إلى التحسين النوعي في المناهج واستحداث أساليب جديدة وحديثة خاصة بتطوير هذه المناهج ، كطرق القياس والتقويم وتطوير مواهب وقدرات الدارس وتمكينه من الكشف عن مواهبه ، وربط المدرسة بالمجتمع من خلال التواصل المستمر بين مجالس التربية ومجالس الآباء في المناطق والولايات.

وبالإضافة إلى هذه الجهود ، فقد وضعت الوزارة في خطتها الرابعة إدخال التقنيات والأليات الحديثة في التعليم ، مثل نظام الحاسوب الذي قررت إدخاله في مدارس التعليم العام وخاصة التعليم الثانوي ، حيث سيبدأ إدخاله في ٢٢ مدرسة ، ثم يعمم على جميع المدارس بالسلطنة في

المستقبل ، كما وضعت خطة لإنشاء مركز للبحوث والتقنيات التربوية تتبعه جميع الدوائر الفنية والتقنية ، بحيث يصبح هذا المركز الأداة المشرفة على خطط الوزارة وعلى وضع البرامج المختلفة في مجال البحوث التربوية.

وفي مجال تحديث التعليم وتطويره وعصرنته تم تطبيق نظام الفصلين الدراسيين في جميع المدارس الثانوية بالسلطنة ، وهناك خطط لتطبيقه في المرحلة الإعدادية في المستقبل بعد أن حقق نجاحا كبيرا في المرحلة الثانوية ، حيث أدى إلى ضرورة تواجد الطلبة وانتظامهم في الدراسة ، مما أدى إلى انخفاض نسبة الغياب ، كما حقق نسبة عالية في النجاح مقارنة بالنظام السابق.

٤ - تعمين التعليم :

تطبيقاً لخطة الدولة في تعمين الوظائف في كل مجالات العمل والإنتاج الرسمي والخاص، أخذت وزارة التربية والتعليم على عاتقها تحقيق هذا الهدف سواء بالنسبة لمؤسساتها من مدارس ومعاهد ، أو بالنسبة لمؤسسات الدولة الأخرى بإمدادها بالمتخصصين والفنيين اللازمين لها من الشباب العماني.

ومنذ الخطة الخمسية الثالثة ، فقد تم ترشيد الاعتماد على العمالة الأجنبية في قطاع التعليم ، والتوسع في إيجاد الكوادر التعليمية المحلية ، وذلك من خلال التوسع في الكليات المتوسطة للمعلمين والمعلمات ، وكلية التربية والعلوم الإسلامية بجامعة السلطان قابوس.

وقد سبقت الإشارة إلى أن عدد الكليات المتوسطة قد بلغ تسع كليات، تضم أكثر من أربعة آلاف طالب وطالبة ، منهم ١٢٥٠ قبلوا هذا العام فقط، وذلك لتأهيلهم للتدريس بمدارس التعليم الابتدائي حيث تخرج هذه الكليات حوالي ٩٠٠ معلم ومعلمة سنويا ، مما يعد نقلة كبيرة في مسيرة إعداد الكادر التربوي العماني.

أما مدارس التعليم الإعدادي والثانوي فقد تم تزويدها بالمعلمين العمانيين منذ العام الحالي ، حيث تم تخريج أول دفعة من طلاب كلية

التربية والعلوم الإسلامية بجامعة السلطان قابوس والاحتفال بها في ٣٠ أكتوبر من عام ١٩٩٠م ، وذلك في جميع التخصصات التدريسية ، والتحق هؤلاء المعلمون العمانيون الجدد بمدارسهم في العام الدراسي ١٩٩١/٩٠م في مختلف ولايات السلطنة.

يضاف إلى ذلك أن الوزارة أعدت خطة لإنشاء مركز للتأهيل التربوي التخصصي ، هدفه تأهيل خريجي الجامعة غير المؤهلين تربوياً للالتحاق بسلك التدريس بالتعاون والتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية ، وذلك لتغطية احتياجات الوزارة من المعلمين في المرحلتين الإعدادية والثانوية.

وسياسة التأهيل التربوي سياسة متبعة منذ أمد بعيد ، ذلك أنها أولت التدريب أثناء الخدمة اهتماماً بالغاً ، وذلك لرفع مستوى أداء المعلم العماني ، وحتى يمكن تزويد المدارس بنوعية متميزة من المعلمين العمانيين الذين يدرسون في جميع المراحل من ابتدائية وإعدادية وثانوية. ونتج عن هذه السياسة أن تخرج الفوج الأول من المعلمين العمانيين في برنامج التأهيل التربوي الأساسي أثناء الخدمة في عام ١٩٧٤/٧٣م. وقد بلغ عدد الخريجين من أنظمة التدريب المختلفة حتى عام ١٩٩٠م (٣٧٨٤) خريجاً ، أضيف إليهم في نهاية ذلك العام حوالي (٨٦٩) خريجاً آخرين.

ويحظى الطلبة العمانيون الذين يدرسون في الخارج في مختلف التخصصات في الجامعات العربية والأجنبية ، والذين بلغ عددهم في العام الدراسي ١٩٨٩/٨٨م (١٧١٧) طالباً وطالبة ، بكل الرعاية والعناية من قبل الدولة تأهيلاً لهم للدور الذي سيضطلمعون به بعد عودتهم في المشاركة في عملية البناء والتنمية.

وقد نتج عن سياسة تعمين الوظائف أن ارتفعت نسبة المعلمين العمانيين إلى نسبة المعلمين الوافدين حتى وصلت هذه النسبة إلى ٢٨,٢٪ من جملة عدد المعلمين العاملين في السلطنة في أواخر العام الماضي ، والنسبة آخذة في الازدياد بالتدريج.

جلالة السلطان المعظم يسلم شهادات التخرج للدفعة الثانية من خريجي جامعة السلطان قابوس



٥ - تعميم التعليم :

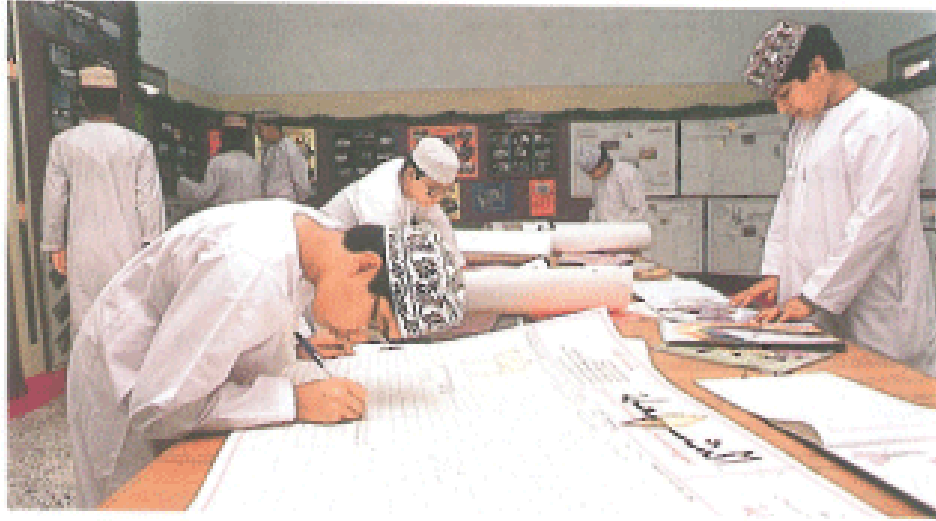
والمقصود بالتعميم هنا ليس الانتشار الذي سبق أن تحدثنا عنه ، وإنما هو أن يكون التعليم حقا للجميع سواء الكبار أم الصغار وكذلك المعوقين أيضا . فقد تم الاهتمام بتعليم المعوقين بفتح فصول ملحقة بإحدى مدارس مسقط لتعليم الصم والبكم مع الاستعانة بمعاهد المعوقين في الدول العربية الشقيقة، وذلك بإيفاد النوعيات المختلفة من المعوقين إليها.

أما الكبار ومن فاتتهم فرصة التعليم فقد تم افتتاح مراكز لمحو أميتهم. وقد انتشرت هذه المراكز في جميع مناطق السلطنة ، وذلك بالتعاون الوثيق بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لزيادة عدد المراكز والجمعيات والأندية التي تساهم في هذا النشاط .

وقد فتحت المدارس أبوابها في الفترات المسائية لتستقبل الدارسين والدارسات من المواطنين ، وتم توفير الكتب الدراسية وإدخال برامج جديدة تهتم الدارسة كأم وزوجة وربة بيت ، وتهتم الدارسين بتزويدهم بالمعلومات الضرورية والخبرات المهنية عن طريق عقد الدورات التربوية لهم.

وقد نتج عن هذه السياسة أن تحرر من الأمية في الفترة الماضية وحتى الآن مايزيد عن ٢٣ ألف دارس ودارسة ، وقد فتحت أمامهم فرصة مواصلة التعليم في مراحل المختلفة بإنشاء مراكز تعليم الكبار المنتشرة في كثير من جهات السلطنة ، وقد بلغ عدد الشعب التي فتحت في العام الدراسي ١٩٩١/٩٠ م (٣٥٥) شعبة تضم ٧٥٧٧ دارسا ودارسة ، مما جعل السلطنة جديرة بأن تحتفل باليوم العالمي لمكافحة الأمية في الثامن من سبتمبر من عام ١٩٩٠ م ، تمشيا مع قرار المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم في اجتماعه الرابع عشر المنعقد في نوفمبر ١٩٦٦ م باعتبار يوم الثامن من سبتمبر من كل عام يوما عالميا لمحو الأمية.

هذا عدا التعليم العام بمراحله المختلفة وما بذلته حكومة صاحب
الجلالة السلطان قابوس المعظم بتوجيهات جلالته السديدة من جهود
رائعة في سبيل النهوض به ونشره وتنويعه وتحديثه . أما التعليم العالي
الجامعي فقد بدأ تأمينة لشباب عمان منذ إنشاء جامعة السلطان
قابوس في عام ١٩٨٦م.



الاهتمام بالأنشطة المدرسية في المرحلة الإعدادية



الفتيات العمانيات يتدربن على بعض الأنشطة الفنية

٦ - جامعة السلطان قابوس :

تعتبر جامعة السلطان قابوس منارة علمية شامخة ومأثرة جليلة من مآثر العهد الزاهر لجلالة السلطان قابوس المعظم ، وقد عبر جلالته عن الهدف من إنشاء هذه الجامعة الفتية حين قال في الثلاثين من أكتوبر الماضي أثناء احتفال الجامعة بتخريج الدفعة الأولى من طلابها تحت رعايته : «إن الغاية الكبرى من إنشاء جامعة السلطان قابوس هي إعداد أجيال من الشباب العماني الواعي المؤمن بدينه وأمنه ، القادر على تسخير قدراته الخلاقية ومواهبه المتعددة ومهاراته العلمية والفكرية لخدمة وطنه، والارتقاء بمجتمعه، والمحافظة على هويته المتميزة، وتراثه الحضاري الضارب في أعماق التاريخ».

وعلى قدر هذا الهدف أو هذه الأهداف النبيلة والعظيمة ، كان حجم العمل كبيرا ومشرفا ، وكانت النتيجة طيبة ومحقة للأمال.

فقد أنشئت الجامعة وتم افتتاحها رسميا في التاسع من نوفمبر من عام ١٩٨٦م، واستقبلت أول دفعة من الطلاب والطالبات بلغ عددها (٥١١) في العام الدراسي ١٩٨٧/٨٦م في خمس كليات ، هي كلية التربية والعلوم الإسلامية، وكلية الهندسة ، وكلية العلوم ، وكلية الزراعة ، وكلية الطب.

وفي العام التالي تم قبول الدفعة الأولى من طلاب كلية الآداب التي أمر جلالته بإنشائها ليصبح عدد الكليات الجامعية ست كليات ، وليصبح إجمالي عدد الطلاب فيها حاليا في حدود ٣٠١٥ طالبا وطالبة ، بمعدل قبول ٨٥٠ طالبا وطالبة سنويا.

وفي عام ١٩٩٣م سوف تقبل الدفعة الأولى من طلاب كلية التجارة والاقتصاد التي أمر جلالته بإنشائها أثناء حفل تخريج الدفعة الأولى من طلاب الجامعة ليصل عدد الكليات إلى سبع كليات جامعية.

ويلاحظ أن إنشاء الكليات العملية جاء قبل الكليات النظرية ، وذلك لأسباب كامنة نابعة من احتياجات البلاد التي هي في أمس الحاجة إلى المهندس والطبيب والمدرس أكثر من غيرهم من أصحاب التخصصات الأخرى في هذه المرحلة.

وتقبل كليات الجامعة سواء النظرية أم العملية في المرحلة الحالية الطلاب العمانيين الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها في ذات العام، وكذلك أعدادا محدودة من الطلاب المتفوقين من خريجي الكليات المتوسطة والمعاهد أو المدارس الثانوية المتخصصة مثل معهد نزوى الزراعي، ومعهد صحار الصناعي ، بالإضافة إلى عدد من طلاب دول مجلس التعاون.

ويكون القبول في كليات الجامعة على أساس الحصول على نسبة ٧٠٪ من مجموع الدرجات في الثانوية العامة كحد أدنى ، بالإضافة إلى أن لكل كلية شروطا تتناسب مع طبيعة الدراسة بها وتختلف من كلية إلى أخرى، كما أن كل كلية تقبل أعدادا محددة سنويا وفقا للسياسة العامة التي يقترحها مجلس الكلية ويعتمدها مجلس الجامعة.

ونظام الدراسة بالجامعة يقوم على أساس نظام الساعات المعتمدة ، وعلى انقسام العام الجامعي إلى فصلين دراسيين مدة كل منهما ستة عشر أسبوعا دراسيا ، يدرس الطالب في كل منهما مساقات إجبارية مشتركة ، بجانب متطلبات الكلية ومتطلبات التخصص اللذين اختارهما الطالب.

أما كليات الجامعة فيمكن إعطاء فكرة سريعة عنها على النحو الآتي :

كلية الآداب :

تهدف هذه الكلية إلى إعداد جيل من المتخصصين في اللغات وآدابها، والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، بمستوى علمي متميز، ومدة الدراسة بها أربع سنوات يمنح الطالب في نهايتها درجة الليسانس في الآداب بعد أن يجتاز ١٢٢ ساعة معتمدة في أحد التخصصات الآتية :

اللغة العربية وآدابها - اللغة الإنجليزية وآدابها - التاريخ - الجغرافيا - علم الاجتماع والفلسفة - الإعلام والصحافة - الوثائق والمكتبات - الفنون المسرحية، وهو تخصص أضيف للكلية هذا العام.

هذا ويدرس الطلاب بجانب المقررات الدراسية مقررات إجبارية في اللغة الفرنسية واليونانية واللاتينية.

كلية التربية والعلوم الإسلامية :

وتهدف هذه الكلية إلى إعداد جيل من المعلمين المتصفين بالتفكير والتخطيط والإبداع ، ومدة الدراسة بها أربع سنوات يمنح الطالب في نهايتها بكالوريوس التربية بعد اجتيازه ١٣٢ ساعة معتمدة في أحد التخصصات الآتية :

اللغة العربية - اللغة الإنجليزية - التاريخ - الجغرافيا - الاجتماع - الاقتصاد المنزلي - الرياضيات - الفيزياء - الكيمياء - الأحياء - التربية الرياضية ، وهو تخصص جديد أضيف للكلية هذا العام ، كما سيضاف إليها تخصص آخر هو التربية الفنية الذي سيتم القبول به لأول مرة في العام الجامعي ٩١/٩٢ ، هذا وتمنح هذه الكلية أيضا بكالوريوس في العلوم الإسلامية تخصص أصول الدين والشريعة.

كلية العلوم :

وتهدف هذه الكلية إلى إعداد متخصصين في مجالات العلوم البحتة والتطبيقية ، ومدة الدراسة بها خمس سنوات يمنح الطالب في نهايتها بكالوريوس العلوم بعد اجتيازه (١٦٢) ساعة معتمدة في أحد التخصصات الآتية :

الرياضيات - الكيمياء - الفيزياء - الأحياء - علوم الأرض.

كلية الزراعة :

وتهدف هذه الكلية إلى إعداد المهندسين الزراعيين وتأهيلهم لخدمة أغراض الزراعة والثروة السمكية والحيوانية ، والمحافظة على البيئة العمرانية ومظاهرها الطبيعية ، ومدة الدراسة بها أربع سنوات يحصل الطالب في نهايتها على درجة البكالوريوس في العلوم الزراعية ، وذلك بعد اجتيازه ١٣٢ ساعة معتمدة في أحد التخصصات الآتية :

علم النبات - علم الحيوان - علم الأسماك - التربة والمياه - الميكنة الزراعية - تكنولوجيا الأسماك.

كلية الهندسة :

وتهدف هذه الكلية إلى إعداد مهندسين متخصصين في المجالات الهندسية المختلفة ، ومدة الدراسة بها خمس سنوات ، يمنح الطالب في نهايتها بكالوريوس الهندسة بعد اجتيازه ١٦٧ ساعة معتمدة في أحد التخصصات الآتية :

الهندسة المدنية - الهندسة الكهربائية والألكترونية - الهندسة الميكانيكية - هندسة النفط - هندسة المعادن.

كلية الطب :

وتهدف هذه الكلية إلى إعداد جيل طبي عماني متخصص في المجالات الطبية المختلفة ، قادر على استيعاب الظروف الصحية للبيئة العمانية ، مدرب على أحدث التقنيات والمعدات الصحية المتطورة ، بما يعطى الفرصة للاستغناء تدريجيا عن العمالة الوافدة في هذا المجال.

ومدة الدراسة بهذه الكلية سبع سنوات متصلة ، وتشمل هذه المدة المرحلة قبل العلاجية ومدتها أربع سنوات ، والمرحلة العلاجية ومدتها ثلاث سنوات، وذلك للحصول على البكالوريوس في الطب والجراحة ، يتبعها عام الامتياز بالتدريب في المستشفى الجامعي والمستشفيات الأخرى بالسلطنة.

ويجوز في حالات خاصة وبصفة استثنائية لبعض الطلاب الذين لاتمكنهم ظروفهم من استكمال دراستهم بعد المرحلة قبل العلاجية ، أن تنتهى دراسته عند هذه المرحلة ويمنحون بكالوريوس علوم «تخصص علوم صحية أو مختبرات طبية» ويكون ذلك لحالات فردية يقرها مجلس الجامعة.

وتشترط الكلية للالتحاق بها أن يحصل الطالب على ٨٠٪ من الدرجات في الثانوية العامة أو ما يعادلها ، بالإضافة إلى حصوله على نسبة عالية في المواد العلمية ذات الصلة بالتخصص.

وملحق بكلية الطب مختبرات مزودة بمعدات وأجهزة طبية على أرقى مستوى عالمي ، ويقوم بتشغيلها نخبة من الأساتذة والإخصائيين من ذوى الكفاءات العالية والخبرات الطويلة ، وملحق بها أيضا مستشفى ضخم هو المستشفى الجامعي.

كلية الاقتصاد :

وفي خطاب جلالة السلطان قابوس المعظم لدى رعاية جلالاته لتخرج الدفعة الأولى من الجامعة أعلن عن إضافة كلية أخرى لكليات الجامعة هي «كلية الاقتصاد والتجارة» لتبدأ الدراسة فيها عام ١٩٩٢م. وفي سبيل اعطاء مجال أكاديمي أوسع لجامعة السلطان قابوس وتطويراً لدورها العلمي الجليل أعلن جلالة السلطان المعظم في العام الماضي في حفل تخرج الفوج الثاني من طلبة الجامعة أنه أعطى توجيهاته لمجلس الجامعة للبدء في أقرب فرصة ممكنة في الدراسة العليا بالجامعة وقال جلالاته في هذا الصدد: «إننا نتابع باهتمام الجهود التي تبذلها الجامعة من حيث تطوير الدراسة فيها وتنويعها بما يستجيب لحاجات المجتمع ويتكيف مع متطلباته ونحن مطمئنون للمستوى العلمي الذي توفره لطلابها وقد أعطينا توجيهاتنا من خلال مجلس الجامعة للبدء في أقرب فرصة ممكنة في الدراسة العليا بالجامعة وسوف يتم ذلك على مراحل وفق طبيعة ونوع الدراسة في كل كلية وإننا نرجو أن يساعد ذلك على بروز جيل من الباحثين الأكاديميين العُمانيين في مختلف فروع العلوم والفنون والآداب».

المستشفى الجامعي :

تم إنشاء هذا المستشفى داخل الحرم الجامعي على مساحة ٤٤ ألف متر مربع ، وزود بأحدث الأجهزة والمعدات الطبية ، وافتتحه جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم رسمياً في ٦/٢/١٩٩٠م. ويتسع هذا المستشفى لحوالي ٥٠٠ سرير موزعة على التخصصات الطبية والأقسام الرئيسية التي يشملها هذا المستشفى. وهناك تنسيق بين الخدمات الطبية التي يقدمها وتلك التي تقدمها مستشفيات وزارة الصحة حتى تتكامل الخدمات الطبية في هذا المجال. ويعتبر هذا المستشفى مرجعاً علاجياً في المجالات الطبية المختلفة، كما أنه يقدم خدماته في حالات الطوارئ والحالات المحولة إليه من المرافق الصحية الأخرى بالبلاد ، وهو مرتبط ارتباطاً مباشراً بكلية الطب حيث يقوم الطلاب بالتدريب العملي في أقسام المستشفى المختلفة بهدف

تمكينهم من اكتساب الخبرة العملية حسب البرنامج الدراسي المعد لذلك ، وخاصة في مجال الدراسة الإكلينيكية.
وبجانب الكليات التي تشملها الجامعة ، فإنها تضم ثلاثة مراكز علمية لخدمة العملية التعليمية في الكليات المختلفة.

١ - مركز اللغات :

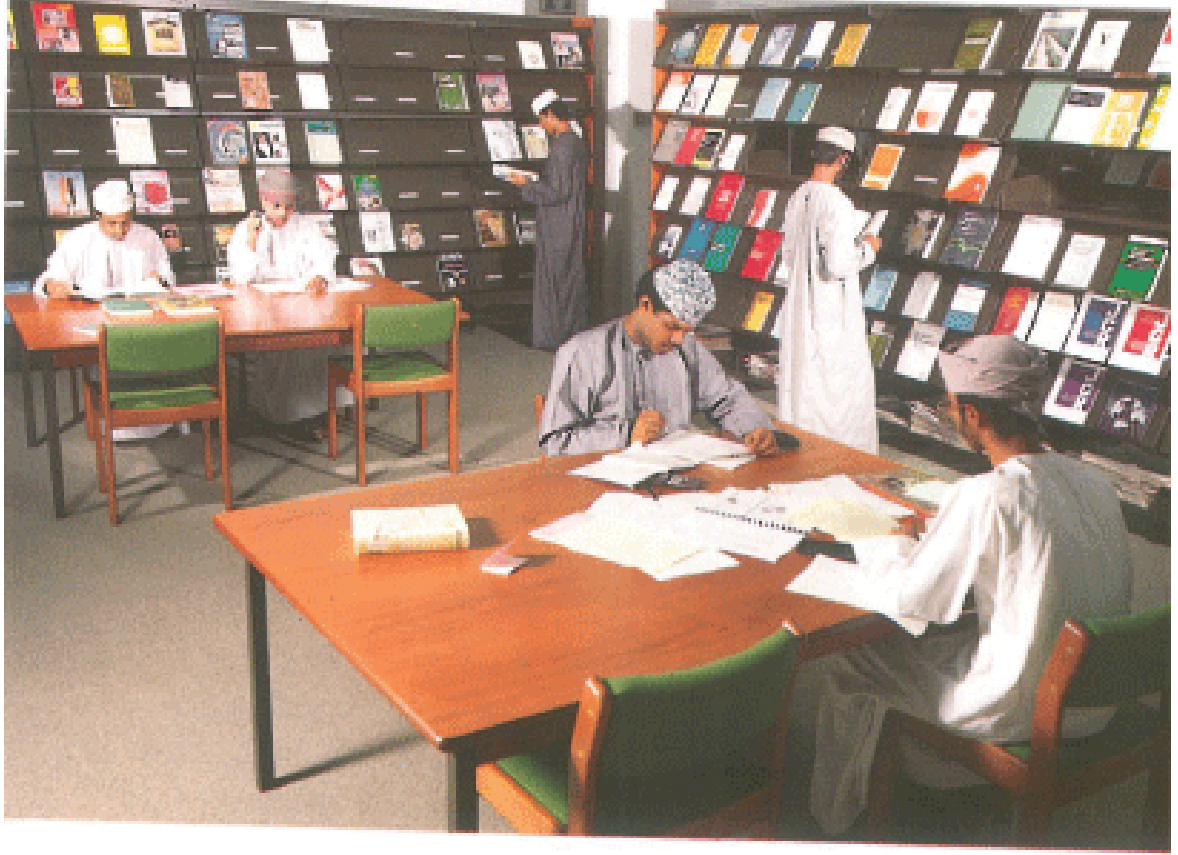
يهدف هذا المركز إلى رفع مستوى كفاءة الطلاب في اللغة الإنجليزية وذلك لتحسين لغتهم الدراسية إلى المستوى الذي يمكنهم من متابعة الدراسة العلمية باللغة الإنجليزية . كما يقوم المركز بعقد دورات في اللغة الإنجليزية لطلاب كليتي التربية والعلوم الإسلامية والآداب إلى جانب عقد دورات أخرى في اللغة العربية لغير الناطقين بها .

٢ - مركز الحاسب الآلي (مركز الكمبيوتر) :

يرتبط الكثير من المناهج الدارسية بالجامعة باستخدام الحاسبات الإلكترونية ، ولذلك يقوم جميع طلاب الجامعة بحضور دورات تدريبية في هذا المجال، كما أن طلاب الشعب المتخصصة في كليتي العلوم والهندسة يدرسون مقررات متطورة في الكمبيوتر ويستخدمون الأجهزة اللازمة لذلك ، وكل هذا يتم بالتنسيق مع مركز الحاسب الآلي، وبجانب ذلك فإن هذا المركز يؤدي وظائف أخرى متعددة في النواحي الإدارية والمالية وتسجيل الطلاب ونتائج الامتحانات ومكتبة الجامعة والمستشفى الجامعي ، وبذلك فهو يؤدي دورا أساسيا في خدمات الجامعة وبرامجها العلمية المختلفة .

٣ - مركز تقنيات التعليم :

تتركز المهمة الأساسية لهذا المركز في العمل على زيادة فاعلية العملية التعليمية وكفاءتها من خلال استخدام طرق التعليم الحديثة ووسائله التقنية.. ويتضمن المركز الوحدات التالية : وحدة تصميم الوسائل التعليمية - وحدة الإنتاج - وحدة أجهزة الخدمات المساعدة . ولدى هذا المركز إمكانيات كافية لتسجيل المحاضرات والدروس العلمية وإعادة عرضها على الطلاب لتركيز معلوماتهم ، ويعتبر المركز ذا أهمية حيوية في النواحي التعليمية المختلفة.



جانب من مكتبة جامعة السلطان قابوس

وبجانب هذه المراكز التي تضمها الجامعة فإنها تشمل أيضا عددا من المكتبات.

١ - مكتبة الجامعة الرئيسية :

أعطيت المكتبة أهمية خاصة بحيث تحوى مختلف المراجع والكتب والمجلات العلمية ، وذلك بجانب التسجيلات المرئية والصوتية التي يستعين بها الطلاب لمزيد من التوضيح والتعلم.

وبلغ حجم المراجع الموجودة بالمكتبة حوالي (٤٨,٠٠٠) مرجع بجانب (٤٠٠٠) دورية علمية وتسجيلات صوتية مرئية في حدود (٦٥٥٥)، وتزداد هذه الأشياء جميعها في حدود ٢٥٪ كل عام . وتجدر الإشارة إلى أن المكتبة لديها اتصالات عالمية وتستطيع الحصول على أي مرجع علمي في فترة وجيزة إذا لزم الأمر.

٢ - مكتبة كلية الطب :

وهناك مكتبة خاصة لكلية الطب تضم كتباً ومراجع تخصصية لايحتاج إليها طلاب الكليات الأخرى . وتحتوي هذه المكتبة حالياً على أكثر من (٤٠٠٠) مرجع ، وسوف تكون في فترة قصيرة مكتبة متميزة تحتوى على المراجع الهامة والمجلات العلمية في كافة التخصصات الطبية.

٣ - مكتبة المسجد :

حرصت الجامعة على إنشاء مكتبة تضم نخبة كبيرة من الكتب الدينية لإتاحة الفرصة للطلاب للتعرف على هذه المراجع والتعمق في النواحي الدينية، وهذه المكتبة ملحقة بمسجد الجامعة ، ويتوافد عليها الكثير من الطلاب ، وتضم هذه المكتبة حالياً حوالي (٥٠٠٠) مرجع. هذا ولم تقتصر جامعة السلطان قابوس على تقديم الخدمة التعليمية الجامعية لطلابها فقط ، وإنما قامت أيضاً ومن منطلق تحملها لمسؤولياتها الكبيرة تجاه المجتمع باستضافة العديد من الندوات المحلية والدولية ، كان من أبرزها الندوة الدولية لمشروع رمال آل وهيبة التي طرح فيها نتائج دراسات أجراها ٢٨ عالماً من المتخصصين في الأبحاث الجغرافية على رمال آل وهيبة، وندوة الفقه الإسلامي التي شارك فيها عدد من العلماء من كافة الدول الإسلامية في عام ١٩٨٨م.

ومن الندوات الأخرى التي أقيمت في رحاب الجامعة ، ندوة حول ثقافة الطفل في مارس ١٩٨٩م وندوة عالمية نظمها الجامعة في يناير ١٩٩٠م بالتعاون مع وزارة النفط والمعادن ومنظمة اليونسكو الدولية حول صخور «الأقيوليت» استمرت ١٢ يوماً وحضرها العديد من العلماء والجيولوجيين، مما يشير إلى جهود الجامعة البارزة في مجال التعليم الجامعي ، وفي مجال خدمة البيئة والمجتمع العماني.

وهكذا تتكامل جهود وزارة التربية والتعليم مع جهود جامعة السلطان قابوس في تأمين التعليم بمراحله المختلفة من المرحلة الابتدائية وحتى التعليم الجامعي لشباب عمان .

٧ - الشباب والرياضة :

نال الشباب العماني رعاية وعناية منذ فجر عصر النهضة لم يحظ بها من قبل. ومنذ ذلك الحين كانت رعاية الشباب ولا تزال ركيزة أساسية وهدفا رئيسيا من الأهداف التي خطط لها جلالة السلطان المعظم ، فقد أمر جلالته بإعداد خطة قومية متكاملة للشباب تهدف إلى تنمية وتطوير الأنشطة الشبابية على مستوى السلطنة.

وفي نهاية عام ١٩٩١م صدر مرسوم بإنشاء هيئة عامة للرياضة والأنشطة الشبابية تهدف إلى النهوض بالأنشطة الشبابية ووضع الخطط والبرامج التنفيذية للسياسة المعتمدة في مجال الرياضة والأنشطة الشبابية ويرأس هذه الهيئة بالوكالة معالي إبراهيم بن حمود الصبحي الأمين العام للجنة العليا للمؤتمرات وكانت حكومة صاحب الجلالة قد اعتمدت خطة متكاملة لإقامة المزيد من المنشآت الرياضية والشبابية ، ولدعم الأندية القائمة والسعى لتكامل منشأتها ومرافقها ، ورعاية الأنشطة الرياضية داخل البلاد وخارجها، كما تقضي هذه الخطة أيضا بإنشاء مجمعات شبابية على غرار مجمع السلطان قابوس الرياضي الذي افتتح في عام ١٩٨٥م ، والمجمع الشبابي بصحار الذي افتتح في عام ١٩٨٨م.

وبالفعل فقد شهد عام ١٩٩٠م العمل في المجمع الشبابي في صلالة وستتبعه مجمعات مماثلة في كل من الداخلية والشرقية وجنوب الباطنة والظاهرة ، وذلك ضمن الخطة الخمسية الرابعة التي بدأ العمل بها في عام ١٩٩١م . وسيكون بمقدور هذه المجمعات استيعاب المسابقات والأنشطة المحلية والإقليمية ، وستجهز كلها بمنشآت متكاملة طبقا للمعايير الأولمبية. وهذا كله جزء من خطة المجلس الأعلى لرعاية الشباب الهادفة إلى التوسع في الخدمات الشبابية لكي تستوعب كافة الأنشطة الشبابية والرياضية والثقافية والاجتماعية والفنية.

أ - ففي مجال الأنشطة الرياضية وإعداد المنشآت الرياضية :

بدأ العمل منذ عام ١٩٩٠ في إنشاء ثلاثة أندية في مناطق مختلفة من السلطنة ، وهي (الهلال) بمحافظة ظفار ، و(بهلا) بالمنطقة الداخلية،



السلطنة تستضيف دورة الصداقة الدولية الثالثة لكرة القدم

و(الوحدة) بالمنطقة الشرقية . ويتم تجهيز هذه الأندية بالمرافق الرياضية المتكاملة من ملاعب ومضمار لألعاب القوى وصالات مغلقة. وبذلك وصل عدد الأندية الرياضية في عمان إلى (٥١) ناديا رياضيا تنتشر في جميع مناطق السلطنة ، وتقوم بتنظيم مختلف الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية للشباب.

وقد أدى هذا الاهتمام بالرياضة إلى أن تحقق الفرق الرياضية العمانية في مجالات الرياضة المختلفة نجاحات كبيرة ، سواء على المستوى المحلي ، أو الخليجي أو العربي أو الدولي ، وعلى سبيل المثال فقد حصل نادي فنجا على المركز الأول في بطولة أبطال الدوري لأندية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ١٩٩٠/٨٩ م ، كما حصل المنتخب الوطني للناشئين على المركز الأول في دورة الصداقة الدولية لكرة القدم للناشئين والتي أقيمت في ماليزيا عام ١٩٩٠ م. وفي مجال ألعاب القوى حصل لاعب السلطنة الدولي محمد بن عامر



الفتيات العمانيات يشاركن في الاحتفال بالعيد الوطني العشرين



المالكي على الميدالية الذهبية في سباق ٤٠٠ متر في الدورة العربية السادسة التي أقيمت في القاهرة ، كما حصل هذا اللاعب أيضا على المركز الأول في البطولة الآسيوية الثامنة التي أقيمت في الهند ، وعلى المركز الأول في كل من بطولتي كريستال بالاس بلندن ، وراتنجو بألمانيا الغربية.

كما حصل لاعب المنتخب الوطني لألعاب القوى جهاد بن عبدالله الشيخ على الميدالية الذهبية في الوثب الثلاثي في البطولة الدولية التي أقيمت في بغداد في مايو ١٩٩٠م. وفي لعبة الاسكواش حصل المنتخب الوطني للاسكواش على المركز الثاني في أول بطولة أقيمت على مستوى دول مجلس التعاون في شهر مايو ١٩٩٠م.

ب - وفي مجال النشاط العلمي والثقافي والفني :

تم افتتاح النادي العلمي لينمي روح البحث العلمي والابتكار لدى الشباب. وقد حصل هذا النادي بعد عدة أشهر فقط من افتتاحه على ميداليتين ذهبيتين في معرض أندية العلوم لدول مجلس التعاون والذي أقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما تم تنظيم عدة معارض محلية في مختلف مناطق السلطنة في الفنون التشكيلية ، وحصلت السلطنة على المركز الأول والثاني في معرض الفنون التشكيلية لدول مجلس التعاون الذي أقيم في قطر. كما تم تنظيم عدة مسابقات في القصة القصيرة والشعر والبحث والمسرحية في السلطنة. وحصل نادي جعلان على المركز الأول في المسابقة الثقافية لأندية دول مجلس التعاون، وهذه هي المرة الثالثة على التوالي التي تفوز فيها الأندية العمانية بهذا المركز.

وكذلك تمت المشاركة في معرض الفنون المسرحية لدول مجلس التعاون الذي أقيم في الدوحة ، وفي مهرجان بغداد المسرحي الذي أقيم في فبراير عام ١٩٩٠م، وفي معرض نيسان للصور العربية الذي أقيم في بغداد وحصلت فيه السلطنة على الميدالية الفضية.

ج - وفي مجال الأنشطة الاجتماعية :

كان للسلطنة حضورها المتميز في العديد من المشاركات. فقد شاركت على سبيل المثال بعشرين شابا في رحلة سفينة شباب العالم التي نظمتها الحكومة اليابانية وزارات العديد من الدول من بينها السلطنة ، حيث استقبلت في ميناء قابوس بمسقط يوم الثلاثاء الموافق ٦ مارس ١٩٩٠م إستقبالا رسميا وشعبيا، وأعد لشباب السفينة البالغ عددهم ٢١٢ شابا برنامج لزيارة الأماكن التاريخية والحضارية بالسلطنة خلال تواجدهم فيها وحتى مغادرتهم لها يوم الجمعة ١٩٩٠/٣/٩.

وتخليدا للماضي البحري العماني العريق ، والسير على خطى الأجداد، فقد أبحرت سفينة شباب عمان إلى العديد من دول العالم حيث شاركت السلطنة ممثلة في هذه السفينة في احتفالات الجمهورية الفرنسية بالذكرى المئوية الثانية لقيام الثورة الفرنسية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وأيضا في الاحتفال بالذكرى المئوية لتمثال الحرية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى المستوى المحلي نظم قطاع الشباب العديد من الأنشطة كإقامة معسكرات العمل، وتنظيم الرحلات البرية في مختلف أنحاء السلطنة، والمساهمة في المهرجانات المحلية والدولية . وحتى مهرجانات الأطفال ورعايتهم رياضيا فقد شكلت وزارة التربية والتعليم لجنة لهذا الغرض تسمى (لجنة الرياضة من أجل الأطفال) . وقد أقامت هذه اللجنة مهرجانا كبيرا خلال الفترة من ١ - ١٢ ديسمبر ١٩٩٠م تضمنت فعاليته ماراثون شارك فيه حوالي عشرة آلاف من الذكور والإناث.

ونظرا للنجاح الكبير الذي تحقق في هذا المهرجان من زيادة الوعي ولفت الانتباه لقضايا الأطفال والطفولة ، فقد اتجهت النية إلى تنظيم هذا المهرجان سنويا لما في ذلك من خير للطفولة في السلطنة.

٨ - الشباب والكشافة :

إنطلقت الحركة الكشفية في السلطنة منذ صدور المرسوم السلطاني في عام ١٩٧٥م بتأسيس الهيئة القومية للكشافة والمرشدات حيث تولت هذه الهيئة مهمة تقوية روح الفداء للوطن والولاء لجلالة السلطان الكشاف الأعظم، وتنشئة الشباب على مبادئ الطاعة والانضباط والاعتماد على النفس والتعاون في مجال الخدمة العامة.

ومن هذا المنطلق كانت رعاية جلالة الحركة الكشفية العمانية كبيرة وعظيمة، مما أدى إلى نجاح هذه الحركة نجاحاً ملموساً . وهناك العديد من المؤشرات التي تدل على هذا النجاح وتؤكد ، منها :

١ - إزدياد إقبال الشباب العماني بمختلف أعمارهم ومراحلهم للانخراط في الحركة الكشفية ، مما يؤكد دور الهيئة القومية للكشافة والمرشدات في الاهتمام بزيادة وتنمية العضوية ، وتشجيع تكوين الفرق الكشفية والإرشادية في مختلف المراحل الدراسية ، حتى وصل عدد المنتسبين للحركة ما يقارب العشرة آلاف ، بما فيها عشيرة جواله جامعة السلطان قابوس ، ويجري الآن تشكيل عشائر جواله أخرى بالهيئات ذات العلاقة بالشباب وأنشطتهم.

ونتيجة لهذه الزيادة المستمرة في عضوية الحركة الكشفية ، تم إعداد وتأهيل القيادات اللازمة لها عن طريق دورات تأهيلية وصل عدد المستفيدين منها ما يقارب الـ ٣٠٠ قائد من مختلف المراحل والمستويات. وهو مؤشر آخر لنجاح الحركة الكشفية بين شباب عمان.

٢ - نجاح المخيم الكشفى السنوي الحادي عشر ، والمخيم التجريبي الأول للأشبال ، والمخيم التجريبي الأول للزهرات والمرشدات والذي ضم في عضويته ما يقارب ألف مشاركة.

٣ - إهتمام الحركة الكشفية ببرامج خدمة وتنمية المجتمع ، ووضع البرامج الخاصة بذلك بالتعاون مع المؤسسات والجهات ذات العلاقة ، وتعتبر مشاركة شباب الكشفافة في شهر البلديات في مختلف أنحاء وربوع السلطنة دليلا واضحا على ذلك وعلى نجاح الحركة الكشفية بين الشباب.

٤ - ومن أهم مؤشرات هذا النجاح أيضا الاستجابة الفورية للتوجيهات السامية بالمشاركة القومية في عام الشبيبة ، وفي عام الزراعة ١٩٩٠م ، حيث قامت الفرق الكشفية والإرشادية بتخصيص مساحات زراعية بالمدارس باسم (مزرعة الكشفافة) لتحبيب وترغيب الأجيال الصاعدة في مهنة الزراعة على اعتبار أنها مهنة الآباء والأجداد. كما شاركت الكشفافة العمانية أيضا في عام الصناعة ١٩٩١م حيث بادرت الامانة العامة للهيئة القومية للكشفافة والمرشدات باتخاذ كافة الترتيبات لإنجاح المخيم الكشففي السنوي الحادي عشر تحت شعار «الصناعة ركيزة التقدم والازدهار».

والمؤشرات كثيرة وعديدة لتأكيد هذا النجاح ، سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو العربي أو الدولي حيث شارك شباب الكشفافة العمانيون في هذه المستويات مشاركة فعالة ، دلت على المكانة الرفيعة التي تحتلها الكشفافة العمانية داخليا وخارجيا ، ودلت أيضا على مدى ماتجده من دعم ورعاية سامية من جلالة السلطان الكشاف الأعظم.

ثانيا . النشاط الثقافي

المقصود بالنشاط الثقافي هو ما تقوم به وزارة التراث القومي والثقافة من جهود في سبيل الكشف عن حضارات وكنوز عمان الأثرية القديمة، وفي جمع ونشر الوثائق والمخطوطات العمانية، وفي إصلاح وترميم وتجديد القلاع والحصون التي تزخر بها عمان، والاهتمام بالمتاحف العمانية وتزويدها بالتحف والأثرية، والحفاظ على الحرف العمانية التقليدية التي مارسها الآباء والأجداد، وكذلك العمل على إثراء الحياة الثقافية والفنية والنهوض بها.

١ - المكتشفات الأثرية القديمة :

بدأت عمليات الاستكشافات الأثرية في السلطنة في أواخر الخمسينات، وكانت نتائجها قليلة، وفي عصر النهضة بدأت الاكتشافات الأثرية تتوالي بعد أن تمت مسوحات أثرية وتنقيبات وحفريات للعديد من المواقع في مختلف أنحاء السلطنة كشفت عن حضارة قديمة تعود إلى الألف الخامسة قبل الميلاد. وكان من أهم المواقع التي كشف فيها عن موجودات أثرية تعود إلى تلك الفترة موقع سيوان في شمالي هيعا، وموقع رأس الحمراء شمال غربي مسقط الذي تعود موجوداته إلى الألف الرابعة قبل الميلاد، وموقع بات ورأس الحد وسمد الشأن التي تعود مكتشفاته إلى الألف الثالثة قبل الميلاد.

وقد كشف في هذه المواقع عن مقابر وفخاريات وأدوات وأواني حجرية ونحاسية وبعض المباني التي استخدم فيها الطوب الأحمر في رأس الحد، كما عثر على مواقع تعدينية بها كميات هائلة من المخلفات الأثرية النحاسية التي تؤكد وفرة النحاس في عمان منذ الألف الثالثة قبل الميلاد، ومن أهم هذه المراكز، الأصيل وعرجا. ويعتبر المركز الأخير من أكبر المناطق المكتشفة، وفيه وجد أول دليل على وجود إنتاج النحاس في مستوطنة زهرا التي تعود إلى الألف الثالثة قبل الميلاد.

وهناك العديد من المواقع الأثرية الأخرى التي لا تقل أهمية عن المواقع السابقة، منها موقع خور روري (سمهرم) الذي كشف فيه عن خمس مخطوطات كتبت بالأبجدية العربية الجنوبية، وعلى تمثال صغير لفتاة هندية تعزف الناي تعود إلى القرن الثاني للميلاد، مما يدل على العلاقة التجارية القديمة بين الهند والجزيرة العربية، كما عثر على ١٤ قطعة نقدية برونزية.

ومن أهم المكتشفات أيضا ختم من البرونز يحمل سطرين من الكتابة باللغة القديمة الدارجة في حضرموت قبل تأسيس المملكة السبئية الحميرية. وهناك أيضا موقع البليد الذي وجد فيه بعض الآثار الإسلامية، مثل أطلال مسجد كبير وحائط القبلة وغير ذلك من الآثار الهامة.

ولا نريد أن نسترسل في الحديث عن الأثریات المكتشفة في السلطنة، فذلك أمر يطول شرحه، وإنما نلقي نظرة على ما اكتشف خلال العامين الأخيرين ١٩٩١/٩٠م، حيث أسفرت أعمال الحفر والتنقيب عن ٣١ اكتشافا أثريا لعل أهمها ما اكتشفته وزارة النفط والمعادن من مجموعة أثرية نادرة سلمتها في ١٩٩٠/١/٦م إلى وزارة التراث القومي والثقافة.

وقد تم العثور على هذه المكتشفات في مدينة طاقة ورخيوت بمحافظة ظفار، ويقدر عمرها حسبما تقول التحليلات المخبرية التي قام بها المعهد الفرنسي بـ ٣٥٨ مليون سنة، وهي عبارة عن أسنان وبقايا لفيلة وقردة وتماسيح وأسماك وسلاحف وقوارض، عثر عليها خبراء وزارة النفط والمعادن في محافظة ظفار.

وتدل هذه المكتشفات أولا على أن هذا الحيوانات كانت تعيش في عمان، مما يدل على وجود حياة طبيعية وبحرية في هذه المنطقة منذ تلك الأزمان السحيقة، وتدل ثانيا على أن الأفيال لم يكن مقرها الأول هو القارة الأفريقية، وثالثا على أن هذه القارة كانت متلاحمة مع قارة آسيا قبل أن يوجد البحر الأحمر، ورابعا على أن فصيلة القرود يعود أصلها إلى آسيا، وخامسا على أن هذه المجموعة أقدم من تلك التي عثر عليها في منخفض القطارة بمنطقة الفيوم بجمهورية مصر العربية والتي كانت تعد أقدم حفريات في العالم.

ومن هنا جاءت أهمية هذه المكتشفات ليس على الصعيد المحلي فقط، وإنما على الصعيد العالمي أيضاً، مما يعني أن السلطنة سوف تشهد إقبالا كبيرا من قبل الباحثين في مختلف أنحاء العالم لإجراء دراساتهم وأبحاثهم حول هذا الموضوع الهام.

ومن مكتشفات وزارة التراث القومي والثقافة خلال هذين العامين والتي أعلنت عنها الوزارة لأول مرة، مواقع متحجرة بمنطقة الفهود بالمنطقة الداخلية، ومحارات متحجرة بجزيرة مصيرة، ويقدر عمرها بحوالي ١٠ ملايين سنة، كما تم العثور أيضا على جمجمة لفقمة في الصوفرة جنوب مصيرة يعتقد أنها ضلت الطريق إلى سواحل السلطنة، وعلى أجزاء من شجرة متحجرة في قرن علم بجنوب ولاية هيماء، وهي من نوعية شجرة الصنوبر التي عثرت عليها شركة تنمية نفط عمان قبل سنوات، ويعود تاريخها إلى ٢٦ مليون سنة، وتدل هذه المكتشفات ببساطة على وجود غابات وحياة ماثية بالسلطنة منذ تلك الأزمنة الموعلة في القدم.

كما كشفت حفريات وزارة التراث القومي والثقافة أيضا عن العثور على أقدم قرية صيادين معروفة على مستوى منطقة الخليج في منطقة رأس الحمراء في محافظة مسقط، فقد عثر خبراءها على ١٠٠ هيكمل عظمي بشري في منطقة واحدة على بعد كيلومترين من فندق الخليج الذي يقع في منطقة القرم السياحية، يعود زمنها إلى أربعة آلاف سنة قبل الميلاد.

وقد عثر في موقع الحفريات بهذه القرية على مخلفات بشرية تشير إلى أن إنسان ذلك الزمان كان يعمل في صيد الأسماك والقنص، كما عثر في مواقع عديدة بالقرية على أصداف ولآلي وقلائد كانت تستخدم في الزينة، وعلى رماح وسكاكين وقطع من الأحجار كانت تستخدم كأواني، وهي في حالة جيدة، وسوف تعرض للجمهور عندما ينتهي مشروع إنشاء متحف عماني متكامل.

وقد كشفت أعمال الحفر والتنقيب في سبد الشأن على قبور تعود للعصر الحديدي المتأخر، عثر فيها على خواتم وأواني فخارية

ورؤوس سهام، وأظهرت التحليلات الكيميائية الدقيقة لبعض مكونات هذه القبور أن أصحابها عرفوا لبس أنواع من الأحذية والخفوف، كما ظهرت بعض بقايا ملابس حريرية، كما عثر في أحد القبور على هيكل عظمي لجمل صغير يعود إلى العصر البرونزي (٢٠٠٠ سنة ق.م) وهو أول جمل محدد الهوية والعصر يعثر عليه في الجزيرة العربية كلها، وهذا يدل على استئناس الإنسان العماني لهذا الحيوان منذ ذلك التاريخ البعيد . ولا زالت أعمال الحفر والتنقيب تجري في منطقة سمد الشأن وفي منطقة بات وغيرهما من المناطق الأثرية.

ففي محافظة ظفار تبذل الوزارة جهودها في البحث عن مدينة إرم وقوم عاد الذين سكنوا هذا الجزء من السلطنة في صحراء الأحقاف، وقد بدأت المرحلة الأولى من البحث عن هذه المدينة في النصف الثاني من عام ١٩٩٠م، وبدأت المرحلة الثانية في عام ١٩٩١م على ضوء النتائج التي يتوصل إليها العلماء والأثريون من أبحاثهم الخاصة بالمرحلة الأولى التي استخدم فيها أحدث الأجهزة بما فيها استعمال الرادار من الجو بمكوك الفضاء الأمريكي تشالنجر.

وقد تم الكشف فعلا عن ١٠٠ كيلومتر من طريق إرم القديم، بالإضافة إلى بعض الطرق الثانوية التجارية . وكان هذا الطريق يستخدم في الماضي لشحن البخور العماني إلى مدينة الاسكندرية وبيت المقدس وروما. وقد أكسبت هذه الاكتشافات التي تحققت وتم رصدها من الجو محافظة ظفار أهمية خاصة، كما كان للأثار الأخرى التي اكتشفت في منطقة بات أهميتها لدرجة أن هذه المنطقة أدرجت ضمن قائمة المناطق الأثرية العالمية بعد قلعة بهلا التي أدرجت ضمنها من قبل.

٢ - المخطوطات والوثائق العمانية :

أعطت وزارة التراث القومي والثقافة اهتماما بالغاً لجمع المخطوطات والوثائق العمانية سواء في داخل السلطنة أم في خارجها، وذلك لتحقيق أهداف عديدة، منها الرغبة الصادقة في إحياء التراث الفكري العماني والحفاظ على ماتركه السلف الصالح من الأندثار والضياع، حتى يسهل على الأبناء والأحفاد التعرف على ماتركه الآباء والأجداد من أمجاد، وما

خلفوه من تراث حضاري في شتى العلوم والفنون والمعرفة، وحتى يمكنهم أن ينتفعوا بهذا التراث في مسيرة عمان الحضارية الحالية . كما أن جمع هذا التراث في مكان واحد يسهل على المحققين عملهم في تحقيقه وإخراجه إلى عالم النور، كما يمكن المتخصصين في حفظه من معالجته بالمواد الكيماوية معالجة تضمن له البقاء والخلود.

ولتحقيق هذه الأهداف كلها نفذت الوزارة خطة طموحة لجمع هذه المخطوطات التاريخية الهامة من شتى أنحاء السلطنة، وذلك عن طريق شرائها من مالكيها بأثمان مشجعة، أو عن طريق التبادل بالكتب المطبوعة مقابل كل مخطوط، كما بذلت الوزارة جهودها في جمع المخطوطات والوثائق المحفوظة في المتاحف والمكتبات العالمية، وذلك بشرائها أو تصويرها في أماكن وجودها مثل بريطانيا والولايات المتحدة والبرتغال وهولندا وفرنسا وكينيا وزنجبار وغيرها من الدول التي كانت ترتبط والسلطنة بعلاقات تجارية وثقافية وحضارية.

وننتج عن هذه الجهود أن أصبح لدى وزارة التراث القومي والثقافة مجموعة كبيرة من المخطوطات والوثائق القيمة النادرة، بلغ عددها حتى الآن ما يزيد على أربعة آلاف مخطوط في معظم فروع العلم والمعرفة، مثل الفقه والحديث والتفسير والأدب والتاريخ وعلوم الفلك والبحار والطب والكيمياء ونظام الري (الافلاج)، وإن كانت مخطوطات الفقه تمثل نسبة كبيرة منها، إذ يبلغ عددها وحدها ألفا وخمسمائة مخطوط.

وقد تم فهرسة وتصنيف ما يزيد على ٧٥٪ من هذه المخطوطات طبقا لأحدث النظم المتبعة في المكتبات العالمية، وتقوم الوزارة ببذل جهودها في سبيل تحقيق هذه المخطوطات وطباعتها ونشرها وتوزيعها على جميع المكتبات والأندية الثقافية وعلى المهتمين بالثقافة العلمية داخل البلاد وخارجها، وقد تم حتى الآن طبع ونشر أكثر من ٤٠٠ مخطوط، وتقوم حاليا مجموعة من الاختصاصيين في السلطنة بتجميع وتحقيق حوالي خمسة آلاف مخطوطة أثرية موجودة في المملكة المتحدة والهند وتركيا وشرق آسيا.

٣ - القلاع والحصون :

قامت الوزارة منذ نشأتها في إبريل ١٩٧٦م بمسح شامل لكل القلاع والحصون التاريخية التي تزخر بها عمان، والتي يزيد عددها على خمسمائة قلعة وحصن وبرج دفاعي، وهي تمثل نموذجا رائعا للفن المعماري الدفاعي العماني، وتدل على معرفة العمانيين بفنون القتال ووسائله الهجومية والدفاعية منذ القدم، وقد تم حصر هذه القلاع والحصون وتم تصنيفها في سجلات حسب أهميتها وأولويتها في عمليات الترميم والتجديد.

وحتى أكتوبر ١٩٩٠م، تم ترميم وتجديد ٤٢ حصنا وقلعة، منها عدد كبير أعلن عنه في العيد الوطني العشرين، مثل قلعة نخل، وقلعة نزوى، وبيت الرديدة في بركة الموز، وبيت النعمان في بركاء، وحصن رأس الحد، وحصن بلاد صور، وبوابة المشاركة في صور، وحصن بخا في مستدم، وبرج الخطم وبرج قعيد في فنجا، وبرج الجفنين في الرسيل. وقد أعدت خطة لترميم تسع قلاع وحصون أخرى، وهي قلعة الفيقين بولاية منح، وقلعة الحبى بولاية صحار، وحصن المصنعة بولاية المصنعة، وحصن السويق، وحصن الخابورة، وحصن بديعة، وحصن القابل، وقلعة قزح، وقلعة صحم، كما تم الانتهاء من إعداد الدراسات الخاصة بترميم وتجديد ما بقى من قلاع وحصون.

وقد روعي في كل أعمال الترميم والتجديد المحافظة على الشكل والطابع الأصلي، وذلك باستخدام مواد مشابهة لمواد البناء التي استخدمت في بنائها من قبل، وكذلك الحال في عملية تأثيث هذه القلاع.

وقد أعدت الوزارة خطة لتأثيثها بالأثاث والديكور المماثل لما كان موجودا فيها من قبل . وبدأت التجربة الأولى لهذا المشروع بقلعة قريات، حيث تم تجهيزها بقطع من البساط الأرضي المصنوع محليا، وزودت «بالمناديس»، وهي صناديق تستخدم لحفظ الأوراق، وبعدد من الأدوات الفضية التي تستخدم للزينة وبأواني الطبخ وغيرها من المستلزمات الأخرى التي توجد عادة في مثل هذه الأماكن، وسوف تعمم هذه التجربة في جميع القلاع والحصون التي تم ترميمها.

٤ - المتاحف العمانية :

نالت المتاحف في السلطنة حظا وافرا من العناية والاهتمام لدورها العلمي والتربوي والقومي في المحافظة على الآثار والتراث القومي العماني القديم وإبرازه بصورة جيدة للزوار والسائحين.

وتتضمن السلطنة عددا من المتاحف تحتوي على مجموعة ممتازة من الآثار التاريخية النادرة والتي تكشف عن الهوية الحضارية والثقافية التي مر بها المجتمع العماني عبر تاريخه العريق.

ومن أهم هذه المتاحف : المتحف الوطني العماني في روي والذي يحتوي على صور سلاطين عمان من الأسرة المالكة، وعلى نسخة من الوثائق المجلوبة من زنجبار والموقعة باسم السيد سعيد بن سلطان وبأسماء أولاده من بعده، وعلى خارطة بحرية ونماذج من السفن العمانية القديمة، كما يضم الأزياء العمانية التي تمثل جميع مناطق السلطنة، وكذلك أواني الطبخ القديمة.

وبجانب ذلك فهناك المتحف العماني بمدينة الإعلام بالقرم، ويضم هذا المتحف العديد من الآثار العمانية القديمة مثل المشغولات الذهبية والفضية وقطع السلاح، ونماذج وصور للقلاع والمقابر القديمة.

وثالث المتاحف العمانية هو متحف التاريخ الطبيعي الذي أنشئ عام ١٩٨٤م في منطقة الخوير بمسقط، وهو أول متحف متخصص في الطبيعة ومكوناتها في الدول العربية كلها، ويحتوي على عينات متعددة ومتنوعة من الحياة البرية والطبيعية في البلاد، وبه هياكل عظمية لأحياء ضخمة كالحيات وغيرها يراها الزائر لأول مرة، ويزاره أعداد كبيرة من الطلبة والباحثين المهتمين بالحياة الطبيعية في عمان.

ويتعاون هذا المتحف مع المؤسسات العلمية في خارج السلطنة، مثل جامعة درهام، وجامعة يورك، ومتحف التاريخ الطبيعي في المملكة المتحدة، ومتحف برماهافن بألمانيا، ومع فرنسا أيضا، وذلك في مجال دراسة وحفظ المقتنيات الطبيعية النادرة، مثل المجموعة التي اكتشفتها وزارة النفط والمعادن، والمجموعات التي اكتشفتها وزارة التراث القومي والثقافة والتي سبق الحديث عنها والتي حفظت في هذا المتحف.

وفي هذا المجال أيضا فقد تم الانتهاء من المعشب الذي جمع مالا يقل عن خمسة آلاف عينة من الأعشاب والنباتات العمانية . وقد بدأت الوزارة بالفعل في زراعة بعض هذه الأعشاب ليتمكن الباحث والدارس من متابعة نموها على الطبيعة . كما أن الوزارة الآن بصدد إعداد (بيت فرنسا) بمسقط كمتحف يوضح العلاقات التاريخية بين السلطنة وفرنسا.

كما أنها افتتحت في يونيو ١٩٩٠م ركنا للمجسمات والمخترعات والمسكوكات التاريخية بمبنى الوزارة نفسه بالخوير بمنطقة مسقط، ضم إليه ما وهبه المواطنون الذين يمتلكون مواد متحفية من آثار وتحف ومخطوطات وغيرها، مما يعتبر خدمة جليلة للوطن، ولذلك وعدت الوزارة مثل هؤلاء المواطنين بإعطاء تبرعاتهم حقها من التقدير والدعم المعنوي والمادي.

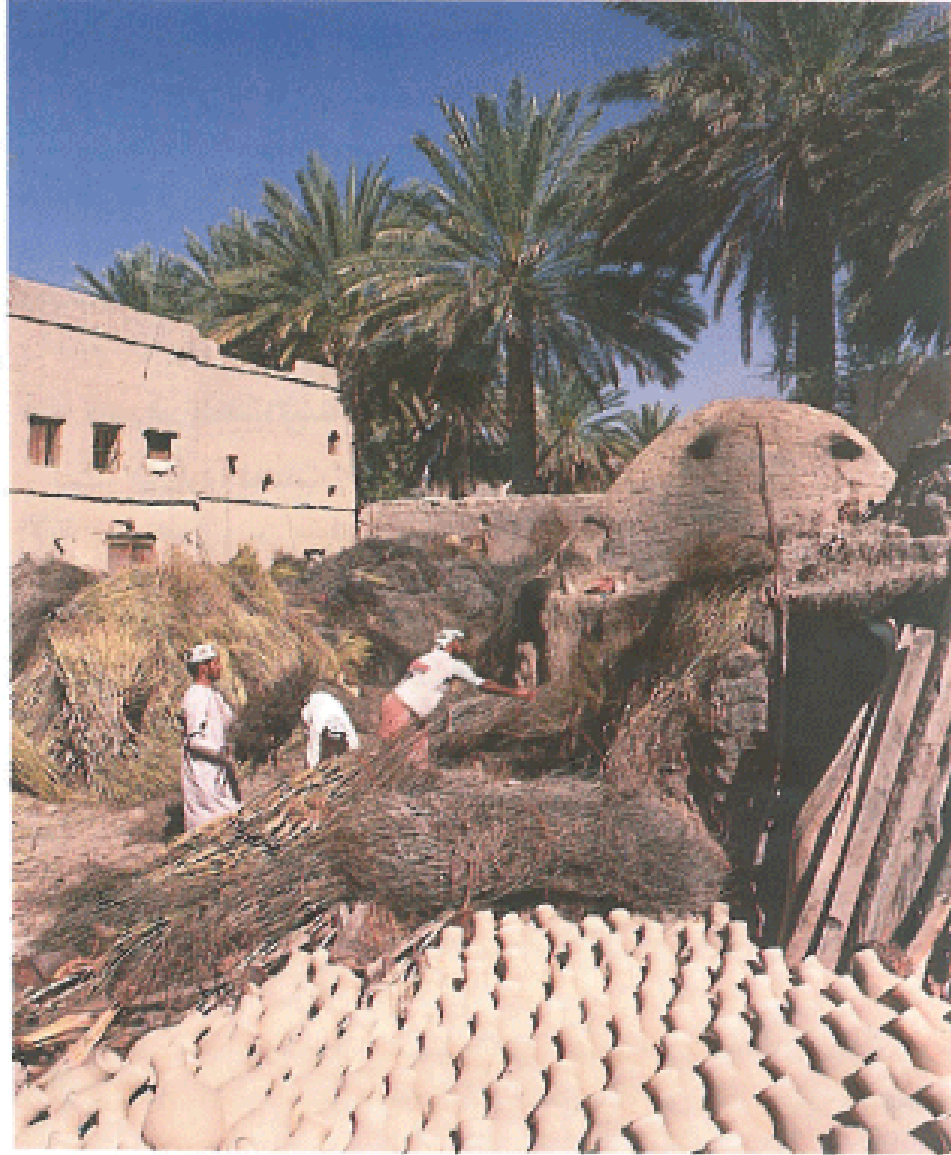
٥ - الحرف التقليدية :

تهتم الوزارة اهتماما كبيرا بالحرف الوطنية التقليدية التي تقوم على الإنتاج اليدوي، من منطلق أن هذه الحرف جزء لا يتجزأ من تراث السلطنة، وهي تمثل التواصل الطبيعي الذي لا بد للأجيال الصاعدة أن تحمل مشعله وتحافظ عليه. ذلك أن هذه الحرف ذات قيمة معنوية ومادية للعمانيين الذين كان بعضهم ولا يزالون يتخذونها موردا من موارد رزقهم.

ويبرز اهتمام الوزارة في هذا المجال بإنشاء مصنع للصاروج العماني المقاوم للحرارة والرطوبة والذي يستخدم حاليا في ترميم القلاع والحصون، وبافتتاح مصنع للمنسوجات في سمائل، ولل فخاريات في بهلا، إضافة إلى مصنع صور للقوارب والذي يقدم نماذج للسفن التي شاع استعمالها عند العمانيين.

وإسهاما من الدولة في تشجيع هذه الحرف والحفاظ عليها من الاندثار، فإنها تقوم بشراء المنتجات الحرفية من المواطنين وتبيعها بأسعار مدعومة في المعارض التي تقام داخل البلاد وخارجها، بالإضافة إلى إقامة بيوت للتراث في محافظات وولايات السلطنة لهذا الغرض.

ونتيجة لهذا الاهتمام الكبير بالحرف التقليدية العمانية، فقد حصلت السلطنة على منصب نائب الرئيس للجنة غرب آسيا للمجلس الدولي للصناعات الحرفية التقليدية، مما يدل على تقدير المؤسسات الدولية لجهود السلطنة في هذا المجال.



صناعة الفخار بولاية بهلا

٦ - الثقافة والفنون :

حرصت السلطنة على إثراء الحياة الثقافية كل الحرص نظرا لما للثقافة من أهمية ودور في النهوض بالحياة الفكرية والفنية والإبداع والابتكار. ولذلك قامت وزارة التراث القومي والثقافة بجهود عديدة لتحقيق هذا الهدف سواء في داخل البلاد أو خارجها . ومن مجهوداتها الداخلية إصدار مجلة سنوية باسم مجلة الدراسات العمانية تقدم أبحاثا تبرز مختلف جوانب التراث العماني صدر منها عشرة أعداد حتى الآن.

ومن المشروعات التي نالت عناية كبيرة مشروع موسوعة السلطان قابوس لأسماء العرب . ويعد هذا المشروع تجربة فريدة لم يسبق لها مثيل في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، وهو فكرة عظيمة ملء فراغ علمي وثقافي في مجال الإعلام . ويهدف هذا المشروع إلى جمع وتسجيل وتوثيق الأسماء العربية المتداولة وإصدار معجم بهذه الأسماء مع تحقيق لأصولها ونشأتها وتطورها في إطار المسار التاريخي للحضارة العربية والإسلامية، فهو يقدم إلى جانب الدراسة اللغوية للإسم دراسة اجتماعية وحضارية له من حيث ارتباطه البيئي والحضاري والدلالات المتعلقة به وخصوصيات شيوعه في البيئات المختلفة.

وأشرف على هذا المشروع مستشار جلالة السلطان للتخطيط الإقتصادي، وضمت اللجنة الوطنية للمشروع والتي يرأسها مستشار وزارة التراث القومي والثقافة بالاشتراك مع جامعة السلطان قابوس علماء عمانيين، بالإضافة إلى فريق عمل موجود بالقاهرة يعمل في إطار جامعة القاهرة، إلى جانب خبراء وباحثين من الأقطار العربية المختلفة، ولجنة استشارية تضم عناصر عربية من ذوي الخبرة والكفاءة العلمية. وقد صدر من هذه الموسوعة في عام ١٩٩١م كتاب معجم أسماء العرب كما تم إنجاز بقية الموسوعة التي اقترحها ويمولها جلالة السلطان المعظم في أواخر عام ١٩٩١م.

ومن جهود وزارة التراث القومي والثقافة في مجال نشر الثقافة بين المواطنين إقامة المعارض الخاصة بالكتب، حيث تباع الكتب للمواطنين بأسعار مناسبة، مما يزيد من الإقبال على هذه المعارض، خاصة وأنه

يشارك فيها ناشرون من الدول العربية، مما يعطيها أهمية كبيرة في تزويد القارئ العماني بالإنتاج الفكري لمختلف المفكرين العرب، وهذا بالطبع لا يؤدي إلى رفع المستوى الثقافي والفكري للمواطن العماني فحسب، بل إنه يساهم في خلق وتدعيم روح الاتصال والتواصل بين العمانيين وغيرهم من إخوانهم في البلدان العربية الأخرى.

يضاف إلى هذه الجهود ما تبذله الأندية والمنتديات الثقافية والأدبية من تنشيط للأعمال الأدبية والفكرية والفنية، مثال ذلك النادي الثقافي بالقرم الذي أسس ليكون قلعة من قلاع الفكر والثقافة، وموئلا للشباب العماني يجمع مختلف ثقافتهم واختصاصاتهم، ولذلك فهو يقدم خدمات ثقافية كثيرة، منها خدمات المكتبة، والمحاضرات، والندوات، والأمسيات الشعرية، ومجلس الثلاثاء الثقافي الفكري الذي ينعقد مرة كل شهر، ومسابقات في مجال الأدب والثقافة والفن. وقد شهد النادي في عام ١٩٩١م بالإضافة إلى هذه الأعمال والخدمات إقامة معرض للفنون التشكيلية وآخر للفنون الخطية، وإلقاء محاضرات لمفكرين زائرين ومحليين، وغير ذلك من أنواع الأنشطة الأخرى.

أما المنتدى الأدبي بالسيب، فقد جاء مكرمة سلطانية أخرى لأبناء عمان ليضطلع بخدمة الأدب والأدباء في السلطنة، وليؤدي دورا فعالا في إثراء الحركة الثقافية والأدبية، وليعمل على إحياء ذكرى كبار الأدباء العمانيين، وإتاحة الفرصة أمام المطارحات والمساجلات الشعرية.

ومن أبرز الإنجازات التي قام بها هذا المنتدى خلال عامي ١٩٩٠م و١٩٩١م هو إقامة حفلات لتكريم عدد من المفكرين والشعراء العمانيين القدامى والمحدثين، وإقامة جلسات أدبية للمطارحات الشعرية، وندوات عديدة مثل ندوة المسرح بين السلب والإيجاب التي أقيمت في يوليو ١٩٩٠م، وندوة العلاقات العمانية المصرية في التاريخ والتي أقيمت في مارس ١٩٩١م، وندوة التجربة القصصية العمانية الأولى التي أقيمت في يونيو ١٩٩١م، إلى غير ذلك من الإنجازات الأخرى.

وفي هذا الإطار فقد تم إنشاء المجمع الثقافي في صلالة بمحافظة ظفار. ويحتوي هذا المجمع على مكتبة ومسرح معد بأحدث الأجهزة ويستوعب حوالي (٧٥٠) شخصا، كما يشتمل على متحف به عدة أقسام. وتتناول



للمركز الثقافي في صلالة

هذه الأقسام كل ما يتعلق بعادات وسلوكيات وثقافة الإنسان العماني، بالإضافة إلى قسم للتاريخ الطبيعي . وقد بدأ هذا المجمع نشاطه واستضاف عدداً من الزائرين الذين ألقوا محاضراتهم فيه، مما يبشر بنشاط رائد لهذا الصرح الثقافي الكبير.

وقد كان للأنشطة الثقافية العمانية في الخارج دورها الهام والملاحظ. فإذا كانت قد استضافت في عام ١٩٩٠م المعرض النمساوي للفنون التشكيلية، والمعرض المصري لهذه الفنون، ومعرض الفن التشكيلي للرسام التونسي عبد البكري، فإنها شاركت أيضاً في المهرجان المسرحي الثاني لدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد بالدوحة في دولة قطر، ومهرجان المريد الشعري العاشر الذي أقيم في بغداد، والملتقى الفكري الأول لدول الخليج العربية في أبوظبي، ومعرض القاهرة الدولي للكتاب، ومعرض طهران الدولي الثالث للكتاب.

كما أقامت الوزارة معرضين ثقافيين في كل من هولندا وألمانيا، ومعرضاً ثقافياً ضمن برنامج الاحتفالات التي أقامتها الوزارة في الولايات المتحدة الأمريكية في مايو ١٩٩٠م بمناسبة مرور مائة وخمسين عاماً على وصول السفينة العمانية (سلطانة) إلى نيويورك في

عام ١٨٤٠م، وأسبوعاً ثقافياً في جمهورية الصين الشعبية في يوليو ١٩٩١م، إحياء لذكرى مرور عشر سنوات على رحلة السفينة صحر إلى ميناء كانتون بالصين.

كما شاركت الوزارة مشاركة كبيرة وفعالة في تنفيذ المشروع الثقافي والعلمي الدولي الذي تبنته هيئة اليونسكو، وهو مشروع دراسة طرق الحرير، ويهدف هذا المشروع إلى إبراز التواصل الحضاري بين مختلف الأمم والشعوب عبر التاريخ، وقد تفضل صاحب الجلالة السلطان المعظم بتخصيص اليخت السلطاني (فلك السلامة) لتنفيذ الرحلة البحرية من هذا المشروع والتي بدأت من فينيسيا (البندقية) بإيطاليا يوم ٢٣/١٠/١٩٩٠م، وانتهت في أوزاكا باليابان في ٣/٣/١٩٩١م، مما اعتبر مساهمة طيبة لاقت الترحيب والتقدير من قبل المسؤولين في منظمة اليونسكو، لما لها من أثر كبير في إنجاز هذا المشروع ونجاحه.

وقد توقفت هذه الرحلة في طريقها إلى اليابان في صلالة حيث أقيم لها احتفال شعبي ورسمي، وقام العلماء بزيارة عدد من الآثار بمحافظة ظفار، كما أقيم لها احتفال رسمي وشعبي آخر في محافظة مسقط وذلك أثناء الاحتفالات بالعيد الوطني العشرين، كما أقيمت ندوة دولية عن طريق الحرير بجامعة السلطان قابوس حاضر فيها عدد من العلماء المشاركين في الرحلة، حيث أشادوا بالدور العماني في تاريخ التجارة والنشاط البحري منذ أقدم العصور، مما جعل عمان واحدة من أهم المحطات في طريق الحرير، وكان لملاحظتها نشاطهم البارز في هذا المضمار، مما يشهد لعمان بأنها كانت من أقدم البلدان التي ساهمت في إنشاء هذا الطريق البحري للحرير وفي ازدهاره.

وفي إطار حرص جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله على المحافظة على البيئة والمها العربية دعماً للتنمية الشاملة التي تشهدها السلطنة في هذا العهد الزاهر، وافقت منظمة اليونسكو على طلب السلطنة ممثلة في وزارة التراث القومي والثقافة على دراسة تسجيل محمية المها العربية بجدة الحراسيس كأحد معالم التراث الطبيعي العالمي.



استقبال حافلة لسفينة تلك السلامة في رحلة طريق الحرير لدى وصولها الى ميناء قابوس

ولاشك أن هذه الإسهامات الثقافية التي قامت بها وزارة الثقافة والتراث القومي إرتقت بالمستوى الثقافي للمواطن العماني، كما أنها أبرزت الدور الحضاري الذي لعبته عمان خلال مختلف عهودها التاريخية، كما عرفت بنهضتها المعاصرة التي يقودها جلالة السلطان المعظم حفظه الله ورعاه.

الفصل السابع



النشاط المالي والاقتصادي



لما كان المال والاقتصاد عصب الحياة، فقد أولت السلطنة عناية كبيرة لتنمية هذا القطاع الهام، ورسمت لذلك سياسة مالية واقتصادية تقوم على أساس التوازن وعلى أساس الاعتماد على الإمكانيات المتاحة والحقيقية للبلاد. وفي سبيل تنفيذ هذه السياسة نشطت القطاعات والمؤسسات الاقتصادية المختلفة، وامتد النشاط الاقتصادي ليشمل أموراً عديدة، منها النفط والمعادن، والزراعة والأسماك، وموارد المياه، والتجارة والصناعة والسياحة. واهتمت الدولة بما يؤدي إلى تنشيط هذه القطاعات ودعمها مثل إنشاء غرفة تجارة وصناعة عمان، وكذلك تدريب العمالة المحلية وتنظيم الاستعانة بالعمالة الوافدة من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وهذه الأمور كلها تحتاج إلى بيان وتفصيل، ونبدأ في ذلك بالسياسة المالية والاقتصادية.

١ - السياسة المالية والاقتصادية

يمكن القول بأن الاقتصاد العماني يشهد حالياً مرحلة جيدة من الازدهار والنمو، مما جعل الخطة الخمسية الرابعة (٩١ - ١٩٩٥) تبدأ في مناخ اقتصادي ومالي مستقر ومفعم بالثقة، وذلك نتيجة للسياسة المالية والاقتصادية التي تنتهجها الدولة بتوجيه من جلالة السلطان المعظم. هذه السياسة التي تركز على نقاط عديدة منها:

١ - تنويع مصادر الدخل القومي :

أولت حكومة صاحب الجلالة السلطان المعظم اهتماماً كبيراً بضرورة العمل على تنويع مصادر الدخل القومي بعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، وذلك لمواجهة احتمالات تقلبات أسعار النفط وعدم استقرارها، ولأن النفط مادة ذات احتياطي معين سوف ينضب في يوم من الأيام. وقد رأت الحكومة علاجاً لهذا الموقف أن تركز على القطاعات الإنتاجية غير النفطية، باعتبار هذه القطاعات ركيزة التنمية المستقرة والمستمرة على الأمد البعيد، وذلك بتوفير البنية الأساسية والمرافق اللازمة لها على أساس أن تحل هذه القطاعات محل النفط في المستقبل.

وفي هذا الإطار فقد سعت الحكومة إلى إيجاد وسائل بديلة ومشروعات إنتاجية جديدة، منها استخراج وصهر وتصدير النحاس، والبحث عن مناجم جديدة له غير المعروف منها حالياً، وكذلك البحث عن غيره من المعادن الأخرى التي سوف نتعرض لها حين الحديث عن المعادن مثل الكروم وغيره.

كما أن الدولة اتجهت إلى التوسع في المجال الزراعي وقطاع الأسماك، الأمر الذي ترتب عليه تقليل حجم الاستيراد من السلع الغذائية، وتحقيق نسبة طيبة من الاكتفاء الذاتي في هذا المجال. كما أنها وجهت عنايتها للصناعات الخفيفة بزيادة معدل الإنتاج لسد حاجة السوق المحلية، بالإضافة إلى تصدير الفائض من ذلك الإنتاج إلى الأسواق العالمية، والمثال على ذلك هو تصدير الدواء المصنع في السلطنة إلى الأسواق الخارجية ومنها أسواق الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الأخيرة.

٢ - تشجيع ودعم القطاع الخاص :

ذلك أن السلطنة يقوم اقتصادها على مبدأ الاقتصاد الوطني الحر كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وينطوي ذلك على تشجيع القطاع الخاص للقيام بالدور الأكبر في تحقيق ذلك على أساس المنافسة الحرة البعيدة عن الاحتكار، بحيث يقتصر دور الحكومة على التخطيط والإشراف والرقابة وتقديم القروض للمشروعات الإنتاجية بشروط ميسرة، والمساهمة في رأس مال المشروعات الحيوية بما يتناسب والموارد المتاحة للدولة، وإعداد دراسات الجدوى اللازمة حول إمكانية قيام القطاع الخاص بتنفيذ عدد من المشاريع في قطاعات جديدة مثل محطات الكهرباء والغاز وتشبيد الطرق وأنظمة الصرف الصحي.

كما أن الحكومة في هذا الصدد وتشجيعاً للقطاع الخاص فإنها تعمل على الإسراع في تنفيذ سياستها الرامية إلى تحويل ملكية بعض أصولها في عدد من المرافق الإنتاجية إلى ملكية القطاع الخاص، بهدف إعطائه دفعة كبيرة لتنشيط الاقتصاد العماني، وبهدف توسيع القاعدة الاستثمارية لصغار المستثمرين العمانيين ومساعدتهم على تنمية

مهاراتهم وقدراتهم عن طريق تحويل مدخراتهم والاستفادة منها في أنشطة إقتصادية منتجة.

وفي مجال تشجيع القطاع الخاص أيضا فإن الحكومة تقدم المزيد من الحوافز الضريبية المناسبة، والاعفاء من بعض الضرائب، مثل ضريبة الأرباح على المؤسسات التجارية والصناعية، وضريبة الدخل على الشركات. وقد قرر صاحب الجلالة السلطان المعظم إعفاء المؤسسات التجارية والصناعية التي يملكها أو يستغلها شخص طبيعي عماني بمفرده أو الشركات المملوكة بالكامل لمواطنين عمانيين من هذه الضرائب حتى نهاية عام ١٩٩٢م، مما يعكس حرص جلالته على دعم القطاع الخاص ودفعه لمزيد من النشاط والحيوية.

كذلك فإن الحكومة في هذا الصدد تعمل على إنشاء مناطق صناعية ذات خدمات مكتملة، كما تقوم بفرض مجموعة من القيود التجارية على الواردات حماية للصناعات التي يقوم بها القطاع الخاص، وتقدم المساعدات الفنية والاستشارية والتسويقية كما جاء في الخطة الخمسية الرابعة.

وفي ظل هذه الخطة فإن الدولة قررت تقديم الدعم والحوافز بصفة خاصة للصناعات الاستراتيجية والصناعات شبه الاستراتيجية التي تقوم سياستها على أساس تصدير نسبة معينة من إنتاجها وتستخدم نسبة معينة من الخامات المحلية، وتوظف العمانيين في حدود نسبة معينة أيضا، وتخدم جموعا كبيرة من السكان، مثل الصناعات القائمة على الزراعة والأسماك، إلى غير ذلك من الشروط التي بمقتضاها تقوم الدولة بتقديم دعمها ومساندتها لمثل هذه الصناعات.

وقد نتج عن هذه السياسة أن تحول القطاع الخاص العماني من قطاع قديم ومحدود جدا ويقتصر على التجار في العاصمة أساسا إلى قطاع حديث وعريض ويشمل فئات عديدة وينتشر في جميع مناطق البلاد، ويساهم بفعالية في معظم القطاعات الرئيسية للنشاط الاقتصادي. يتضح هذا الأمر من النمو السريع في القطاع الصناعي، وفي عدد الشركات

الاقتصاد الوطني، وفي تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية في السوق الأولية، وتحديد المتطلبات الواجب توافرها في نشرة الإصدار عند طرح الأوراق المالية للاكتتاب العام أو الخاص، وتيسير وسرعة تسهيل الأموال المستثمرة في الأوراق المالية.

وقد وضعت سوق مسقط للأوراق المالية شروطا لحماية المستثمرين من ناحية، وتقديم خدمة أفضل لهم ومساعدتهم على بلورة قراراتهم، وذلك من خلال تصنيف الشركات وفقا لمعايير محددة في كل من السوق النظامية والسوق الموازية ولانتقال الشركات من أحدهما إلى الآخر أيضا، وجعل الانتقال من السوق الموازية إلى السوق النظامية حافزا للشركات ودافعا لرفع كفاءتها وتحسين أدائها.

وفي هذا النطاق فقد نجحت السوق الأولية للإصدارات خلال الفترة الماضية، فحققت تجميع أموال من الدخريين لصالح قيام شركات مساهمة عامة جديدة تؤسس لأول مرة في السلطنة بلغت رؤوس أموالها ٣٥ مليون ريال عماني، كما أدت إلى انتشار كبير للملكية تم تسجيله لأول مرة في السلطنة، وذلك من خلال عدد من الشركات المطروحة للاكتتاب العام وهو (٧) شركات والتي تجاوز عدد المكتتبين فيها ٢٢ ألف مساهم من المواطنين.

كما أن حجم التداول خلال العام الأول من قيام السوق فاق كل التوقعات، إذ كان المتوقع أن لا يزيد حجم التداول خلال ذلك العام عن مبلغ ٦ مليون ريال عماني، إلا أن أرقام النشاط الفعلي تجاوزت هذا الرقم وبلغت نسبة الزيادة ٩٢٪ تقريبا، وذلك في السوق الثانوية النظامية منها والموازية وحتى الثالثة.

ونظرا لحرص السوق على تطبيق أحكام القانون وبدقة متناهية، إزدادت ثقة المواطنين فيها وتحولت بعض الشركات المساهمة المقلدة ومحدودة المسؤولية إلى شركات مساهمة عامة، مما أوجد مناخا جيدا لصالح تشغيل الأموال واستثمارها في السوق بصورة كبيرة، خاصة وأن السوق تتبع في معاملاتها مع المستثمرين أسلوب السرية التامة للحفاظ على أسرار عملاتها، مما رسخ الثقة والطمأنينة لدى

المتعاملين في السوق ليس على مستوى أسواق السلطنة فحسب، بل على المستوى الإقليمي والدولي أيضا. فعلى سبيل المثال وأثناء أزمة الخليج تأثرت جميع أسواق الأسهم في الدول الخليجية فانخفضت أسعار الاسهم المتداولة في بورصات هذه الدول بنسب متفاوتة ما بين ١٢٪ إلى ٢٨٪ في حين ظلت أسعار سوق الأسهم في السلطنة متماسكة ولم تشهد إلا انخفاضا طفيفا هامشيا لم يتجاوز في معدله العام نسبة ٣٪ فقط، مما يعد مؤشرا على نجاح سوق الأوراق المالية العمانية ومثانة الاقتصاد العماني.

وبالرغم من حداثة هذه السوق إلا أن مستوى النشاط وما سجلته شركاتها من ارتفاع في أسعار الأسهم المتداولة، يبشر بمستقبل واعد لهذه السوق في خدمة الاقتصاد الوطني وفي جمع المدخرات واستثمارها بشكل جيد.

ولم يقتصر الأمر على تشجيع المدخرات الوطنية، وإنما تعداه إلى تشجيع رؤوس الأموال الخليجية والأجنبية في الاستثمار في القطاعات المختلفة، وفي المشاركة في إنشاء المشروعات الهامة للتنمية الصناعية، وإعداد دراسات جدوى للمشروعات الصناعية الصالحة للتنفيذ، وتوزيع هذه الدراسات مجانا على القطاع الخاص، مما أدى إلى تشجيع رؤوس الأموال الخليجية والأجنبية في الاستثمار داخل السلطنة. وقد بلغ حجم استثمار رأس المال الخليجي خلال الخمس سنوات الماضية أكثر من مليونين ونصف مليون ريال عماني، كما بلغ اجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية خلال نفس الفترة أكثر من أربعة وعشرين مليون ونصف المليون ريال عماني.

٤ - دعم وتنمية وتمويل القطاع المصرفي :

يأتي على رأس القطاع المصرفي البنك المركزي العماني الذي تأسس في الأول من ديسمبر ١٩٧٤م برأس مال قدره مليونان من الريالات

العمانية، بخلاف فروعها التي أنشئت بعد ذلك.

ويقوم البنك المركزي العماني بمهام مصرف الحكومة الرسمي، كما يقوم بقبول ودائع المصارف العاملة في السلطنة وكافة المؤسسات المالية الأخرى ويقدم القروض للبنوك المحلية، ويضع السياسة النقدية للدولة، ويصدر العملة بالسلطنة، ويشرف على إدارة الموجودات الأجنبية وعلى أنشطة البنوك العاملة في السلطنة والتي بلغ عددها ٢٤ بنكاً، بخلاف فروعها الموجودة في مختلف مناطق السلطنة.

وعلاوة على دعم الدولة للبنك المركزي العماني، فقد قامت أيضاً بدعم ثلاث مؤسسات مالية محلية، هي بنك التنمية العماني، وبنك الإسكان العماني، وبنك عمان للزراعة والأسماك. وهذه المؤسسات الثلاث مملوكة للدولة ولها وضعها القانوني المستقل وتقدم القروض المتوسطة والطويلة الأجل لمشروعات التنمية.

أما بنك عمان للتنمية، فقد أنشأ في عام ١٩٧٦م برأسمال قدره عشرة ملايين ريال عماني تم الاكتتاب فيها وسداها بالكامل، بحيث تمتلك الحكومة ٥٢٪ من أسهم رأسمال البنك، ويمتلك الأفراد والشركات العمانية ٨٪، وتمتلك الشركات والمؤسسات الإقليمية والدولية ٤٠٪.

ويهدف هذا البنك إلى تقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل للشركات العمانية الخاضعة لقانون الشركات التجارية العماني، والمساهمة في رؤوس أموال الشركات المساهمة العمانية الهامة للتنمية الاقتصادية في السلطنة، وتقديم المعونة الفنية إلى الشركات العمانية فيما يتعلق بدراسة المشروعات الاستثمارية وإعدادها للتنفيذ.

أما بنك الإسكان العماني فقد بدأ كشركة وطنية عمانية للإنماء الإسكاني المحدود في عام ١٩٧٣م، وساهمت الحكومة في الشركة بنسبة ٣٧.٥٪ من رأس المال الذي بلغ مليونين من الريالات العمانية، وساهم

البنك البريطاني للشرق الأوسط بنفس النسبة وطرح الباقي للاكتتاب العام. وقد تحولت هذه الشركة في عام ١٩٧٧م إلى بنك الإسكان العماني برأسمال قدره عشرة ملايين ريال عماني، وأصبحت حصة الحكومة أخيراً فيه بنسبة ٦٠٫٩٪ ووزارة المالية الكويتية ٢٩٪ وبنك التنمية العماني ١٠٫١٪.

ويهدف هذا البنك إلى منح القروض للمواطنين بحد أقصى يتناسب مع دخل المقترض وعمره، على أن تسدد القروض على مدة تبلغ ٢٥ عاماً وبسعر فائدة يتناسب طردياً مع دخل المقترض.

أما بنك عمان للزراعة والأسماك فقد تأسس في عام ١٩٨١م، برأس مال قدره ١٩ مليون ريال عماني تساهم فيه الحكومة بنحو ٩٨٫٩٪، ويهدف هذا البنك إلى تقديم القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل والمساعدة الفنية والاستشارية للمواطنين والشركات العمانية التي تعمل في القطاع الزراعي والسمكي، والمساهمة في رؤوس أموال الشركات العمانية التي تعمل في هذا المجال.

٥ - زيادة الدخل القومي واجمالي الناتج المحلي :

تعمل حكومة صاحب الجلالة السلطان المعظم جاهدة على زيادة الدخل القومي بزيادة إجمالي الناتج المحلي عن طريق السياسات التي سبق ذكرها والتي نتج عنها فعلاً زيادة إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية في السلطنة للقطاعات النفطية وغير النفطية.

ويمكن إعطاء فكرة عن الملامح الرئيسية لموازنة عام ١٩٩٢م كالآتي: حيث بلغ إجمالي الإيرادات ملياراً و٦٥٤ مليوناً و٤٠٠ ألف ريال وإجمالي المصروفات الجارية ملياراً و٥٢٩ مليوناً ريال والمصروفات الاستثمارية ٤٠٩ ملايين و٥٠٠ ألف ريال وإجمالي المساهمات ودعم القطاع الخاص ٢٠ مليوناً و٩٠٠ ألف وقد بلغ صافي إيرادات النفط ملياراً و٢٧٥ مليوناً و٤٠٠ ألف ريال والغاز الطبيعي ٦٨ مليوناً و٩٠٠ ألف ريال. وقد بلغ حجم المساهمات والدعم في المؤسسات محلية وإقليمية ودولية

٣ ملايين و ٤٠٠ الف والدعم للقطاع الصناعي ٦ ملايين و لبنك الاسكان العماني ٦ ملايين و لبنك عمان للزراعة والأسماك ٣ ملايين و لبنك تنمية عمان مليونين و ٥٠٠ الف .. أما اجمالي الانفاق العام والذي شمل جملة المصروفات الجارية والمصروفات الاستثمارية والمساهمات والدعم فقد بلغ مليارا و ٩٥٩ مليونا و ٤٠٠ الف وقد بلغ العجز التجاري ٢٤٨ مليونا.

وبالنسبة لتقديرات الإيرادات الجارية فقد بلغت جملة قطاع الخدمات العامة ٤٠ مليونا و ٢٥٤ الف وقطاع التعليم ٦ ملايين و ٤١٢ الف ولقطاع الصحة ٤ ملايين و ٤٤٨ الفا ولقطاع الضمان والرعاية الاجتماعية مليون و ٦٥٨ الفا ولقطاع الاسكان ٢٨ مليونا و ١٣٣ الفا ولقطاع الزراعة وشؤون الغابات والأسماك والصيد مليون و ٧٠٦ آلاف وقطاع النقل والمواصلات ٣٠ مليونا و ١٩١ الفا وبلغ اجمالي لتقديرات الإيرادات الجارية للوزارات والوحدات الحكومية والهيئات العامة ٢٧٨ مليون ريال وقد بلغت تقديرات المصروفات الجارية والراسمالية للوزارات المدنية قطاع التعليم جملة مصروفات ١٧٧ مليونا و ٩١٤ الف ريال ومجموع قطاع الصحة ٨٥ مليونا و ٩ آلاف ومجموع قطاع الضمان والرعاية الاجتماعية ٤٣ مليونا و ٨٢٥ الفا ومجموع قطاع الاسكان ٨٤ مليونا و ٦٥ الفا.

ويتبين من ملامح الخطة الخمسية الرابعة (٩١ - ١٩٩٥) العمل على تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، وتنوع مصادر الدخل، مع التركيز بصفة خاصة على القطاعات الإنتاجية، والعمل على زيادة نسبة الاستثمارات الموجهة إلى المشروعات المغلة للدخل وعلى وجه الخصوص في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والأسماك، وتوزيع هذه الاستثمارات جغرافيا بحيث تعود بالنفع على مختلف أنحاء السلطنة وحتى يزول التفاوت في مستوى المعيشة بين مختلف المناطق، مع إعطاء أولوية خاصة للمناطق الأقل تقدما في الوقت الحاضر، وكذلك دعم القطاع



ميناء قابوس أحد الموانئ الرئيسية في السلطنة لتفريغ أكبر الشاحنات في العالم

الخاص، ورفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة، وتطوير وتوسيع مرافق الخدمات، واستكمال هياكل البنية الأساسية.

وتعد هذه الملامح امتداداً وتطويراً للسياسة المالية والاقتصادية التي ذكرناها في النقاط الخمس السالفة الذكر. وقد طبقت هذه السياسة على جميع وحدات وقطاعات الإنتاج الاقتصادي في السلطنة من نفط ومعادن وزراعة وأسماك وتجارة وصناعة وسياحة. ولما كان النفط هو المصدر الأساسي للدخل القومي ولتمويل الخطة الخمسية الرابعة بصفة عامة، فقد أشرنا أن نبدأ به الحديث عن مظاهر الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدولة.

٢ - النفط والمعادن

يشكل الإنتاج النفطي المصدر الأساسي للنشاط التنموي والاقتصادي في سلطنة عمان، حيث تصل نسبة مساهمته في الدخل الوطني إلى ٨٣٪ من جملة الإيرادات، و ٩٥٪ من العملات الصعبة. وإدراكا لهذه الأهمية الجوهرية لهذا الذهب الأسود، فإن حكومة صاحب الجلالة السلطان المعظم تبذل جهودا متواصلة لتنمية وتطوير الإنتاج النفطي لضمان الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع التنمية وتوفير مستوى معيشة أفضل للمواطن العماني.

وبفضل هذه الجهود فقد تمكنت وزارة النفط والمعادن من إحراز تقدم كبير في مجال اكتشاف مصادر إحتياطية جديدة للنفط، وذلك نتيجة لارتفاع عدد مناطق الامتياز التي تم منحها حتى عام ١٩٩٠م للشركات العاملة في مجال التنقيب إلى عشر مناطق امتياز، مقابل ثماني مناطق خلال عام ١٩٨٨م.

ونتيجة لذلك فقد بلغ عدد الآبار النفطية التي اكتشف فيها النفط والغاز حتى عام ١٩٩٠م (١٥٢) بئرا، أما حقول النفط المنتجة للبترول فقد ارتفع عددها من ٣ حقول عام ١٩٧٠م لتصل إلى ١٤ حقلا عام ١٩٨٠م، ثم إلى ٦٧ حقلا عام ١٩٩٠م، بالإضافة إلى أن هناك حوالي ٣٠ حقلا لم تستغل بعد، لأنها غير إقتصادية في الوقت الحاضر، وسوف يتم تنميتها حينما يكون إنتاجها اقتصاديا ومتماشيا مع الأسعار في أسواق النفط العالمية. هذا وقد تم افتتاح حقلين جديدين للنفط هما حقل (صفا) وحقل (دليل)، ويتوقع أن تبلغ طاقتهما الإنتاجية ٥٠ ألف برميل يوميا مما يساعد على زيادة إنتاج النفط في البلاد.

إنتاج النفط :

استطاعت السلطنة أن تحقق إنجازا كبيرا في مجال إنتاج النفط الذي حقق رقما قياسيا جديدا، إذ ارتفع الإنتاج من معدل ٢٩٤ ألف برميل في اليوم عام ١٩٧١م إلى ٧٠٠ ألف برميل في اليوم في عام ١٩٩٠م، ومن المتوقع أن يسير الإنتاج بهذا المعدل لعشرين سنة أخرى.

ويقوم عدد من الشركات باستخراج هذه الكميات البترولية في السلطنة، وقد وصل هذا العدد إلى عشر شركات يأتي على رأسها شركة تنمية نفط عمان التي تختص بأكبر مناطق امتياز، وبأضخم مبلغ استثمار يصل إلى (١٤٩٠) مليون دولار، بينما أي شركة من باقي الشركات العشر لا تتجاوز استثماراتها مبلغا يزيد عن ١٥٣ مليون دولار.

وتشجع الوزارة الشركات البترولية العالمية على الاستثمار في التنقيب عن النفط في كافة أرجاء السلطنة. وقامت الوزارة بعقد الاتفاقيات البترولية وإقرار برامج الاستكشافات والإنتاج.

ففي مجال الاستكشاف والحفر بالإستكشاف قامت شركة البترول حتى نهاية عام ١٩٨٩م بحفر ٥٦٠ بئرا استكشافية، منها ٤٦٠ بئرا تابعة لشركة تنمية نفط عمان، و ١٠٠ بئر لمختلف الشركات البترولية الأخرى. ويلاحظ أن معظم حقول النفط المكتشفة في السلطنة حقول برية ما عدا حقلي بخا وبخا غرب اللذين يقعان في المنطقة البحرية بمسندم، وتعمل الوزارة على تشجيع شركات البترول العاملة للتنقيب في المناطق البحرية الأخرى، سواء في خليج عمان أو في المناطق البحرية الممتدة من خليج مصيرة إلى المناطق البحرية المواجهة لصلالة، والأمل معقود على اكتشاف النفط في هذه المناطق مما يبشر بخير كثير.

وقد أدت الزيادة المتواصلة في عدد الحقول النفطية المكتشفة على مدى الأعوام إلى زيادة الاحتياطي النفطي، إذ ارتفع هذا الاحتياطي من ١٢ر١ بليون برميل عام ١٩٧٠ ليصل إلى ٤٣ر٤ بليون برميل في ١/١/١٩٩٠م، بالإضافة إلى ما تم إنتاجه خلال هذه الفترة وهو ٢٨ر٢ بليون برميل، مما يعكس النمو الكبير وما حققه هذا القطاع من إنجاز.

كما أدت الزيادة المتواصلة في الاستكشاف إلى ظهور حقول نفطية إنتاجية جديدة. ففي وادي أسود تم اكتشاف النفط بكميات تجارية عند حفر البئر الاستكشافية (دليل)، وبدأ منه الإنتاج منذ عام ١٩٩٠م، وقد أجريت دراسة لتطوير هذا الحقل على مرحلتين، وتضمنت المرحلة الأولى حفر ٢٠ بئرا تطويرية في عام ١٩٩٠م يكون إنتاجها بمعدل ١٠ آلاف



الإيدي العمانية تقوم بالشنقيب عن النفط في قهود



شركة تنمية نفط عمان تقوم بإنشاء بعض المزارع التجريبية لنبات عباد الشمس

برميل يوميا وتضمنت المرحلة الثانية حفر ٥٤ بئرا تطويرية في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٢، ١٩٩٥م. ومن المتوقع أن يستمر الإنتاج من هذا الحقل بشكل اقتصادي حوالي ١٧ سنة. والجدير بالذكر أن حصة الحكومة من إنتاج هذا الحقل الذي يقع في منطقة الامتياز البترولي لشركة جايكس عمان المحدودة تبلغ ٨٦٪، وهي إضافة جديدة لتعزيز الاقتصاد العماني.

وهناك من الحقول الإنتاجية التي اكتشفت وبدأ فيها الإنتاج في عام ١٩٩٠م أيضا مثل حقل (أمين) وحقل وادي حاقة، وحقل البرح الجنوبي. وقد تم التوقيع مؤخرا على اتفاقية لتنمية امتداد حقل الخوير وحقل بربا، بحيث يعطي هذان الحقولان كمية من النفط تتراوح بين ١٠٠ ألف و ١٥٠ ألف برميل يوميا، مما يدل على النشاط المتواصل الذي تبذله وزارة النفط والمعادن سواء في مجال استكشاف النفط أو في إنتاجه.

وطبيعي أن السلطنة لا تصدر كل النفط الذي يستخرج من أراضيها، إذ أنها تعمل على تكرير بعضه للاستهلاك المحلي وتصدر الباقي. ومن هنا كان لا بد من إنشاء مصفاة للنفط تقوم بتكرير الكميات اللازمة لحاجة البلاد.

مصفاة نفط عمان :

أنشئت شركة مصفاة نفط عمان في عام ١٩٨٢م لتشغيل مصفاة النفط بميناء الفحل، والقيام ببيع المواد المصنعة للشركات العاملة في مجال توزيع المواد البترولية للمستهلكين المحليين. وتمتلك الحكومة ٩٩٪ من رأس مال هذه الشركة، بينما تمثل حصة البنك المركزي العماني ١٪ من رأس المال. وقد بلغت تكلفة إنشاء هذه المصفاة حوالي ٤٢ مليون ريال عماني، وتمت فيها عدة توسعات لزيادة قدرتها على التكرير الذي وصل إلى ٨٠ ألف برميل يوميا في عام ١٩٨٧م.

وبإنشاء مصفاة ميناء الفحل تمكنت السلطنة من إحلال المنتجات النفطية المكررة محليا محل الواردات، مما ساعد على توفير العملات الصعبة الأجنبية كي تستغل في مشروعات أخرى، كما أدى إنشاؤها إلى توفير المرونة في تغطية الاستهلاك المحلي من المنتجات النفطية المكررة.

وإلى توفير فرص العمل لعدد كبير من المواطنين العمانيين، وإلى تدريبهم على صناعة فنية جديدة وحديثة في السلطنة. وقد أقامت الشركة مركزاً للتدريب يقدم برامج تدريبية للعاملين في دوائر التشغيل والمختبر والصيانة، مما أدى إلى زيادة عدد موظفيها العمانيين حتى وصلوا إلى نسبة ٦٥٪ من القوة العاملة بالشركة.

ولم تقتصر جهود وزارة النفط والمعادن على اكتشاف وإنتاج وتكرير النفط فقط، بل امتدت جهودها إلى اكتشاف وإنتاج الغاز الطبيعي.

الغاز الطبيعي :

بدأت الوزارة برنامج الاستكشاف الحكومي عن الغاز الطبيعي في السلطنة منذ عام ١٩٨٤م، بهدف التقليل من الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل. وقد أدى هذا البرنامج إلى ازدياد الاحتياطي الموجود من الغاز الطبيعي الذي يقدر بـ ٩٩ ترليون قدم مكعب، منها ٢٧٥ ترليون قدم مكعب من الغاز المصاحب للنفط الخام، و٧١٥ ترليون قدم مكعب من الغاز الحر غير المصاحب للنفط الخام. ويكفي الاحتياطي الحالي من الغاز لتلبية الطلب المحلي إلى ما بعد عام ٢٠١٥م، ولا تزال الجهود جارية لاكتشاف مزيد من الغاز لزيادة الاحتياطي الموجود فعلاً.

ويتم إنتاج الغاز الحكومي الغير مصاحب من مكن (نتية) بحقل (بيال) الذي يعتبر من أهم حقول الغاز الغير مصاحب في شمال السلطنة، ويتم هناك معالجة الغاز في مصنع الغاز الحكومي، ثم يتم توصيله إلى العاصمة مسقط وإلى مصنع النحاس في صحار عبر شبكة الغاز الحكومية التي تتألف من خط أنابيب بقطر ٢٠ بوصة بطول ٢٢٥ كم، وخط آخر موازي له وموصول به بقطر ٣٦ بوصة تم تركيبه حديثاً، وخط أنابيب بقطر ١٦ بوصة بطول ٢٢٧ كم يمتد بامتداد ساحل الباطنة إلى مصنع النحاس بصحار.

وتستهلك وزارة الكهرباء والمياه حوالي ٩٠٪ من إنتاج الغاز الحكومي في السنة وتقوم الوزارة حالياً بإعداد التصميمات اللازمة لتوسعة مصنع الغاز الحكومي في بيال لرفع الطاقة الإنتاجية من الغاز من ٩ مليون متر



مصفاة نفط عمان بعمارة الفحل تكرير حاجة السلطنة من البترول

مكعب في اليوم إلى ١٦٥٪ مليون متر مكعب في اليوم، ومن المتوقع أن ينتهي هذا المشروع قبل عام ١٩٩٣م. هذا وقد جرى خلال عام ١٩٩٠ إقامة محطة غاز جديدة في الغبرة بطاقة قدرها ٦ مليون متر مكعب في اليوم، وبدأ تشغيل هذه المحطة الجديدة في يونيو ١٩٩٠، كما تم في سبتمبر من ذلك العام توسيع محطة تزويد الغاز بوادي الجزى لتصل طاقتها إلى ٢٨ مليون متر مكعب في اليوم.

ويستخدم الغاز المنتج في أغراض مختلفة، منها توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه في الغبرة، وتشغيل بعض المصانع في منطقة الرسيل الصناعية، ومصنع النحاس في صحار، وتزويد جامعة السلطان قابوس باحتياجاتها من الغاز، كما يتوقع استخدام الغاز في الصناعات البتروكيميائية مثل مصنع انتاج الميثانول وهو مصنع تحت الإنشاء.

وتتسع جهود وزارة النفط والمعادن إلى التنقيب والبحث ليس عن النفط والغاز الطبيعي فحسب، ولكن عن المعادن المختلفة أيضا.

المعادن :

بدأت أنشطة التنقيب عن المعادن بالوسائل الحديثة منذ عام ١٩٧٣م، بهدف تنويع مصادر الدخل القومي. وقد قامت الدولة بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة للنشاط الجيولوجي والتعديني منذ بداية الخطة الخمسية الثانية. وفي خلال الفترة الماضية تمت عملية التخریط الجيولوجي لكثير من أنحاء السلطنة بالأقمار الصناعية، وبناء على هذه الخرائط واللوحات الجيولوجية أجريت البحوث العلمية وأقيمت ندوة عالمية هامة، هي الندوة الدولية لصخور الأفبوليت التي انعقدت في الفترة من ٧ - ١٨ يناير ١٩٩٠م في رحاب جامعة السلطان قابوس.

وقد نجحت هذه الندوة نجاحا كبيرا وأظهرت أن السلطنة تحتوي على أكبر قدر من صخور الأفبوليت في العالم. وتأتي أهمية هذه الصخور في أنها عبارة عن قشرة محيطية تكونت في وسط المحيط وانزلقت فوق اليابسة لتستقر في موقعها الحالي محتلة بذلك الجزء الأكبر من جبال عمان، وفي أماكن متعددة أخرى من بينها العاصمة مسقط.

وقد ناقش العلماء والجيولوجيون الذين كان يزيد عددهم عن (٣٠٠) عالم وجيولوجي أتوا من ٢٧ دولة، ١٥٠ بحثا شملت العديد من الموضوعات الجيولوجية والجيوفيزيائية المتعلقة بنشأة وتكوين صخور الأفيوليت في جبال عمان بهدف التقييم العلمي لما تحتويه هذه الجبال من ثروات معدنية. وقد خلصت الندوة إلى أن هناك بواوير مؤكدة لوجود الذهب بالسلطنة، وكذلك إلى وجود كميات هائلة من الكروم الذي يحتل المرتبة الثانية في السلطنة من حيث الأهمية بعد النحاس.

خام الكروم :

قامت وزارة النفط والمعادن منذ انشائها بالمسح الجيولوجي الشامل لمعظم مناطق السلطنة، وقامت كذلك بأعمال التنقيب الجيولوجي. ونتيجة لهذه الأعمال فقد تم اكتشاف الكثير من الخامات المعدنية من بينها خام الكروم. ويتواجد هذا الخام في مواقع عديدة بالجبال التي تقع في الجزء الشمالي من السلطنة في صخور تعرف بصخور الأفيوليت التي أقيمت من أجلها الندوة الدولية المشار إليها والتي أكدت وجود هذا الخام بكميات هائلة في الجبال التي تقع في شمالي السلطنة.

وقد تم حتى الآن تحديد حوالي ٤٥٢ موقعا لهذا الخام موزعة على النحو الآتي :

— ٢٠٤ موقع في شناصر بولاية صحار، وفي ولايات لوى ونخل ووادي المعاول والرسناق بمنطقة الباطنة.

— ١٧١ موقعا في ولايات ازكي وسمائل وفنجاه بالمنطقة الداخلية.

— ٥٤ موقعا في ولايات ابراء والمضيبي وسمد بالمنطقة الشرقية.

— ٢٤ موقعا في ولايات محضة وضنك وينقل بمنطقة الظاهرة.

وتقدر الدراسات الأولية لـ ٥٧ موقعا من هذه المواقع تم اختيارها نظرا لملاءمة حجمها ونوعية الخام بها ودرجة نقاوته أن الاحتياطي الموجود بها يبلغ مليوني طن من خام الكروم تقريبا.

وبعض هذه المواقع ذات احتياطي كبير. مثال ذلك المواقع الموجودة في منطقة (مقصد)، والتي يزيد عددها عن ٢٥٠ موقعا تم اكتشاف معظمها خلال أعمال المسح الجيولوجي الذي قامت به الوزارة خلال الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٥م، إذ يقدر الاحتياطي الموجود فيها من خام الكروم بحوالي ٩٠٠ ألف طن متري.

أما منطقة رجمي بولاية صحار فقد أسفرت الدراسات التي قامت بها شركة عمان للتعدين حتى نهاية مارس ١٩٨٣م عن اكتشاف ٢٥ موقعا لخام الكروم قامت الشركة باستغلال بعضها وبيع كميات قليلة من الخام في الاسواق العالمية. وبعد ذلك تم اكتشاف موقع ثان في منطقة صحار أيضا، ويعد هذا الموقع واحدا من أكبر مواقع الكروم وأجودها في السلطنة، ويبلغ الاحتياطي بهذا الموقع وحده ١٢٠ ألف طن متري. وفي بداية عام ١٩٨٧م قامت الوزارة باختيار تسعة مواقع أجرت عليها دراسة ظهر منها أن الاحتياطي المؤكد من الكروم فيها يبلغ حوالي ٥٢٥ ألف طن متري، كما قامت الوزارة بأعمال تنقيب أخرى عن خام الكروم منذ بداية عام ١٩٨٩م وحتى الآن دلت على وجود كميات كبيرة من هذا المعدن.

ونظرا لتواجد خام الكروم بهذا الشكل الضخم فقد أولاه جلالة السلطان قابوس المعظم اهتمامه وذلك لخلق مصدر جديد للدخل للمواطنين، ولإيجاد فرص عمل جديدة يمكن من خلالها أن يساهم المواطن مساهمة فعالة في بناء وطنه، ويستفيد من خيرات بلاده، ويرفع من مستوى معيشته، خاصة وأن كثيرا من مواقع خام الكروم مواقع صغيرة يمكن للمواطنين أن يستغلوها بأنفسهم، ومن ثم كان قراره السامي في جولته السنوية المباركة في عام ١٩٩١م بإنشاء شركة الكروم العمانية وحث المواطنين للاستفادة من هذا المعدن بالبحث والتنقيب عنه في المواقع القريبة من مساكنهم، على أن يقتصر هذا العمل على المواطنين العمانيين دون غيرهم من الناس.

وقد خرج قرار إنشاء الشركة إلى حيز التنفيذ عندما أصدر جلالة المرسوم السامي رقم ٩١/٦٥ في ١٨/٦/١٩٩١م بتأسيس شركة

الكروم العمانية، وهي شركة مساهمة عمانية يساهم القطاعان الحكومي والخاص في رأسمالها، وبدأ الاكتتاب يوم ١٥/١٢/١٩٩١م برأس مال وقدره ثلاثة ملايين سهم قيمة كل سهم ريال واحد، وتشير التقديرات الأولية إلى أن الطاقة الانتاجية للشركة ستصل إلى ١٢ ألف طن سنوياً من الكروم الحراري.

وتقوم الشركة بتدريب المواطنين الذين سوف يختارون على هيئة مجموعات للتنقيب عن خام الكروم وكيفية التعامل معه، ونقل إنتاجهم من المناجم إلى مراكز الشركة، وتسويقه حسب الأنظمة والترتيبات التي وضعت لذلك. وسوف تقدم الشركة للمواطنين المعدات اللازمة لاستخراج المعدن، وتقوم وزارة النفط والمعادن بتقديم قروض لمن يقع عليهم الاختيار لهذا العمل، ويتم تسديد هذه القروض بقيمة إيجار المعدات من العائد الذي يحصل عليه المواطن نظير عمله، مما يعد مكرمة جديدة من مكرمات جلالته التي غمر بها شعبه الوفي.

أما النحاس :

فقد اشتهرت سلطنة عمان منذ فجر التاريخ باستخراج خاماته وصهرها واستخدامها في بعض الصناعات مثل الأواني التي كانت تستعمل في المنازل، كما كانت تصدر بعضه إلى بلاد الرافدين منذ ألفي عام قبل الميلاد.

وقد بدأت أعمال التنقيب المركز والمنظم عن النحاس وبقيّة المعادن الأخرى في السلطنة منذ عام ١٩٧٢، وقامت شركة عمان للتعدين التي أنشئت عام ١٩٧٨م بالاشراف على عمليات التنقيب في مناجم الأصيل والبيضا وعرجا بولاية صحار، وتكفل مشروع النحاس في صحار بالنجاح حيث افتتح في عام ١٩٨٢، وقامت السلطنة بتصدير النحاس المصفى في منتصف ذلك العام. وقد احتلت صادرات النحاس المرتبة الثانية بعد النفط وخاصة بعد أن بلغ إجمالي انتاج النحاس أكثر

من ١٦ ألف طن متري.

وتهتم الدولة بهذه الصناعة اهتماما كبيرا لدرجة أنها خصتها وحدها بنصف جملة التكاليف الاستثمارية التي تم توظيفها في الفترة ما بين عامي ٨٦ و١٩٨٩م، ولذلك تم تعدين أكثر من سبعة ملايين طن متري بنهاية ذلك العام، واستخرج النحاس مصفى بنسبة ١٦٪ من هذه الكمية الكبيرة.

ونظرا لأهمية معدن النحاس في مجال تنويع مصادر الدخل، فقد عملت وزارة النفط والمعادن على تكثيف أعمال التنقيب عنه لزيادة المخزون الاحتياطي الذي بلغ عشرات الملايين من الأطنان المترية. وقد تم اكتشاف مواقع جديدة هامة مثل موقعي الراكي وحيل السافل بولاية ينقل، ويحتوي هذان الموقعان على احتياطي يقدر بـ ١٥ مليون طن من خامات النحاس القابلة للتعدين.

وخلال عام ١٩٩١م تم توقيع اتفاقية دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع والتي يستغرق تنفيذها عشرة أشهر. ويتوقع أن يبدأ الإنتاج في هذين المنجمين خلال العامين القادمين لكمية تصل إلى حوالي ١٢ ألف طن سنويا من النحاس الخالص.

وبهذه الاكتشافات الجديدة يصل احتياطي السلطنة من النحاس حوالي ٢٠ مليون طن، ويصل عدد مواقع تعدين النحاس في السلطنة إلى ٢٠٠ موقع تعدين، بالإضافة إلى مواقع الإنتاج الرئيسية في الأصيل والبيضا وعرجا، وهي المواقع التي تأكد وجود ما يزيد عن ١٢ مليون طن متري من النحاس عالي الجودة بها والتي اعتمد عليها مشروع تعدين النحاس الضخم في مدينة صحار والذي يدخل العام الثامن في مجال الإنتاج.

وقد تم مؤخرا أيضا التوقيع على اتفاقيات مع عدد من الشركات العالمية للبحث عن النحاس والمعادن الأخرى انطلاقا من حرص الحكومة



تعدّين النحاس في وادي الجزي

لجعل الموارد المعدنية تحتل المرتبة الثانية في الدخل العام للسلطنة بعد النفط مباشرة، وتقوم شركة عمان للتعدّين بتصدير النحاس منذ عام ١٩٨٩م إلى كل من اليابان وكوريا وتايوان والسعودية والبحرين وبريطانيا. وتقدر الكمية المصدرة سنويا بنحو ٢٠ ألف طن من النحاس الذي يعد من أجود أنواع النحاس في العالم. وقد حصلت السلطنة على شهادة رسمية بذلك من سوق المعادن بلندن عام ١٩٨٤م.

ولم تقتصر جهود وزارة النفط والمعادن على البحث والتنقيب عن معدني النحاس والكروم وحدهما، بل امتد ليشمل معادن أخرى منها

المنجنيز الذي تم اكتشاف موقعين رئيسيين له خلال السنوات الماضية في منطقة رأس الحد وجبل الحمة بولاية القابل، ويقدر الاحتياطي بهما حوالي مليون ونصف المليون طناً مترياً. ومنها أيضاً معدن اللثريت الذي تم العثور عليه في منطقتي فنحاء وإبراء حيث ثبت وجود احتياطي من هذا الخام يبلغ مليون طن متري، ويحتوي على نسب متفاوتة من الحديد والنيكل والكروم وأيضاً من الذهب والفضة اللذين يتواجدان في السلطنة مصاحبين لخام النحاس ويستخرجان الآن كمنتجات جانبية عند معالجة هذا الخام.

وكذلك تم التنقيب عن الرصاص والزنك حيث تم تحديد بعض المواقع لهما في منطقة سيح حطاط والجبل الأخضر، وتقوم الوزارة حالياً بإجراء الدراسات الجيوكيميائية لتحديد أماكن تركيز هذين المعدنين، كما تقوم الوزارة حالياً بالبحث عن اليورانيوم ، وكذلك عن الفحم الذي ثبت وجود احتياطي منه يقدر بحوالي ٣٦ مليون طن في وادي مصاوي بالقرب من صور.

وطبيعي أن وزارة النفط والمعادن تلجأ في كل أنشطتها السابقة سواء في التنقيب عن البترول وتكريره أم في التنقيب عن المعادن واستخراجها على العمالة الأجنبية والوطنية، وتضع خططا بعيدة المدى لنقل الخبرة في هذه الميادين إلى الكوادر الوطنية وذلك من خلال التدريب المستمر حتى تحل هذه الكوادر في يوم ما محل العمالة الوافدة.

٣ - الزراعة والأسماك

يمثل قطاع الزراعة واحدا من أهم القطاعات الإنتاجية في سلطنة عمان باعتباره المصدر الرئيسي للمواد الغذائية بكافة أنواعها، علاوة على مساهمته بجزء من فائض إنتاجه في مجال التصدير، ولذلك أولت وزارة الزراعة والأسماك هذا القطاع جهدها من أجل زيادة إنتاجيته. ومن أجل ذلك أخذت تنفذ برامج عديدة في شتى مجالات العمل الزراعي التي تشمل البحث العلمي الزراعي، والشؤون الزراعية، والصناعات الزراعية، وتسويق المنتجات الزراعية. كما أولت عنايتها أيضا للثروة الحيوانية والسمكية. ولمعرفة جهودها في هذه المجالات كلها لابد من الحديث عنها كل على حدة، ونبدأ بجهودها في مجالات العمل الزراعي العديدة وهي:

١ - البحوث الزراعية :

تمثل البحوث الزراعية أحد أهم الركائز العلمية التي يعتمد عليها في تطوير وتنمية القطاع الزراعي، وذلك لأن نتائجها تمثل أفضل الأسس التي تبنى عليها برامج الإرشاد الزراعي الرامية إلى زيادة وتحسين نوعية الإنتاج، كما أنها تمهد السبيل لإدخال الأصناف الجديدة ذات الجودة الإنتاجية إلى محيط الإنتاج المحلي.

ويتم حاليا تنفيذ التجارب المختلفة في محطات عديدة للبحوث في الرميس ووادي قريات وصلالة وصحار وجماح، وتضم كل واحدة من هذه المحطات وحدات متخصصة في مختلف فروع البحوث الزراعية، كوحدة بحوث الخضر، وبحوث الفاكهة، وبحوث الري وبحوث التربة والمياه، وبحوث الأمراض والحشرات، وبحوث المحاصيل الحقلية، وبحوث النحل.

وتجري هذه التجارب للتعرف على الأصناف الجديدة من محاصيل الخضر، وطرق استخدام الأسمدة الكيماوية، ودراسة مواعيد الزراعة المناسبة لكافة أنواع المحاصيل. وقد بلغ عدد التجارب التي أجريت في هذا المجال ٢٨ تجربة. وقد قامت وحدة (بحوث الفاكهة) بإجراء ١٦ تجربة على محاصيل الفاكهة المختلفة في كل من محطتي بحوث الرميس

وصلابة، بهدف تقييم عدد كبير من أصناف المانجو، وتحسين زراعة الموز في ظفار، وتحديد المعدلات السمادية لها. كما أجريت ٦ تجارب على بعض الحبوب مثل القمح والشعير لتحديد معدلات التسميد والمواعيد الزراعية وكفاءة نظم الري الحديثة في زراعة مثل هذه المحاصيل.



ونظرا لأهمية البحوث الزراعية بالنسبة لتحسين وزيادة الإنتاج الزراعي فقد وضعت الخطة الخمسية الرابعة (٩١ - ١٩٩٥) ضمن أهدافها في هذا المجال عددا من المشاريع، مثل مشروع دعم محطات البحوث الزراعية في كل من الرميس وجماح وصلالة، ومشروع إنشاء وحدات بحوث زراعية جديدة ومختبرات في المحطات السابقة وفي صحار



الزراعة بولاية حمراء العبريين

وفي المنطقة الشرقية، ومشروع إنشاء وتطوير المزارع التجريبية والمشاتل في محافظة ظفار، وقريبات، ومسندم، والرميس، وبركاء، وصحار، والداخلية وإنشاء وحدة مركزية لمسح التربة في كل من الشرقية والداخلية والظاهرة أسوة بما تم في الباطنة، وبرنامج تطوير نخيل التمور، ووحدة بحوث العسل بصلالة، إلى غير ذلك من المشاريع والبرامج.

وفيما يتعلق ببحوث الري والتربة والمياه، فقد تم خلال عام ١٩٩٠م التركيز على دراسة وتحديد التوصيات الخاصة بتغيير نظم الري التقليدية بالمزارع واستبدالها بنظم الري الحديثة. كما تم تنفيذ مشروع مسح العديد من الأراضي في مختلف مناطق السلطنة، بهدف التعرف على صلاحية الأراضي الزراعية، والتعرف على مشاكل التربة، واختيار المحاصيل التي تعطي أعلى إنتاجية تبعا لنوعية التربة، كما أنهت وحدة بحوث التربة والمياه إجراء التحليلات اللازمة لعدد ١٦٢٦ عينة تربة، إضافة إلى ٦٠٩ عينة مياه، و ٦٢٠ عينة نباتية لمعرفة أفضل وأنسب العناصر الغذائية التي يحتاجها كل محصول من أنواع الأراضي المختلفة.

وهناك مشاريع عديدة وضعتها الوزارة في خطتها لعام ١٩٩١م، منها مشروع تحسين نظام الري، ونظام التحكم المركزي، ومشروع دعم نظم الري الحديثة لري ١١ ألف هكتار، ودراسة استشارية لإنشاء عدة سدود، منها سد وادي حتى بولاية شناص المعين، وسد وادي سيفيم بعبري، وسد وادي حلفين بإزكي، ومشروع إنشاء سد وادي الفرعي بالريستاق، ومشروع إنشاء سد وادي الربخة، ووادي الطو، وإصلاح وصيانة ٨٠٠ قنطرة، ودعم وصيانة الآبار القائمة المكشوفة.

وقد قامت الوزارة خلال عام ١٩٩١م بتوقيع اتفاق مع المجموعة اليابانية (جايجا) لتنفيذ مشروع زراعة منطقة نجد في صحراء محافظة ظفار، وهو مشروع يهدف إلى استزراع ٥٠ هكتارا، وذلك طبقا لاتفاقية التعاون العماني الياباني، بتكلفة تقدر بحوالي ٦٥٠ ألف ريال عماني، كما قام المكتب الاستشاري ماكدونال أيضا بدراسة إمكانية إنشاء مزرعة نموذجية على مساحة ١٠٠٠ هكتار.

ولم تنس الوزارة أيضا أن تهتم بتربية النحل بطريقة اقتصادية لدى المزارعين، فأنشأت عددا من المناحل الحديثة في المناطق الزراعية، وأمدت المزارعين من مربى النحل بالأدوات اللازمة لهذا العمل.

٢ - الشؤون الزراعية :

قامت الوزارة بتنفيذ كل البرامج والمشروعات المدرجة في خطتها لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي للمزارعين في المواعيد المناسبة، وقبل بدء المواسم الزراعية، وفي أي مكان من السلطنة، وينسب دعم كبيرة تتراوح ما بين ٢٥٪ و ٧٥٪ بما يجعل أسعار هذه المستلزمات مناسبة جدا للمزارعين تشجيعا لهم على زراعة الأراضي القابلة للزراعة دون تكبد تكاليف كبيرة.

هذا بالإضافة إلى توفير المعدات الزراعية اللازمة لعمليات تجهيز التربة أو جمع المحاصيل، وكذلك توفير الفرق الفنية الخاصة بالرش لمكافحة الآفات والحشرات حماية للمحاصيل، وفي ذلك فقد عملت الوزارة على تنفيذ برامج الوقاية من الآفات والأمراض وذلك لعلاج ورش أكثر من ٣١ ألف فدان مزروعة بمختلف أنواع الخضار، وعلاج ورش مساحة أكثر من ١٤ ألف فدان من محاصيل الأعلاف والحبوب، ورش حوالي ٩٠٠ ألف شجرة فاكهة من مختلف الأنواع، ورش مساحة أكثر من ٣١ ألف فدان نخيل.

وفي مجال الإرشاد الزراعي فإن الوزارة تحرص على توعية المزارعين بالطرق المثلى والصحيحة لاستخدام مستلزمات الإنتاج بالوسائل الزراعية الحديثة، وذلك من خلال البرامج الإرشادية بما يعود عليهم بالنفع وزيادة الإنتاجية.

وفي هذا الإطار فقد تم في عام ١٩٩٠م استكمال تنفيذ مشروع التجميعات الزراعية على مستوى السلطنة، حيث اكتمل عدد المزارع المراد

تطويرها والبالغ عددها ٢١٠٥ مزرعة. ويهدف هذا المشروع إلى تطوير مساحة ٤٤٠٠ فدان ضمن المساحة الكلية لمزارع التجميعات وزراعتها بمحاصيل الخضر الشتوية والصيفية من خلال دورة زراعية مناسبة لكل مزرعة.

يضاف إلى ذلك تنفيذ برنامج الندوات الإرشادية، حيث بلغ عدد الندوات التي تم عقدها ميدانيا خلال عام ١٩٩٠م ٢٠٠٠ ندوة إرشادية وقد بلغ عدد المزارعين الذين تم تدريبهم خلال ذلك العام ستة آلاف مزارع. وتهدف الخطة الخمسية الرابعة إلى اختيار ٣٠٠٠ مزارع قيادي يخصص فدان من أرض كل منهم لإجراء التجارب في مجال أساليب الزراعة الحديثة وفي فروع المحاصيل ذات الأصناف الجيدة، وسيتم منحهم دعما بنسبة ١٠٠٪ لمستلزمات الإنتاج الزراعي المختلفة.

كما تهدف هذه الخطة أيضا إلى إنشاء مراكز إرشادية بالمناطق النائية في الشرقية والظاهرة ومسندم والداخلية، كما تهدف إلى تطوير أجهزة المراكز الإرشادية، وإنشاء مركز الدعم الإعلامي التتصوي، وإلى تنظيم المعارض والمهرجانات الزراعية لعرض كافة المنتجات المحلية لكل منطقة، علاوة على عرض نماذج حية لوسائل الزراعة الحديثة، واستخدام طرق الري الحديثة بها، وكذلك الآليات الزراعية المتوفرة في الأسواق.

وتهدف هذه الخطة أيضا إلى القيام بمشروع إجراء التعداد الزراعي الثاني من خلال جهاز الإحصاء الزراعي الذي يقوم بتنفيذ عدد من البرامج التي تهدف إلى حصر المساحات المزروعة بمحاصيل الخضر والقمح والفلين، وتقدير إنتاجية هذه المحاصيل وتقدير التكاليف الإنتاجية لها، وذلك لتحديد أنسب الوسائل الإنتاجية والتي تؤدي إلى ارتفاع العائد للمزارع دون الإخلال بالتنوع المنتجة، ولاشك أن هذه المحاصيل وغيرها منها ما يستهلك وهو بحالته الطبيعية، ومنها ما يزيد عن الحاجة ويدخل في مرحلة التصنيع.

٣ - الصناعات الغذائية :

تلعب الصناعات القائمة على الفائض من المحاصيل الزراعية دورا كبيرا في تنمية القطاع الزراعي وزيادة الدخل القومي، وتتمثل هذه الصناعات في مصنعين للتمور في كل من نزوى والرسناق للاستفادة من فائض محصول التمور بشكل اقتصادي، حيث يصدر إنتاج هذين المصنعين إلى كثير من دول العالم بعد إعادة معاملة التمور وتعبئتها بشكل يتناسب مع جودة التمور العمانية.

وقد قامت الوزارة بإجراء التجارب على تخزين الرطب تحت ظروف التبريد لدراسة إمكانية تخزين الإنتاج الكبير من الرطب وإعادة استخدامه طازجا في المواسم المتأخرة من السنة. وقد وصلت كمية التمور الخام المشتراة من المزارعين ٢١٧٥ طنا قيمتها أكثر من ٤١٠ ألف ريال عماني وذلك في عام ١٩٩٠م. كما بلغت جملة الإنتاج الخاص بالصناعات الزراعية في ذلك العام ١٣٨٤ طنا قيمتها أكثر من ٧٣٦ ألف ريال عماني، صدر منها ٨٦٩ طنا قيمتها أكثر من ٢٦٩ ألف ريال عماني.

كما أن الوزارة وضعت برامج في الخطة الخمسية الرابعة لإنشاء شركة للصناعات الزراعية ومستلزمات الإنتاج والخدمات الزراعية، وإنشاء مجمع لتصنيع التمور والليمون والطماطم، وإنشاء وحدات لتصنيع المخللات والخل. وإنشاء مصنع لتصنيع محصول النارجيل، ومشروع التعبئة الزراعية بالبخر، وإجراء دراسة تطوير وسائل استخلاص ماء الورد بالجبل الأخضر إلى غير ذلك من المشاريع التي تدور في هذا المجال وغيره من المجالات الأخرى الخاصة بتسويق المنتجات الزراعية.

٤ - تسويق المنتجات الزراعية :

تقوم الهيئة العامة لتسويق المنتجات الزراعية بدور كبير في الاقتصاد الوطني منذ إنشائها بهدف تسويق الإنتاج الزراعي، والتشجيع على زيادته وبيعه بأسعار مناسبة، بما يحقق عائدا مجزيا للمزارعين. ونتيجة

لذلك ازداد عدد المتعاملين من المزارعين مع الهيئة من ١٥٠٠ مزارع عام ١٩٨٦م إلى أكثر من ٥ آلاف مزارع عام ١٩٨٩م.

وتبذل الهيئة جهودها في توعية المزارعين بتوصيل المعلومات الجديدة المتعلقة بعمليات قطف الثمار والفرز والتعبئة والتغليف والتخزين والتبريد والنقل، بالإضافة إلى تدريب العناصر النسائية على عمليات التصنيع والتخليل والتقليل من التلف في المنتجات الزراعية.

وقد أقامت الهيئة شبكة تسويقية كبيرة في جميع أنحاء السلطنة وصل عددها إلى أكثر من ٢٤ مركزا للتسويق، بالإضافة إلى المنافذ التسويقية التي تقوم بالبيع للجمهور في جميع المراكز والأسواق الهامة. وقد تم تزويد كل هذه المراكز بمخازن مبردة للمساعدة في حفظ المنتجات الزراعية في حالة طازجة لأطول وقت ممكن، بالإضافة إلى تزويد الهيئة بأسطول من السيارات المبردة لنفس الغاية، وتقوم الهيئة بشراء المنتجات من المزارعين، وبعد إجراء عمليات الفرز والتعبئة في عبوات ملائمة تنقلها إلى مراكز التوزيع للبيع حسب احتياجات المناطق التي توجد بها هذه المراكز.

يضاف إلى ذلك أن الهيئة ساهمت في عمليات التصنيع الزراعي. فقد أنشأت مصنعا لتعبئة وإنضاج الموز في صلالة حيث يقوم هذا المصنع بإنتاج أربعة آلاف طن من الموز، كما تم افتتاح وحدة لإنضاج الموز في ولاية السويق، علاوة على أن الهيئة تقوم في الوقت الحالي بتصنيع وتعبئة وتسويق عدد من المنتجات الزراعية الأخرى أهمها مسحوق الليمون المجفف، ومسحوق البسور المجففة، واللبن العماني، ومسحوق الطماطم والفلفل وشرائح الثوم والبصل والحناء، والمخللات.

وتقيم الهيئة العديد من المعارض الزراعية على المستوى المحلي والخليجي والدولي بهدف التعريف بالمنتجات العمانية وترويجها سواء داخل السلطنة أو خارجها، مما يدل على مدى النشاط الكبير الذي تقوم به الهيئة العامة لتسويق المنتجات الزراعية.

ولا تقتصر جهود وزارة الزراعة والأسماك على ما ذكرناه بالنسبة

للقطاع الزراعي فهناك اهتمامها البالغ بالثروة الحيوانية والداجنة والثروة السمكية.

الثروة الحيوانية والداجنة :

تمثل الثروة الحيوانية والداجنة الشق الثاني الإنتاجي لقطاع الثروة الزراعية، حيث تلعب هذه الثروة دورها في توفير نسبة جيدة من احتياجات البلاد من الأغذية البروتينية المتمثلة في اللحوم الحمراء والبيضاء ومنتجات الألبان والحليب الطازج والبيض. ولذلك وضعت الوزارة خطة شاملة لتنمية هذا القطاع تمثلت في تطوير وتحسين التغذية للماشية من خلال دعم وتحسين المراعي الطبيعية، وتوفير الأعلاف عن طريق إقامة مزارع لإنتاج الأعلاف، فضلا عن دراسة البدائل المحلية لتصنيع الأعلاف، والعمل على إنشاء إدارة للمراعي في خطة عام ١٩٩١م.



مزرعة الإبقار بصحار

ويمثل مشروع تحسين وإكثار الماعز المحلي في ٢٩٧ مزرعة والذي نفذته الوزارة خلال عام الزراعة، أحد المشروعات الرائدة في مجال تنمية هذا القطاع. وقد بدأت بشائره تظهر أوائل عام ١٩٩١م باستقبال مواليد الماعز التي تم توزيعها على المزارعين من خلال هذا المشروع. كما نفذت الوزارة أيضا مشروع تحسين إنتاج الضأن في ١٠٠ مزرعة أقامتها لهذا الغرض في مختلف أنحاء السلطنة، كما نفذت مشروع وحدات الدواجن في عدد ١٤٠ مزرعة لإنتاج اللحم الأبيض ولإنتاج البيض، وقد اعتمدت الوزارة في العام الماضي إنشاء ١٨٠ وحدة لتربية دواجن البيض واللحم في مختلف أنحاء السلطنة.

أما الثروة الحيوانية المتمثلة في قطعان الأبقار والماعز والأغنام والإبل، فإن الوزارة تعمل على حماية هذه الثروة وتنميتها، وذلك من خلال توفير العلاج البيطري الذي يقوم بتحسينها ضد الأمراض التي تؤثر على كفاءتها الإنتاجية. وقد قامت العيادات البيطرية المنتشرة في كل أنحاء السلطنة بعلاج نحو ٥٣٣ ألف حيوان من هذه الحيوانات، كما قامت الفرق البيطرية بعلاج ١٦ ألف رأس من الحيوانات المصابة بأمراض وبائية وطفيليات خارجية وداخلية. كما قامت بتنفيذ المرحلة الثالثة من المشروع القومي لتحسين الحيوانات والطيور، وذلك بتحسين ٣ مليون رأس من الحيوانات ضد الأمراض الوبائية الخطيرة، وتم تحسين أكثر من مليون ونصف مليون رأس من الحيوانات المستهدف حمايتها في هذه المرحلة من المشروع.

ومن جهة أخرى يعمل المختبر البيطري المركزي على دعم عمل العيادات البيطرية في حماية الثروة الحيوانية، وذلك عن طريق إجراء المسوحات والاختبارات اللازمة لتشخيص الأمراض الحيوانية وتحديد طريقة العلاج المناسب لكل حالة، علاوة على تدريب المساعدين البيطريين على أعمال البيطرة. وقد قام المختبر خلال عام ١٩٩١م بتشخيص الأمراض لعدد أكثر من ثمانية آلاف عينة وردت له من العيادات والمراكز البيطرية والمهاجر والمزارع بمختلف أنحاء السلطنة، كما وردت له ١٠٥ عينة في إطار مسح طاعون الخيل الأفريقي، و ٧١ عينة لمسح مرض النفق (الثرويد).

أما المحاجر البيطرية فهي خط الدفاع الأول الذي يحمي الثروة الحيوانية في البلاد. وتقوم هذه المحاجر المتواجدة بالمواني والمنافذ البرية بمراقبة الواردات والصادرات من الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية غير الحية، للتأكد من خلوها من الأمراض الحيوانية أو غير الحيوانية، ومدى صلاحيتها للاستهلاك الآدمي. ولذلك جندت الدولة مجموعة بيطريين في كل من ميناء قابوس بمحافظة مسقط وميناء ريسوت بمحافظة ظفار لهذا الغرض، على اعتبار أن أكثر الشحنات الواردة إلى البلاد من المواد الغذائية ومنتجاتها تمر عبر هذين المينائين.

هذا وقد قامت المحاجر البيطرية خلال الستة أشهر الأولى من عام ١٩٩٠م بفحص ٤٥ ألف طن من اللحوم والأسماك والألبان والأعلاف، علاوة على فحص أكثر من ٦ مليون بيضة.

ومن جهة أخرى تولي وزارة الزراعة والأسماك اهتماما كبيرا بتطوير العمل في محطات البحوث الحيوانية التي تقوم بإجراء التجارب الرامية إلى تحسين إنتاجية هذا القطاع الحيواني وذلك من خلال عدة أمور هي:

١ - تحسين الكفاءة الإنتاجية عن طريق التهجين مع السلالات الجيدة وعن طريق برامج التغذية المكثفة.

٢ - إجراء دراسات مختلفة على نوعيات الأعلاف وأثرها على الخصائص الإنتاجية لإدراج الحليب.

٣ - إمداد المربين برؤوس الماعز المهجنة لاستخدامها في تحسين قطعانهم.

٤ - توفير الأعلاف لمشروع إكثار الماعز المحلي المنفذ لدى عدد كبير من المناطق.

وفي هذا الإطار أيضا تم تكوين جهاز الإرشاد الحيواني، وذلك للعمل على تنمية قطاع الثروة الحيوانية بنفس الأساليب المتبعة في الإرشاد الزراعي. كما تم إدراج مشروع مركز البحوث الحيوانية بالرميس ووادي قريات وصلالة ضمن خطة عام ١٩٩١م لتطويرا لمحطات البحوث القائمة في هذه المناطق. وخلال الخطة الخمسية الرابعة

ستقوم الوزارة ببرنامج لتطوير المراعي بمحافظة ظفار، وتطوير العيادات البيطرية وإنشاء عيادات بيطرية جديدة، وتطوير المستشفى البيطري بصلالة، وكذلك تطوير المختبرات البيطرية بالرميس وصلالة والاستمرار في التحصين القومي للحيوانات من الأمراض، وتوفير المستلزمات والأدوية البيطرية، إلى غير ذلك من المشاريع الأخرى التي وردت بهذه الخطة.

الثروة السمكية :

تمتلك السلطنة شواطئ ساحلية طويلة تبلغ ألفا وسبعمائة كيلومتر، مما جعلها من الدول الغنية بالثروة السمكية التي تعتبر أحد مصادر الدخل القومي للبلاد. وقد اهتمت الحكومة اهتماما بالغا بهذه الثروة التي تقدر حاليا بنحو مائة ألف طن يمكن زيادتها إلى مائتي ألف طن من خلال التنمية والإدارة السليمة لهذا المورد الحيوي، ومن خلال تحديث أساليب تنمية الثروة السمكية واستغلالها بشكل يضمن الحفاظ على مخزونها، ومن خلال الدعم للصيادين.

وفي هذا الإطار فقد قدمت الدولة من خلال صندوق تشجيع الصيادين قروضا ميسرة يتولى توفيرها بنك عمان للزراعة والأسماك، وهي قروض تدعمها الدولة بحيث لا يتحمل الصياد إلا نسبة من قيمة القرض الكلي تسدد على أقساط. وخلال عام ١٩٩٠م قدمت الحكومة للصيادين ٧٧١ قارب صيد، و١٠٦٧ ماكينة بحرية في شكل قروض دعمتها الوزارة بما قيمته ٥٦٢٦٢٢ ريال عماني، كما قام الصندوق بتوزيع ٦١٩٥ قفص لصيد الشارخة بالمجان على الصيادين بمناطق صيد الشارخة، وذلك حفاظا على هذه الثروة من الانقراض.

وللحفاظ على وقت الصيادين قامت الورش البحرية المنتشرة بطول السواحل العمانية بتقديم خدمات الصيانة والإصلاح للقوارب والمكائن البحرية بالمجان، وقد تم خلال عام ١٩٩٠م إصلاح عدد ٥٦٩٣ ماكينة بمختلف الورش البحرية التي يبلغ عددها ١٦ ورشة. كما زادت تراخيص الصيد التي أعطتها الوزارة للصيادين في نفس العام حتى وصلت إلى ٨٣١٥ رخصة، مقارنة بما استخرج منها من الرخص في عام ١٩٨٩م والتي وصلت إلى ٧٢٥٩ رخصة.



شواطئ السلطنة الغنية بالثروة السمكية

ولم تأل الوزارة جهدا في توعية الصيادين وإرشادهم إلى الطرق المثلى للإنتاج والمحافظة على الثروة السمكية من الاستنزاف في نفس الوقت، وذلك بتقديم الإرشادات اللازمة في هذا المجال عن طريق قسم الإرشاد السمكي الذي يتولى أيضا تدريب الصيادين على استخدام المعدات الحديثة وكيفية صيانتها والمحافظة عليها واستخدام أجهزة قياس الأعماق والرادار، وكيفية استخدام أقفاص صيد الشارخة وضرورة المحافظة على هذه الثروة.

كما قدم قسم التثقيف السمكي برامج في مجال توعية الصيادين وبائعي الأسماك والمستهلكين عن طريق النشرات الصحفية والإذاعية والبرامج التثقيفية والزيارات الميدانية، ووضع في خطته تنفيذ عدد من المحاضرات في هذا الشأن تلقى خلال عام ١٩٩١م. وفي هذا العام أيضا سيتم إجراء الدراسات والتصميمات اللازمة لإنشاء موانئ وأرصفت بحرية في كل من اللكبي وقريبات ومرباط وسداب ومطرح وريسوت وشناص والخابورة وبخا وصراب (الخبة). كما سيتم تقديم الدعم للصيادين من خلال صندوق تشجيع الصيادين.

وفي الخطة الخمسية الرابعة (٩١ - ١٩٩٥) وضع برنامج لتطوير المعهد العماني للتدريب على الأسماك وإنشاء ودعم مجلس إدارة الثروات المائية الحية، ودعم مقررات جامعة السلطان قابوس لتقديم خريجين وفقا لاحتياجات وزارة الزراعة والأسماك في مجال الأسماك، وتكوين صندوق البحوث السمكية، وإنشاء قرى الصيد النموذجية، وإنشاء أرصفة بحرية صغيرة، إلى غير ذلك من المشروعات والبرامج الأخرى.

واهتماما من الدولة بالثروة السمكية فقد أنشأت مركز العلوم البحرية والسمكية الذي افتتح رسميا في عام ١٩٨٦م في مسقط، وبلغت تكلفة إنشائه ٢٥ مليون ريال عماني، ويحتوي على ستة أقسام للبحوث السمكية، وهي قسم دراسة أسماك السطح الصغيرة، وقسم دراسة أسماك السطح الكبيرة، وقسم دراسة الأسماك القاعية، وقسم الأوشيانوغرافيا، وقسم البيئة البحرية، وقسم تكنولوجيا الأغذية البحرية.

وقد تم خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٠م تجهيز دراسة تقييم مفصلة للأهداف والأنشطة المقترحة لهذا المركز خلال الخطة الخمسية الرابعة، ونتيجة لهذه الدراسة فقد عدل الهيكل الوظيفي للمركز ليتضمن متطلبات نشاط البحوث المتزايدة، وأنشئت ثلاثة وحدات هي وحدة الأبحاث والدراسات، ووحدة الدراسات الكمية، ووحدة المساندة الفنية. وتتألف كل وحدة من هذه الوحدات من أقسام مسؤولة عن مختلف أنشطة البحوث بالمركز.

كما عدل قسم الأحياء ليضم كل الدراسات المتعلقة بأسماك السطح الصغيرة والكبيرة، وأسماك القاع والأسماك القشرية، وأنشئ قسم الاستزراع البحري، بالإضافة لقسم إدارة البيانات والدراسات الحسابية وقسم للصيانة.

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا المركز في توفير الاستشارات العلمية التي تشكل الأساس للإدارة السليمة للموارد السمكية والبحرية في السلطنة

والتعريف بالبيئة البحرية، ودراسة المخزون السمكي للأنواع الهامة المتوفرة في المياه العمائية.

وفي هذا الصدد فقد أكمل المركز دراسة حول أسماك الكنعد والسهوة والجيدر ذات القيمة البالغة والتي تشكل حوالي ٢٥٪ من قيمة الأسماك المصطادة، كما قام بدراسات حول أنواع الأسماك الأخرى مثل أسماك الشارخة والصفيلح، وأتم عدة اختبارات لتدخين وتخليل وتعليب بعض الأنواع السمكية مثل التونة والسردين والسهوة. وسوف يتم خلال الفترة القليلة القادمة تكليف أحد بيوت الخبرة العالمية بإعداد دراسة شاملة حول إمكانية تجفيف السردين بالطرق الحديثة وإقامة صناعة تعليب له، كما سيتم في نفس الوقت اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستغلال أسماك الفنار في تصنيع الأعلاف.

وقد عقد المركز ضمن فعالياته الكثيرة العديد من حلقات البحث والمحاضرات المتعلقة بكيفية جمع البيانات وبحماية السلاحف البحرية. ويتعاون المركز مع جامعة السلطان قابوس في تدريب الطلاب من خلال التسهيلات المتاحة فيه، إلى جانب توفير التطبيق الفعلي لمشروعات الطلبة الدارسين في مجالات العلوم البحرية والسمكية.

وهكذا تتنوع برامج وأنشطة ومشروعات وزارة الزراعة والأسماك في مجال العمل على زيادة الإنتاج في المجالات العديدة التي تقوم هذه الوزارة برعايتها والإشراف عليها من زراعة وحيوانات ودواجن وأسماك. ولما كانت موارد المياه ذات صلة وثيقة بهذه المجالات وخاصة مجال النشاط الزراعي الذي يستهلك وحده ٩٠٪ من كمية المياه المتوفرة في السلطنة، فقد أصبح منطقياً أن نتحدث عن هذه الموارد وأثرها في تدعيم وزيادة الإنتاج الزراعي.

٤ - موارد المياه

تحرص حكومة جلالة السلطان المعظم بصفة مستمرة على زيادة موارد المياه المتاحة، لدعم المخزون الجوفي من المياه والمحافظة عليها من الإهدار والضياع باعتبارها ثروة وطنية، ولما تمثله من عنصر أساسي للنهوض بالتنمية الزراعية. وانطلاقاً من هذا المفهوم فقد أصدر جلالة السلطان المعظم في شهر أكتوبر من عام ١٩٨٩ مرسوماً سامياً بإنشاء وزارة موارد المياه بعد أن كانت هيئة عامة لموارد المياه لتقوم بالمهام الرئيسية التالية:

- ١ - تنمية موارد المياه في السلطنة والحفاظ عليها وذلك بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى.
 - ٢ - تقديم المعونة الفنية للوزارات والمؤسسات الحكومية فيما يتعلق بشؤون المياه.
 - ٣ - إنشاء مركز للمعلومات والبيانات الخاصة بموارد المياه وما يتصل بها من برامج تتعلق بتنميتها واستغلالها الاستغلال الأمثل.
 - ٤ - إجراء البحوث والدراسات والمسوحات التي تهدف إلى اكتشاف المزيد من الموارد المائية وإيجاد الوسائل الكفيلة بالمحافظة عليها.
 - ٥ - تشغيل وتطوير وصيانة شبكات المراقبة التي تقوم بجمع المعلومات الفنية وتخزينها وتحليلها.
 - ٦ - تنظيم استخدامات المياه، عن طريق إصدار التراخيص الرسمية لحفر الآبار.
 - ٧ - تدريب الكادر العماني الوطني وتأهيله للقيام بتنفيذ مهام واختصاصات الوزارة.
- وقد قامت الوزارة بوضع سياسات معينة لترشيد استخدام المياه تتمثل في النقاط الآتية:
- ١ - إعطاء الأولوية في استخدام المياه للاستعمالات البشرية وبعد ذلك لتربية الحيوان ثم الزراعة والصناعة.
 - ٢ - حصر وتسجيل آبار المياه في جميع أنحاء السلطنة مهما كانت

أغراض استعمال مياهها ونوعية تلك المياه، وحصر وتسجيل جميع المقاولين العاملين في حفر الآبار. وقد انتهت الوزارة من عملية الحصر في العام الماضي حيث تم تسجيل أكثر من ١٦٦ ألف بئر، وبدأ التخطيط في العام الحالي للقيام بجرد الآبار على الطبيعة في كافة أنحاء السلطنة بهدف تحديد موقع كل بئر وتوثيق ملكيته، وتحديد الغرض منه، بالإضافة إلى تحديد خصائصه الهيدروجيولوجية. وستساعد هذه المعلومات في تقييم وإدارة موارد المياه وفي وضع الأساس المتين لتحديث وتنفيذ قوانين تنظيم استخراج المياه.

٣ - منع حفر الآبار إلا في المناطق التي تثبت الدراسات أن بها تربة صالحة للزراعة ومياهها تفيض عن الاحتياجات المستخدمة بالفعل للأغراض المختلفة في الوقت الحاضر.

٤ - لا تحفر آبار المياه إلا بترخيص من وزارة موارد المياه ولا يمنح الترخيص إلا إذا كانت له مبرراته المقنعة، ولا يكون الحفر إلا بالشروط والمواصفات التي تحددها الوزارة. هذا بالإضافة إلى عدم تعميق الآبار إلا لسد حاجة الإنسان ثم الحيوان ثم الأشجار والنباتات.

٥ - حث المواطنين وتشجيعهم على استخدام نظم الري الحديثة والتي تتناسب مع نوعية التربة ونوعية المياه، والتي ثبت أنها توفر حوالي ٤٠٪ من المياه المستهلكة بالطرق التقليدية.

٦ - تنظيم الزراعة بحيث تزرع المحاصيل التي تتحمل المياه المالحة في المناطق التي بها هذه النوعية من المياه مثل حشيشة الرودس ونباتات الهالوفائيت التي تتحمل الملوحة.

٧ - تقليل البخر من القنوات وذلك بإصلاحها وتغطيتها.

٨ - تجنب ري المزروعات خلال النهار لتقليل البخر والنتح.

٩ - استغلال الأرض التي تقع بين الأشجار الكبيرة في زراعة الأعلاف بدلا من نمو الحشائش.

١٠ - إقامة السدود وذلك لحجز المياه הזاهبة إلى البحر وأيضا لإسراع عملية التسرب إلى المياه الجوفية في أعلى الوادي.

وفي هذا الصدد فقد قامت وزارة الزراعة والأسماك بإنشاء عدد من سدود التغذية الجوفية في عام ١٩٨٨م، منها سد وادي الجزي بولاية صغار، وسد وادي الغول بولاية الحمراء، وسد وادي تنوف بولاية نزوى، وسد وادي الخوض بالسبب، وسد حلتي - صلاحي بولاية صغار، وسد وادي قريات بولاية بهلاء، وسد الحماية بخور الرصاص بولاية صور . كما تم حفر الآبار الاستكشافية في المواقع المقترحة لإقامة سدود التغذية الجوفية بسهل صلالة، منها آبار في وادي صحنوت ووادي نحيز ووادي نجد تمهيدا لتنفيذ هذه السدود.

وهناك سدود أخرى تحت التنفيذ، مثل سد وادي المعاول بولاية بركاء، تم الانتهاء من تنفيذه في منتصف عام ١٩٩١م، وتكلف حوالي ثلاثة ملايين ريال عماني. وسد وادي الكبير بولاية عبري، وقد بدأ تنفيذه في شهر فبراير ١٩٩٠م، وتم تنفيذه في نهاية عام ١٩٩١م. وسد صحنوت بمحافظة ظفار، وقد بدأ إنشاؤه في ٢٣/٥/١٩٩٠م. وتم الانتهاء منه في ١٢/٩/١٩٩١م. وسد وادي الفليج بولاية صور، وقد بدأ العمل فيه في ٢٢/٧/١٩٩٠م وتم الانتهاء منه في منتصف يوليو ١٩٩١م.

يضاف إلى ذلك مشاريع سدود أخرى طرحت في مناقصات عامة وهي في مرحلة الارتباط المالي، منها مشروع إنشاء سد وادي خروص في ولاية بركاء، ومشروع إنشاء سد وادي الطو بالولاية السابقة «تحت التنفيذ»، ومشروع إنشاء سد وادي ربخة بنفس الولاية. وخلال الخطة الخمسية الرابعة سوف يتم تنفيذ حوالي ٢٥ مشروعا من مشاريع سدود التغذية الجوفية.

١١ - إصلاح وصيانة الأفلاج والآبار. وفي هذا الصدد فقد تم وضع المواصفات الفنية والرسوم التوضيحية لعدد ٨٠ فلجا، ومعاينة ٢٠ فلجا، ووضع التقارير الفنية عن حالتها وحاجتها للصيانة، هذا بالإضافة

إلى الإشراف على ٦٠ فلجا انتهى العمل في ثلاثين منها بالكامل، وحفر تسعة آبار عميقة، وتركيب المضخات المناسبة لزيادة ضخ المياه في الأفلاج بما يتناسب واحتياجات المواطنين.

وخلال الخطة الخمسية الرابعة سيتم إصلاح وصيانة حوالي ٨٠٠ فليج، وإجراء خمس دراسات لتحسين نظم توزيع مياه الأفلاج حيث أن عدم كفاءة نظام توزيع المياه يعتبر من أكبر معوقات فعالية عمل هذه الأفلاج. وكذلك سوف يتم دعم وإصلاح الآبار القائمة المكشوفة، وصيانة حوالي ١٠٠ عين مائية، وحماية الأراضي الزراعية من الانجراف نتيجة الفيضانات، وذلك باستخدام ما يعرف بالحواض الواقية ويقدر عدد المشروعات التي ستنشأ في هذا المجال بـ ١٩ مشروعاً.

١٢ - الاهتمام بعمليات المسح والإحصاء. وقد تم في هذا المجال الأعمال الآتية :

- أ - تخطيط المسارات الجديدة لأفلاج منطقة عبري.
 - ب - وضع الخارطة المساحية لإنشاء مشتل بدائرة الزراعة بشمال الباطنة.
 - ج - وضع وتنفيذ العديد من الخرائط المساحية لمناطق التنمية الزراعية.
 - د - تحديد أماكن إقامة سدود التغذية الجوفية بعدد من مناطق السلطنة.
 - هـ - رفع مساحي للعديد من المزارع والحدائق.
- هذا وقد اشتملت الخطة الخمسية الرابعة على خطة طويلة الأجل للتصوير الجوي ووضع الخرائط، وكذلك إنشاء وتشكيل محطات المراقبة الهيدرولوجية لسدود التغذية الجوفية.

١٣ - مراقبة وتقييم موارد المياه. ففي مجال مراقبة موارد المياه تقوم وزارة موارد المياه بإنشاء شبكات قياس مياه الأمطار وتدفق الأودية. ومنذ أوائل عام ١٩٩١م وصل عدد محطات قياس تدفق الأودية نحو ١٢١ محطة، وهي محطات مجهزة بآلات التسجيل الأتوماتيكية، كما بلغ عدد محطات قياس مياه الأمطار ١٣٤ محطة يعمل بعضها آلياً،

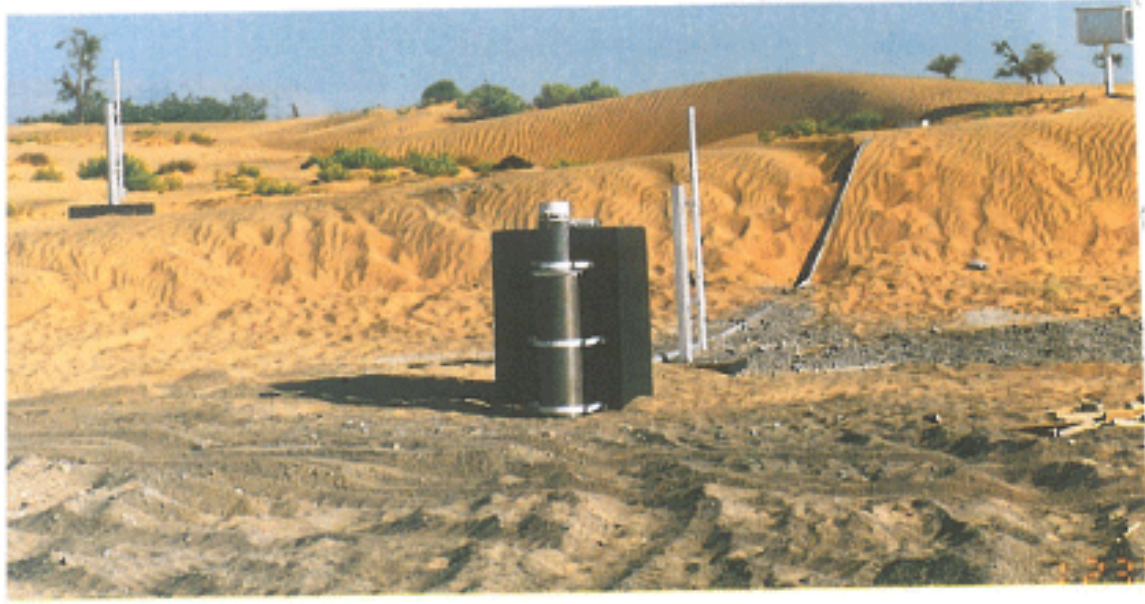
بالإضافة إلى ثلاث محطات أرصاد جوية، كما يجري قياس مناسب المياه الجوفية بصفة منتظمة في أكثر من ألف بئر بالإضافة إلى اختبار جودة مياه تلك الآبار.

أما فيما يتعلق بتقييم موارد المياه، فإنها تتم عن طريق جمع المعلومات الدقيقة بواسطة شبكات المراقبة والفحص الميداني، وذلك بدارسة كل وادي على حدة، لأن المياه توجد عادة على السطح أو في تكوينات حصي الوادي المتواجدة على أعماق ضحلة تتغذى من تدفق الاودية. والهدف من هذه الدراسة هو معرفة حجم المياه الجوفية ومدى نقائها من الرواسب الكيميائية.

وفي أوائل عام ١٩٩١م أجريت عملية البحث والدراسة على مياه وادي منطقة حلفين وأدم ومنح وادي صفوان بالقرب من البريمي، وامتدت أعمال البحث لتشمل منطقة نجد وولايتي ضنك وينقل. ومن المتوقع أيضا بدء بعض الدراسات خلال هذا العام أيضا في المناطق المجاورة للبريمي وادي البطحاء.

١٤ - تدعيم وزيادة عدد دوائر موارد المياه بالمناطق المختلفة. وتعتبر هذه الدوائر حلقة الوصل بين الوزارة والجمهور فيما يتعلق بتنفيذ برامج الوزارة. فهي التي تقوم باستلام الطلبات الخاصة بإنشاء آبار جديدة أو زيادة سعة آبار قائمة وفحص المكان ميدانيا، وتقوم بأعمال التسجيل والبت في الشكاوي المقدمة من المواطنين والمتعلقة بالمياه كما تقوم بتوعية الجمهور.

هذا وقد شهدت دوائر موارد المياه توسعا ملحوظا، وتم تعيين الموظفين اللازمين لها، وكذلك توفير السيارات والأجهزة والمعدات الفنية مثل أجهزة الكمبيوتر وأجهزة الرصد والمراقبة والفحص. ومن المتوقع إنشاء دوائر مياه جديدة بالمناطق المختلفة بحيث وصل عدد هذه الدوائر في نهاية عام ١٩٩١م إلى عشر دوائر موزعة على السيب وصحار ونزوى



مقياس لمعرفة منسوب المياه في وادي بات بولاية الكامل بالمتطقة الشرقية

والبريمي والمضيرب وعبري وصلالة والرسثاق والكامل وخصب، وهكذا تبذل وزارة موارد المياه كل جهودها للوفاء باحتياجات الأراضي الزراعية من المياه العذبة، وهي احتياجات كبيرة تصل إلى حوالي ١٣٠٨٨ مليون متر مكعب من المياه سنويا تلزم لري المساحة المزروعة في السلطنة والتي تقدر بحوالي ٥٤٦٤١ هكتار. ونظرا لأن السلطنة تعتبر من الدول الجافة وشبه الجافة، ونظرا لقلّة معدل هطول الأمطار على مدار العام فيها، فإن واجب الحفاظ على كل قطرة ماء أصبح ضرورة قومية وواجبا وطنيا.

وعلى كل حال فإن سياسة السلطنة في تنويع مصادر الدخل ينبع من هذه الظروف الطبيعية، ومن ظروف البترول الذي سينضب في يوم من الأيام. ولذلك فاتها تركز بجانب الأنشطة الزراعية والنفطية على مصادر أخرى للدخل من أهمها التجارة والصناعة.

٥ - التجارة والصناعة

تقوم السياسة التجارية والصناعية لسلطنة عمان على دعم القطاع التجاري وإرساء البنية التحتية للصناعة لزيادة مساهمة هذين القطاعين في الدخل القومي من أجل توسيع القاعدة الاقتصادية والتجارية وتنويع مصادر الدخل.

ونتيجة لتشجيع الحكومة لهذين القطاعين والأهمية التي أولتها لهما، فقد زادت الاستثمارات فيهما زيادة ملحوظة في السنوات الخمس الماضية، ومن ثم ارتفعت مساهمتهما في الناتج الإجمالي المحلي بالأسعار الجارية من ٢٧ مليون ريال عماني في عام ١٩٨١م إلى نحو ١٧٨ مليون ريال عمان في عام ١٩٨٩م.

وللتعرف على مدى مساهمة هذين القطاعين في الدخل القومي وما تبذله وزارة التجارة والصناعة من جهد في هذا المجال، وأيضاً في مجال السياحة كمصدر من مصادر الدخل القومي، فمن المفيد أن نعرض لكل من هذه المجالات الثلاثة كل على حدة.

١ - قطاع التجارة :

تعتبر التجارة أحد الركائز الأساسية للاقتصاد العماني منذ أقدم العصور، وذلك بفضل الموقع الجغرافي المتميز الذي تحتله السلطنة والذي ساعد العمانيين على الاتجار مع دول العالم الأخرى وقيامهم بدور حضاري هام في المنطقة. وظل القطاع التجاري له أهمية في اقتصاد السلطنة على مدى العصور، وازدادت هذه الأهمية في العصر الحديث رغم المتغيرات الاقتصادية الجارية بالمنطقة، ورغم تراجع أسعار النفط منذ عام ١٩٨٦م والكساد العام الذي ساد معظم دول العالم.

وفي إطار تنشيط الحركة التجارية في البلاد فقد تم في عام ١٩٨٩م إنشاء سوق مسقط للأوراق المالية التي أشرنا إليها حين حديثنا عن السياسة المالية والاقتصادية التي تتبعها السلطنة. وكان إنشاء هذه السوق بهدف تحقيق تنمية المدخرات الوطنية وتعزيز وتنويع

مصادر التمويل للهيئات والمؤسسات والشركات المختلفة، مما يساعد على زيادة الاستقرار في الأوضاع المالية والاقتصادية.

ونتيجة لجهود وزارة التجارة والصناعة في تنشيط الحركة التجارية في البلاد، ونتيجة لزيادة أسعار النفط وما تقوم به وزارة النفط من نشاط سبق الحديث عنه، سجل ميزان المدفوعات فائضا تجاريا بلغ ٦٤٦ مليون ريال عماني في عام ١٩٨٩م مقابل ٣٨٥ في العام السابق له، أي بنسبة زيادة مقدارها ٢٢٨٪. ويتضح هذا الأمر إذا ألقينا نظرة على الميزان التجاري للسلطنة لعام ١٩٨٩م.

ففي ذلك العام استوردت السلطنة واردات وصلت قيمتها إلى ٨٦٩١ مليون ريال عماني بزيادة مقدارها ٢٧٪ عن العام السابق، وقد احتلت الواردات من الآلات والأجهزة ومعدات النقل المركز الأول في هذه الواردات، إذ بلغت مبلغا قدره ٣١٢ مليون ريال عماني بزيادة مقدارها ١٠٥٪ عن العام السابق.

أما الصادرات في عام ١٩٨٩م فقد بلغت ١٥٥٦ مليون ريال عماني منها صادرات النفط التي بلغت قيمتها ١٢٨٨ مليون ريال عماني. أما الصادرات غير النفطية فقد بلغت مبلغا قدره حوالي ١٦٨ مليون ريال عماني، أي بنسبة بلغت حوالي ٤٣٪ من جملة الصادرات. ويلاحظ أن الصادرات العمانية المنشأ قد ازدادت عما كانت عليه في عام ١٩٨٧م بأكثر من ٦٢٪، مما يدل على ازدياد نشاط التجارة الخارجية وفعاليتها المتنامية.

وفي مجال تنشيط التجارة الداخلية فقد زادت أعداد التراخيص التجارية وعدد الشركات والوكالات التجارية وغير ذلك من نشاط أثناء عام ١٩٩٠م.

ففيما يتعلق بشهادات التسجيل فقد تم إصدار العديد من الشهادات والتراخيص التجارية خلال ذلك العام، حيث بلغ إجمالي السجلات الجديدة في مختلف مناطق السلطنة (٥١٧٦) سجلا تجاريا مقارنة بـ

(٤١٩٠) سجلا تجاريا في عام ١٩٨٩م. وبذلك وصل عدد السجلات التجارية حتى نهاية ١٩٩٠م (٥٢٦١٩) سجلا.

كما قامت دائرة التجارة الداخلية بإصدار ٤١٥ شهادات استيراد جديدة، و (٥١٧٠) تصريحاً بالاستيراد ولمختلف الأغراض، و٤٦ تصريحاً لإقامة المعارض التجارية، كم تم إصدار ١١٣ شهادة منشأ خلال عام ١٩٩٠م لتصدير سلع وطنية زراعية لدول مجلس التعاون الخليجي بلغ مجموع قيمتها أكثر من ٣٤ مليون ريال عماني و١٥٣٦ شهادات منشأ خلال عام ١٩٩٠م لتصدير سلع وطنية صناعية لدول مجلس التعاون بلغت قيمتها أكثر من ١٣ مليون ريال عماني. كما بلغت تصاريح إعادة التصدير ١٢٦ تصريحاً بأكثر من مليون ونصف مليون ريال عماني.

وفيما يتعلق بتسجيل الوكالات التجارية فقد تم تسجيل ٣٦٦ وكالة في عام ١٩٩٠م وحده، كما تلقت الوزارة ٣٩٢٨ طلباً لتسجيل العلامات التجارية إثر البدء في تطبيق قانون هذه العلامات في عام ١٩٨٩م.

أما الشركات المساهمة الوطنية والمشاركة فقد ازداد عددها. فعلى صعيد تأسيس الشركات المساهمة المملوكة بالكامل للعمانيين تمت الموافقة على تأسيس العديد منها، وقد بلغ مجموع رأسمالها أكثر من ١٩٩٠/١٢/٣١م (٦٦) شركة مساهمة مجموع رأسمالها أكثر من ١٩٩ مليون ريال عماني، منها ٢٥ شركة صناعية، و٥ شركات تجارية، و٣ شركات سياحية وفندقية و٦ شركات زراعية، و١٨ شركة للقطاع المالي، و٢٥ شركة لقطاع النقل والمقاولات، وشركتان في مجال الصحافة والنشر.

وعلى صعيد الشركات التي يشترك فيها رأس المال العماني مع الأجنبي فقد وصل مجموعها في ١٩٩٠/١٢/٣١م إلى ٢٧٤ شركة، منها ١١٤ شركة توصية، و١٤٦ شركة محدودة المسؤولية، و١٦ شركة مساهمة و٨ شركات تضامنية، وبلغت المشاركة العمانية في رأس مال هذه

الشركات أكثر من ٧٥ مليون ريال عماني، وقد ركزت هذه الشركات معظم رأس مالها في القطاع المالي بنسبة حوالي ٥٩٪ يليه القطاع الصناعي بنسبة حوالي ١٣٪.

وإلى جانب هذه الشركات هناك أيضا شركات ومكاتب تعمل في المجالات المهنية مثل الاستشارات الهندسية والقانونية والأطباء... الخ. وقد بلغ مجموع هذه الشركات والمكاتب المهنية المسجلة في ١٢/٣١/١٩٩٠م عدد ٥٤٢ شركة ومكاتب معظمها تعمل في مجال الاستشارات الهندسية يليها المحاسبية مقارنة بـ ٤٩١ شركة في عام ١٩٨٩م.

ونظرا لما لتجارة البسور من أهمية تجارية واجتماعية، باعتبارها من الصادرات الهامة للسلطنة ومورد رزق للكثير من المواطنين، ولأنها تمثل حرفة هامة من الحرف التقليدية، فقد قامت الحكومة بشراء كل محصول عام ٨٩/١٩٩٠م والذي بلغ ٢٣٥٢٣ر٢٢٣ طنا. وقد تم تصدير ١١٠٢ر٥ طن منه إلى الهند خلال عام ١٩٩٠ بلغت قيمتها التصديرية مبلغ ٣٤٠٧٥٥ ريال عماني.

وحرصا من الحكومة على توصيل خدماتها لجميع أرجاء السلطنة وتخفيفا على المواطنين فقد تم افتتاح إدارة للتجارة والصناعة بخصب بمحافظة مسندم خلال عام ١٩٩٠م، وبذلك بلغ عدد هذه الإدارات ثمانية، إضافة إلى إدارة مسقط، وذلك بهدف تشجيع وتنمية الحركة التجارية والقيام بالأعمال التي سبقت الإشارة إليها من إصدار التراخيص والسجلات التجارية وغير ذلك. وتم تركيب جهاز الحاسب الآلي في هذه الإدارات وفي المديرية العامة للتجارة والصناعة بمحافظة ظفار في بداية الربع الأخير من عام ١٩٩١م.

وفي مجال التأمين .. فقد أولت وزارة التجارة والصناعة اهتمامها ورعايتها لهذا المجال، بهدف خلق سوق تأمين قادر على توفير التغطيات التأمينية على أسس فنية بما يخدم المصالح الاقتصادية والمالية في البلاد،

وبما يحمي حقوق المؤمن عليهم. وتقوم الوزارة بالترخيص وتجديد الترخيص لشركات التأمين ومراقبتها.

وخلال عام ١٩٩٠م قامت دائرة التأمين بالوزارة بدراسة مشروع إنشاء إعادة تأمين وطنية بالسلطنة لتحقيق أهداف إقتصادية وقومية كثيرة، كما قامت ببدء الدراسة المشتركة مع باقي دول مجلس التعاون لإنشاء شركة خليجية لإعادة التأمين. كما قامت الوزارة أيضا بإصدار قرارات وزارية لتنظيم ومراقبة أعمال شركات التأمين بالسلطنة، منها القرار الوزاري رقم ٩٠/٥٦ الخاص بلائحة استثمار أصول شركات التأمين، والقرار الوزاري رقم ٩٠/١٠٦ الخاص بضوابط تنظيم مزاوله مهنة سماسرة التأمين في السلطنة. وتوشك الوزارة على الانتهاء من دراسة مشروع إصدار وثيقة تأمين موحدة للسيارات. كما قامت الوزارة بالاتفاق المبدئي مع كلية عمان الفنية الصناعية على إنشاء تخصص للتأمين فيها، وتجري دراسة التفاصيل اللازمة لتنفيذ هذا الأمر.

ب - قطاع الصناعة :

شهد القطاع الصناعي في الأعوام السابقة وفي هذا العام بالذات نموا كبيرا وذلك نتيجة للتوجيهات السديدة التي يوليها جلالة السلطان المعظم لهذا القطاع. وفي العيد الوطني الحادي والعشرين الذي شهد مهرجان عام الصناعة أعلن جلالته حفظه الله تمديد عام الصناعة لعام آخر ليكون عام ١٩٩٢م عاما للصناعة لما للصناعة من دور حيوي في تنمية الاقتصاد الوطني وباعتبارها ركيزة هامة يقوم عليها هذا الاقتصاد وتجسيدها لاهتمام جلالة القائد بتنمية هذا القطاع من ناحية وتنويع مصادر الدخل الوطني - وجاءت كلمات جلالته في خطاب العيد الوطني الحادي والعشرين جلية واضحة مبرزة هذا التوجه الأساسي في مسيرة التنمية والبناء في عمان حيث قال جلالته حفظه الله: «إننا لا نألو جهداً في دعم القطاع الصناعي وتوفير الحوافز المناسبة له وصولاً إلى نهضة حقيقية في هذا المضمار تؤدي ثمارها الطيبة. غير أنه ينبغي



هيئة منطقة الرسيل الصناعية



لتحقيق ذلك مضاعفة الجهد من جانب القائمين على الصناعة من أجل مزيد من الكفاءة الانتاجية والالتزام بمواصفات الجودة ومعاييرها. ولاشك أن التطوير المستمر للمنتج العماني نحو الأفضل يقتضي اهتمام الصناعة الوطنية بإجراء البحوث والدراسات اللازمة في هذا الشأن، والعمل على ايجاد قاعدة علمية تدفع عجلة التصنيع قدما إلى غايتها المنشودة.

لقد تابعنا باهتمام وتقدير الجهد الذي بذل هذا العام، بالتعاون بين الحكومة والمواطنين، من أجل تطوير قطاع الصناعة كما وكيفا. وندعو إلى أن يستمر هذا الجهد وهذا التعاون في المستقبل. فبالعمل الدؤوب المنتج. وتعبيراً عن رغبتنا في مواصلة هذا الجهد واستكماله للاستفادة من نتائجه فاننا نعلن تمديد فعاليات عام الصناعة لمدة عام آخر تشجيعاً منا لإقامة مزيد من المشروعات في هذا القطاع الحيوي تضاف إلى ما تم إنجازه في هذا العام والأعوام السابقة، وتأكيداً لاهتمامنا الدائم بتنويع مصادر الدخل القومي وتطوير اقتصاديات البلاد...».

وزيادة في الاهتمام وإطلاقاً للمنافسة الشريفة بين المصانع في هذا المجال، فقد خصص جلالته جائزة سنوية تمنح لأفضل خمس مصانع على مستوى السلطنة وفق معايير محددة، كما أعطى جلالته بزيارة منطقة الرسيل الصناعية قبيل قيامه بجولته السنوية المباركة لعام ١٩٩١م دفعة قوية لمزيد من البذل والعطاء في سبيل القيام بالواجبات والالتزامات نحو الوطن عامة والصناعة العمانية خاصة، تلك الصناعة التي يحث جلالته باستمرار على أن تقوم على سواعد العمانيين. ولاشك أن عام الصناعة الأول عزز من الجهود الوطنية نحو مسألة التعمين وإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة تدريجياً. وبذلك فإن دعم الصناعة على هذا النحو المتنامي سوف يزيد من فرصة العمالة أمام المواطنين.

وبالفعل فقد شهد عام ١٩٩١م إفتتاح العديد من المصانع وهي «مصانع الوردة للأحذية» و «الشرقية لمواد البناء» و «ملبوسات ممتاز» و «الشركة العامة للصناعات الجلدية» وشركة البلور والزجاج المزخرف»



مصنع الزيوت العمانية في منطقة الرسيل الصناعية

و«مؤسسة وادي محرم» و«مؤسسة الوليد للإطارات» و«مصانع الخليج للمواد الغذائية» و«الصناعات الوطنية للسفائنات» و«مصانع مسقط لصناعة الغازات الوطنية المنزلية» و«صناعة قرطاسية الكمبيوتر» و«الشركة الوطنية لتعبئة الشاي» ومصنع حلويات عمان» و«مصنع ملبوسات رائع» ومصنع اجاي للطاقة الشمسية.

وفي عام ١٩٩١م تم افتتاح مصنع الشركة العمانية لصناعة الأدوية والكيمائيات بولاية البريمي. ويعتبر هذا المصنع أول مصنع في المنطقة لصناعة الأدوية بما يملكه من أساليب تكنولوجية متطورة ومنهج علمي مخطط ومدرّس، مما مكّنه من الدخول في المنافسة العالمية في مجال صناعة الأدوية، وذلك بتصديره شحنة من الأدوية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وتتوقع الوزارة أن يتم افتتاح الكثير من المشاريع الصناعية الجديدة التي هي الآن في طور الإنتاج التجريبي ومنها ما انتهى من هذه المرحلة، ومنها ما أعلن عن مشروع إنشائه في شهر إبريل من عام ١٩٩١م، إذ أعلنت هيئة منطقة الرسيل الصناعية عن طرح المناقصة رقم ٩١/٣

الخاصة بتشجيع أحد عشر مصنعا جاهزا بمنطقة الرسيل الصناعية. وبالإضافة الى منطقة الرسيل الصناعية التي أقامتها وزارة التجارة والصناعة في عام ١٩٨٣م والتي تحتوي على أكثر من ٤٤ مصنعا تمارس أنواعا مختلفة من الأنشطة الصناعية، فإن العمل بدأ في تنفيذ المرحلة الأولى لمنطقتي ريسوت وصحار الصناعيتين في شهر يوليو من عام ١٩٩١م. وخلال الخطة الخمسية الرابعة سوف يتم إنشاء المنطقة الصناعية في كل من نزوى وخصب في سنة ١٩٩٣م، والمنطقة الصناعية في كل من صور والبريمي في العام التالي، مما يدل على مدى الاهتمام الكبير الذي تبذله الدولة لتنمية هذا القطاع الهام.

وفي هذا المجال فقد أصدرت الحكومة العديد من القوانين والتشريعات التي تكفل لقطاع الصناعة النمو والوقوف أمام المنافسة الأجنبية. مثال ذلك المرسوم السلطاني رقم ٨٢ لسنة ٨٠ الذي يوفر القروض الصناعية بدون فوائد، والرسوم السلطاني رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٧م الخاص بتقديم الدعم المالي للقطاع الخاص في مجال الصناعة والسياحة.

وتطبيقا لهذين المرسومين فقد تم خلال عام ١٩٩٠م تقديم قروض للقطاع الصناعي بلغت قيمتها ٤ ملايين ريال عماني استفاد منها أربعة مشاريع صناعية، وبذلك بلغ عدد القروض المقدمة للمنشآت الصناعية العمانية منذ الخطة الخمسية الثانية وحتى نهاية العام الماضي ٦٨ قرضا استفاد منها ٦٢ منشأة صناعية، في حين بلغت قيمة القروض الإجمالية لها حوالي ٢٧ مليون ريال عمان.

وبمناسبة عام الصناعة أصدر جلالة مرسومياً يقضي بإعطاء منح رأسمالية ودعم الدراسات لمرحلة ما قبل الاستثمار وذلك عن طريق إيجاد أكبر قدر من فرص العمل للشباب لاسيما خريجو الجامعات والكليات الفنية ومؤسسات التدريب المهني وذلك بمساعدتهم في إقامة منشآت صناعية تقوم على أساس من دراسات فنية واقتصادية تقرر جدوى المشروع.

وفي إطار تشجيع القطاع الخاص يقدم بنك التنمية القروض للمشروعات الصناعية بفوائد مخفضة، ويتم تسديد هذه القروض على فترات تصل إلى عشر سنوات مع وجود فترة سماح تغطي أولى سنوات التشغيل، بالإضافة إلى أن الحكومة تدعم معدل الفائدة الذي تدفعه المشروعات التي يمولها هذا البنك. وبالنسبة للمشاريع المنفذة في مسقط



مصنع الكابلات في منطقة الرسيل الصناعية

ومنطقة الرسيل الصناعية يحصل البنك على معدل فائدة سنوي قدره ٦٪ أما المشاريع التي تقام في المناطق الأخرى فتتخضع لمعدل فائدة خاص مقداره ٤٪ فقط.

كما أن الدولة أصدرت ومنذ عام ١٩٨٩م قانونا لإعفاء المصانع من ضريبة الدخل أو أية ضرائب أخرى قد تفرض مستقبلا خلال الخمس سنوات الأولى من إقامة المصنع مع إمكانية تمديد هذا الخمس

سنوات أخرى بقرار من وزير التجارة والصناعة. وفي هذا الإطار فقد تفضل جلالة السلطان المعظم في شهر يونيو من عام ١٩٩١م بتمديد فترة الإعفاء الممنوحة بموجب المرسوم السلطاني ٢٩ لسنة ١٩٩٠م لمدة سنتين، وذلك بالنسبة لبدء تطبيق ضريبة الأرباح على المؤسسات التجارية والصناعية وذلك تشجيعاً للقطاع الخاص في مجال النشاط التجاري والصناعي.

ووسائل الدعم الأخرى التي تتمتع بها الصناعة العمانية كثيرة منها أن المصانع العمانية تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية على الواردات والمعدات والمواد الخام اللازمة للإنتاج الصناعي، كما تتمتع أيضاً بإعفاء صادراتها من أية ضرائب على الصادر منها إلى الخارج. وفي نفس الوقت تقدم الحكومة لهذه المصانع الحماية الجمركية بزيادة التعريفة الجمركية على البضائع المستوردة المشابهة للإنتاج المحلي، أو منع أو تقييد استيرادها مع مراعاة كفاية الإنتاج المحلي من حيث الكمية والنوع لحماية المستهلك ومصالحه، مع استثناء البضائع والمنتجات المستوردة من دول مجلس التعاون الخليجي من الرسوم الجمركية عملاً بالاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس.

كما أصدرت وزارة التجارة والصناعة في مايو ١٩٩٠ قرارها بإعفاء المشروعات الصناعية التي تقل تكلفتها الاستثمارية عن ١٠٠ ألف ريال عماني من تقديم أية دراسات جدوى إقتصادية أو فنية للمشروع، وقصر إجراءات الحصول على ترخيص البدء في المشروع على تعبئة الاستمارات، على أن يصدر الترخيص خلال أسبوعين من تقديم الطلب.

وزيادة في تقديم الدعم للصناعة العمانية فقد قامت وزارة التجارة والصناعة بتزكية الشركات الصناعية المستوفية للشروط لدى وزارة الكهرباء والمياه لخفض تعريفة الكهرباء المستخدمة لأغراض الإنتاج الصناعي، واستفادت من ذلك حوالي ٦٨ منشأة صناعية، مما أدى إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وجعل الصناعة العمانية أكثر مقدرة على منافسة مثيلاتها من الواردات. وحتى يتم دفع الصناعة العمانية إلى الأمام

بسرعة أكبر، فإن منتجات هذه الصناعة تحظى بأفضلية الشراء من قبل الهيئات والوزارات الحكومية، حتى وإن زادت أسعار هذه المنتجات عن أسعار المنتجات المستوردة بنسبة تصل إلى ١٠٪.

وفي مجال دعم الصناعة أيضاً فإن الوزارة تعمل على توفير الأراضي التي تنشأ عليها المصانع وتزودها بالخدمات التي تلزم لإقامة المشروعات الصناعية كما هو الحال بمنطقة الرسيل الصناعية، وتقوم الوزارة أيضاً بإجراء المسوحات الخاصة بالاستثمار الصناعي، وإعداد دراسات الجدوى لتقديمها للقطاع الخاص والمستثمرين. كما أن هيئة منطقة الرسيل الصناعية تقدم مزيداً من التسهيلات للمستثمرين في مجال الصناعة، وذلك بتسهيل تأجير المصانع الجاهزة التي تنشئها الهيئة لمدة ٢٥ سنة على الأقل قابلة للتديد لفترة تصل إلى ٩٩ سنة، وبقيمة إيجارية معقولة يعاد النظر فيها كل خمس سنوات. وهذه ميزة تدخل ضمن المزايا الكبرى التي لا يوجد لها مثيل في أي منطقة صناعية أخرى، لأنها توفر على المستثمر وقته وجهده وقدرأ لا بأس به من التكلفة التي كان سينفقها في إنشاء مصنع خاص به.

ونتيجة لهذه الجهود كلها ولتلك التسهيلات جميعها فقد إزداد عدد المنشآت الصناعية المسجلة في مختلف أنحاء السلطنة، ففي عام ١٩٩٠م تم تسجيل ١٤٢ منشأة صناعية بلغت تكاليفها الاستثمارية حوالي ٦٥ مليون ريال عماني، وبذلك وصل عدد المنشآت الصناعية المسجلة في السلطنة إلى ٣٤٨٤ منشأة مجموع تكاليفها الاستثمارية حوالي ٣٨١٣ مليون ريال عماني.

والإنتاج المتوفر من هذه المنشآت القائمة متنوع إلى حد كبير، إذ يشمل منتجات صناعة الخامات المعدنية غير المعدنية التي احتلت قائمة المنتجات الصناعية في السلطنة، ومنتجات الصناعات الخشبية بما فيها صناعة الأثاث، ومنتجات الصناعات المعدنية والمكينات والمعدات، هذا

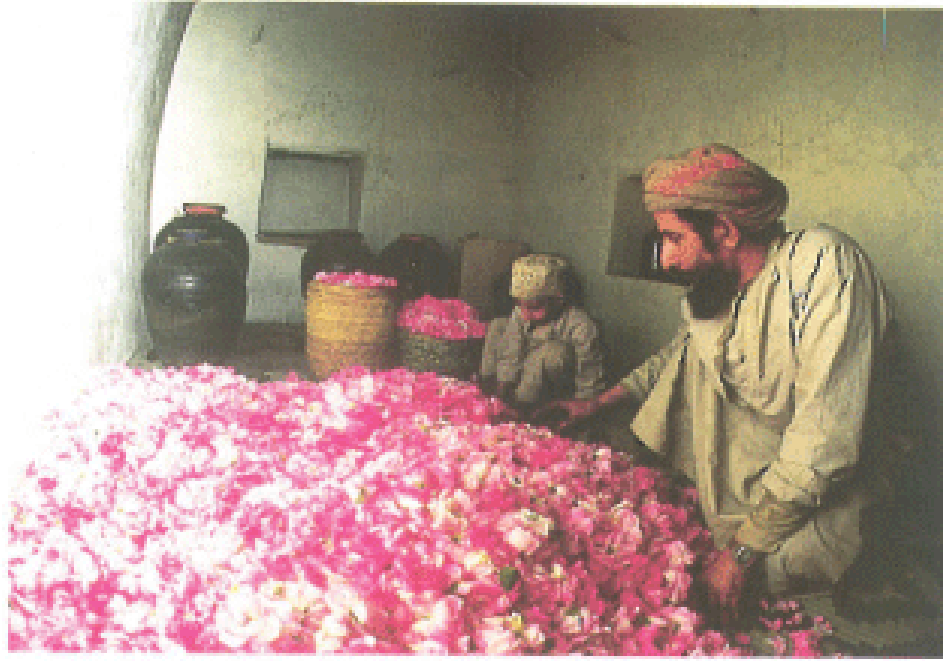
بالإضافة إلى منتجات صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والمواد الكيماوية ، ومنتجات صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود والأسمت ومواد البناء والأدوية التي افتتح مصنعها في مستهل عام الصناعة في ولاية البريمي، إلى غير ذلك من المنتجات الصناعية الأخرى.

وسوف تشهد الخطة الخمسية الرابعة إقامة منشآت صناعية كبرى تقوم بها الدولة، كمشروع الصناعات البتروكيماوية، ومشاريع تصنيع خامات الماغنسيوم والكروميت. وتصنيع أنابيب النحاس وسبائك الكروم. أما المشروعات التي تتطلب استثمارات رأسمالية متوسطة فستترك للمستثمرين من القطاع الخاص في عدد من المجالات وخاصة في الصناعات الغذائية.

كما تشمل الخطة الخمسية الرابعة إنشاء صناعات هندسية معدنية لإنتاج القضبان والأسلاك النحاسية وكوابل التليفونات والقوارب اللازمة لأغراض الصيد والترفيه، ومسابك الحديد، والمواد الكيماوية المختلفة وغيرها من الصناعات التي يمكن أن تكون ذات جدوى إقتصادية وربحية للمستثمرين.

هذا بالإضافة إلى ترقية ومساعدة الصناعات الحرفية (المنزلية) في مجال تسويق منتجاتها من خلال الجهاز الحكومي المقترح إنشاؤه في هذه الخطة، ليكون مسؤولاً عن تشجيع وتنمية هذه الصناعة. وفي نفس الوقت فإن الحكومة وتنفيذاً لتوجيهات جلالة السلطان المعظم تعمل على دعم الحرف التقليدية العمانية المختلفة في مجال الرعي والزراعة والصيد والمشغولات اليدوية وأعمال النسيج والفخاريات الخ.

وقد وصل تشجيع جلالته لهذا النوع من النشاط الصناعي اليدوي إلى حد تكريم أصحاب هذه الحرف في العيد الوطني السابع عشر، دفعا لهم على عدم التخلي عن مهنتهم ومهن أجدادهم، وحثا للأبناء على عدم التأفف أو الابتعاد عن هذه الأعمال الحيوية التي تحافظ على التراث العماني، والتي هي في نفس الوقت وسيلة ملائمة للإنتاج والكسب المادي لعدد



صناعة ماء الورد بالجيل الأخضر

كبير من المواطنين الذين لازالت منتوجاتهم في هذا المجال تلقى إقبالا من شرائح كبيرة من أفراد المجتمع العماني. وهكذا فإن وزارة التجارة والصناعة قد نجحت في إقامة صناعة عمانية نامية ومتطورة، تنفيذا لتوجيهات جلالة السلطان المعظم. وقد أثبتت هذه الصناعة قدرتها على المنافسة وحققت نتائج مشجعة، سواء على المستوى المحلي أو الخارجي رغم ما تواجهه من منافسة. فقد راجت منتوجاتها في أسواق دول الخليج نظرا لجودتها العالية والتزامها بالمواصفات، كما صدر بعض الإنتاج العماني الى الدول الأجنبية. وقد بلغت نسبة التصدير من إنتاج هيئة الرسل الصناعية الى حوالي ٤٥٪ من مجموع المنتجات المصنعة بالمنطقة، ولذلك فإن الحكومة تعمل باستمرار على دعم فرص الاستثمار الصناعي للمشاريع التي تثبت جدواها الاقتصادية وخاصة تلك التي تمتلك فيها السلطنة ميزة نسبية.

وبالإضافة إلى نشاط وزارة التجارة والصناعة في قطاعي التجارة والصناعة فقد كانت لها سياستها التنموية الخاصة في قطاع آخر هو

قطاع السياحة، حيث يعتبر هذا القطاع أحد الروافد الهامة المساهمة في تنمية الدخل القومي وزيادة موارد البلاد من العملات الصعبة.

ج - قطاع السياحة :

تدفق على السلطنة في السنوات الست الماضية ٦٥ مليون زائر، وكل يوم يتدفق عليها المئات من أبناء الخليج وبدون تأشيرة دخول، مما جعل السلطنة تحتل مكان الصدارة سياحيا بين دول المنطقة. ولم يأت هذا الأمر من فراغ، ذلك أن السلطنة تتمتع بميزات سياحية كثيرة جعلتها تحصل على هذه المكانة. من هذه الميزات أنها صاحبة تراث تاريخي حضاري عريق فأينما ذهبت تجد أمامك برجاً أو قلعة أو حصناً أو أثراً تاريخياً قديماً يبهّر العقل ويمتلك الفؤاد ويثير المشاعر.

كما أن الطبيعة جميلة وخلابة في كثير من مناطق السلطنة، سواء على ساحلها الطويل أو في جبالها الخضراء. ذلك أن السلطنة تتمتع بسواحل متنوعة ذات طبيعة ساحرة تحوي ثروات جمالية وبحرية جزيلة. فسواحل مسقط على سبيل المثال تعد أكثر المناطق توفيراً للتسلية والترفيه، وتتميز الشواطئ الساحلية الممتدة من رأس السوادي إلى رأس الحمراء بسهولة الوصول إليها الأمر الذي جعلها منطقة مفضلة للتنزه يرتادها المواطنون والزوار طوال الأسبوع.

يضاف إلى ذلك أن شاطئ بندر الجصة وبندر الخيران يعدان من أجمل المواقع البحرية في مسقط، ويمكن الوصول إليهما عن طريق البحر، أو من خلال طريق جبلي معبد يصل إلى الشاطئ، وتحيط بالموقع سلسلة من الجبال الصخرية العالية التي تحاذي البحر تماماً وتترك مساحات متفاوتة لشواطئ رملية بيضاء يؤمها السياح والمقيمون في السلطنة، فيما تقف مجموعة أخرى من الجزر الصخرية الصغيرة في مواجهة هذه الشواطئ فتكون بمثابة مصدات للأمواج والرياح، مما يعطي للشواطئ الداخلية جمالاً وهدوءاً نادريين. ومما يزيد في جمال هذه الشواطئ أن السلاحف والطيور البحرية تلجأ إليها للتعشيش، كما أنها تزخر بالأسماك المتنوعة، مما يعطيها جمالاً فوق جمال. ويتمتع شاطئ (طيوي) بمياهه الهادئة ورماله الناعمة، كما أن

شاطيء رأس الحد تؤمه السلاحف البحرية لبناء أعشاشها، ويكثر نشاط السلاحف الخضراء على الشريط الساحلي الممتد بين رأس الحد ورأس الخبة أكثر من غيره من مناطق السلطنة. وقد اكتشف مشروع إدارة المناطق الساحلية بوزارة التجارة والصناعة مناطق عذراء هامة للسلاحف الخضراء على الرف الصخري الضحل الذي يحف ساحل جعلان والذي يتوسط الأشجرة.

ويعد ساحل الحكمان منطقة غنية بمناظرها الطبيعية وغنية بالشعاب المرجانية التي يصل مساحتها الى عدة كيلومترات مربعة، والتي تتكون من المرجان الملفوف مما يعطيها أهمية إضافية، كما أن هذا الساحل غني أيضا بالأسماك النادرة التي لم تكن معروفة لدى الأرساط العلمية من قبل. ويتردد الزوار على المناطق الواقعة جنوب الخط الساحلي في رحلات ذات طبيعة استكشافية خالصة أو ذات أهداف محددة، كمراقبة الطيور في بر الحكمان أو إقامة المخيمات في الدقم ورأس مدركة، مع القيام بالبحث عن الحفريات في جرف ما بين مسقط وصلالة. ويتوقف الزوار في منطقة النكدة ببر الحكمان لمشاهدة طيور النحام وأسراب أخرى مختلفة من الطيور المتنوعة الأشكال والألوان، وزيارة سوق سناو.

ويتميز الساحل الواقع الى الجنوب من بر الحكمان بالجمال، فبدءاً من رأس شمال خلوف تصبح الشواطئ وردية اللون وذلك بسبب ترسبات صدفية كثيفة، وتقوم أسراب من طيور النحام بتمشيط المياه الضحلة بحثاً عن الطعام في حين تقوم طيور النورس واللقق بمراقبتها، وتطوف طيور أبو ملعقة ومالك الحزين الخور بحثاً عن الطعام، مما يزيد من جمال هذا الساحل ويجعله متعة للناظرين.

وبصفة عامة فإن السواحل العمانية تزخر بالعديد من المناظر الطبيعية الخلابة، والطقس الممتع في معظم فصول السنة، والأحياء البحرية والشعب المرجانية، مما أهلها لأن تكون مناطق جذب سياحي كبير، ولذلك تعمل الحكومة الرشيدة جاهدة على تطوير هذه المناطق السياحية الساحلية لما تحويه من ثروات وخيرات طبيعية وسياحية ممتازة.

أما محافظة ظفار ومستقبلها السياحي فحدث عنه ولا حرج، ذلك أنها

تستقبل يوميا المئات من أبناء الخليج وغيرهم من الذين يركزون على زيارة هذه المنطقة ولاسيما في فصلي الخريف والصيف، حيث تتألق الطبيعة بجمالها الأخاذ في وادي ظفار الكبير الذي تكسو الخضرة جباله الشامخة ، وينمو فيه الكلا والعشب، ويزخر بالعديد من الشلالات المائية الجميلة وينابيع المياه العذبة والعيون الفوارة التي لا تنقطع عن الخريف الذي يأخذ اللب ويسحر القلب، ويتلقف باشتياق زخات المطر الذي لا ينقطع على الجبال والوديان بفعل الرياح الموسمية التي تهب في فصلي الصيف والخريف، مما جعل هذه المنطقة تسمى بحق (جنة السلطنة)، لما تحتويه من هذه النعم الطبيعية، وكذلك نعمة الطقس الجميل الذي لا تزيد درجة حرارته عن ٢٠ الى ٢٥ درجة مئوية، مما جعلها مزارا للكثيرين من الزوار والسياح.

ونظرا لغنى السلطنة بالعديد من المناطق ذات الطبيعة الجميلة والمتنوعة، فقد وضعت المديرية العامة للسياحة في عام ١٩٩١م خططا كثيرة لتنمية هذا القطاع، منها خطة تهدف الى دراسة نوع من السياحة يعرف بـسياحة المغامرات، وسوف يبدأ تنفيذ هذه الخطة خلال الموسم السياحي المقبل بعد إجراء مزيد من الدراسات حول الأماكن التي سيتم فيها ممارسة هذا النوع من السياحة ذات الطبيعة الخاصة.

ويعود التفكير في تنفيذ هذا النوع من السياحة الى أن السلطنة تتمتع بوجود أماكن بكر ما زالت تحتفظ بصورتها الأولى ولم تدخلها عوامل الحداثة لتغير من طبيعتها، مما يؤهلها لتكون على رأس قائمة الأماكن التي يمكن لـهواة المغامرات ارتيادها واستكشافها لأول مرة، حيث يوجد في المناطق الجبلية عدد كبير من الكهوف والمغارات التي تدور حولها أساطير مختلفة، منها كهف مجلس الجن ويعد أحد أكبر الكهوف في العالم، والذي قام عدد من المغامرين البريطانيين بارتياحه دون أن يصلوا الى تحديد مساحته.

وقد أكدت دراسة أعدتها المديرية العامة للسياحة أن هناك امكانيات ممتازة لاستغلال سياحة المغامرات، وقالت إن هذا النوع من السياحة سوف يفتح آفاقا جديدة لمرتاديه، خاصة في مناطق مسندم التي تطل على خليج هرمز، وفي الجبل الأخضر ومنطقة جبال الحجر الشرقي،

بالإضافة الى محافظة ظفار في جنوبي السلطنة.

وقد وضعت المديرية العامة للسياحة اللمسات الأخيرة لخطة شاملة للتنمية السياحية في السلطنة بصفة عامة، بمساعدة فريق متخصص من الأمم المتحدة، ومن المتوقع أن يستمر العمل بهذه الخطة حتى عام ٢٠٠٥م. وهكذا تعمل الدولة جاهدة على كل ما يسهل تنمية هذا القطاع وتنشيطه.

ومما سهل هذا التنشيط وزاده فاعلية، تلك الطرق التي أقامتها الدولة وربطت بين مختلف أطراف البلاد وأنحائها، وسهلت للسائحين والزوار الوصول إلى أي مكان في السلطنة. مثال ذلك الطريق الذي يربط بين مسقط وصلالة والذي يبلغ طوله حوالي ١١٠٠ كم، وقد تم تجهيزه باستراحات للسفر اشتملت على عدد كبير من المطاعم ومحطات البنزين لخدمة السياح المتجهين برا إلى مسقط أو إلى المناطق الجنوبية. وهناك أيضا طريق الباطنة الذي يمتد ما بين دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة ومسقط، وقد زود هذا الطريق بمحطات للبنزين كل عشرين كيلومتر، وكذلك بمطاعم فاخرة. وهناك أيضا طريق عبري الذي يتصل بمنطقة العين بدولة الامارات، وقد جهز هو الآخر بكل التسهيلات اللازمة للسفر مما زاد من فاعلية النشاط السياحي وتطوره في السلطنة.

وقد ازدادت هذه الفاعلية وذلك التطور أيضا نتيجة للمشاريع السياحية الأخرى التي شهدتها السلطنة، من إنشاء فنادق ومطاعم واستراحات ومراكز ترفيهية عديدة في مختلف أنحاء البلاد. وفي هذا المجال فقد تم إنشاء عدد من المطاعم السياحية في محافظة مسقط وفي محافظة ظفار، هذا بالإضافة إلى المطاعم الموجودة في الفنادق فئة خمسة نجوم وأربعة نجوم، والتي تقدم أفضل الخدمات للمقيمين والزائرين على حد سواء.

أما قطاع الفنادق فقد نما نموا ملحوظا. إذ تم افتتاح فندقين أحدهما



جمال الطبيعة بساتنة خضراء



فندق (مخا) الذي يقع في منطقة الوادي الكبير بمحافظة مسقط وتكلف حوالي ٩٥١ ألف ريال عماني وافتتح في فبراير من عام ١٩٩١م. وفندق البريمي الذي يقع في ولاية البريمي وتكلف حوالي ٣ ملايين ريال عماني وافتتح في نوفمبر من عام ١٩٩٠م. وفندق مجان بمحافظة مسقط الذي افتتح خلال عام ١٩٩١م. وبافتتاح هذه الفنادق يكون إجمالي عدد الفنادق ٢٢ فندقا يقف على رأسها فندق قصر البستان الذي يعتبر أحد الفنادق المتميزة في العالم.

والجدير بالذكر أن هذه الفنادق تهتم بتنفيذ سياسة التعمين التي وصلت إلى ١٨٦٪ حتى ديسمبر من عام ١٩٩٠م. ويقوم القطاع الخاص بجهد في هذا المجال، إذ يجري حاليا تنفيذ عدد من المشاريع السياحية المتنوعة المقدمة من هذا القطاع في مناطق ولايات السلطنة، وخاصة في محافظة مسقط وولايتي صور والبريمي ومحافظة ظفار. ويلقى القطاع الخاص في هذا المجال الدعم الحكومي الذي يصل إلى ١٠٠٪ بالنسبة لشركات ومؤسسات هذا القطاع التي تعمل في مجال السياحة في محافظة مسقط و١٢٥٪ للمشاريع التي يقوم بها في الولايات البعيدة عن مسقط، عدا التسهيلات في سداد الأقساط التي يسدد بعضها في مدة تتراوح ما بين ٣ إلى ٥ سنوات، ويسدد البعض الآخر في مدة تتراوح ما بين ١٠ إلى ٢٠ سنة، وبدون أية فوائد. وفي هذا المجال فقد قامت الدولة بدعم خمسة مشاريع سياحية عن طريق القروض الميسرة، مما جعل الدعم السياحي يبلغ في مجمله أكثر من أربعة ملايين ريال عماني حتى نهاية العام الماضي.

ومن المشاريع التي يقبل عليها القطاع الخاص تأسيس وكالات السفر والسياحة التي تقوم بدور هام في تنظيم دخول المجموعات السياحية. وقد ارتفع عدد هذه الوكالات في العام الماضي ليصل إلى ٦٢ وكالة تمارس دورها في تنمية قطاع السياحة، مقارنة بـ ٤٩ وكالة كانت مسجلة حتى ديسمبر ١٩٨٩م، أي بنسبة زيادة مقدارها ٢٠٪. وفي إطار دعم وتنشيط الحركة السياحية فقد أقيمت خمسة معارض داخلية في مركز عمان للمعارض خلال العام الماضي، كما شاركت السلطنة



جانب من خدمات
السياحة بالسلطنة

في معرض برلين الدولي لأول مرة في مارس من ذلك العام، كما أقيمت عدد من المعارض الدولية والتي شاركت فيها السلطنة خلال عام ١٩٩١م، وهي معرض برلين السياحي، ومعرض دمشق الدولي، ومعرض طهران الدولي، والمعرض المشترك السابع لدول مجلس التعاون. وتعتبر هذه المعارض الواجهة التي يتعرف المجتمع الدولي من خلالها على منجزات النهضة بالسلطنة، وعلى المقومات السياحية والتسهيلات الموجودة ومستوى الخدمات المتقدمة في السلطنة.

والنشاط الاقتصادي المتمثل في السياحة والتجارة والصناعة يثريه وينشطه في الواقع بجانب ما ذكرناه عاملان: أولهما إنشاء غرفة تجارة وصناعة عمان، والثاني جهود وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في إعداد الكوادر الفنية المدربة اللازمة لتنمية وتطوير القطاع الصناعي بالذات.

٦ - غرفة تجارة وصناعة عمان

تساهم غرفة تجارة وصناعة عمان بجهد وافر وفعالية كبيرة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يقع على عاتقها تنفيذ السياسات التنموية التي تخطط لها الحكومة بقيادة جلالة السلطان المعظم. تلك السياسات التي يهتم القطاع الخاص بالنهوض بها وبالعامل على تنفيذها باعتباره الجناح الثاني في عملية التنمية بجانب القطاع العام.

وفي هذا الإطار فقد خططت الغرفة خطوات هامة على الطريق الصحيح من خلال حركتها الدائبة لحفز القطاع الخاص على المشاركة في عملية التنمية بالاستثمار في المشروعات الإنتاجية، وتنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية، وإيجاد مصادر جديدة للدخل القومي، وذلك بالإضافة الى ما تقوم به من مهام أخرى تتلخص في النقاط الآتية:

١ - جمع وتوفير المعلومات والإحصاءات اللازمة لتنمية التجارة والصناعة وكذا التشريعات والقوانين التجارية والصناعية.

٢ - العمل على فض المنازعات التجارية بين المتخاصمين من التجار وذلك بواسطة التحكيم.

٣ - تقديم المشورة والرأي للحكومة بشأن الأمور المتعلقة بالتجارة والصناعة، كالتشريعات الجمركية والضرائب والسياسة والتأمين، ووسائل النقل والمواصلات ، وذلك لتنمية وحماية التجارة والصناعة. هذا بالإضافة إلى تقديم رأيها حول القوانين والأنظمة التجارية وتصوراتها حول السياسات الاقتصادية الرامية إلى تطوير وتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية.

٤ - تنظيم المؤتمرات والندوات الاقتصادية وإقامة المعارض التجارية والأسواق والمتاحف، بالإضافة إلى إمكانية إنشاء المعاهد المتخصصة في مجال التجارة والصناعة، وتوفير الخدمات الأساسية في مجال السكرتارية والمحاسبة والإدارة.

وتنهض الغرفة بتنفيذ أهدافها من خلال مجلس إدارة ومكتب تنفيذي ولجان متخصصة يبلغ عددها تسع لجان. وفي خلال شهر مايو من عام ١٩٩١م أجريت الانتخابات لاختيار ١٣ عضوا لمجلس إدارة الغرفة لمدة أربع سنوات. وكانت هذه الانتخابات مثالا طيبا ونموذجا مشرفا لسلوك والتزام واحد من أهم قطاعات المجتمع، وهو قطاع رجال الأعمال الذي يتمثل في أعضاء الغرفة، هؤلاء الأعضاء الذين يغطون مختلف مجالات النشاط التجاري والمهني في السلطنة.

وهذه الانتخابات هي التجربة الثانية في هذا المجال، وقد استخدم فيها الكمبيوتر في عملية فرز الأصوات، ولوحظ فيها الإقبال الكبير والواضح من مختلف أعضاء الغرفة، مما يعد عنصر نجاح هام لهذه التجربة التي تبشر بالخير وتجعل الغرفة ترقى إلى مستوى الثقة والتقدير الذي أسبغه على أعضائها جلالة السلطان المعظم، عندما تكرم بلقائه بأعضاء الغرفة في ١٨/٢/١٩٩٠م حيث أشاد في هذا اللقاء التاريخي بدور القطاع الخاص العماني وأعلن أن الدولة تقدم له كل التسهيلات، وأن هذا القطاع لابد وأن يلتزم بتطبيق التعمين «لأنه مطلب أساسي وحيوي، وبدونه لا يمكن أن نضمن للأجيال القادمة المستوى الكريم من العيش الذي نرجوه لهم».

كما حث جلالته أعضاء الغرفة على «القيام بدور هام في مجال نشر الوعي بين التجار والصناعيين في مجالات كثيرة، منها دورهم في التعاون مع الحكومة لتنفيذ البرامج التنموية على أفضل وجه، وضرورة زيادة مساهمتهم ليس فقط في التنمية الاقتصادية وإنما أيضا في التنمية الاجتماعية....».

وقد التزمت الغرفة بتوجيهات جلالته وحولت هذه التوجيهات السامية إلى خطة عمل خلال هذه المرحلة، ذلك أن هذا التقدير السامي لجهود الغرفة في مسيرة النهضة العمانية يعد وساما طوق أعناق القطاع الخاص العماني كله، وحافزا له على زيادة المساهمة الجادة في برامج التنمية.

ومن هذا المنطلق فقد تعددت أنشطة الغرفة واستطاعت أن تضع أسسا وضوابط للنشاط الاقتصادي الخاص، وعملت بجدية لتنفيذ السياسات الاقتصادية الجديدة، وتوعية القطاع الخاص بضرورة الاعتماد على النفس وزيادة الإنتاج واستغلال الثروات الطبيعية الاستغلال الأمثل، ووضع كافة إمكانات القطاع الخاص العماني في خدمة الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف التنمية.

كما أنها وضعت قضية التعمين على رأس اهتماماتها. وقد بدأت بنفسها فبلغت نسبة الموظفين العمانيين بالغرفة ٨٥٪، وقامت بتطوير نظام العمل فيها فأدخلت شبكة الحاسب الآلي في جميع دوائرها، وتم الانتهاء من تصميم ووضع البرامج المتعلقة بها، ويجري العمل لإدخال البيانات الخاصة بسجلات الأعضاء المنتسبين للغرفة والتي تتضمن معلومات واقية بأسماء وعناوين وطبيعة النشاط الذي يختص به كل عضو من أعضائها.

وقد ركزت الغرفة على أهمية برامج التدريب والتأهيل للكوادر الوطنية على الأعمال التي يحتاج إليها القطاع الخاص في مختلف تخصصاته وأنشطته. وفي هذا الإطار فقد أقامت الغرفة أسبوعا للتدريب خلال الفترة ٢٣ - ٢٧ مايو ١٩٩٠ م. وتضمن هذا الأسبوع معرضا لأجهزة ومعدات وبرامج التدريب أقيم في قاعة المعارض بالغرفة بمشاركة عدد من الشركات والمؤسسات الوطنية المتخصصة. وناقشت الندوة التي شملها هذا الأسبوع أوراق عمل هامة عن التدريب والتعمين دار حولها النقاش وكانت عناوينها كما يلي:

- القطاع الخاص وقضايا التعمين.
- دور المعاهد الخاصة في التدريب .
- انعكاسات التدريب المهني ومساهماته في تعمين القطاع الخاص.
- سياسة التعمين والإحلال.

كما قامت اللجان المتخصصة بالغرفة بتنظيم وعقد عدة ندوات علمية وفنية دعت إليها المتخصصين في مجالات الخبرة والمعرفة المختلفة، وذلك لزيادة التوعية في المجالات التي تهتم بها الغرفة. من هذه الندوات على سبيل المثال لا الحصر، «ندوة آفاق النفط في الوقت الحاضر والمستقبل»، وندوة «الصناعة العمانية، المواصفات والأسعار»، وندوة «إستراتيجيات الدخول إلى الأسواق الأمريكية».

وقد نظمت الغرفة أيضا عدة ندوات أخرى في كل من صلالة وإبراء وصور تناولت النشاط الصناعي والزراعي ودور الاستثمارات في تطوير العمل الزراعي والصناعي، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بموارد المياه.

ونتيجة للنشاط المتزايد للغرفة في الداخل والخارج، فقد زاد عدد الأعضاء المنتسبين لها، وتشير الأرقام إلى أن عدد هؤلاء الأعضاء من المؤسسات والشركات بمختلف أنواعها وأنشطتها وصل في نهاية عام ١٩٩٠م إلى ٢١٦٧ عضوا مقابل ٣٨١٩٥ عضوا عام ١٩٨٩، بنسبة زيادة مقدارها ١١٦٪.

وإذا كان لغرفة تجارة وصناعة عمان هذا الجهد الكبير في توعية وتشجيع القطاع الخاص على دفع عجلة التنمية في مجالات التجارة والصناعة، فإن جهة أخرى تبذل مجهودا ضخما يؤدي إلى تنفيذ سياسة الدولة في تطوير العمل في هذه المجالات، وفي تعميم قطاعات العمل بكافة أنواعها وأشكالها. تلك الجهة هي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

٧ - العمل والتدريب المهني

لا يبني الاوطان إلا أبنائها، ولا يمكن إنجاز التنمية والتطور في أي مجتمع إلا بعزيمة رجاله وشبابه وخاصة الشباب القادر على العمل، والمدرّب والمؤهل والمعد إعداداً كافياً في مجال تخصصه أو مهنته التي اختارها لنفسه.

وقد أصبحت مسؤولية إعداد هؤلاء الشباب وتدريبهم وتأهيلهم على عاتق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي أثبتت جدارة ومقدرة على التعامل مع واقع البيئة العمانية وحاجة المجتمع العماني في ضرورة تأهيل أفراده ليتولوا قطاعات الأعمال والمهن والحرف بأنفسهم بكل السبل الممكنة. وذلك تعبيراً عن حرص قائد المسيرة في تدبير فرص العمل للشباب العماني، وفي تدريبهم وتأهيلهم ليصبحوا رجال المستقبل في مجالات الحياة المختلفة.

ولذلك فقد اختطت الحكومة لنفسها وبناء على توجيهات جلالة السلطان المعظم خطة تركز دعائمها الأساسية على رعاية القوى العاملة الوطنية وتنمية قدراتها والعمل على استقرارها، وعلى التخطيط العلمي لهذه القوى بهدف تغطية احتياجات القطاع الخاص من مختلف التخصصات والمهارات الفنية المطلوبة، بما يحقق سياسة التعمين والعمل على إحلال الكوادر العمانية المؤهلة محل الأيدي العاملة الوافدة.

وفي نهاية عام ١٩٩١م صدر مرسوم بإنشاء هيئة للتدريب المهني تهدف إلى إدارة وتطوير أنظمة التدريب المهني القائمة أو التي ستنشأ مستقبلاً لتأهيل الكوادر الوطنية بغرض رفع الكفاية الانتاجية والوفاء بمتطلبات التنمية في شتى المجالات. وهي هيئة ذات استقلال إداري ومالي يشرف عليها وزير الخدمة المدنية.

يضاف إلى ذلك أن الوزارة تقوم بإعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بمتطلبات سوق العمل واحتياجاته، والاشتراك في رسم سياساتي التعليم والتدريب بما يحقق الاكتفاء الذاتي من العمالة الوطنية، ووضع الضوابط والقواعد المنظمة لتشغيل واستقدام العمالة الوافدة.

وقد قامت الحكومة بهمة ونشاط في العمل على تحقيق هذه السياسات والبرامج وذلك في مجال العمل وفي مجال التدريب المهني.

١ - مجال العمل :

يحتل قطاع العمل المتمثل في عملية استخدام القوى البشرية الوطنية واستقدام القوى البشرية الوافدة موقع الصدارة في اهتمامات الوزارة نظرا لزيادة حجم الطلب على الأيدي العاملة.

ولذلك تزايد دور التوظيف المحلي دعما لسياسة التعمين خلال السنوات الأخيرة، وشهد مكتب التوظيف خلال عام ١٩٩٠م تزايدا ملحوظا في إعداد المتقدمين للعمل في شركات ومؤسسات القطاع الخاص وبلغت إخطارات أصحاب الأعمال عن وظائف شاغرة لديهم لشغلها بالعمالة الوطنية ١١٦٦ إخطارا لعدد ٣٦٢٧ وظيفة شاغرة خلال نفس العام. وقد تم ترشيح ٧٦٧٨ مواطنا لأول مرة، وتم تلقي ٢٤١٠ إخطارا يفيد بتعيين المواطنين فعلا في المهن والوظائف التي تم ترشيحهم لها.

ونظرا للتطور السريع الذي شهدته البلاد في جميع المجالات الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية، فقد دعت الحاجة إلى استقدام عمالة وافدة لتغطية احتياجات سوق العمل من القوى العاملة، وذلك في ظل ضوابط وقواعد محددة لا تتعارض مع سياسة السلطنة في عملية التعمين والإحلال.

وتشير الإحصاءات إلى أن عدد الطلبات المقدمة لاستخدام عمال أجانب بلغ عام ١٩٩٠م (٥٨١٠٦) طلبا، وبلغ عدد بطاقات العمل الصادرة للقادمين منهم لأول مرة خلال العام المشار إليه ٧٦٤٨٢ بطاقة، مقارنة بعام ١٩٨٩م حيث كانت ٦٥٧٦٧ بطاقة، مما أدى إلى زيادة العمالة الوافدة التي تعمل في مؤسسات وشركات القطاع الخاص والتي يبلغ عددها الإجمالي حوالي ٢٦٧ ألف عامل، ولم تكن هذه الزيادة إلا نتيجة للانتعاش الاقتصادي الذي تشهده البلاد.

هذا وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من خلال جهاز تفتيش العمل بالتحقق من التزام أصحاب الأعمال والعمال بأحكام قانون العمل العماني والقرارات الوزارية المنفذة له طبقا لنظم العمل والهجرة، وبلغ

عدد المنشآت التي شملها تفتيش العمل خلال عام ١٩٩٠م عدد ٧٣٧٦ منشأة يعمل بها ٧٠٩٨٤ عاملاً.

كما تقوم الوزارة أيضاً بزيارة الشركات والمؤسسات للتأكد من توافر الخدمات الاجتماعية العمالية، وتوافر الرعاية الطبية والسكن الملائم، وخلو بيئة العمل من مسببات الأمراض المهنية. وفي هذا الصدد فقد تمت زيارة ١٦١ منشأة ومتابعة ٧٢ منشأة أخرى للتأكد من استيفائها لاشتراطات السلامة والصحة المهنية.

يضاف إلى ذلك أن الوزارة أعدت كتيباً إعلامياً يتضمن أهم واجبات وحقوق كل من أصحاب العمل والعمال طبقاً لأحكام قانون العمل العماني، كما أعدت غرفة معلومات تقوم على إعداد البيانات والإحصاءات الأساسية اللازمة لتخطيط وتنمية القوى العاملة من خلال جهاز الإحصاء والحاسب الآلي.

ولقد تم من خلال هذا الجهاز وخلال عام ١٩٩٠م إعداد تقارير إحصائية ربع سنوية لحركة استقدام العمالة الأجنبية على مستوى السلطنة، وكذلك إعداد دراسة عن سوق العمل المحلي، والمشاركة مع خبراء البنك الدولي في تقدير أعداد العمالة الوطنية في القطاع الخاص. كما يتم من خلال هذا الجهاز تقديم بيانات إحصائية شهرياً لدوائر البحوث الاقتصادية بوزارة المالية والاقتصاد وإدارة إحصاءات القوى العاملة بمجلس التنمية.

ب - مجال التدريب المهني :

وتطبيقاً لسياسة التعمين فقد تم إعداد برامج وخطط عديدة، لاستثمار وتنمية وتأهيل وتدريب القوى البشرية العمانية ورفع كفاءتها في المجالين الفني والإداري حتى يمكن تحقيق ما تسعى إليه الدولة من إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.

وتعتمد هذه البرامج على ما يعرف ببرامج التدريب النظامي، وبرامج



الشباب العماني يتلقى تدريباته في مركز التدريب المهني بالسيب

التدريب غير النظامي. أما برامج التدريب النظامي فإنها تتم من خلال معاهد التدريب وكلية عمان الفنية الصناعية. وقد بلغ عدد هذه المعاهد التدريبية تسعة معاهد تتمركز في دارسيت والسيب بمحافظة مسقط، والمصنعة وصحم بمنطقة الباطنة، ونزوى بالمنطقة الداخلية، وعبري بمنطقة الظاهرة، وصور وإبراء بالمنطقة الشرقية وصلالة بمحافظة ظفار.

وقد شهد عام ١٩٩٠م إقبالا كبيرا من الشباب العماني لاللتحاق بهذه المعاهد حيث بلغ عدد المتقدمين إليها خلال ذلك العام حوالي ٧٢٩ طالبا بالقسمين الفني والتجاري. وتخرج منها خلال العام الدراسي

١٩٩١/٩٠م حوالي ٥٧٢ طالبا في التخصصات المختلفة، وهي المحاسبة والإدارة والسكرتارية والمختبرات والكمبيوتر والميكانيكا والرسم المعماري والمساحة والكهرباء والسيارات والإنشاءات.

أما بالنسبة لكلية عمان الفنية الصناعية، فقد سعت هذه الكلية لتخريج الشباب ذوي المهارات الفنية الراقية، بهدف سد احتياجات سوق العمل ذات المستويات الفنية والإدارية المتقدمة. ونتيجة لزيادة إقبال الشباب على هذه الكلية فقد شهدت عملية القبول بها خلال العام الدراسي ١٩٩١/٩٠م زيادة ملحوظة عما كانت عليه خلال الأعوام السابقة بواقع خمسين طالبا وطالبة، لتصل الطاقة الاستيعابية السنوية للكلية إلى ٣٠٠ طالبا وطالبة بدلا من ٢٥٠ طالبا وطالبة. وقد تم خلال ١٩٩٠م تخريج الدفعة الخامسة من طلبة وطالبات الكلية وعددهم ١٨١ طالبا وطالبة. وفي عام ١٩٩١م تم تخريج الدفعة السادسة وقوامها حوالي ١٧٨ طالبا وطالبة.

وتشمل الدراسة بهذه الكلية العديد من التخصصات، منها الفني المهني مثل الهندسة الإنشائية (مدنية - مبان - معمارية) وهندسة الكهرباء والألكترونيات، وهندسة الميكانيكا والسيارات، وتكنولوجيا المختبرات التحليلية، ومنها الدراسات التجارية التي تشمل المحاسبة وإدارة الأعمال والبنوك والتسويق والفنادق. هذا وقد أنشئ بالكلية قسم خاص يتولى إعداد المدربين للتدريب بمعاهد التدريب المهني والمعاهد والمدارس المهنية الأخرى، وتدريس مواد النشاط الفني بمدارس التعليم العام.

أما فيما يتعلق ببرنامج التدريب غير النظامي، فإنه يتمثل في الدورات المسائية التي تقام في معاهد التدريب المهني، والدورات التدريبية التي تقام في معاهد التدريب الخاصة. وتتعقد هذه الدورات للمواطنين بصورة مستمرة وذلك لإتاحة الفرصة أمامهم للالتحاق بالعمل في منشآت القطاع الخاص. وقد استفاد الكثيرون خلال عام ١٩٩٠م من هذه



الفتيات العمانيات بالكلية الفنية الصناعية

الدورات التي شملت العديد من المجالات الفنية والإدارية وخاصة الحاسبة والسكرتارية والطباعة والكمبيوتر وصيانة وإصلاح السيارات والكهرباء.

وقد شهد التدريب على رأس العمل هو الآخر خلال العام الماضي زيادة كبيرة عن الأعوام السابقة، حيث بلغ عدد المتدربين المسجلين خلال ذلك العام والربع الأول من عام ١٩٩١ م (٥١٥) متدرباً، كما بلغ عدد الذين أكلموا التدريب حوالي ٢٠٨ متدرباً قدموا من حوالي ٥٤ شركة ومؤسسة وبنك. وقد تعاونت هذه الجهات وغيرها من منشآت القطاع الخاص مع الوزارة في مجال التدريب على رأس العمل، حيث شاركت في إعداد برامج تدريبية لأنشطتها المختلفة بالتنسيق مع الوزارة حتى لا تعد هذه البرامج بمعزل عن السوق المحلي.

وتقوم الحكومة أيضا بالمساهمة في تدريب القوى البشرية الوطنية العاملة في مؤسسات وشركات القطاع الخاص، من خلال خصم تكاليف التدريب التي تدفعها تلك المؤسسات أو الشركات سواء كان هذا التدريب داخل السلطنة أو خارجها من قيمة مساهمتها المالية في مشاريع التدريب المهني.

ونظرا لأهمية هذا النوع من التدريب فقد بلغ عدد المتدربين خلال عام ١٩٩٠م ١٠٧٨ متدربا، منهم ٩٧٧ تدربوا داخل السلطنة و١٠١ تدربوا خارج السلطنة، وبلغ عدد الدورات التي عقدت لهم ٣٠٢ دورة، منها ٢٣٨ دورة تجارية، و٦٤ دورة فنية.

والجدير بالذكر أن الدولة وإيماناً منها بالدور الذي يجب أن تضطلع به المرأة العمانية للمساهمة في خدمة مجتمعها في كافة المجالات فقد سعت إلى إعدادها وتأهيلها عن طريق الدورات التدريبية المسائية بمعاهد التدريب المهني في تخصصات الطباعة العربية والإنجليزية، وأعمال السكرتارية، والمحاسبة والكمبيوتر، والمجالات الفنية الأخرى.

يضاف إلى ذلك أن الفتاة العمانية وجدت الفرصة كاملة أيضا في الالتحاق بكلية عمان الفنية الصناعية، والدراسة بها في عدد من الأقسام التي تناسب طبيعتهم مثل المختبرات والكمبيوتر والألكترونيات. وخلال الفترة من عام ١٩٨٧م وحتى ١٩٩٠م تم تخريج حوالي ٢٩٠ طالبة من مختلف التخصصات بهذه الكلية.

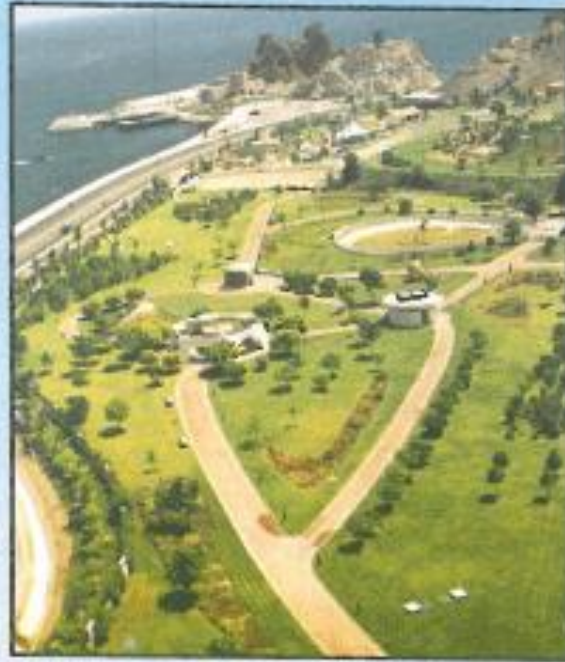
أما المستهدف من البرامج والخطط التي عملت الحكومة على إنجازها في عام ١٩٩١م فهي كثيرة وعديدة. ففي مجال العمل تستهدف الدولة بذل أقصى جهد ممكن لإيجاد أكبر عدد متاح من فرص العمل للمواطنين بما يزيد عما تحقق في عام ١٩٩٠م بنسبة ١٠٪ على الأقل. وفيما يتعلق بمساهمات التدريب فإنه من المتوقع ربط ومراجعة ١٣٠٠ منشأة خاضعة لمساهمات عام ١٩٩٠م، كما وضعت الدولة خطة في مجال تفتيش العمل تستهدف فرص العمل الشاغرة لإحلال الكوادر العمانية

فيها محل العمالة الوافدة، بالإضافة إلى تدعيم دور مكتب العمل الذي تم افتتاحه مؤخرا بمنطقة الرسيل الصناعية، ليكون في خدمة الحركة الصناعية من خلال تقديم التسهيلات اللازمة للمصانع بتلك المنطقة وفقا لقانون العمل العماني.

وفي مجال التدريب المهني، فمن المتوقع أن يزداد عدد طلاب معاهد التدريب المهني للعام الدراسي ١٩٩٢/٩١، بالإضافة إلى إدخال بعض التخصصات الفنية والإدارية وفقا لمتطلبات واحتياجات سوق العمل العماني. ومن المتوقع أيضا أن تشهد الدورات التدريبية والتدريب على رأس العمل بمؤسسات وشركات القطاع الخاص زيادة ملحوظة من حيث أعداد المتدربين وطبيعة التخصصات.

وتعمل الحكومة حاليا وبكافة السبل لضمان فرص عمل للخريجين من كلية عمان الفنية الصناعية ومعاهد التدريب المهني، وذلك بإرسال كشوفات بأعداد وأسماء وتخصصات المتوقع تخرجهم من المعاهد والكلية إلى وزارة الخدمة المدنية بالنسبة للقطاع العام، والتنسيق مع غرفة تجارة وصناعة عمان بالنسبة للقطاع الخاص، وذلك حسبما تفعل هذه الوزارة كل عام، وحتى يمكنها تحقيق ما ينادي به جلالة السلطان المعظم من تعمين الوظائف وإتاحة الفرصة للشباب العماني ليعمل ويكتسب الخبرة في كل المجالات.

الفصل الثامن



الانشطة والخدمات المقامة



في الوقت الذي نهضت فيه الدولة بأعباء التنمية وبذلت كل جهدها في سبيل تطوير البلاد من النواحي الفكرية والتعليمية والثقافية، ومن النواحي الاقتصادية بمختلف قطاعاتها الزراعية والسمكية والتجارية والصناعية، أخذت في نفس الوقت تبذل كل ما في وسعها لرعاية كافة أبناء المجتمع العماني، وذلك بتقديم كافة الخدمات اللازمة لتسهيل حياتهم وإرضاء طموحاتهم وتحقيق آمالهم في حياة طيبة ومعيشة هنية سعيدة.

وقد تعددت هذه الخدمات وتنوعت، فهناك ما تقوم به الشؤون الاجتماعية من رعاية الأطفال ورعاية المرأة وكبار السن والمعوزين، وهناك مشروعات الإسكان الاجتماعي التي وفرت المسكن الملائم لمحدودي الدخل في مختلف أنحاء البلاد، وهناك المستشفيات والمراكز الصحية والوحدات الصحية التي قامت بتطبيب وعلاج المرضى بالمجان، يضاف إلى ذلك خدمات المواصلات والبريد والبرق والهاتف، والكهرباء والمياه، وخدمة تحقيق العدالة بين الناس، وكذلك الاهتمام بحماية البيئة، والحقيقة أن كلا من هذه الخدمات تحتاج إلى بيان وتفصيل لإظهار جهد الدولة الذي قامت به في هذا السبيل.

١ - الشؤون الاجتماعية

اهتمت الدولة اهتماما بالغاً على مدى العشرين عاماً الماضية بتنمية الإنسان العماني ورعايته في كافة مراحل حياته وفي مختلف ظروفه، ومساعدته فيما يتعرض له أثناء رحلة عمره وذلك في إطار من التكافل الاجتماعي الذي وجه إليه جلالة السلطان قابوس المعظم وتأمراً به شريعة الإسلام.

وللنهوض بعبء التكامل الاجتماعي أنشأت الدولة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي أخذت على عاتقها رسم وتنفيذ البرامج الكفيلة بتحقيق المجال الذي أنشئت من أجله، وقد قامت هذه الوزارة بعملها في مجال الشؤون الاجتماعية عبر محورين رئيسيين، أولهما هو مجال

الرعاية الاجتماعية التي تشمل في مجال الشؤون الاجتماعية رعاية المعوزين والمعوقين ورعاية المرأة والطفل، وثانيهما هو مجال التنمية الاجتماعية الذي يشمل عددا من المشاريع الاجتماعية التي تقوم بمساعدة الأسر الفقيرة عن طريق تزويدها بآدوات الانتاج والارتزاق، ويشمل أيضا البرامج التنموية التي تعمل على تقديم العديد من الخدمات في مجال الحياة المختلفة.

١ - مجال الرعاية الاجتماعية :

تعددت خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في مجال الرعاية الاجتماعية لتعويض الإنسان العماني عما فاتته في الفترات السابقة، وذلك بتوفير الرعاية الاجتماعية لكل الأفراد الذين هم في حاجة إلى تقديم العون والمساعدة مثل المعوزين والمعوقين وغيرهم.

أ - رعاية المعوزين :

يشمل المعوزون فئات عديدة مثل الأرامل والأيتام والعاجزين عن العمل والمطلقات والمهجورات اللائي لا عائل لهن، وأسر السجناء والبنات غير المتزوجات وحالات الشيخوخة وغير ذلك من الحالات الأخرى.

ولتقديم العون لهذه الفئات فقد أصدرت الدولة قانون الضمان الاجتماعي والذي تقوم الوزارة بتنفيذه بكل دقة وعناية، فتتلقى طلبات المساعدة وتقوم بتسجيلها وتجري البحوث الاجتماعية على الحالات المسجلة وتحللها ثم تقوم بإعداد الكشوف الخاصة بصرف الضمان الاجتماعي شهريا لمن يثبت احتياجهم.

وتشير الإحصاءات الاجتماعية إلى أن حالات الضمان الاجتماعي في السلطنة بدأت تأخذ في الزيادة خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث بلغت جملة الحالات حتى أواخر عام ١٩٩٠ م (٣٩١٣٥) حالة صرف لها مبلغ (١٤,٦٩٣,٠٠٨) ريال عماني.

وقد حفل ذلك العام بمكرمة سامية، وذلك بزيادة معاش الضمان

الاجتماعي حيث رُفِعَ الحد الأدنى لهذا المعاش من ٢٥ ريال إلى ٣٠ ريالاً شهرياً، والحد الأقصى من ٦٠ ريال إلى ٨٠ ريال، إلى جانب صرف منحة خلال عيدي الفطر والأضحى بواقع ٥٠٪ من قيمة المعاش . هذا بخلاف تقديم بعض المساعدات للأسر المحتاجة، مثل سداد رسوم توصيل التيار الكهربائي والمياه لمنازل هذه الأسر، وتقديم المساعدات النقدية لها في الحالات الطارئة.

ب - رعاية المعوقين ومرضى الجذام :

لتحقيق التكافؤ في فرص الحياة الكريمة لجميع المواطنين كان لزاماً أن يجد المعوقون جسماً أو عقلياً ظروفًا ملائمة للتعليم والكسب، ويقوم بهذه المهمة دائرة الرعاية الخاصة التي أنشئت عام ١٩٨٠م لرعاية مثل هذه الفئات من الناس كمرضى الجذام والمعوقين والأسر البديلة.

فهناك دار لمرضى الجذام في الرستاق تتوافر فيها كافة الاحتياجات الأساسية لهذه الفئة من المرضى، كما يلقي أبناء هؤلاء المرضى كل رعاية واهتمام أثناء تواجد عائلتهم في المستشفى للعلاج، وعند خروج هؤلاء المرضى من الدار تتم متابعتهم وتوجيههم نحو الانتظام في العلاج ومنعاً للعدوى، هذا بالإضافة إلى الاهتمام والرعاية التي يلقيها مرضى الجذام بمحافضة ظفار والتي تجري على نفس المنوال.

أما المعوقون فيقوم مركز تأهيل المعوقين بالخوض بتأهيلهم وتدريبهم على بعض الحرف والمهن المناسبة لقدراتهم، مثل النجارة والخياطة والطباعة والتربية الأسرية وغير ذلك، ويلتحق بهذا المعهد في الوقت الحالي ٤٤ طالباً وطالبة، وتخرج منه حتى عام ١٩٩٠م (٦٢) طالباً وطالبة . وبالإضافة إلى التأهيل يقدم هذا المركز للمعوقين الملتحقين به خدمات عديدة، مثل الإقامة والتغذية والرعاية الصحية والاجتماعية والترفيهية والرياضية.

وقد تحدث أحياناً كوارث لبعض المواطنين وينتج عنها أضرار تلحق بمساكنهم أو موارد رزقهم أو في أرواحهم، فتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على الفور بتقديم المساعدات المادية والعينية اللازمة



تدريب الصم والبكم على حرف مهنية

لتخفيف آثار هذه الكوارث. وقد بلغ عدد الأسر التي قدمت لها مساعدة من الشؤون الاجتماعية في عام ١٩٩٠م (٥١١) أسرة وبلغ إجمالي المبالغ التي صرفت لهم ٨١٦٣٥ ريال عماني.

ج - رعاية المرأة والطفل :

أصبح للمرأة في عصر النهضة دور كبير في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في السلطنة، وقد ساعدت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المرأة على إظهار قدراتها عن طريق دوائرها العديدة، مثل دائرة المرأة والجمعيات النسائية ودائرة الطفل ودائرة الدراسات.

وقد تمكنت هذه الدوائر من إظهار الكثير من الأيدي النسائية العمانية القادرة على المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية التي تعيشها البلاد، كما تمكنت من إبراز دور المرأة العمانية في المحافل الإقليمية والدولية.

ويحرص قطاع المرأة والطفل بالوزارة على رعاية المرأة العمانية ورفع مستواها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وعلى زيادة التحاقها ببرامج التنمية الاجتماعية في مختلف أنحاء السلطنة . ولتحقيق ذلك تم إنشاء المراكز الاجتماعية التي يبلغ عددها حتى الآن ما يقرب من ٧٠ مركزا لرعاية المرأة وتنقيفها وإكسابها مهارات وخبرات تساعد على رفع مستوى معيشتها، وذلك بتدريبها على أعمال الخياطة والتطريز والاقتصاد المنزلي، والتدريب على الحرف التقليدية البيئية لتطوير التراث العماني وحمايته من الاندثار، كما تقوم هذه المراكز أيضا بتسويق المنتجات وتنظيم المحاضرات والندوات وافتتاح فصول محو الأمية، بالإضافة إلى الزيارات المنزلية التي تقوم بها للأسر الواقعة في نطاق عمل المركز.

وفي هذا الإطار فقد تم في عام ١٩٩٠م إنشاء مركزين للتأهيل النسوي في ولايات قريات ورأس الحد، كما تم افتتاح المراكز الاجتماعية للمرأة والطفل في ولايات عبرى وطاقة ومرباط، وكذلك تم افتتاح مبنى جمعية المرأة العمانية بصلالة، بالإضافة إلى مركز رعاية الاطفال المعوقين بولاية بدبد.

وتقوم الجمعيات النسائية التي تشرف عليها الوزارة بدور كبير في النهوض بالمرأة العمانية اجتماعيا وثقافيا وصحيا من خلال العمل التطوعي الذي تقوم به عضوات هذه الجمعية . وقد بلغ عدد جمعيات المرأة العمانية حتى الآن ١٣ جمعية تنتشر في مسقط والبريمي وصلالة وصحار وصور وطاقة ومرباط وإبراء والخابورة وعبرى ونزوى وصحم والمضيبي . كما بلغ عدد العضوات في هذه الجمعيات ما يزيد على ٢٢٨١ عضوة، بالإضافة إلى أن هناك موافقة مبدئية لإشهار عدد من الجمعيات الجديدة خلال المرحلة القادمة في كل من بهلا وسماثل والسويق وجعلان بني بوحسن والكامل والوافي.

ومن المشروعات المحلية التي تبنتها الوزارة عن طريق هذه الجمعيات، مشروع إنتاجي ناجح هو مشروع صناعة الدمي ذات الطابع العماني . ويطبق هذا المشروع من خلال مراكز التأهيل النسوي والجمعيات



احدى عضوات جمعية المرأة العُمانية تقوم بالتوعية الصحية لبعض الأمهات

النسائية بهدف زيادة دخل الأسرة عن طريق تسويق هذه الدمي محليا وعالميا . كما قامت الوزارة بعقد دورتين تدريبيتين في كل من مسقط وصلالة لتأهيل خريجات الثانوية العامة للعمل مشرفات بدور الحضانة ورياض الاطفال تخرجت منهما ٧٨ مشرفة، كما نظمت برامج للوفود الأجنبية من الجمعيات النسائية التي زارت السلطنة في العام الماضي مثل جمعية الصداقة الأمريكية وجمعية الصداقة للهيئة الدبلوماسية الباكستانية.

ولم تأل الوزارة جهدا في إبراز دور المرأة العمانية على المستوى العربي والدولي، فقد أعطتها الفرصة للمشاركة في اجتماع المكتب الدائم للاتحاد النسائي العربي العام الذي عقد في بغداد من ١٤ - ١٧ يناير ١٩٩٠م، والمؤتمر الخاص بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الذي عقد في القاهرة في الفترة من ٢٠ - ٢٣ مايو ١٩٩٠م، والاجتماع الطارئ لمكتب الأمانة العامة للجنة تنسيق العمل النسائي في الخليج

والجزيرة العربية الذي عقد في مدينة أبو ظبي في الفترة من ٢٥ - ٢٦ نوفمبر ١٩٩٠م، وفي المعرض الذي أقيم بالسويد لعرض المنتجات الحرفية المختلفة والأزياء العمانية.

هذا عن المرأة ورعايتها، أما الطفل فقد تعددت وسائل الرعاية والاهتمام به أيضا، فتقوم دائرة شؤون الطفل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بكل ما يوفر للطفل الحياة السعيدة في محيط مجتمعه . وفي هذا المجال فقد أقامت الوزارة ورشة عمل تحت عنوان «فن الكتابة للطفل العماني » في الفترة من ٢٠ يناير إلى أول فبراير ١٩٩٠م، كما أجرت دراسة ميدانية عن احتياجات الطفل العماني في مرحلة ما قبل المدرسة، وشملت هذه الدراسة ٢٠٠٠ أسرة موزعة على مناطق السلطنة تمثل المجتمع الحضري والريفي والبدوي والساحلي.

كما تقوم أجهزة الوزارة بزيارة دور الحضانة بصفة مستمرة للتأكد من استيفائها للشروط التي حددها القرار الوزاري رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٤م باللائحة التنظيمية لدور الحضانة التي بلغ عددها خلال عام ١٩٨٩م (١٧) دارا. يضاف إلى ذلك أن هناك دراسة أجريت لإقامة مشروع مجمع اجتماعي للأطفال أو ما يسمى بقرى الأطفال.

وقد بلغت رعاية الدولة للأطفال أن أقامت لهم في أواخر عام ١٩٩٠م متحفا يسمى متحف الطفل، وهو صرح من الصروح العلمية والثقافية التي تهتم بالطفل العماني.

وهذا المتحف يشغل وقت الطفل وخاصة فترة الإجازات الصيفية، ويقدم له الكثير من الألعاب المسلية ذات الطابع العلمي والترفيهي، فهو مجهز بأحدث الألعاب العلمية وأرقاها من أجل تحقيق الفائدة العلمية وتنمية القدرات الذهنية للأطفال، وكذلك فإنها تقدم الشرح الجيد للتجارب العلمية المتعلقة بالمقررات الدراسية التي تهم الشباب خاصة مادة العلوم بما فيها من فيزياء وكيمياء.

وحتى يحقق المتحف هذه الأهداف فقد احتوى على ألعاب تهتم بجسم

الإنسان، وأجهزة تنمي القدرة الرياضية للطفل كالمرونة والتوازن وقوة العضلات، وألعاب خاصة بالبصر، وأجهزة تعتمد على الضوء والدوران والألوان، وعروض خاصة بالصوت والضغط الجوي ، يضاف إلى ذلك المسرح العلمي الذي يقدم عروضين يوميا صباحا ومساء، وتحتوي هذه العروض على برامج في مادتي الفيزياء والكيمياء للتعرف على كيفية تحويل غاز النيتروجين إلى سائل، وكيفية تأثير البرودة على الأشياء، وغير ذلك من البرامج التي تقوم بها مرشحات يعملن بالمتحف بعد أن تدربن على أيدي خبراء من كندا حول كيفية التعامل مع الأطفال ومع هذه الأشياء العلمية، وذلك لخلق جيل من الأطفال ينزرع فيه حب الاستكشاف والاستقراء بطريقة علمية صحيحة ومنظمة، ويستطيع أن يواكب عصر العلم الذي نعيشه الآن.

٢ - مجال التنمية الاجتماعية :

تمثل التنمية الاجتماعية المحور الثاني من محاور العمل الاجتماعي في السلطنة بعد الرعاية الاجتماعية التي تحدثنا عنها، وتستهدف الأعمال التنموية كسر حلقة التخلف واحلال التقدم والتطور مكانها، وذلك من خلال رفع مستوى المبادرة والطموح لدى المواطنين وحثهم على المشاركة في الخدمات التي تتعلق بمجتمعهم، وتوعيتهم بالبرامج المختلفة التي تقوم على المساهمات الأهلية والحكومية لسد احتياجات بيئتهم، واكسابهم مهارات تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم، وتزكي روح التعاون والعمل التطوعي في نفوسهم.

وفي هذا المجال فقد تم تنفيذ العديد من مشاريع التنمية الاجتماعية، منها مشروعات الأسر المنتجة التي تعتمد على المهارات اليدوية وتحويل الخامات المحلية إلى سلع ذات قيمة اقتصادية ذات مردود مادي وتحافظ في نفس الوقت على الحرف التقليدية . ومن مشروعات التنمية أيضا مشروعات موارد الرزق التي تعتمد على التجارة البسيطة، مثل الأكشاك التجارية التي تمنحها الوزارة لمن لا تتوفر لديهم المهارة اليدوية للإنتاج، أو لمن هم في سن لا تسمح لهم بالعمل، وقد بلغت هذه المشروعات في العام الماضي ٣٥ مشروعا.

وتقوم الوزارة بمتابعة هذه المشاريع من خلال الزيارات المنزلية المتكررة التي تقوم بها فرق العمل الميداني من رواد ورائدات في القرى التي تخدمها هذه المشاريع، وكذلك القرى التي لم تصل إليها بعد خدمات هذه المشاريع.

وفي مجال تنمية المجتمعات المحلية أيضا فقد تبنت الوزارة أيضا ومنذ عام ١٩٧٦م برنامجا يسمى البرنامج الوطني لتنمية المجتمعات المحلية. ويعمل هذا البرنامج على ترسيخ مفهوم التنمية وإيجاد المشاركة الإيجابية للمواطنين مع الأجهزة الحكومية التي تعمل على مساعدتهم وبناء مجتمعاتهم... وقد شهد البرنامج في الفترة الأخيرة انتشارا كبيرا في مختلف ولايات السلطنة حتى وصل عدد القرى والتجمعات التي خدمها حتى عام ١٩٩٠م إلى مايقرب من ٦١٢ قرية وحارة، منها ٢٦٥ في الداخلية، و٧٨ في الشرقية، و٦٧ في الرستاق، و٢٥٨ في محافظة ظفار، و٤٤ في الباطنة ومسندم.

وقد تعددت المجالات التي يقوم بها هذا البرنامج لتحقيق أهدافه . ففي المجال الاجتماعي قام البرنامج الوطني بتنفيذ ٤٣ مشروعا تنمويا بمبادرات وإسهامات مادية وعينية من الأهالي بلغت تكلفتها ١٠١٤٢٤ ريالاً عمانياً شارك فيها الأهالي بمبلغ ٦٤٤٨٦ ريالاً أي بنسبة ٦٣٪ من قيمتها.

وفي المجال الإعلامي والثقافي فقد تم من خلال هذا البرنامج تنظيم الندوات والمحاضرات والزيارات، واستخدام وسائل الإرشاد والإعلام المختلفة، وذلك بهدف التوعية الاجتماعية والثقافية والصحية والاقتصادية في مناطق عمل البرنامج . وفي هذا الصدد فقد تم خلال العام الماضي تنظيم ٢٦٥ ندوة ومحاضرة شارك فيها ٨٠٠٥ مواطن، كما تم إقامة ٤٢ عرضاً سينمائياً شاهده ٢٢,٢٢٤ مواطناً، بجانب توزيع عدد من الملصقات والنشرات الإرشادية، وكذلك الاحتفال بالمناسبات العامة والأعياد القومية.

وفي المجال التعليمي فقد تم بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم فتح فصول لمحو الأمية وتعليم الكبار بجهود الأهالي الذاتية، وبتشجيع من الرواد والرائدات عن طريق المقابلات الفردية والجماعية التي قاموا بها للأهالي لتوعيتهم بخصوص هذا المشروع الذي تحقق بصورة طيبة، فقد بلغ عدد فصول محو الأمية خلال العام الدراسي ١٩٩١/٩٠م (٦٣)

فصلا ضمت ١٣٧٤ دارسا ودارسة، كما بلغ عدد فصول تعليم الكبار ١٦ فصلا ضمت ٢٨٠ دارسا ودارسة، هذا بالإضافة إلى مكتبات التنمية الريفية للراشدين، ومدارس تحفيظ القرآن الكريم للأطفال، والمكتبات المتنقلة التي تجوب القرى التي ليس بها مكتبات ثابتة . وقد بلغ عدد مكتبات التنمية الريفية حتى الآن ٥٢ مكتبة، منها ٤١ مكتبة متنقلة ، ١٢ مكتبة ثابتة.

وفيما يتعلق بالمجال الصحي فإن مراكز التنمية بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تقوم بتوعية الأهالي والاستفادة من الخدمات الصحية التي توفرها وزارة الصحة، سواء كانت خدمات علاجية بسيطة تقدم في المناطق النائية بواسطة الرواد الصحيين المشاركين من جانب وزارة الصحة في فرق التنمية، أو كانت خدمات وقائية متنوعة.

وفي الجانب العلاجي فقد بلغ عدد الحالات التي تم علاجها في عام ١٩٩٠م ٨٩٧٧ حالة، وإسعاف ١٨٤٥ حالة، كما تم تحويل ١٩٠ حالة إلى المستشفى. أما الجانب الوقائي فقد تم خلال نفس العام تطهير ٢٢٣ بئرا، وخدمة ١٥٦٢ حالة رعاية أمومة وطفولة، والقيام بعدد ٣٨٤٠ حملة نظافة، و ٢٩٢٠ زيارة إرشادية.

وفي المجال الزراعي فقد قامت الوزارة بالعديد من الانجازات في هذا المجال خلال عام ١٩٩٠م بالتعاون مع وزارة الزراعة والأسماك حيث تم حفر وتعميق وصيانة ١٩ بئرا وفلجا، وإنشاء ٧٩ حقلا إرشاديا، وتقديم ١٢٦٠ خدمة زراعية تتمثل في مقاومة الآفات وتوزيع البذور والأسمدة، وكذلك تقديم ٥٤١٩ خدمة بيطرية.

أما فيما يتعلق بالمجال النسوي فإن البرنامج الوطني لتنمية المجتمعات المحلية يعتبر من أهم الركائز التي تقوم عليها تنمية المرأة الريفية، وذلك من خلال الأنشطة التي تؤدي إلى تخليص المرأة من الممارسات السلبية والعادات الضارة في الجوانب الصحية والاجتماعية، ومن خلال محو أميتها وتشجيعها على التعليم والتدبير المنزلي، وتعريفها بأساليب التربية السليمة، وقد بلغ عدد مراكز تنمية المرأة الريفية حتى عام ١٩٩٠م ٧٠ مركزا تتعلم فيها السيدات الخياطة والتطريز وصناعة الكميم، وغير ذلك من الحرف الأخرى التي تعرض بصفة مستمرة في المعارض الموسمية، وتعود عليهن بالنفع المادي المناسب.

٢ - الإسكان

يأتي تأمين المسكن الملائم للمواطن العماني كأحد الأولويات الرئيسية التي يوليها جلالة السلطان المعظم كل اهتمامه . فخلال سنوات النهضة انطلقت مسيرة البناء والعمران لتشمل كل شبر من أرض عمان، محققة بذلك إنجازات هائلة في مجالات العمران بجانبه التخطيطي والمعماري، بشكل ينسجم مع الأصالة والتراث من ناحية، ومع متطلبات التطور ومعطيات التكنولوجيا من ناحية أخرى.

وبنهاية الخطة الخمسية الثالثة تكون كل المدن الهامة في السلطنة قد نالت حظها من إعادة التخطيط والتحسين والعمران، وتتجه الدولة الآن إلى بقية المدن الأخرى والمناطق الريفية لتعم خدمات الإسكان كل أنحاء عمان.

وفي هذا الصدد فإن وزارة الإسكان التي تقوم بتحقيق هذه الأهداف تتبع الأسلوب العلمي القائم على الدراسة والبحث، لتحديد أولوية احتياج المناطق لإقامة مشاريع المساكن الاجتماعية، وأضعة في الاعتبار خصائص السكان الاجتماعية والاقتصادية، ومعدلات النمو ودرجة التزاحم في الوحدة السكنية، والموقع البيئي والجغرافي، وما يمارس من عادات وتقاليد.

ذلك لأن السكن لايعني مجرد توفير المسكن الذي يسكن فيه الإنسان، ولكنه يعنى السكن وعلاقته بمكان العمل وأماكن الخدمات اللازمة له والتي يجب أن تتوفر لراحة السكان، سواء كانت خدمات اجتماعية أو تعليمية أو صحية، أو كانت مرافق عامة لابد من توفيرها، كل ذلك في إطار تصميم نابع من واقع واحتياجات المجتمع، وتخطيط يقوم على أساس يراعى فيه متطلبات المستقبل، وذلك للحد من هجرة المواطنين إلى المدن، وبالتالي هجرتهم للحرف المهنية التي توارثوها عن أجدادهم والتي يجب المحافظة عليها كتراث عماني أصيل، وأيضاً لخلق التوازن المطلوب بين الإنسان والبيئة، ومن هنا تأتي أهمية التخطيط العمراني للمدن والقرى.



أحد مشاريع الإسكان التي تقدمها الدولة للمواطنين

وفي هذا المجال، أي مجال تخطيط المدن، فقد وضعت الوزارة في اعتبارها عند تخطيط المدن تفادي الأخطاء التي ارتكبتها الدول المتقدمة والنامية، والاستفادة من تجاربهم حيث يتم إجراء دراسات أولية قبل إجراء التخطيط أو إعادة أي تخطيط، وذلك وفقاً للأسس التي تضعها اللجنة العليا لتخطيط المدن.

وبالتنسيق مع أمانة اللجنة العليا لتخطيط المدن، وبالإستفادة من الدراسات التي قام بها استشاريو التخطيط الذين تعاقدت معهم وزارة الإسكان، فقد أنجزت هذه الوزارة خلال عام ١٩٩٠م وضع المخططات التفصيلية لعدد كبير من قطع الأراضي في مسقط وصل إلى ١٥٥٦٨ قطعة موزعة على أنحاء المحافظة المختلفة . أما عدد قطع الأراضي التي

وضع لها مخططات تفصيلية في مناطق السلطنة في نفس العام فكانت على النحو التالي:

- في منطقتي الداخلية والظاهرة تم توفير وتخطيط ٦٥٣٢ قطعة.
- في منطقة الباطنة ومحافظة مسندم تم توفير وتخطيط ٤٦٧٠ قطعة.

- في منطقتي الشرقية والوسطى تم توفير وتخطيط ٣٦٢٤ قطعة.
- في محافظة ظفار تم وضع أكثر من ١٦١٢ مخططا لقطع أراضي سكنية وزراعية وتجارية وصناعية واستخدامات أخرى، كما أخذت الوزارة في الشروع في إعداد المخطط الهيكلي لمنطقة ريسوت، بالإضافة لمشروعات أخرى كثيرة في منطقة غبن وشمال عوقد وغيرهما من المناطق الأخرى.

وفي مجال توزيع الأراضي واستجابة لطلبات المواطنين المقدمة لوزارة الإسكان، فقد قامت الوزارة بتوزيع الأراضي بمختلف أنواعها على المستحقين سواء في محافظة مسقط أو محافظة ظفار.

ففي مسقط قامت وزارة الإسكان خلال عام ١٩٩٠م بتخصيص مايقرب من ٥٠٢٠ قطعة أرض سكنية للمواطنين، ومن المتوقع تخصيص مايربو على ٦٠٠٠ قطعة أرض سكنية أخرى خلال عام ١٩٩١م. كما تم توزيع ١١٤ قطعة أرض تجارية، وتجارية سكنية خلال العام الماضي، وتم تخصيص ٦ قطع أراضي صناعية خلال نفس العام أيضا.

أما في محافظة ظفار، فقد قامت الوزارة في عام ١٩٩٠م بتوزيع ٤٧٠ قطعة أرض سكنية وتجارية وصناعية بمدينة صلالة. وفي خارج هذه المدينة، فقد تم توزيع ٢٨٣ قطعة أرض بمختلف أنواعها، كما تم تخصيص ١٠ قطع أراضي للاستخدام الحكومي.

وفي مجال الإسكان الاجتماعي فإن توفير المسكن الصحي اللائم للمواطنين من الفئات المحدودة الدخل يعد أحد التوجيهات السامية لجلالة السلطان المعظم لحكومته الرشيدة، وتنفيذا لهذه التوجيهات فقد ركزت وزارة الإسكان في مشروعاتها الإسكانية على القطاع الريفي



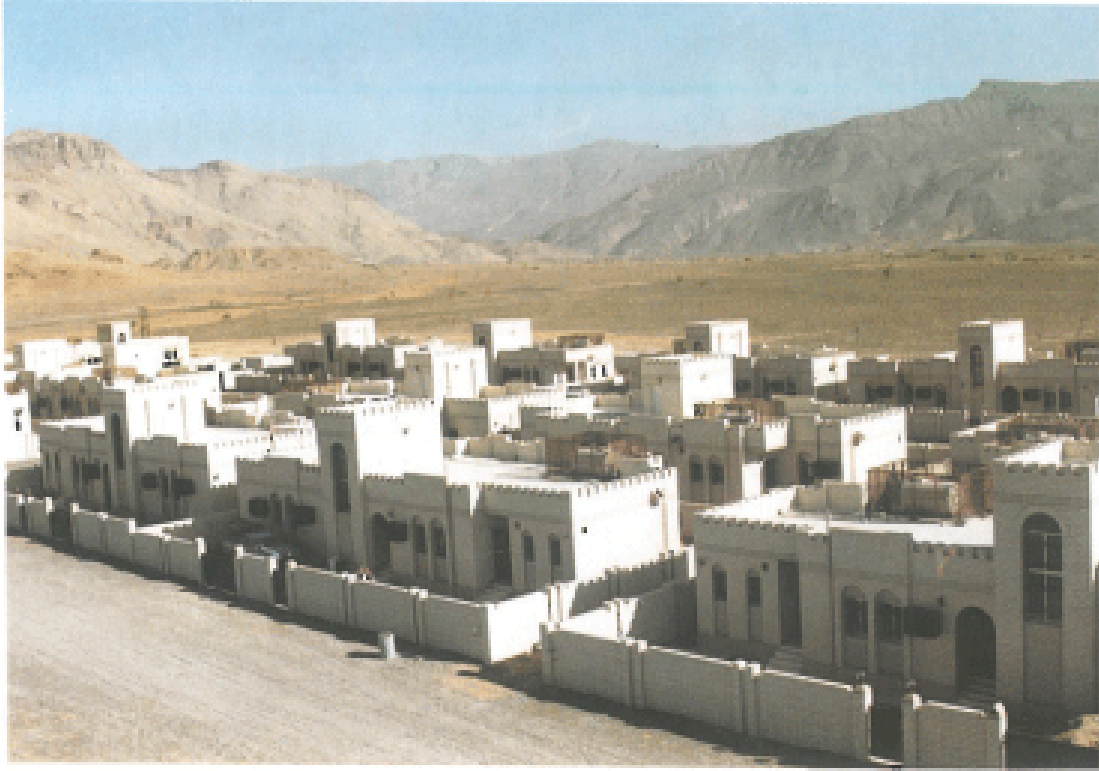
المباني الحديثة في مدينة صلالة

بالولايات بأنحاء السلطنة المختلفة، وقامت بتوزيع المساكن طبقا لقانون الإسكان الاجتماعي رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته والذي ينظم هذه العملية ويكفل عدالة التوزيع.

وفي هذا الإطار فقد قامت الوزارة خلال عام ١٩٩٠م بتوزيع ١٩٠ مسكنا اجتماعيا، منها ٥٠ مسكنا في ولاية نزوى، ومثلها في ولاية بهلا، و ٣٠ مسكنا في ولاية أزكى ومثلها في ولاية شناص، ومثلها أيضا في ولاية لوى.

كما أعيد توزيع المساكن الاجتماعية التي كان يشغلها بعض السكان بصفة مؤقتة في محافظة مسقط، وبلغ عدد هذه المساكن ٣٥٦ مسكنا في المعيلة ومدينة النهضة والخوض الجديدة.

كذلك تم في خلال عام ١٩٩٠م أيضا إنجاز مشروع تطوير المنطقة



المساكن الاجتماعية بولاية نزوى

السكنية بالزرافية، وذلك تنفيذا للأوامر السامية لجلالة السلطان المعظم بإعادة بناء مساكن أهالي الزرافية المنشأة من الأخشاب وترميم المساكن الأخرى المقامة من مواد ثابتة وتحتاج إلى ترميم أو صيانة. وقد بلغت التكلفة الإجمالية لهذا المشروع مبلغ ١,٣٥٠,٠٠٠ ريال عماني، واشتمل على بناء ١٠٦ مسكن بالإضافة إلى صيانة وترميم ١٩٦ مسكنا.

وأیضا في مجال المساعدات السكنية التي تقدم على شكل هبة من الدولة لمرة واحدة وبحد أقصى ستة آلاف ريال عماني والتي تهدف إلى ترميم وتحسين المساكن القديمة والآيلة للسقوط، فقد تم في عام ١٩٩٠م تنفيذ ١١٥ حالة في مسقط ومطرح والعامرات وبوشر والسيب وقریات ومصيرة، بتكاليف إجمالية وصلت إلى ٦٠٦,٢٢٥ ريال عماني.

أما في محافظة ظفار وبمناسبة الاحتفال بالعيد الوطني العشرين فقد

تم توزيع ٣٢ مسكناً اجتماعياً بواقع ١٢ مسكناً في شصر، و ٢٠ مسكناً في ضلكوت، بالإضافة إلى ثلاثة مشاريع تحت التنفيذ في كل من رخيوت (٢٠ مسكن)، والمغيسل (٥٠ مسكن)، وجزر الحلايبات (٢٠ مسكن) . أما في مجال المساعدات السكنية فقد تم تنفيذ ٢٤ حالة، وهناك ٢٦ حالة تحت التنفيذ.

وهكذا يمكن القول أن عدد وحدات الإسكان الاجتماعي التي تم بناؤها منذ بداية مشروع الإسكان الاجتماعي في عام ١٩٧٤م وحتى نهاية الخطة الخمسية الثالثة، بلغ أكثر من ٧٧٥٤ مسكناً بالإضافة إلى المشاريع التي تحت التنفيذ في الوقت الحالي والتي أشرنا إليها. وقد تم تخصيص موازنة عامة لإنشاء المساكن الاجتماعية في إطار الخطة الخمسية الرابعة ٩١ - ١٩٩٥ تقدر بمبلغ (٢٣١٠٠٠٠٠) ريال عماني، بالإضافة إلى اعتماد مبلغ (٩٨٦٠٠٠٠) ريال عماني لبرنامج المساعدات الاجتماعية، وقد روعي في هذه الموازنة أن تشمل جميع مناطق السلطنة طبقاً للأهداف والبرامج التي حددها مجلس التنمية.

وخلال شهر أغسطس من عام ١٩٩١م صدرت توجيهات جلالة السلطان المعظم لوزارة الإسكان بتقديم منح وقروض إسكان للمواطنين من ذوي الدخل المتدنية والمتوسطة، بهدف تخفيف الأعباء المالية عليهم وتوفير المسكن اللائم لهم، وتصل قيمة المنح التي ستقدم إلى ستة آلاف ريال عماني كمنحة لا ترد لمن لا يتجاوز دخله الشهري ١٣٠ ريالاً عمانياً، أما القروض فستكون في حدود خمسة عشر ألف ريال عماني بدون فوائد لمن يتراوح دخله ما بين ١٣١ إلى ٢٥٠ ريالاً عمانياً. وتلك مكرمة جديدة تضاف إلى مكرمات جلالة السلطان المعظم في مجال الإسكان الذي كثرت مشاريعه وتعددت خدماته التي أشرنا إليها وتحدثنا عنها.

وبخلاف هذه المشروعات والخدمات التي قدمتها وتقدمها وزارة الإسكان، فهناك خدمة هامة أخرى تقدمها للمواطنين في شتى أنحاء السلطنة، وهي خدمة تسجيل واعتماد سندات الملكية وغيرها من المعاملات العقارية الأخرى التي يقوم بها جهاز السجل العقاري.

وفي سبيل تسهيل هذه الخدمة على المواطنين في المدن والقرى المختلفة دون تكبد عناء السفر إلى السجل العقاري بمسقط، فقد تم فتح أقسام لهذا السجل بكل إدارة من إدارات الإسكان في مسندم والبريمي وصور وعبري، وصدرت قرارات وزارية في عام ١٩٩٠م بتفويض مدراء هذه الإدارات باعتماد سندات الملكية وغيرها من المعاملات العقارية الأخرى.

وفي هذا الصدد فقد تمت إنجازات كثيرة تحققت في عام ١٩٩٠م وقام بها السجل العقاري في محافظة مسقط وفي محافظة ظفار، وقامت بها فروع في الولايات، وتختص هذه الإنجازات بتسجيل عقود الملكية ومعاملات البيع، ومعاملات الهبات والإرث والمبادلة والرهن وفك الرهن.

وخلال عام ١٩٩١م تم افتتاح المزيد من أقسام السجل العقاري بإدارات الإسكان بالمناطق التي لم تفتتح فيها أقسام حتى نهاية العام الماضي، حيث تم افتتاح قسم السجل العقاري بإدارة الإسكان في إبراء ونزوى وصحار والمصنعة، ليكتمل بذلك افتتاح الأقسام بجميع إدارات الإسكان ، وذلك لتسهيل وتوفير خدمات السجل العقاري للمواطنين في جميع أنحاء السلطنة.

وهكذا تتنوع خدمات وزارة الإسكان، كما تتنوع الخدمات التي تقدمها الوزارات الأخرى ومنها وزارة الصحة.

٣ - الصحة

تعتبر الخدمات الصحية من أهم الخدمات التي تقدمها الدولة للمحافظة على صحة المواطنين ووقايتهم من الأمراض وصولاً بهم إلى بناء مجتمع معافى وسليم وقادر على المساهمة بفعالية في تعزيز مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتنفيذا لتوجيهات جلالة السلطان المعظم بضرورة توفير كل سبل الرعاية الصحية المتكاملة للمواطنين في مختلف أنحاء البلاد لتحقيق هذا الهدف، فقد بذلت وزارة الصحة كل جهودها لتطوير القطاع الصحي مستعينة في ذلك بوسائل العلم الحديثة التي وصل إليها العالم في مجال تقدم الطب العلاجي، والطب الوقائي، مما قفز بالخدمات الصحية في جانيها العلاجي والوقائي قفزة هائلة عبر السنوات الواحدة العشرين الماضية.

١ - الخدمات الطبية العلاجية :

يمكن ملاحظة مدى التطور الكبير الذي حققته الوزارة في هذا المجال من الازدياد المتنامي لعدد المستشفيات والمراكز الصحية وعدد المترددين عليها. ذلك أن عدد هذه المستشفيات وصل حتى الآن إلى ٤٧ مستشفى، كما بلغ عدد المراكز الصحية المنتشرة في معظم مناطق السلطنة ٩٠ مركزاً صحياً، وبلغ عدد مراكز الولادة ثلاثة مراكز، وبلغ عدد المترددين من المرضى على هذه المراكز والمستشفيات في عام ١٩٩٠م ٨٥٤٣٩٩١ متردداً بمتوسط يومي ٢٣٤٠٨ متردداً.

ومن أهم المستشفيات التي توجد في مسقط، المستشفى السلطاني، وتعد هذه المستشفى من أحدث المؤسسات العلاجية التي تم افتتاحها في مسقط في عام ١٩٨٧م، ويبلغ عدد أسرتها ٦٣٧ سريراً، وفيها أقسام عديدة لعلاج الأمراض الباطنية وأمراض النساء والولادة، والجراحة العامة، وجراحة الكلى، والمسالك البولية، والعظام، وجراحة وعلاج مرضى القلب، وكذلك قسم لعلاج الأطفال والعناية بهم. ويضم هذا المستشفى العديد من الكفاءات الطبية والفنية المتخصصة والحاصلين على أعلى الشهادات العلمية.



المستشفى السلطاني الذي يحتوي على أحدث الأجهزة لتوفير العلاج المتطور

وبجانب هذا المستشفى الكبير تضم مسقط عددا آخر من المستشفيات الهامة، منها :

— مستشفى خولة وعدد أسرته الأساسية ٣٩٨ سريرا ويوجد فيها قسم للعلاج الطبيعي والتأهيل المهني، وآخر للجراحات التجميلية، إلى جانب الأقسام الأخرى كالولادة وأمراض النساء وجراحة العظام وأقسام أخرى تخصصية.

— مستشفى النهضة، وعدد أسرته الأساسية ١٦٨ سريرا، ويوجد فيها أقسام تخصصية لجراحة الأنف والأذن والحنجرة، وعلاج جراحة العيون وعلاج وجراحة الفك واللثة والأسنان، وذلك علاوة على الأقسام التخصصية الأخرى المشابهة للأقسام التخصصية المتواجدة بالمستشفيات الإقليمية أو مستشفيات المناطق.



تقديم خدمة العناية المركزة للأطفال حديثي الولادة

أخصائي عيون عُُماني يقوم بفحص أحد المواطنين بمستشفى النهضة بروي



— مستشفى ابن سينا، وهو مستشفى تخصصي يقدم خدمات العلاج التخصصي في مجال الأمراض النفسية، وعدد الأسرة فيه ٨١ سريراً منها ٦٠ سريراً أساسياً.

هذا بالإضافة إلى مستشفى الرحمة التي تضم ٩٠ سريراً، ومستشفى السعادة التي تضم ٢٤ سريراً، ومستشفى قريات التي تحتوي على ٤٢ سريراً. وتشمل معظم هذه المستشفيات أقساماً داخلية لعلاج الأمراض الباطنية وأمراض النساء والولادة وأمراض الطفولة.

أما محافظة ظفار فيوجد بها عدد من المستشفيات أهمها مستشفى قابوس بصلالة وهو المستشفى الرئيسي بالمحافظة، ويبلغ عدد أسرته ٢٢٠ سريراً، منها ٢٠٠ سرير أساسياً، ويوجد به أقسام للأمراض الباطنية والنساء والولادة والأطفال والجراحة العامة وجراحة العظام والعلاج الطبيعي والأمراض الجلدية والعيون والأنف والأذن والحنجرة.

وبجانب هذا المستشفى الهام توجد أيضاً مستشفيات في كل من طوى أعتير، ورخيوت، وسدح، والحق، وتعد مستشفيات مناطق وتشمل أقساماً داخلية لعلاج الأمراض المختلفة وكذلك الجراحة بأنواعها المتعددة.

وفي المنطقة الداخلية : توجد ثمان مستشفيات في سمائل، ونزوى، وبهلا، وهيماء، وأدم، والجبل الأخضر، والدقم، وتبلغ عدد أسرتهما الإجمالية ٢٩٠ سريراً.

كما توجد بالمنطقة الشرقية عشر مستشفيات في إبراء وصور وجعلان بني بوحسن، وجعلان بني بو علي، وسناو ومصيرة، ووادي دما والطائيين، ووادي بني خالد، وسمد الشأن وبديعة . ويبلغ عدد أسرتهما الإجمالية ٤٥٦ سريراً.

وفي منطقة الباطنة توجد عشر مستشفيات في الرستاق وصحار وصحم ووادي بني غافر، ووادي الصرمي، وستال، ووادي الحواسنة، ووادي الحيملي، ووادي بني خروص، ومركز ولادة حبيبي، وجميعها تضم ٣٧٩ سريراً.

وفي منطقة الظاهرة توجد أربع مستشفيات في تنعم والبريمي وينقل ومركز ولادة محضة، وجميعها تضم ١٧٤ سريرا.

وفي منطقة مسندم توجد أربع مستشفيات في بخاء، والبيعة، وخصب، ومدحاء، ويبلغ عدد أسرتها ٩٠ سريرا.

وبالإضافة إلى هذه المستشفيات التي عمت مختلف مناطق السلطنة ومحاافظاتها، هناك المراكز الصحية والوحدات العلاجية الأخرى التي تقدم العلاج مجانا للمواطنين . أما الحالات التي لا تتوفر إمكانيات علاجها داخل السلطنة فيتم إرسالها إلى الخارج على نفقة الوزارة وذلك بعد عرضها على اللجنة المختصة.

وتتم في هذه المستشفيات آلاف العمليات الجراحية للمواطنين يعتبر بعضها من أهم الإنجازات التي حدثت وخاصة في مجال جراحة القلب.

ذلك أنه تم في الثاني من ديسمبر من عام ١٩٩٠م بالمستشفى السلطاني إجراء أول عملية جراحية لفتح القلب بالسلطنة، وتعتبر هذه العملية هي البداية لعلاج وجراحة أمراض القلب في البلاد، ومن المتوقع أن تقوم هذه المستشفى بعلاج نحو ٢٥٠ حالة في العام الواحد، وسوف تزداد طاقتها بمرور الزمن لتصل إلى حوالي ٥٠٠ حالة سنويا لمعالجة الأطفال والكبار الذين يعانون من أمراض القلب.

وبخلاف هذه المستشفيات التي تقدم خدماتها العلاجية لكافة المواطنين، فهناك مشاريع صحية أخرى تحت التنفيذ من العام الماضي، إذ يجري حاليا تشييد مستشفيين وخمسة مراكز صحية، منها مركز صحي في وادي بني عمر، وآخر في وادي عاهن، وثالث في وادي الجهاور. وهي مراكز توفر المزيد من الخدمات لعلاج الأمراض المختلفة.

كما تمت توسعات في بعض المستشفيات، فقد شيد ٢٦ جناحا جديدا يسع كل منها ٢٠ سريرا في كل من مستشفى تنعم وإبراء، وهناك توسعات أخرى تجرى في مستشفى سناو، وفي المستودعات الطبية في الغبرة، وفي معهد العلوم الصحية، كما تتم إضافة أجنحة أطفال لبعض المستشفيات.

أما المشاريع الصحية الجديدة التي نفذت خلال عام ١٩٩١م فهي مشاريع عديدة وكثيرة، منها إنشاء مستشفيات في وادي حبيبي والبريمي والرسحاق وتنعم، وإنشاء (٤) مجمعات صحية في السويق وشناص وبركاء والمصنعة، وإنشاء مركزين صحيين أحدهما في وادي العين والهجر، والثاني في وادي هيتام، وإضافة أجنحة أطفال في مستشفى بهلا ومستشفى سمائل.

وتشمل الخطة الخمسية الرابعة عددا من المشاريع الصحية الأخرى، منها تطوير المستشفيات في المناطق النائية، وذلك بتوفير العلاج التخصصي ورفع مستوى خدمات العيادات الخارجية لتكون في مستوى عيادات العاصمة مسقط ومحافظة ظفار، ومنها تأسيس مستشفى رئيسي ومتخصص في أمراض العيون تحول إليه الحالات المستعصية من كافة أرجاء السلطنة، كما سيتم توسيع مستشفى طاقة للأمراض النفسية، وتأسيس عيادات في مسقط وفي المناطق لتوفير خدمات الرعاية والخدمات التخصصية للمرضى، وإنشاء مراكز دائمة للخدمات الصحية في عدد من المناطق، وتحديث المستشفيات الحالية، وإعادة بناء المستشفيات القديمة، وإدخال الأسرة في المراكز الصحية في المناطق النائية لعمليات الولادة.

وبجانب المستشفيات التابعة لوزارة الصحة والمنشرة في كافة أرجاء البلاد، هناك قطاعات صحية تابعة لجهات حكومية أخرى تساهم بدور فعال في تقديم الرعاية الصحية والعلاج للعاملين والأسرهم، مثل مستشفى قوات السلطان المسلحة، ومستشفى شرطة عمان السلطانية، ومستشفى شركة تنمية نفط عمان، ومستشفى جامعة السلطان قابوس.

ويبلغ إجمالي عدد الأسرة في هذه المستشفيات منذ عامين ١٠٤٣ سرير، وعدد العاملين فيها ١٤٢ طبيبا، و١٨ طبيب أسنان، و٢٨ صيدليا، و٢٥٠ ممرضا وممرضة، بالإضافة إلى فئات طبية مساعدة أخرى بلغ عددها ٨٠٤ موظفا.

يضاف إلى ذلك أيضا العيادات التي ينشئها بعض الأفراد والشركات من القطاع الخاص، وقد بلغ عددها حتى نهاية عام ١٩٩٠م ٩٢٤ عيادة و١٤ عيادة متخصصة، و٣٩ عيادة أسنان.

٢ - الخدمات الطبية الوقائية :

لما كانت الوقاية خير من العلاج، فإن وزارة الصحة تقدم العديد من خدماتها الوقائية من الأمراض المعدية، وذلك عن طريق الشعب الوقائية المركزية ومجمعاتها ووحداتها الوقائية المختلفة المنتشرة في جميع أنحاء السلطنة . علاوة على قيام بعض الشعب المركزية ووحداتها ببعض الأنشطة العلاجية مثل شعبة الصحة المدرسية، وشعبة صحة الفم والأسنان، ومراكز رعاية الأمومة والطفولة.

وفي هذا الإطار فقد بلغ عدد الوحدات الصحية العامة ٥٨ وحدة، وبلغ عدد المجمعات الصحية ٦ مجمعات، بالإضافة إلى أربعة مراكز لرعاية الأمومة والطفولة، وتسعة مراكز منتشرة في أنحاء السلطنة للوقاية والسيطرة على الملاريا، وسبعة مراكز على حدود السلطنة في ثلاثة موانئ ومطارين ومركزين حدوديين لمراجعة الأوراق الصحية للمسافرين والقادمين.

وتقوم هذه الوحدات والمجمعات والمراكز بتقديم خدمات رعاية الأمومة والطفولة كفحص الحوامل وعلاجهن وتحصينهن ضد التيتانوس، وقد تم خلال عام ١٩٩٠م فحص كل امرأة حامل ست مرات على الأقل أثناء فترة الحمل، وأنجز هذا العمل بمعدل ٨٥٪ بينما كانت النسبة في عام ١٩٨٦م نحو ٦٥٪ فقط.

كما تم تطعيم المواليد خلال عام ١٩٩٠م أيضا ضد مرض السل والدفتريا والتسمم والشلل والسعال والحصبة. ونتيجة لذلك انخفض عدد المصابين بهذه الأمراض بصورة مضطردة منذ عام ١٩٨٦م، وبحلول عام ١٩٩٠م لم تعد هناك حالات عن أمراض الدفتريا أو الشلل أو التسمم، كذلك انخفضت نسبة حالات الإصابة بمرض السل إلى حد كبير.

وتقوم هذه الوحدات والمجمعات والمراكز أيضا بتقديم الخدمات الوقائية الأخرى كالتحصين من الأمراض المعدية، وتساهم أيضا في مكافحة مرضى الملاريا والتراكوما.

وبالنسبة لمكافحة الملاريا فقد قامت المؤسسات الصحية خلال عام ١٩٩٠م بتشخيص وعلاج ١٥ ألف حالة في مناطق الظاهرة والشرقية والداخلية والباطنة وخاصة في القرى الزراعية بهذه المناطق، حيث أن

البعوض الذي يحمل ميكروب الملاريا يتواجد في البيئة الزراعية مع تواجد المياه.

ويقوم بمكافحة الملاريا في هذه المناطق تسع وحدات صحية، تشرف على ٧٠ فريقا، وتنفذ الوزارة خطة استراتيجية جديدة لاستئصال هذا المرض نهائيا من السلطنة بنشر وحدات مكافحة في المناطق الموبوءة للقيام بعمليات مكثفة لاستئصال البعوض.

أما مرض التراكوما الذي يصيب العيون فهو من الأمراض المزمنة في الريف العماني . وكانت الإصابة به على أشدها في عام ١٩٨٤م في مناطق الباطنة والشرقية والداخلية، حيث يعاني منه ٦٤٪ من الكبار، و٤٤٪ من الأطفال، ونفذت الوزارة منذ ذلك الحين برنامج مكافحة مرض العيون في المدارس وفي المجتمع، فانخفضت حالات الإصابة به من النوع البسيط والمتوسط من ١٠٪ عام ١٩٨٤م إلى ٢٪ في عام ١٩٩٠م، وانخفض المعدل بين تلاميذ المدارس من ٩٪ عام ١٩٨٤م إلى ٣٪ عام ١٩٩٠م.

وقد قامت الوزارة أيضا بدور كبير لمحاصرة مرض آخر وهو مرض السكري. فعند عام ١٩٩٠م أجرت أول مسح لمرضى السكري على مستوى السلطنة، وقد اكتمل هذا المسح في معظم ولايات السلطنة ويجري الآن في بقية الولايات حتى يمكن وضع ترتيبات الوقاية من هذا المرض وعلاجه.

وفي مجال خلق الكوادر العمانية الطبية والفنية المساعدة، وتطوير إمكانياتها للوصول بها إلى أعلى قدر ممكن من الكفاءة، تم إنشاء معهد العلوم الصحية في نوفمبر من عام ١٩٨٢م ليحل محل مدرسة الرحمة للتمريض، والتي كانت قد بدأت عملها في العام الدراسي ١٩٧١/٧٠م وكانت تقتصر على تخريج الممرضات ومساعدات الممرضات فقط. ويتولى هذا المعهد تنظيم دورات على مدى مواسمه الدراسية في التمريض العام، ومساعدتي التمريض، والمختبر الطبي، والتصوير بالأشعة، والعلاج الطبيعي.

كما أنشئ بالمعهد منذ عام ١٩٨٧م قسم جديد مستقل للتعليم المستمر بغرض رفع كفاءة العاملين في شتى المجالات الطبية والصحية، وإطلاعهم على كل جديد وحديث في الحقل الصحي، وذلك بهدف تطوير وتحسين الخدمة التي تقوم بها المؤسسات الصحية على مختلف أنواعها. وقد بلغ عدد خريجي التمريض العام في عام ١٩٨٨م (١١) خريجا، ومساعدتي التمريض (٢٩) خريجا، وفني مختبر طبي (١٢) خريجا، مما أدى إلى زيادة نسبة التعمين في وزارة الصحة ومؤسساتها المختلفة.

٤ - المواصلات

حظى قطاع المواصلات باهتمام حكومة جلالة السلطان المعظم، انطلاقاً من أهمية هذا القطاع باعتباره من أهم ركائز البنية الأساسية التي يركز عليها الاقتصاد القومي العماني، وقد تجلّى الاهتمام بهذا القطاع في نواحي عديدة، منها شق الطرق، وتقديم خدمات النقل الداخلي، وإنشاء الموانئ والمطارات ومحطات الأرصاد الجوية، وذلك لإحداث تنمية اقتصادية فعالة ومؤثرة.

١ - قطاع الطرق :

تعتبر شبكة الطرق الحديثة التي أقيمت خلال الواحد والعشرين عاماً الماضية بأرقى المواصفات العالمية، إحدى إنجازات النهضة المباركة التي استهدفت بالدرجة الأولى إسعاد الإنسان العماني وجعلت منه هدفاً لكل عمليات التنمية، ومنها مشروعات التنمية التي قامت بها الدولة في هذا المجال.

ونظراً للطبيعة الجيولوجية والجغرافية لتضاريس سطح الأرض في السلطنة، وانتشار الجبال والهضاب بها، فقد حظي قطاع الطرق بأهمية بالغة حيث استوعب بمفرده نسبة كبيرة من المصروفات الإنمائية منذ بداية عصر النهضة، قدرت بنسبة ١٠,٢٪ من جملة الاستثمارات المنفذة في القطاع الحكومي في الخطة الخمسية الثانية.

وتواصل العمل في قطاع الطرق في الخطة الخمسية الثالثة، وازداد عدد الطرق المعبدة بالأسفلت، وازدادت أطوالها حتى بلغت جملة أطوال هذه الطرق منذ بداية تنفيذ خطة التنمية حتى عام ١٩٨٩م حوالي ٤٠٨٧ كيلومتراً، وذلك في مقابل ثمانية كيلومترات فقط من الطرق المسفلتة قبل عام ١٩٧٠م . كما بلغت جملة أطوال الطرق المزدوجة المسفلتة حوالي ٤٠١ كيلومتراً، مما يؤكد الطفرة الكبيرة التي تحققت في إنشاء الشبكة الحالية للطرق وبمعدلات إنتاجية فاقت كل التوقعات.

أما بالنسبة لشق وتمهيد الطرق الترابية فقد تم تنفيذ عدة برامج لشق

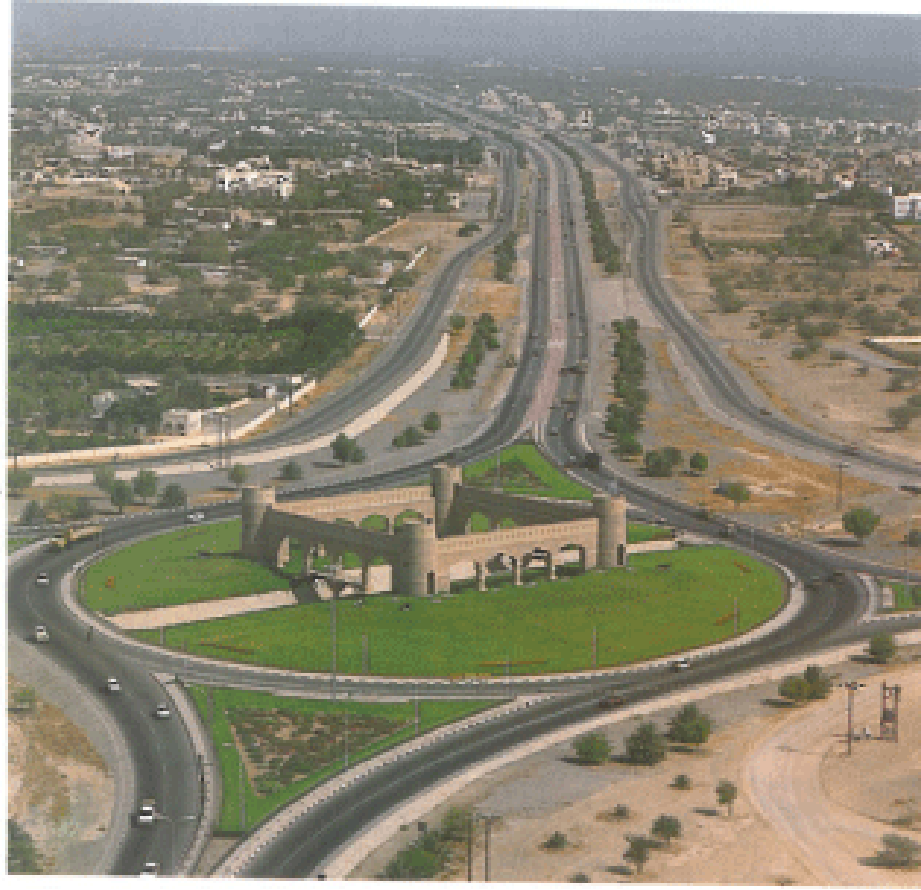
الطرق ، حيث زاد مجموع الطرق الترابية الممهدة الحالية عن العشرين ألف كيلومتر، في حين لم تكن تزيد أطوال الطرق الترابية الممهدة حتى عام ١٩٧٠م عن ١٨١٧ كيلومترا فقط. ويتم صيانة هذه الطرق بصورة دورية تكفل استمرار صلاحيتها لحركة المرور.

وهناك العديد من المشروعات المستمرة والتي تتمثل في إنشاء طرق جديدة بمحافظة ظفار، منها طريق طاقة، وسير، وقيرون حيرتي، علاوة على شق طرق ترابية في المناطق النائية في مختلف الولايات . وقد تم خلال عام ١٩٩٠م التوقيع على اتفاقية لإنشاء الطرق الداخلية في ولايات نزوى وأدم ومنح وقرى بركة الموز. ويتضمن هذا المشروع تنفيذ طرق بمواصفات حديثة بلغ مجموع أطوالها ٤٠ كيلومترا بتكلفة إجمالية حوالي أربعة ملايين ريال عماني.

والجدير بالذكر أن الخطة الخمسية الثانية تميزت بإنشاء مجموعة من الجسور العلوية في مسقط والتي تعد نجاحا لجهود هندسية ضخمة لتساهم في تخفيف حدة الاختناقات المرورية عند التقاطعات . كما تميزت الخطة الخمسية الثالثة بتطوير شبكة الطرق في محافظة مسقط وصيانتها بصفة دورية. كما قامت وزارة المواصلات في هذا المجال أيضا بدراسة مواقع ومسارات مشاريع الطرق الجديدة على ضوء الهيكل التخطيطي المعتمد للحركة العمرانية في الولايات، وتم تنفيذ عدة مشروعات للطرق باستخدام المعالجة السطحية المزدوجة في معظم مناطق السلطنة حتى بلغت جملة أطوال الطرق التي تم تنفيذها خلال عام ١٩٨٩م حوالي ٢٥٠ كيلومتر في منطقة الباطنة والظاهرة والمنطقة الشرقية ومحافظة ظفار.

واستمر العمل في شق الطرق وتعبيدها طوال عام ١٩٩٠م وتم الانتهاء من بعضها ورحل البعض الآخر للتنفيذ خلال عام ١٩٩١م. ومن هذه المشروعات المرحلة وجاري العمل فيها الآن مشاريع طرق داخلية في ولايات نزوى ومنح وأدم وإبراء والقابل وبديعة، وطريق صور العيجة، وطريق صلالة - المعمورة .. الخ.

أما المشروعات التي استجذت في عام ١٩٩١م فهي عديدة، منها



دوار الموالج بالسبب أحد الدوارات العديدة التي تجعل شبكة الطرق الحديثة بالسلطنة

مشاريع طرق داخلية في لوى وشناص بطول ٢٦ كم، وازكي بطول ٨ كم، والمنطقة الشرقية بطول ٢٨ كم، وطريق لزغ - سمائل، وطريق نجدة المغيرة - سيماء بطول ١٧ كم، وطريق ينقل - مري بطول ٢٨ كم.

٢ - خدمات النقل الداخلي :

لم تكتف الدولة بإنشاء وتعبيد الطرق والجسور، وإنما سرت للمواطن العماني الانتقال عبر هذه الطرق بواسطة باصات شركة النقل الوطني العماني التي أنشأتها الدولة وأصبحت خطوطها تغطي كافة المناطق، ويضم أسطول هذه الشركة أكثر من ٣٠٠ باص تربط مسقط مباشرة بكل من البريمي وصحار ونزوى وعبري وإبراء وصور

والرستاق، كما تم توفير حافلات فاخرة لربط مسقط وصلالة، هذا بالإضافة إلى الخدمات المحلية في مسقط نفسها.

وفي إطار دعم الجهود الرامية لتنمية النشاط السياحي في البلاد، قامت الشركة بتشغيل خدمات النقل للسائحين والمجموعات الخاصة الزائرة للبلاد، ووفرت لذلك الغرض حافلات سياحية فاخرة، هذا بالإضافة إلى تشغيل خدمات الباصات الفاخرة السريعة لكل من أبو ظبي ودبي بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة.

٣ - قطاع الموانئ :

وتمشيا مع خطة تطوير الموانئ العمانية وجعلها قادرة على القيام بالدور الذي أنشئت من أجله، فقد قامت وزارة المواصلات بدراسة الطاقة الاستيعابية لمينائي قابوس وريسوت على ضوء حركة التشغيل في هذين المينائين، وتم زيادة طاقتيهما الاستيعابية مما كان له أكبر الأثر في زيادة جملة البضائع المفرغة من السفن.

أما ميناء قابوس فهو ميناء كبير ويوجد به تسعة مراسي عميقة وثلاثة مراسي للسفن الساحلية، ومرسى واحد للزوارق. ويتراوح طول هذه المراسي من ٧٦ إلى ٢٢٨ مترا يحميها حاجز أمواج من جانب، والصخور من الجانب الآخر. وتستطيع المراسي العميقة بالميناء استقبال سفن يصل غاطسها إلى ١٠,٤ متر، ويضم الميناء محطة حديثة للحاويات ومعدات المناولة تساندها تسعة مخازن حديثة وساحة كبيرة للحاويات، مما جعل طاقة هذا الميناء الاستيعابية تصل إلى مليوني طن من البضائع سنوياً.

ومع ذلك فقد تم توسيع أرصفته، حيث أنشئت أرصفة جديدة بعمق ٢٠,١٤ متر، وإنشاء رصيف إضافي عميق بلغت تكلفته الاجمالية ثلاثة ملايين ريال عماني. هذا بالإضافة إلى عمليات تحسين الميناء والتي شملت تعديل المساحات المتاحة بموقع الميناء لتوفير مساحات إضافية للمناولة وتنشيط عمليات التشغيل، وتوفير مساحات إضافية أخرى للتخزين.



باصات شركة النقل الوطني العُماني تقدم خدماتها وتربط مناطق السلطنة ببعضها

وفي هذا الإطار فقد تم خلال العام الماضي إعداد الرسومات والتصاميم التفصيلية لأعمال المرحلة الأولى لتطوير ميناء قابوس والتي تستهدف تطوير الميناء لاستيعاب الحركة المتوقعة للنقل البحري خلال العشر سنوات المقبلة، حيث تتضمن تعميق بعض الأرصفة الحالية واستقبال سفن الحاويات من الجيل الثاني، وبناء جدار واق من الأمواج، وتطوير خليج الشطيفي والاستفادة منه في تخزين الحاويات، وتقدر تكلفة هذا المشروع بستة ملايين وخمسمائة ألف ريال عماني . وبدأ في أغسطس ١٩٩١م.

أما ميناء ريسوت بمحافظة ظفار فقد تم تطويره هو الآخر على أحدث النظم العالمية بهدف استيعاب السفن عابرة المحيطات . وتقدر الطاقة الاستيعابية لهذا الميناء بمليون طن متري من البضائع سنوياً، ذلك أنه يضم خمسة مراسي عميقة، ومراسي لسفن صيد الأسماك، ومنزلق لسفن الانزال، ومساحات ومستودعات واسعة للتخزين . كما

تتوفر فيه الآلات والمعدات الحديثة، وقاطرات السفن، ومحطة خاصة للحاويات هذا بالإضافة إلى رصيف بترول بعمق ١٢ متراً.

ومع ذلك فمن المتوقع أن يبدأ العمل في دراسة الجدوى الاقتصادية خلال عام ١٩٩١م لتحديد أية متطلبات للتطوير المستقبلي لهذا الميناء.

أما ميناء خصب فقد نال هو الآخر حظه من التطوير، وهناك دراسة جدوى اقتصادية يجري العمل فيها وسينتهي إعدادها في أواسط عام ١٩٩١م الحالي لتقييم وتأسيس إمكانية أي توسعات أو تطويرات جديدة لهذا الميناء.

وعلاوة على ذلك فقد قامت وزارة المواصلات أثناء عام ١٩٩٠م بدراسة إنشاء ميناء جديد بين مسقط وصور يستوعب الاحتياجات المستقبلية، وبأحدث المواصفات العالمية لتمكينه من استقبال سفن من الجيل الثالث.

٤ - قطاع الطيران المدني :

يوجد بالسلطنة مطاران كبيران هما مطار السيب الدولي ومطار صلالة، بالإضافة إلى عدد من المطارات الداخلية، وقد شهدت هذه المطارات تطويراً ملحوظاً انصب بالدرجة الأولى على مشاريع التوسعات أو تحسين الأداء والتدريب، هذا بالإضافة إلى تحديث قطاع الأرصاد الجوية لما له من أهمية بالغة على سلامة الطيران والملاحة الجوية.

أ - مطار السيب الدولي :

يعتبر مطار السيب الدولي الواجهة الحضارية للسلطنة ونافذة عمان في انفتاحها على العالم الخارجي، وهو أول ما يراه الزائر حال وصوله وآخر ما يراه عند مغادرته . ومن هنا جاء اهتمام حكومة صاحب الجلالة باستمرار الارتقاء المضطرد بمستوى الخدمات والتسهيلات المتاحة في هذا المطار.

وفي هذا الإطار فقد تم في عام ١٩٩٠م التوقيع على ثلاث اتفاقيات لتنفيذ مشاريع تطويرية بمطار السيب الدولي . وقد تضمنت الاتفاقية

الأولى إنشاء قاعة جديدة لكبار الزوار تليق بمستوى ما حققته السلطنة من نهضة شاملة في جميع المجالات، وتشتمل هذه القاعة على مبنى رئيسي لاستقبال كبار الشخصيات، وتتوفر بها التسهيلات اللازمة لاستخدامها وكذلك الخدمات المساعدة . وبلغت التكلفة الاجمالية لهذا المشروع مليونين وخمسين ألف ريال عماني.

وتضمنت الاتفاقية الثانية إنشاء مبني للشحن بالمطار يشمل توفير فناء للرافعات الشوكية والقاطرات، ومظلات للبضائع ذات الطبيعة الخطرة، وتزويد المبني بشاحن للبطاريات، وإنشاء خزان أرضي مع كافة الأعمال المدنية والكهربائية . وبلغت تكلفة هذا المشروع مليوناً ومائة وثمانية وسبعين ألف ريال عماني.

وقد تم في عام ١٩٩٠م أيضاً تنفيذ مشروع تزويد مركز معلومات طيران مسقط بالمعلومات الرادارية المتطورة، والتي من شأنها توفير تغطية رادارية أكثر اتساعاً وأكبر فعالية، مما يحسن من الانسياب الآمن للرحلات الجوية. هذا بالإضافة إلى أن هناك مشروعاً لتحسين سطح المدرج والمر ومساحات وقوف الطائرات . وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع في عام ١٩٩٠م واستمر حتى عام ١٩٩١م. وتبين هذه الاتفاقيات وتلك المشروعات حجم الإنجازات المضطردة والنهضة المستمرة التي تعيشها السلطنة في هذا العهد الزاهر الميمون.

وفي إطار حرص حكومة السلطنة على تنمية وتطوير الحركة الجوية للبلاد، وتنشيط حركة الطيران المدني والدولي، ولجذب شركات الطيران الدولية إلى تشغيل رحلاتها إلى أو عبر مطار السيب الدولي، فقد قررت حكومة السلطنة خفض أسعار وقود الطائرات منذ عامين بنسبة تصل إلى ٣٠٪، مما أدى إلى زيادة حركة الطيران من وإلى السلطنة، وبالتالي أتاحت الفرصة لتقديم خدمات أفضل للمواطنين والمقيمين ورجال الأعمال.

ب - مطار صلالة :

يمثل هذا المطار أبرز معالم التقدم في حقل الطيران بالسلطنة حيث يتم

تشغيله على أحدث المستويات العالمية، وذلك بعد استكمال برامج التوسعات في مباني الشحن والتخزين المركزي . هذا بالإضافة إلى تشييد مبنى جديد متكامل للمسافرين لمواجهة الحركة المتنامية في أعداد المسافرين، خاصة بعد أن تم تسيير خطوط دولية مباشرة لخدمة المواطنين ورجال الأعمال بالمنطقة.

هذا وقد تم اتخاذ كافة الترتيبات اللازمة في مطار صلالة المدني لبدء أول رحلات دولية منتظمة من المطار، واتخذت سلطات الهجرة والجوازات والصحة استعداداتها لتقديم خدماتها للمسافرين في رحلات دولية منتظمة للمرة الأولى من مطار صلالة، حيث يمكن مغادرة البلاد في رحلات جوية مباشرة دون التوقف في مطار السيب الدولي.

وقد بدأ فعلاً أول خط دولي مباشر من مطار صلالة أولى رحلاته إلى دبي بدون توقف في ٢٢ أبريل من عام ١٩٩٠م، ومازال هذا الخط يواصل نشاطه بانتظام بمعدل رحلتين في الأسبوع، وتقوم شركة طيران الخليج باتخاذ مجموعة من الترتيبات التي تكفل نجاح هذا الخط تجارياً، بجانب التأثير الكبير الذي أصبح لهذا الخط على زيادة النشاط السياحي في المنطقة.

ونظراً لأهمية هذا المطار فقد شهد عمليات تطوير عديدة، منها استكمال تنفيذ مشروع استبدال السياج الأمني بالمطار، والانتهاء من مشروع توسيع الرقعة الزراعية الموجودة حوله أيضاً، وكذلك تنفيذ مشروع تمديد وتوسيع المدرج وساحة وقوف الطائرات، واستبدال نظام إنارة المدرج بنظام جديد.

ج - المطارات الداخلية :

عملت الدولة على تسهيل انتقال المواطنين جواً بين مسقط وبعض المدن الداخلية الكبيرة مثل خصب والبيعة وصور ومصيرة . ولذلك أقامت في هذه المدن مطارات داخلية توفر خدمات النقل الجوي وتسير عليها خطوط داخلية تقوم بها الشركة العمانية لخدمات الطيران والتي تشغل رحلات جوية منتظمة بين مطار السيب الدولي وصلالة والمطارات الداخلية.

٥ - الأرصاد الجوية :

تعد خدمات الأرصاد الجوية الحديثة ثمرة من ثمار النهضة المباركة وتحظى باهتمام كبير نظرا لأهمية الدور الذي تؤديه . ذلك أنها نشطت في معالجة جدولة وأرشفة البيانات المناخية التي تقوم بتوفيرها للعديد من المستفيدين سواء داخل السلطنة أو خارجها، وذلك من خلال الأجهزة والمعدات اللازمة، بالإضافة إلى إنشاء محطات للرصد الجوي والقيام بالدراسات والبحوث العلمية في مختلف حقول الأرصاد الجوية.

وحرصا من حكومة السلطنة على تحديث وتطوير خدمات الأرصاد الجوية، فقد تم خلال عام ١٩٩٠م التوقيع على اتفاقية المرحلة الثانية من مشروع التطوير والتحديث الجاري تنفيذه، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأرصاد الجوية العالمية . وتستهدف هذه الاتفاقية تعزيز ودعم إمكانيات خدمات الأرصاد الجوية في السلطنة، بما يمكنها من الارتقاء المستمر بمدى دقة ونوعية المعلومات الارصادية الجوية والبحرية التي تقوم بتوفيرها لكافة الجهات المعنية، والجدير بالذكر أن هذا المشروع يعد من المشروعات المعتمدة بالخطة الخمسية الحالية لقطاع الطيران المدني والأرصاد الجوية، وتغطي المرحلة الثانية من المشروع الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤م.

وفي مجال تعمين الوظائف فقد تم إيفاد سبعة موظفين لاستكمال دراسات جامعية وتخصصية في مجال علوم الأرصاد الجوية وتشغيل أجهزة الرصد، علاوة على تنظيم دورات تدريبية متعددة لتأهيل الموظفين والارتقاء بمستوى الكفاءة لمواكبة المعارف الجديدة في علوم التكنولوجيا الحديثة. وفي هذا الإطار فقد تم تخريج عشرة راصدين جويين، وذلك في إطار برنامج تدريبي يهدف إلى رفع كفاءة الموظفين العمانيين العاملين في مجال الأرصاد الجوية.

والجدير بالذكر أن عدد محطات الرصد الجوي العاملة في السلطنة بلغ ٢١ محطة، منها عشر محطات رئيسية في خصب وصحار وسوق والسيب والرسيل وصور ونزوى وميناء ريسوت وثمرت وصلالة . بالإضافة إلى خمس محطات مناخية، وثلاث محطات أوتوماتيكية، وعوامتين بحريتين . ويتم التنسيق مع جميع هذه المحطات عن طريق شبكة الاتصالات المتوفرة في السلطنة.

٥ - البريد والبرق والهاتف

يعتبر قطاع الاتصالات من أهم قطاعات الخدمات نظرا لما له من دور هام في بناء الدولة العصرية وفي تنمية الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإسراع بها نحو مزيد من التقدم والتطور، خاصة وأن هذا القطاع يؤدي خدمات عديدة منها خدمات البريد وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الفاكس والتلكس.

١ - البريد :

تمكن هذا القطاع من تحقيق تقدم كبير خلال العقدين الماضيين وذلك بسبب انفتاح السلطنة على العالم الخارجي، والتطور الذي شهدته السلطنة في كافة المجالات، حيث ارتفع عدد مكاتب البريد من مئتين عام ١٩٧٠م إلى أكثر من ٨٠ مكتبا في عام ١٩٩٠م. وتأكيدا لحرص حكومة السلطنة على نشر الخدمة البريدية في كافة ربوع البلاد وبالمستوى الجيد، فقد تم إدخال الخدمة البريدية بنظام الفرز الآلي للرسائل، وذلك لمواجهة الازدياد المستمر في حجم المواد البريدية المتبادلة. فخلال عام ١٩٨٤م افتتح مركز البريد الآلي بالسيب وزود بأحدث المعدات اللازمة لذلك، والتي يقوم على تشغيلها عدد من الكوادر العمانية المدربة في هذا المجال.

وتقوم وزارة البريد والبرق والهاتف في إطار توسيع الخدمات البريدية بالتعاقد مع (الوكالات البريدية) أو (وكالات التوزيع الأهلية) للقيام بمهمة توصيل هذه الخدمة للمناطق النائية، ويبلغ عدد هذه الوكالات العاملة أكثر من ٣٤ وكالة.

وفي هذا الإطار يتم نقل البريد يوميا من مسقط إلى مختلف ولايات ومناطق السلطنة النائية وبالعكس من خلال أسطول سيارات ضخمة يقوم بمهمة النقل البريدي. وحرصا على جعل هذه الخدمة في متناول الجميع فقد تم توفير صناديق إيداع الرسائل، كما تم تركيب العديد من صناديق البريد الخاصة في المكاتب البريدية في كافة أنحاء السلطنة، وقد وصل عدد الصناديق إلى ٤٣,٨٠٠ صندوق مقابل ١,٢٠٠ صندوقا

عام ١٩٧١، وتشير الإحصاءات البريدية إلى أن عدد الرسائل العادية الواردة عام ١٩٨٩م بلغت نحو ١٩ مليون والصادرة ١١,٥ مليون، وبلغ إجمالي أوزان الرسائل الواردة والصادرة ٥٢٢ ألف كيلوجرام. وعملا على تقديم المزيد من الخدمات البريدية، فقد أدخلت السلطنة نظام البريد السريع.

٢ - البريد السريع :

تم إدخال هذه الخدمة البريدية في عام ١٩٨٥م، ووفرت لها الدولة كافة الامكانيات الضرورية لتوسيع شبكتها حتى وصل عدد الدول التي تتبادل هذه الخدمة مع السلطنة أكثر من ٥٢ دولة، منها جميع دول مجلس التعاون الخليجي وعدد كبير من الدول العربية والأجنبية، كما تواصل حكومة السلطنة في الوقت الحاضر إبرام اتفاقيات مماثلة لتبادل هذه الخدمة مع الدول الأخرى. وتشير إحصائيات عام ١٩٨٩م إلى أن عدد الإرساليات والرسائل الواردة كان أكثر من ٣٧,٥ ألف، وعدد الصادر ١٤,٥ ألف، بينما بلغ إجمالي أوزان الوارد والصادر أكثر من ٢٢,٦٠٠ كيلوجرام . هذا وقد بلغ عدد مكاتب البريد السريع حتى عام ١٩٨٩م مكتبين في كل من مسقط وصلالة.

وفي إطار الخدمات البريدية الأخرى التي توفرها الوزارة القيام بإصدار الطوايح البريدية . وقد تم خلال عام ١٩٩٠م إصدار طابع بريدي جديد يحمل اسم وردة السلطان قابوس ومكتوب عليها «عشرون عاما من العطاء»، وذلك كتعبير عما تحقق من إنجازات ضخمة ورائدة خلال هذه الفترة منذ أن تولى جلالة السلطان المعظم مقاليد الحكم في البلاد. ويأتي اطلاق اسم صاحب الجلالة على هذه الوردة تقديرا عالميا من جمعية الورود العالمية لجلالته وإسهاماته الشخصية في تنمية العلاقات الدولية.

وزيادة في توسيع نطاق الخدمات البريدية في كافة أرجاء السلطنة فقد قامت الوزارة في عام ١٩٩٠م ببناء مكاتب بريد في كل من الوادي الكبير، ولزخ، والسنيّة، وبناء عشرين غرفة حراسة بالمكاتب البريدية في مسقط

والولايات، وصيانة وترميم ٣٦ مبنى مكتب بريدي، وشراء اثاث ومعدات للفروع الجديدة، وشراء ألف صندوق بريدي لتركيبها في المكاتب الجديدة . وبلغ إجمالي تكلفة هذه المشاريع ٣٦٨ ٨١٣ ريال عماني. ومن المشاريع التي بدأ تنفيذها خلال عام ١٩٩٠م وتم استكمالها خلال عام ١٩٩١م، بناء مكاتب بريد في كل من مدينة النهضة، وسبق بالجبل الأخضر، وهيما، والبداية، والخويرية، والطريف، ونخل، ومدحاء، والمدة، والعوقدين، والأشخرة . بالإضافة إلى توسيع مباني مكاتب البريد في السيب وصحار وعبري وصور . ويبلغ إجمالي تكلفة هذه المشاريع ٢٠٧ر٥٣٠ ريال عماني.

أما المشاريع الجديدة التي بدأ تنفيذها خلال عام ١٩٩١م ويتم استكمالها خلال نفس العام وفي العام التالي فهي عديدة أيضا، منها بناء مكاتب بريد في كل من طوي أعتر، وعبري، وبخاء، وبركة الموز، وسمد الشان، ورأس الحد، والغبرة، والعذبية، وفي محافظة ظفار في سدح والسعادة والدهاريز. ولا تقتصر جهود الوزارة على هذا المجال وحده وإنما لها جهودها الكبيرة أيضا في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وذلك من خلال الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية.

٣ - الاتصالات السلكية واللاسلكية :

وحتى نعرف جهود الوزارة والهيئة في هذا المجال علينا أن نعرف أن عدد الخطوط الهاتفية في السلطنة كان لايزيد عن ٥٠٠ خط في عام ١٩٧٠م. ومنذ ذلك الحين وإيماننا بأهمية هذا القطاع الحيوي في عملية التنمية الشاملة، فقد بذلت الدولة جهودها لتوفير أحدث وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية للمواطنين وللمؤسسات المختلفة، واستطاعت خلال فترة قصيرة إنجاز الكثير في هذا المجال، مع الحفاظ على أعلى مستويات التقنية العالمية في مجالات الاتصالات المختلفة، يتمثل ذلك في إنشاء مقاسم دولية ومحطات أرضية للاتصالات الفضائية ومحطات أخرى ساحلية للاتصالات البحرية.

وتشير آخر الإحصاءات إلى أن خطوط الهاتف العاملة في البلاد



فرع البريد والهاتف بصلالة

تضاعفت عدة مرات مواكبة ذلك التطور الشامل الذي تشهده السلطنة في مختلف المجالات. وقد وصلت خطوط الهاتف العاملة خلال عام ١٩٩١م (٩٦ر٨٠٠) خط منتشرة في جميع أرجاء السلطنة، هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه السعة المجهزة للمقاسم إلى ١٤ر٣٥٨٠ خطا هاتفيا موزعة على مختلف مناطق السلطنة. كما أصبحت خدمات الاتصال الخارجي متوفرة على مدار الأربع والعشرين ساعة يوميا بكل سهولة ويسر من خلال محطات الأقمار الصناعية المنتشرة في البلاد، حتى أصبح في الإمكان لأي شخص في السلطنة الاتصال مباشرة بـ ١٨٠ دولة. هذا إلى جانب خدمة الهاتف السيار الذي وصل عدد خطوطه حتى نهاية عام ١٩٩٠م إلى ٢٤ر٥٠٠ خط عامل، ووصلت سعته القصوى إلى ٤ر٥٠٠ خط.

يضاف إلى هذه الخدمات خدمة التلكس والتلغراف والفاكسميلي

ذلك أنه لم يكن بالسلطنة قبل عام ١٩٧٠م. سوى ٣ قنوات تلكس وقناة
تلفرافية واحدة. وادراكا لأهمية هذا النوع من الاتصال بالعالم الخارجي
تم إنشاء مقسم تلكس تم تشغيله في يولية ١٩٧٩م بسعة ٢٠٠ خط،
تم زيادتها إلى ١٨٥٠ خط في عام ١٩٨٣م.

ويعمل مكتب التلغراف المركزي في مسقط على مدى ٢٤ ساعة يوميا
لتوفير هذا النوع من الخدمة بصورة منتظمة . أما بالنسبة للمناطق
الداخلية فقد تم تركيب أجهزة فاكسميلي في أكثر من خمسة عشر مكتبا
بريديا يتم عن طريقها إرسال البرقيات إلى مكتب التلغراف المركزي الذي
يقوم بدوره بإرسالها إلى الجهات المعنية.

وبالنسبة لخدمة السفن والملاحة البحرية، فقد تم إنشاء محطة
راديو ساحلية بالوطنية تعمل على نذبذة عالية، كما تم إنشاء ثلاث
محطات أخرى في صلالة وخصب وصحار. وتعمل هذه المحطات جميعها
على تزويد السفن بمعلومات عن الطقس وأحوال الجو، وتقدم لها
خدمات عديدة، منها خدمات التلغراف والراديو والتحذيرات البحرية التي
ترسل إلى السفن مرتين يوميا عبر تردد دولي محدد سلفا . كما أنها
تتابع أي أضرار تتعرض لها السفن، وتنسق مع سلاح الجو السلطاني
في عمليات البحث عن المفقودين وفي عمليات الإنقاذ.

وهكذا تنوعت خدمات وزارة البريد والبرق والهاتف، وبلغت جملة
الاستثمارات التي صرفت على هذا القطاع خلال الخطة الخمسية الثالثة
مبلغ ١٤٠,٧ مليون ريال عماني . وقد شهدت هذه الخطة نجاحا كبيرا
نظرا لما تحقّق في هذا المجال من إنجازات عظيمة، حيث امتدت خدمات
البريد والبرق والهاتف لتطوّل كل مكان على أرض عمان، بالإضافة إلى
زيادة عدد الخطوط التليفونية المركبة في مختلف المقاسم، وإدخال نظام
الاتصال التليفوني المباشر بالداخل والخارج، بالإضافة إلى التوسع في



خدمات الاتصالات العامة

إدخال التليفونات العامة لاستخدام الجمهور . وقد بلغ إجمالي التليفونات العمومية حتى نهاية عام ١٩٩٠م (٥٥٠) خطاً، بعضها يعمل بنظام العملة، والبعض الآخر يعمل بنظام البطاقات المخفضة.

وخلال الخطة الخمسية الماضية بدأت الوزارة أيضاً في تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع توسيع وتنمية خدمات الشبكة الهاتفية بكل من ساحل الباطنة ومحافظة ظفار والتي استكملت مع نهاية عام ١٩٩٠م، وبلغ إجمالي تكلفة هذا المشروع ١٢ مليون ريال عماني . وقد نتج عن ذلك أن تم توفير ٩٣٥٠ خطاً هاتفياً في منطقة الباطنة في الرمس والسوادي وودام الساحل والمصنعة والخضراء والسلام ورويشد والحزم.

أما في محافظة ظفار فقد تم توفير ٨٥٠٨ خط هاتفياً، وإدخال خدمات جديدة في كل من طاقة ومرباط وريسوت وسدح، إذ تم إنشاء أربعة مقاسم جديدة في هذه الأنحاء بسعة ٦٠٠ خط هاتفياً، هذا

بالإضافة إلى إدخال توسعات على الشبكة الهاتفية في مناطق صلالة والعوقدين والدهاليز ، ويصل عدد المقاسم بالمحافظة إلى ثمانية مقاسم بسعة ٢٨٨ر١٥ خط هاتفي.

وتيسيرا على الجمهور فقد قررت الهيئة خفض تكلفة معظم خدماتها منذ عام ١٩٨٩م، وتشمل هذه الخدمات الهاتف السيار والدوائر المحلية المؤجرة، والمكالمات الهاتفية المحلية، كما تم في نوفمبر ١٩٩١م تخفيض مماثل على كافة الخطوط الدولية بنسبة ٤٠٪.

وفي الخطة الخمسية الرابعة سوف تزداد خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، ذلك أنه سوف يتم إنشاء محطة جديدة للأقمار الصناعية بولاية عبري مرتبطة مع القمر الصناعي الدولي انتلسات عبر المحيط الأطلسي، لتسهيل الاتصالات وتخفيف الضغط عن المحطة الحالية القائمة في منطقة الحاجر بالقرب من مسقط، والمرتبطة بالقمر الصناعي الدولي بالمحيط الهندي وعربسات. كما يتم تنفيذ محطة أخرى في جزيرة مصيرة تعمل مع القمر الصناعي عبر المحيط الهندي، وثالثة في خصب لتوفير الخدمات الهاتفية وتسهيل الاستقبال والإرسال التلفزيوني ليصبح عدد المحطات الأرضية للأقمار للاتصالات الدولية والخدمات الأخرى إحدى عشرة محطة. وقد تم اعتماد مبلغ ٩٢ مليون ريال عماني في الخطة الخمسية الرابعة حتى تعم خدمات الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية جميع أنحاء البلاد.

وفي هذا المجال فقد وقعت وزارة البريد والبرق والهاتف اتفاقتين خلال شهر يونية من عام ١٩٩١م لتطوير وتوسيع خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في السلطنة . وتقتضي الاتفاقية الأولى بشوريد وتركيب شبكة نظام النداء الآلي بتكلفة ١,٧٧١,٨٠٧ ريال عماني.

وتقتضي الاتفاقية الثانية بإعداد التصميمات اللازمة لمشروع توسيع شبكة الاتصالات في كل من محافظتي مسقط وظفار والمناطق الداخلية

والشرقية والظاهرة والباطنة، بتكلفة تبلغ ٤٠٤,٦٠٢ ريال عماني .

واستكمالا لهاتين الاتفاقيتين فقد وقعت الوزارة أيضا وخلال نفس الشهر ثلاث اتفاقيات جديدة، الأولى مع شركة فيليبس لأنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية البريطانية، وتقتضي بتزويد الهيئة العامة للمواصلات السلكية بالسلطنة بعدد ٤٠٠٠ جهاز منبه للنداء الآلي، والاتفاقية الثانية مع شركة (سي ايتو) اليابانية، وتهدف إلى تزويد الهيئة بعدد ٤٠٠٠ جهاز منبه للنداء الآلي. بتكلفة اجمالية قدرها ٢٥٢,٥١٧ ريال عماني. وفي ١٧/١٢/١٩٩١م تم تدشين خدمة النداء الآلي لأول مرة بالسلطنة.

وتقتضي الاتفاقية الثالثة بتزويد الهيئة بخمسمائة جهاز هاتف سيار من نوع (موبيرا) بقيمة اجمالية قدرها ٤٦١ ألف ريال عماني، وذلك لتلبية الطلب المتزايد من المواطنين على خدمة الهاتف السيار.

ومع هذه الجهود المتنامية التي تقوم بها الوزارة لتوسيع وتطوير خدماتها فإنها لم تنس الاهتمام بموضوع التعمين . ذلك أن الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية أنشأت في عام ١٩٧٦م مركزا لتدريب الكوادر العمانية في مسقط . وينظم هذا المركز العديد من الدورات للمتدربين، بالإضافة إلى الدورات الأخرى التي تشترط الهيئة على الشركات التي تتعاقد معها لتوريد أجهزة أن تنظمها للموظفين العمانيين.

وقد بلغت جملة أعداد المتدربين على يد الهيئة وعلى يد الشركات الموردة وفي جهات أخرى ١٦٦ متدربا مقارنة بـ (٢٠) متدربا فقط في عام ١٩٧٦م. كما وصل عدد المتدربين الذين تدربوا خارج السلطنة ٢٨ متدربا في عام ١٩٩٠م. وبذلك يكون اجمالي عدد المتدربين في ذلك العام في الداخل والخارج ١٩٤ متدربا، مما رفع من نسبة التعمين في الهيئة إلى أكثر من ٨٠٪، وهو معدل عال للغاية في هذه الأعمال التخصصية والفنية الدقيقة.

٦ - الكهرباء، والمياه

تمثل الكهرباء والمياه قطاعا من أهم قطاعات الخدمات التي توليها حكومة صاحب الجلالة المعظم اهتماما بالغاً باعتبارها مصدرا من أهم مصادر الإنتاج والتنمية . وتقوم وزارة الكهرباء والمياه بتوفير هذه الخدمة للمواطنين عن طريق تمديد توصيل شبكات الكهرباء لجميع مناطق ولايات السلطنة، وكذلك توفير المياه الصالحة للشرب لجميع المناطق ماعدا محافظة ظفار وصحار، حيث يتولى هذه المسؤولية في ظفار مكتب وزير الدولة محافظ ظفار، وفي صحار مكتب تطوير صحار التابع لديوان البلاط السلطاني.

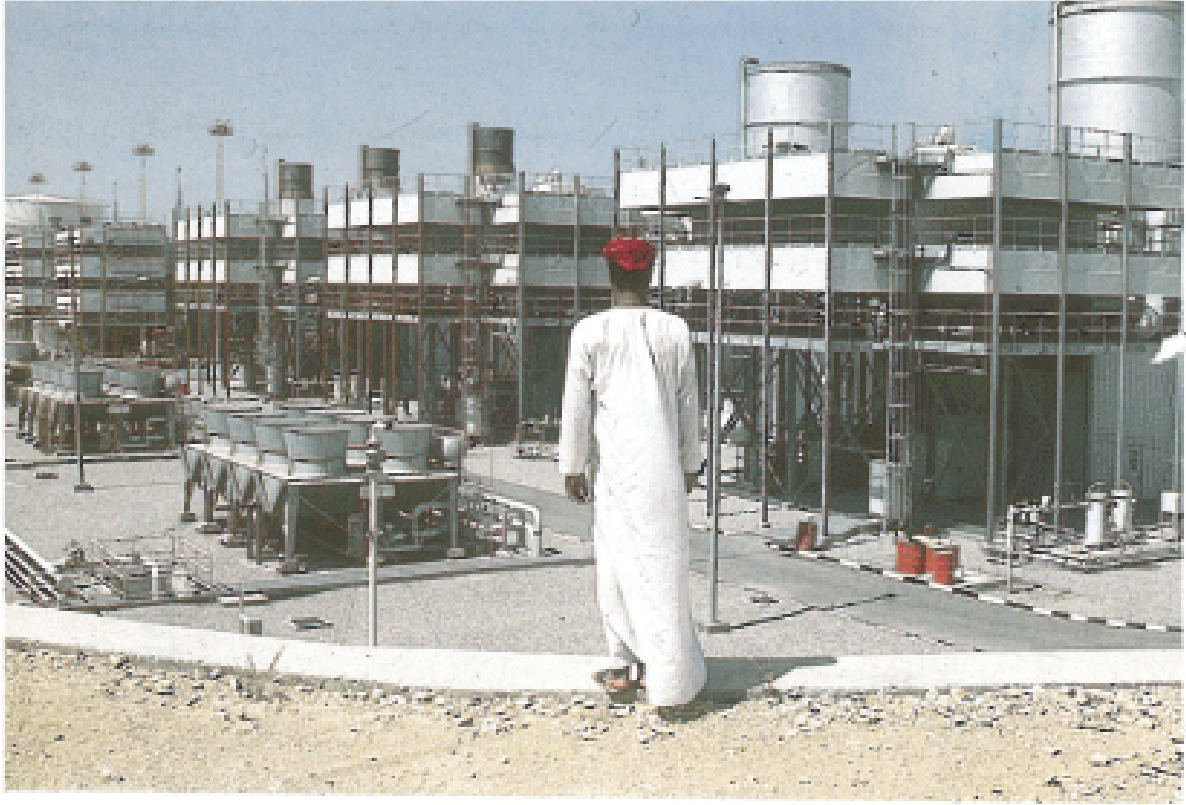
وقد قامت وزارة الكهرباء والمياه بإنجازات عديدة في مجال مسؤولياتها سواء في قطاع الكهرباء أم في قطاع المياه.

أ - قطاع الكهرباء :

اهتمت الوزارة بتنمية هذا القطاع سواء في محافظة مسقط أم في محافظة ظفار، أم في الولايات.

١ - ففي محافظة مسقط طورت هذا القطاع تطورا كبيرا، ذلك أنه لم يكن يزود مسقط بالكهرباء إلا محطة وحيدة عام ١٩٧٠م ذات قدرة انتاجية لا تزيد عن ١/٢ ٤ ميجاوات ولا تغطي سوى مساحات صغيرة من مسقط ومطرح، ولم تكن التوصيلات الكهربائية آنذاك تزيد عن ٢٥٠٠ توصيلة فقط.

ونظرا للنهضة العمرانية الشاملة التي شهدتها البلاد، وحتى تتمكن الوزارة من مجابهة الطلب المتزايد من المواطنين على الطاقة الكهربائية، فقد قامت بزيادة قدرة محطة ريام، ثم أنشأت محطة كهرباء وتحلية مياه جديدة في الغبرة في عام ١٩٧٦م، ثم محطة ثالثة في الرسيل، مما أدى إلى زيادة القدرة الانتاجية لهذه المحطات من ١/٢ ٤ ميجاوات عام ١٩٧٠م إلى ٧٨٥ ميجاوات في أواخر الخطة الخمسية الثالثة.



محطة الكهرباء بمنطقة الرسيل الصناعية

ومن المشروعات التي قامت بها الوزارة في عام ١٩٩٠ مشروع توسيع محطة الغبرة وذلك بإضافة وحدة تحلية بسعة إنتاجية ٦ ملايين جالون يوميا. كما تم أيضا رفع قدرة محطة المعبيلة الكهربائية بشراء محولات جديدة، حيث بلغت تكلفة المشروع حوالي ١٥٠ ألف ريال عماني.

أما المشاريع التي يتم تنفيذها في عام ١٩٩١م في مسقط فهي عديدة، منها مشروع محطة محولات المعبيلة الجنوبية رقم (٢)، وذلك لتغذية المناطق الجديدة في المعبيلة الجنوبية بالكهرباء، ويتكلف هذا المشروع ٤٢٥,٧٠٠ ريال عماني، على أن يتم الإنجاز في مدة ١٢ شهرا اعتبارا من ١١/٢/١٩٩١م.

وهناك أيضا مشروع رفع قدرة محولات محطة السلطان قابوس بالسيب بتكلفة قدرها ٢٥٠ ألف ريال عماني، ومشروع محطة محولات قريات وذلك لتدعيم وتوسعة شبكة الكهرباء في هذه المدينة، بتكلفة مقدارها حوالي ٤٠٠ ألف ريال عماني.

٢ - كهرباء محافظة ظفار :

تتمثل المصادر الأساسية للطاقة الكهربائية في محافظة ظفار في ثلاث محطات رئيسية هي محطة صلالة الجديدة ومحطة ريسوت (١) ، ومحطة ريسوت (ب) . وقد بلغت القدرة الإنتاجية لهذه المحطات حتى نهاية عام ١٩٨٩ م (٩٩) ميجاوات، مواكبة بذلك النمو والتوسع العمراني الهائل الذي شهدته هذه المحافظة.

ولم تقتصر الجهود المبذولة لتحسين مستوى خدمات الكهرباء على صلالة وحدها، بل امتدت لتشمل ريسوت ومرباط وسدح والمناطق الجبلية والساحلية. ففي ريسوت يتم تنفيذ المرحلة الثالثة لتدعيم محطة التوليد بريسوت (ب) ، وذلك بإضافة مولدين سعة كل منهما ٧ ميجاوات خلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ م، وكذلك تنفيذ المرحلة الرابعة بإضافة ثلاثة مولدات سعة كل منها ٧ ميجاوات، وذلك لرفع القدرة الإنتاجية لمحطات التوليد بصلالة من ٩٦ ميجاوات إلى ١٣١ ميجاوات.

وفي مرباط وسدح تم تنفيذ مشروع تدعيم محطتي التوليد في كل منهما في العام الماضي بإضافة مولدين لرفع القدرة الإنتاجية لمحطة مرباط إلى ٣٢٠٥ كيلووات، ومحطة سدح إلى ٢١٣٠ كيلووات. أما المناطق الجبلية والساحلية فقد تم منذ عام ١٩٩٠ م أيضا تنفيذ مشروع إنشاء محطة توليد بمدينة ثمريت، وإنشاء محطة توليد بالمركز الإداري بحاسك، وتدعيم قدرة محطات التوليد في المراكز الإدارية بكل من ضلكوت ورخيوت.

٣ - كهرباء الولايات :

انتشرت محطات التوليد في الولايات حتى وصل عددها إلى ٢٢ محطة بقدرة إجمالية مقدارها ٢٧ ميجاوات، زيدت بعد ذلك حتى وصلت إلى ٣٦٠ ميجاوات نتيجة لمشروعات عديدة تمت في عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ م. ومن المشروعات التي تمت في عام ١٩٩٠ م مشروع توسعة محطة توليد كهرباء وادي الحزي، وذلك بإضافة وحدة توليد كهرباء (رقم ٨)



أحدى محطات توليد الكهرباء في الولايات

بقدرية ٣٠ ميجاوات من نوع التربينينة الغازية، لتصل قدرة المحطة إلى ١٩٥ ميجاوات. وبلغت تكلفة هذا المشروع حوالي ٥,٠٦٠,٠٠٠ ريال عماني.

كذلك تم تنفيذ مشروع محطة محولات مدينة صحار لتدعيم شبكة الكهرباء بهذه المدينة لمواجهة التطور العمراني والسياحي بها، وبلغت تكلفة هذا المشروع حوالي ٣٠٠,٠٠٠ ريال عماني.

أما المشاريع التي يتم إنجازها في عام ١٩٩١م فهي عديدة أيضا، منها مشروع محطة محولات بلة بتكلفة قدرها حوالي ٤٥٠,٠٠٠ ريال عماني، وذلك لتدعيم شبكة الكهرباء في منطقة البلة بولاية المصنعة، ومشروع محولات البداية بتكلفة مقدارها حوالي ٢٥٠,٠٠٠ ريال عماني، وذلك لتدعيم وتوسعة شبكة الكهرباء في هذه المنطقة، ومشروع محولات الخابورة بتكلفة مقدارها حوالي ٤٠٠,٠٠٠ ريال عماني وذلك لتدعيم وتوسعة شبكة الكهرباء في هذه الولاية.

وإلى جانب تدعيم وتوسعة محطات التوليد على هذا النحو، فقد قامت الوزارة أيضا بدعم كافة الشبكات ذات الجهد العالي والمنخفض والتي تقوم بتوزيع الكهرباء وتوصيلها إلى كافة مناطق السلطنة، وذلك لتخفيف الضغط والعبء الواقع على هذه الشبكات في جميع أنحاء البلاد.

فقد تم في مسقط حتى نهاية عام ١٩٨٨م تمديد (٢٢٧٠) كيلومتر من الخطوط الهوائية والكابلات الأرضية ذات الجهد العالي والمنخفض، وتم تركيب وتشغيل ١٧٥٠ محطة توزيع رئيسية وفرعية ذات أحجام وسعات مختلفة، وتم توصيل الكهرباء إلى ٨٧٨٥٠ مشتركا حتى نهاية عام ١٩٨٩م.

وفي محافظة ظفار تم تمديد خطوط هوائية وكابلات أرضية ذات الجهد العالي والمنخفض بلغت أطوالها حوالي ١٠٠ كيلومتر، وتم تركيب وتشغيل حوالي ٤٤٠ محطة توزيع رئيسية وفرعية ذات أحجام وسعات مختلفة، وتم توصيل الكهرباء إلى ٢٣,٤٢٩ مشتركا.

وتشمل مقترحات الخطة الخمسية الرابعة (٩١ - ١٩٩٥) تدعيم شبكات صلالة وربط مدينة مرباط والمغسيل بالشبكات الحالية، وتدعيم شبكات الجهد المتوسط والمنخفض الحالية بمنطقة صلالة وطاقة ومرباط وسدح، وإنشاء شبكات جديدة بكل من مدينة ثمريت والمراكز الإدارية بضلكوت ورخيوت وحاسك، ويجري العمل حاليا لتشييد خط هوائي بطول عشرة كيلومترات لربط المركز الإداري بجوفا بشبكة توزيع مدينة سدح، وذلك لتوصيل الكهرباء لوحدات المساكن الاجتماعية بجوفا.

وفي الولايات فقد تم تمديد حوالي ١١٠ كيلومتر من الخطوط الهوائية والكابلات الأرضية ذات الجهد العالي والمنخفض، وتم تركيب وتشغيل حوالي ١٤٠٠ محطة توزيع رئيسية وفرعية ذات أحجام وسعات مختلفة، وتم أيضا توصيل الكهرباء إلى ١١١٢٨٢ مشتركا.

ب - قطاع مياه الشرب :

شهد هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة تطورا كبيرا حيث كانت

مصادر المياه في السلطنة قبل عهد النهضة تعتمد فقط على الأفلاج والآبار، وهذه بدورها كانت تعتمد على هطول الأمطار، وكان شح الأمطار يعني سلسلة متصلة من المتاعب في توفير المياه اللازمة للشرب وبالكاد للأغراض الأخرى. بل إنه في بعض المناطق كان بعض المواطنين يعانون كثيرا في توفير المياه الكافية للأغراض اليومية الملحة، كما أن المياه التي كانت متوفرة لم تكن نقية.

ومنذ بداية عصر النهضة تم القيام بمشروعات عديدة لتحلية مياه البحر لتوفير المياه النقية الصالحة للشرب، وكذلك بدأت الدراسات العملية للبحث عن مصادر أخرى للمياه في جوف الأرض، والاهتمام بمصادر المياه التي كانت متواجدة وقتذاك، وذلك بتطوير الأفلاج والآبار وتوفير عناصر السلامة للمنتفعين بمياهها.

ونتيجة لذلك فقد توفرت المياه الصالحة للشرب وزاد استهلاكها من ٩ ملايين جالون في عام ١٩٧٠م حتى وصل إلى ٩,٧٦٠ مليون في عام ١٩٨٩م، كما زاد عدد التوصيلات من ٤٥٦ توصيلة في عام ١٩٧٠م إلى ٤١,٦٩٨ توصيلة في عام ١٩٨٩م. وقد شملت هذه الزيادة مسقط وظفار والولايات.

١ - المياه في مسقط :

كانت مسقط تعتمد اعتمادا كليا على الآبار في حصولها على حاجتها اليومية من المياه . وكان الحل الحتمي لمواجهة الزيادة المضطردة في الطلب على المياه إنشاء محطة تحلية في منطقة الغبرة . وقد تم ذلك في عام ١٩٧٤م وبدأ تشغيلها بقدرة انتاجية بلغت ٦ ملايين جالون في اليوم . وتم تطويرها بعد ذلك لتصل قدرتها الاجمالية إلى ٢٢ ١/٢ مليون جالون يوميا.

كما ارتفع عدد آبار مسقط إلى ٩٢ بئرا تنتج حوالي ٦ ملايين جالون يوميا في الأحوال العادية، و٢١ مليون جالون لفترة قصيرة في حالات الطوارئ، وتوجد هذه الآبار في وادي عدي والخوض والسبب.

كما تم إنشاء محطة ضخ بالمواالح بتكلفة مقدراها ٣٧٥ ألف ريال عماني تضخ مياه حقول الآبار القريبة من تلك المنطقة خلال خط ضخ حتى محطة الغبرة، حيث يتم خلطها مع مياه حقول الآبار الأخرى ومياه التحلية لتوزيعها على مناطق مسقط.

وفي إطار تطوير خدمات شبكة المياه في محافظة مسقط فقد تم إنجاز عدد من المشروعات في عام ١٩٩٠م، منها مشروع تحويل خطي الضخ بمنطقتي مطار السيب والقرم بتكلفة مقدراه ٥٠٣ ألف ريال عماني، ومشروع إمداد منطقة العامرات بالمياه، بتكلفة مقدارها ١,٦٧٥,٠٠٠ ريال عماني للمرحلة الأولى التي ستنتهي في ١٦/١٠/١٩٩١م. ومشروع توريد وتركيب مضخات لحقلي آبار بوشر والأنصب بتكلفة مقدارها ١٤٧,٠٠٠ ريال عماني.

وتم أيضا تنفيذ مشروع تصديد خطي أنابيب من حقلي مياه بوشر والأنصب حتى محطة تحلية المياه بالغبرة بتكلفة مقدارها ١٠٥,٠٠٠ ريال عماني، ومشروع امتدادات شبكة مياه الوادي الكبير بتكلفة مقدارها ١٢٤,٠٠٠ ريال عماني، ومشروع امتدادات شبكة المياه في مناطق الخوير والقرم بتكلفة مقدارها ١٨١,٥٠٠ ريال عماني.

٢ - المياه في ظفار :

تمتاز ظفار بوفرة المياه الناتجة عن غزارة سقوط الأمطار فيها بسبب الرياح الموسمية وبسبب مناخها المعتدل الذي يعمل على عدم تبخر المياه بسرعة، مما زاد في إمكانياتها المائية إلى حد كبير . وقد بذلت الدولة جهودها في تنفيذ العديد من مشروعات تحلية المياه في الأعوام السابقة، وكذلك مشروعات تحسين ودعم المحطات الموجودة، منها مشروع تحسين محطات التحلية في كل من السعدنات وأبو مضابي، والظهر. وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع في ٦/٦/١٩٩٠م بتكلفة اجمالية مقدارها ٤٠٥,٤٨٦ ريال عماني.

ويقوم هذا المشروع بإنشاء خزان مياه علوى بمحطتي أبو مضابي والسعدنات لإمداد نقطتي تعبئة الناقلات بالمياه، وإنشاء نقطة إضافية

لتعبئة الناقلات بالمياه في كل من المحطات الثلاث، وإنشاء خزاني مياه بمحطة السعدنات، وإنشاء خط طرد للمياه الزائدة الملوحة بدلا من الخط الحالي، إلى غير ذلك من الأعمال الأخرى التي يقوم بتنفيذها هذا المشروع.

٣ - المياه في الولايات :

اهتمت الدولة اهتماما كبيرا بتوفير مياه الشرب في الولايات . وفي هذا الصدد فقد تم حتى نهاية عام ١٩٨٩م حفر ٢٩٦ بئرا انتاجيا وإنشاء خزانات خرسانية وحديدية بسعات مختلفة طبقا لحاجة كل منطقة، وتمديد أنابيب ونقاط توزيع وإقامة أسوار حول الخزانات واستبدال بعض خطوط الأنابيب القديمة بأخرى جديدة.

وقد تم تنفيذ مشروع إمداد ولاية صحار بالمياه بتكلفة مقدارها ١,٥ مليون ريال عماني، وكذلك تم تنفيذ مشروع إمداد ولاية البريمي بالمياه، وتزويد ولاية نزوى أيضا بالمياه . هذا بالإضافة إلى توزيع المياه عن طريق الشبكات إلى المنازل في جزيرة مصيرة وجزر الحلانيات. وفي المناطق النائية تم إنشاء وحدات تحلية صغيرة لتزويد المواطنين بالمياه بقدرة إنتاجية مجملها ١٤٣ ألف جالون يوميا، يضاف إلى ذلك أيضا إنشاء ست وحدات تحلية في مناطق محافظة مسندم الساحلية.

وفي العامين ٩٠ و ١٩٩١م تم تزويد عدد من المدن والقرى بالمياه، وتم تدعيم عدد من شبكات ومحطات المياه في بعض الولايات عن طريق القيام بمشاريع عديدة، منها مشروع إمداد المياه لمدينة صور بتكلفة إجمالية مقدارها ٧٢٦,٨٥٤ ريال عماني، ومشروع إمداد قرية الخويمة بالمياه، وهذا المشروع لازال في مرحلة الإعداد بتكلفة مقدارها ٢٠٧,٧٥٠ ريال عماني، كما تم تنفيذ مشروع إمداد منطقة الروضة بمحافظة مسندم بالمياه بتكلفة مقدارها ١٠٨,٢٠٠ ريال عماني.

أما مشروعات التحسين والتدعيم التي تمت خلال هذين العامين أيضا

كثيرة وعديدة، منها تحسين مشروع إمداد جزيرة مصيرة بالمياه بتكلفة اجمالية مقدارها ٣٤٥,٥١٧ ريال عماني، ومشروع أعمال التحسينات بمحطات التحلية في كل من القميلة والرويس ورأس الحد بتكلفة مقدارها ٣٠٥,١١٤ ريال عماني، ومشروع إنشاء خزان خرساني بمنطقة بخا بمحافظة مسندم بتكلفة مقدارها ٦٨,٩٨٢ ريال عماني، ومشروع إنشاء محطات الضخ في مدينة نزوى، وتزويد هذه المدينة أيضا بمعدات التحكم الآلي وغير ذلك من المشروعات المائية الأخرى بتكلفة اجمالية تصل إلى حوالي ١,٥٣٤,١٠٥ ريال عماني.

وبالإضافة إلى قيام الدولة بإنشاء وتحسين ودعم محطات التحلية في الولايات فإنها تزود المواطنين بمياه الشرب مجانا عن طريق الناقلات أو نقاط التوزيع المنتشرة في مناطق عديدة من السلطنة، أو بشبكات توزيع المياه للمنازل . وقد بلغ عدد التوصيلات إلى المنازل في المناطق التي بها شبكات مياه ٨,٩٨١ توصيلة حتى نهاية عام ١٩٨٩.

وسوف يتم تدعيم خدمات المياه خلال الخطة الخمسية الرابعة، وسوف يكون لمشاريع المياه نصيب وافر من الاهتمام حيث سيتم إنشاء محطات تحلية إضافية في مسقط وبعض الولايات، هذا بالإضافة إلى توسيع شبكات المياه في المناطق التي توجد بها شبكات، وكذلك تنفيذ شبكات جديدة في بعض الولايات، هذا إلى جانب الاستمرار في حفر آبار إضافية في مختلف المدن والقرى والولايات.

٧ - العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية

منذ فجر الإسلام وعمان حريصة على ترسيخ قواعد الدين الإسلامي الحنيف وغرس القيم الروحية في نفوس أبنائها الذين برز من بينهم على مر العصور علماء تفوقوا على أقرانهم في علوم الشريعة والدين، وذلك تأكيداً لدور عمان التاريخي منذ أن دخلها الإسلام واعتنقه أهلها طوعية واختياراً في السنين الأولى من البعثة النبوية.

وتنفيذاً للسياسة الحكيمة التي ينتهجها جلالة السلطان المعظم لتحقيق العدالة بين كافة المواطنين، وإيماناً منه بأن بناء الدولة العصرية الحديثة إنما يعتمد على إحساس المواطن بالعدل والاستقرار والأمن الاجتماعي، فإن وزارة العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية بالسلطنة تسعى جاهدة لتحقيق هذه الأهداف النبيلة والتي أنشئت من أجلها كوحدة من وحدات الجهاز الإداري للدولة، وذلك في قطاعي العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية.

١ - قطاع العدل :

تتولى الوزارة في هذا القطاع مهمة إنشاء المحاكم الابتدائية بالسلطنة ورعايتها وإدارتها والإشراف على أعمالها، ورفع كفاءة أداء العاملين بها لضمان سرعة الفصل فيما يعرض عليها من قضايا وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

كما تقوم الوزارة بالنظر في قضايا الاستئناف التي ترفع ضد الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في مسقط والولايات، تأكيداً لتحقيق أقصى درجات العدالة بين المواطنين فيما قد ينشأ بينهم من منازعات وخصومات، وذلك عن طريق محكمة الاستئناف في مسقط التي تباشر النظر في الدعاوي المستأنفة المعروضة عليها، وذلك من خلال مجموعة من أكفأ القضاة وأقدمهم وأكثرهم خبرة في مزاولة منصب القضاء.

وتنتشر المحاكم الابتدائية في كافة ولايات السلطنة للنظر في الدعاوي الحقوقية التي تقدم إليها، وتقديم خدمات عديدة للمواطنين مثل

المحررات والصكوك الشرعية على اختلاف أنواعها، وتوثيق معاملات الزواج والطلاق والميراث حفاظاً على حقوق الناس وأموالهم.

والجدير بالذكر أن التقاضي يتم أمام المحاكم على مستويات ثلاث :

١ - **المستوى الأول** : وهو مستوى المحاكم الابتدائية بالولايات والمحكمة الابتدائية في مسقط، وأحكام هذه المحاكم قابلة للاستئناف.

٢ - **المستوى الثاني** : وهو مستوى محكمة الاستئناف ومقرها مدينة مسقط، وتنظر في الدعاوي التي صدر فيها حكم عن محاكم المستوى الأول وتضرر منه أحد الأطراف.

٣ - **المستوى الثالث** : ويسمى لجنة التظلمات، وهي أعلى مستويات القضاء ويلجأ إليها من لم يرتض الحكم الصادر من المستوى الأول والثاني. وحكم هذه اللجنة نهائي وغير قابل للطعن.

هذا وقد بلغ عدد المحاكم بالسلطنة خلال عام ١٩٩٠ (٤٦) محكمة، منها واحدة بمسقط و(٤٥) محكمة في الولايات . وبلغ عدد المحاكم التي تم بناء مقار حكومية لها ٢٩ محكمة، ويجري العمل الآن في مشروعين مرحلين من الخطة الخمسية الثالثة، وهما بناء مقر المحكمة الشرعية بالسويق بتكلفة مقدارها ١٥٤,٥٦١ ريال عماني، ومقر المحكمة الشرعية بدباء بتكلفة مقدارها ١٢٩,٥٨٠ ريال عماني.

ومن المشاريع الإنمائية الجديدة المعتمدة بناء مبنى المحكمة الشرعية في آدم بتكلفة مقدارها ١٨٠ ألف ريال عماني، ومبنى المحكمة الشرعية في سمائل بتكلفة قدرها ١٧١,٢٠٠ ريال عماني، ومبنى المحكمة الشرعية في هيماء بتكلفة مقدارها ١٦٩,٢٠٠ ريال عماني، بالإضافة إلى ترميم المحاكم الشرعية ومنازل القضاة بالولايات بتكلفة مقدارها ١٠٠ ألف ريال عماني.

وقد أعلن في شهر يونية من عام ١٩٩١م عن إنشاء مباني خاصة بالمحاكم الجزائية في صحار ونزوى وصور وصلالة.

وإذا كانت المحاكم بأنواعها تؤدي رسالتها لتحقيق العدالة ونشر الأمن في ربوع هذا الوطن، فإن القضاة الذين يؤدون أعمالهم بها قد مارسوا

مهنة القضاء فترات طويلة جعلتهم يكتسبون خبرة كبيرة في هذا المجال. وضمائنا لاستمرارية وجود القضاة المؤهلين المدربين على أعمالهم، فقد تم إنشاء معهد القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم ٢٤ لعام ١٩٨٦م.

وتنقسم الدراسة بهذا المعهد إلى مرحلتين :

أ - مرحلة الدراسات الشرعية العامة ومدتها ٣ سنوات يقبل فيها الحاصلون على إعدادية الجوامع ومن في مستواهم، ومن ينتهي منها إما أن يواصل تعليمه بالمرحلة التخصصية، أو يعين في الوظائف المناسبة بالمحاكم الشرعية أو الوزارة.

ب - المرحلة التخصصية ومدة الدراسة بها أربع سنوات وتنقسم إلى تخصصين رئيسيين، أولاهما هو تخصص القضاء الشرعي ويقبل فيه الحاصلون على ٦٠٪ فأكثر في الامتحان النهائي للمرحلة السابقة، بشرط حصولهم على أعلى الدرجات في علوم القرآن والتفسير والحديث والفقه والفرائض، ويعينون بعد التخرج نواب قضاة أو في الوظائف المناسبة بالمحاكم أو الوزارة.

أما التخصص الثاني فهو تخصص الوعظ والإرشاد، ويقبل به باقي الناجحين في الامتحان النهائي لمرحلة الدراسات الشرعية العامة، ويعين خريجوه في وظائف الوعظ والإرشاد والإمامة والخطابة . وقد بلغ عدد طلاب المعهد في العام الدراسي ١٩٩١/٩٠م (١٨٣) طالبا في مختلف المراحل التخصصية. أما المتوقع تخرجهم في نفس العام (٨) طلاب تخصص قضاء، و(١١) طالب تخصص وعظ وإرشاد.

وقد قام المعهد بتوصيف المناهج الدراسية وتم إرسالها إلى الجامعة الأردنية التي اعترفت بإجازة العالية التي يمنحها المعهد واعتبرتها كدرجة البكالوريوس، كما أرسلت هذه المناهج أيضا إلى جامعتي أم درمان الإسلامية بالسودان، والأزهر الشريف بمصر، تهييدا لإيفاد بعض الخريجين للدراسات العليا بهذه الجامعات.

٢ - قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية :

انطلاقاً من المحافظة على القيم الروحية والعادات والتقاليد الإسلامية، يتولى قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية بالوزارة العمل على بث تعاليم الدين الإسلامي الحنيف عن طريق الوعظ والإرشاد في المساجد ووسائل الإعلام المختلفة، وإنشاء المكتبات التي تعني بالثقافة الإسلامية، والمساهمة والاشتراك في الأنشطة الإسلامية على النطاق الخارجي من خلال المنظمات والمؤتمرات والندوات، وتبادل الزيارات مع علماء الدين في المجتمع الإسلامي والدول العربية الشقيقة، وخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما يتولى هذا القطاع من خلال دائرة شؤون الحج الإعداد والتجهيز لموسم الحج، ووضع النظم والقواعد الكفيلة بتمكين المواطن العماني من تأدية هذه الفريضة في أحسن الظروف بالتنسيق مع السلطات السعودية، وترشيح واتخاذ إجراءات سفر بعثة الحج العمانية سنوياً لتتولى رعاية شؤون الحجاج من كافة النواحي بالديار المقدسة.

والجدير بالذكر أن بعثة الحج العمانية تقوم بتمثيل السلطنة بين باقي البعثات الإسلامية للدول الأخرى في مجالات النشاطات الدينية والإعلامية، وذلك في اللقاءات الإسلامية التي تجرى هناك أثناء موسم الحج، بهدف التباحث والتشاور في الأمور المتصلة بخدمة الحجاج وراحة ضيوف الرحمن، وتمكين هذه البعثات من القيام بدورها في هذا المجال على أحسن وجه مع سائر البعثات الإسلامية الأخرى.

هذا وقد بلغ عدد الحجاج العمانيين خلال عام ١٩٩٠م (٢٠,١٤١) حاجاً، كما بلغ عدد أعضاء بعثة الحج العمانية لعام ١٩٩١م ٩٢ عضواً، وبلغ عدد مقاولي الحج ٤١ مقاولاً.

وبالإضافة إلى هذه الجهود التي يبذلها قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية بالوزارة، فإنه يتولى أيضاً الإشراف على عمل الأوقاف بكافة أنواعها، والحفاظ عليها والعمل على زيادة إيراداتها، إلى جانب رعاية أملاك الأيتام والتركات والمحافظة عليها، وتنفيذ ما تقرره المحاكم



أحد المساجد الحديثة بولاية عجمي

الشرعية في شأن هذه الأملاك ونظام التصرف فيها. هذا بالإضافة إلى قيامه بتنظيم إيرادات ومصارف الزكاة، وإنشاء وترميم وصيانة وإدارة المساجد.

وتنفيذا للتوجيهات السامية لجلالة السلطان المعظم بالاهتمام ببيوت الله وإعمارها، فقد اعتمدت الوزارة خطة لإعمار وترميم ٢٢ مسجداً بتكلفة إجمالية تقارب المليون ريال عماني. ومن أهم المنجزات التي قامت بها الوزارة خلال عامي ٩٠ و١٩٩١م وتم تنفيذها حتى مارس ١٩٩١م بناء عدد كبير من المساجد، منها في مسقط مسجد مطيرح، ومسجد حلة الظفاريين ومسجد باب المئاعب، ومسجد كلبوه، ومسجد البصرة ومسجد القبة بسداب.

أما المساجد التي تم إنجازها في الولايات في هذين العامين فكبيرة أيضاً، منها مسجد الفليج بصور، ومسجد النعمان ببركاء، ومسجد

المهاليل بنخل، وجامع نخل ومسجد يستن بالكامل، ومسجد في الغيزين بالخابورة، ومسجد السويح بقريات، ومسجد وادي الجزى في وادي الجزى، وجامع الوجاجة في الوجاجة، ومساجد أخرى في المضبي وسمازل والدقم ودبا وغيرها، وكذلك يجري الآن إعادة بناء مدارس القرآن الكريم في مسندم وغيرها من أنحاء السلطنة.

وتعد مدارس القرآن الكريم المنهل الأساسي للراغبين في حفظ القرآن الكريم وتعلم مبادئ القراءة والكتابة، خاصة في الأماكن النائية، ولقد أدت هذه المدارس دورا كبيرا في إعداد وتهيئة أجيال كثيرة قبل أن تنتشر مدارس التعليم النظامية، وما زالت حتى اليوم تؤدي دورا بالغ الأهمية، وما زال الإقبال عليها من البنين والبنات يتزايد عاما بعد عام حتى مع وجود المدارس النظامية، حيث يقبل الطلاب عليها لحفظ القرآن الكريم في غير أوقات الدراسة بمدارس التعليم العام.

ونظرا للإقبال المتزايد من أبناء عمان على هذا النوع من التعليم، فقد قامت وزارة العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية بفتح المراكز الصيفية لحفظ القرآن الكريم خلال العطلات الصيفية للمدارس النظامية . وقد بلغ عدد هذه المراكز (٢٣٦) مركزا يدرس فيها ١١,٨٠٠ طالبا وطالبة، وبلغ عدد المدرسين بها ٢٥٢ مدرسا، كما بلغ عدد المدارس النظامية لتعليم القرآن الكريم حوالي ٥٣٦ مدرسة، بكل مدرسة معلم واحد، وبلغ عدد الطلبة بها ٣٩ ألف طالبا وطالبة، وهناك برنامج بإنشاء (١٠) مدارس في المدن والقرى سنويا على مدى الخطة الخمسية الرابعة.

وقد أدت هذه الجهود إلى نجاح انتشار حفظ القرآن الكريم بين الشباب العماني، مما جعل السلطنة تدخل دائما مسابقات حفظ القرآن الكريم التي تقام سنويا في البلاد الإسلامية، إضافة إلى المسابقات المحلية التي تقام بالسلطنة لهذا الغرض.

٨ - البلديات

عرفت السلطنة نظام البلديات والنشاط البلدي منذ وقت مبكر، وتأسست فيها بلديات نشطة هي بلدية مسقط وبلدية ظفار، ثم تبع ذلك إنشاء البلديات الاقليمية.

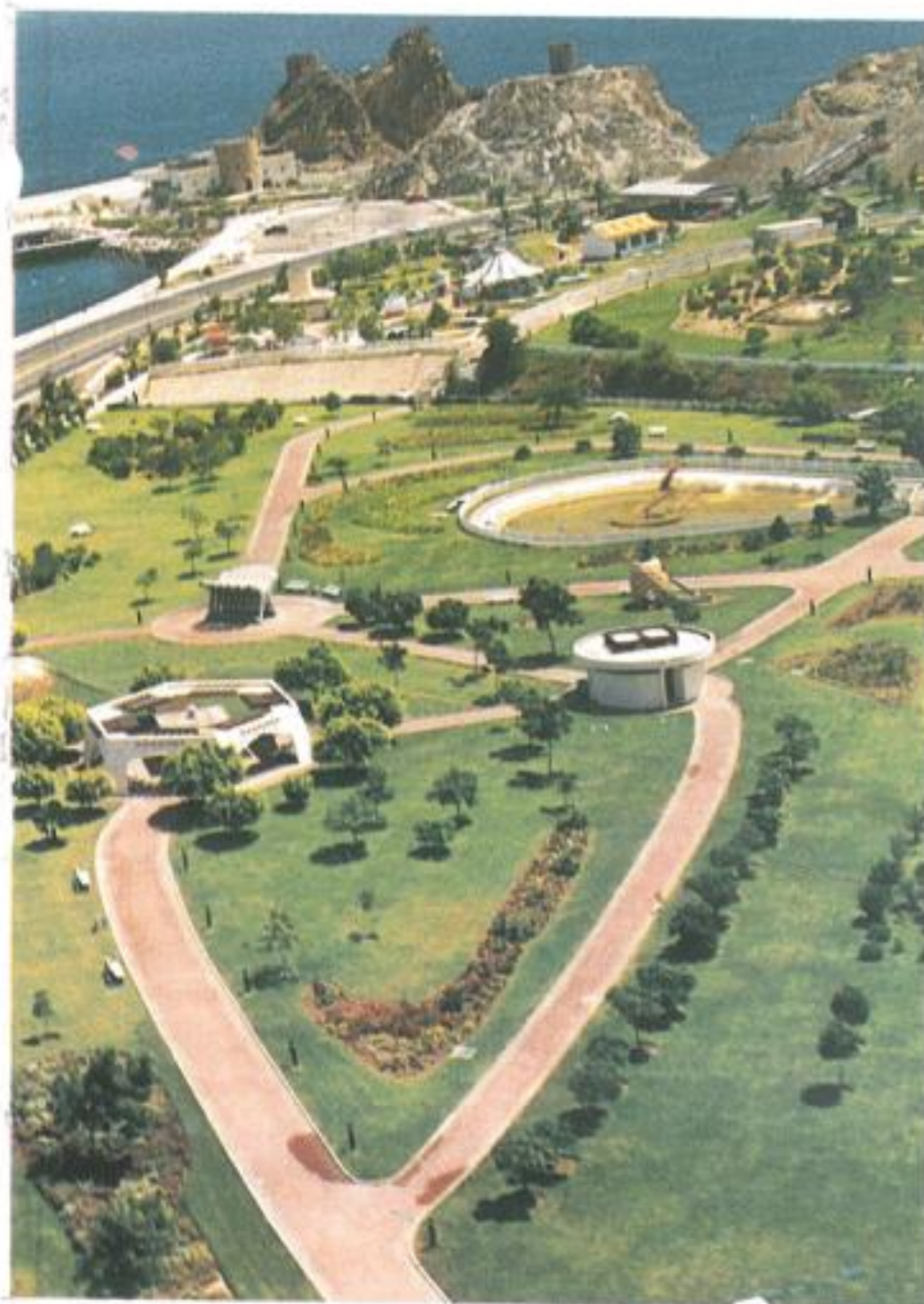
١ - بلدية مسقط :

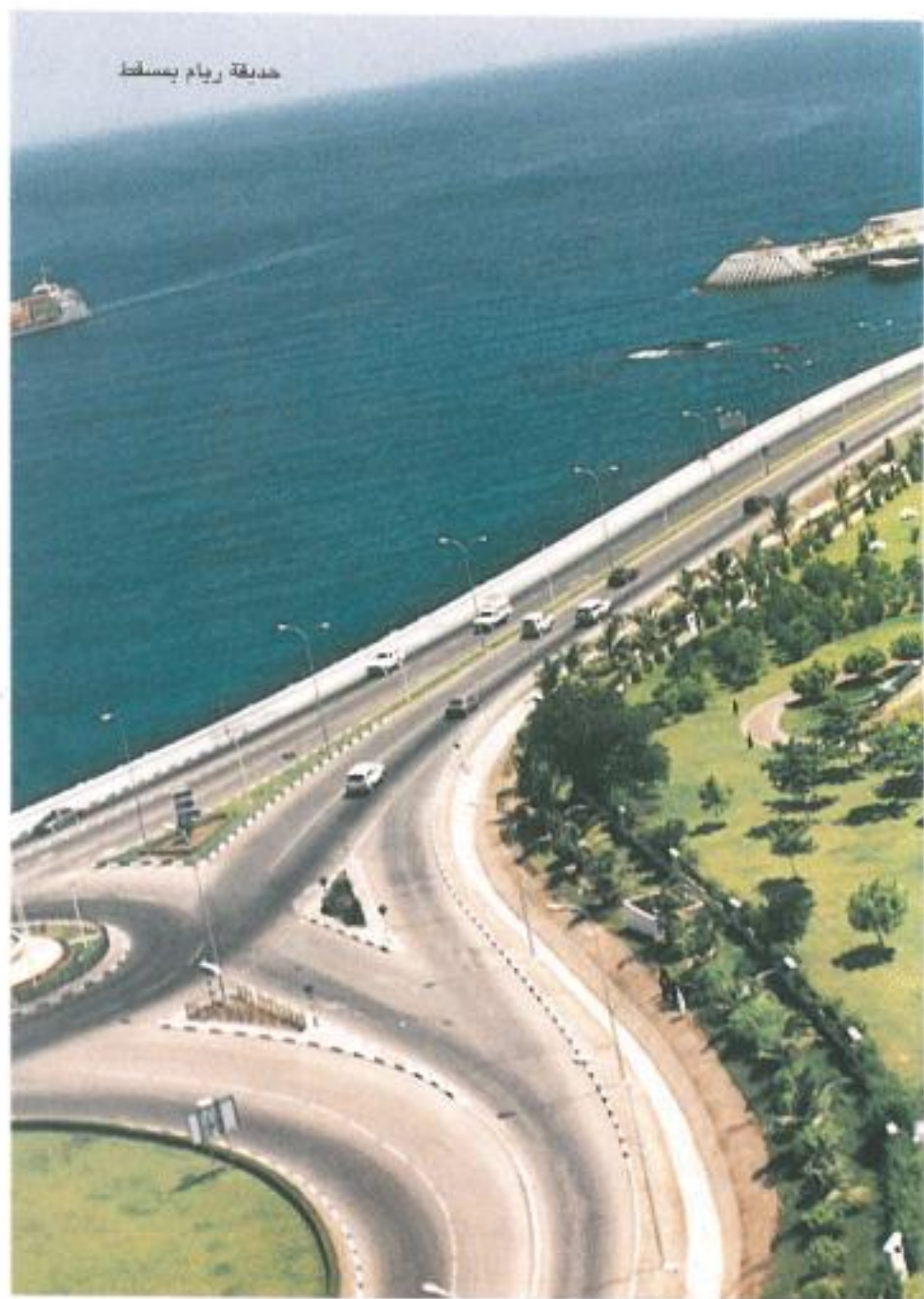
بذلت بلدية مسقط جهدا كبيرا وقدمت إنجازات رائعة وكثيرة، حتى أصبحت مدينة مسقط تعد في الوقت الحاضر في مقدمة مدن العالم المتحضرة، من حيث نظافتها ووعي مواطنيها ونقاء بيئتها بشهادة جميع الناس زائرين ومقيمين.

وتتمثل إنجازات بلدية مسقط في مجالات عديدة، منها مشاريع الطرق وتخطيط الحدائق العامة والتجميل والتشجير، وإنشاء محطات الصرف الصحي، وتوفير الخدمات الضرورية لمناطق مسقط المختلفة، وتنمية وتطوير المناطق السكنية الجديدة بتقديم كافة المرافق والخدمات اللازمة لها من حدائق وأسواق، وساحات مفتوحة، ومن خطوط المياه والصرف الصحي، وتشجير الشوارع العامة وحول المساكن وتخضير الدوارات والميادين العامة، حتى عمت الخضرة مدينة مسقط مما أضفى عليها سحرا وجمالا يلمسه الجميع.

وقد ازدادت خدماتها التي قامت بها في عام ١٩٩٠م لتشمل تحسين وسفلتة عدد من الشوارع والطرق في عدد من المدن في نطاق منطقة العاصمة، مثل تحسين وإنارة شارع وادي عدي، وسفلتة شارع مدينة قابوس، وطرق بالحيل والسيب وغلا، وكذلك أنشأت مواقف للسيارات في روي والقرم.

كما تم تجميل دوار قصر السيب، وإنشاء حديقة السلطان للورود بحديقة القرم الطبيعية، وكذلك شلالات شارع البستان وحديقة عامة بالقرب من دوار القرم، وتمت المرحلة الأولى من تطوير حي السفارات، وإنارة أجزاء طويلة من عدد من الشوارع في القرم وبوشر وشارع مدينة







دوار برج النهضة بصلالة

قابوس، كما تم شق طرق ترابية جديدة بطول حوالي ٩٨ كم بجميع مناطق مسقط، وتم ترقيم حوالي ١٠٥٦ منزلا ومحلا تجاريا، واستلام وتشغيل محطة الأنصب لمعالجة مياه الصرف الصحي.

هذا بجانب المشروعات العديدة التي نفذت في عام ١٩٩١م، ومنها على سبيل المثال عدد من الطرق الداخلية بالغبرة والخوير وغلا وبوشر والمعبيلة والسيب والحيل وروي والحمرية وغيرها من مناطق العاصمة . وكذلك تجميل وتطوير بعض المنشآت وتنفيذ المرحلة الثانية والثالثة من تطوير حي السفارات، وإنارة بعض المناطق، إلى غير ذلك من أعمال الخدمات الأخرى المدرجة بجدول أعمال بلدية مسقط لعام ١٩٩١م.

ب - بلدية ظفار :

نشطت بلدية ظفار منذ إنشائها وقامت بجهود كبيرة في سبيل تنمية وتطوير مدن وقرى محافظة ظفار، فشهدت مدينة صلالة نهضة تنموية شاملة، في مجال تطوير وإنشاء شبكات المياه وملحقاتها، وتحسين المرافق العامة، والعمل على تنفيذ المرحلة الأولى من شبكة الصرف الصحي، وهي من المشروعات الرائدة في المنطقة، كما قامت بلدية ظفار بجهود كبيرة في تشجير الشوارع والميادين العامة بصلالة.

ومن الإنجازات الأخرى التي قامت بها بلدية ظفار، إنشاء عدد من الحدائق والمنتزهات، مثل حديقة صلالة العامة، والمنتزه الطبيعي بمنطقة ايتين على مساحة تقدر بحوالي ١٢٠ فدانا، ومنتزه طبيعي آخر يقع شمال منطقة السعادة، ومشروع إقامة حديقة (الدمر) القريبة من مرباط على مساحة تقدر بنحو ١٣ فدانا.

وفي مجال التشجير جرى العمل على تشجير شارع «مرباط» و«العوقدين» ومدينة «السعادة»، وتجميل شوارع المدينة وإنشاء مواقف جديدة للسيارات، بالإضافة إلى أعمال الإنارة وتجميل بعض المواقع بمدينة صلالة، وإنشاء العديد من المرافق والمنشآت السياحية المتعددة بالمنطقة.

ونظرا لاتساع رقعة المنطقة فقد تم البدء في إنشاء فرعين للبلدية في مدينتي «طاقة» و«مرباط»، بالإضافة إلى فروع أخرى في كل من «ثمريت» و«سدح» و«تسليم»، وذلك لتقديم مختلف الخدمات إلى المواطنين والعمل على تنفيذ وتحقيق المشروعات التي تضعها البلدية في خططها لعام ١٩٩١م.

ج - البلديات الاقليمية :

بدأت مسيرة العمل البلدي في الأقاليم في السنوات الثلاث الأولى من عمر النهضة بثلاث بلديات ما لبثت أن ازدادت ليصبح الآن عدد البلديات التابعة لوزارة البلديات الاقليمية والبيئة نحو ٤٠ بلدية وعشرة فروع في

الولايات شاسعة المساحة، وقد شهد عام ١٩٩٠م إنشاء أربع بلديات جديدة في ولايات «هيماء» و«وادي المعاول»، ونيابتي «بخاء» و«مدحاه». وتم إنشاء فرع في (البداية) بولاية السويق، وفرع آخر في «سمد الشأن» بولاية المضبيبي.

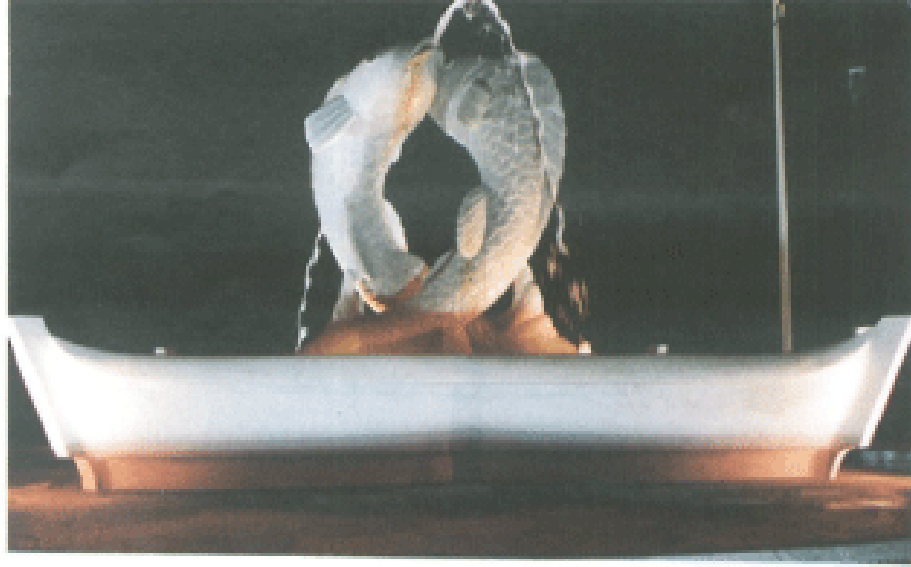
وسوف تحظى بقية ولايات السلطنة بالنشاط البلدي حسب الخطط الموضوعة، وذلك أمر معروف منذ أن قال جلالتة حفظه الله : «ستنشأ بلديات في أمهات المدن حتى نصل في النهاية إلى تعميم البلديات في كل مدينة وفي كل قرية».

وتقوم هذه البلديات بتوفير الخدمات المتنوعة والمتعددة التي تتعلق بالحفاظ على البيئة وتجميل المدن والقرى بتشجير الشوارع وتجميل الدورات، وتقديم خدماتها في مجال الشؤون الصحية، والمياه والإنارة، وإنشاء الحدائق العامة والترفيهية، وإنشاء الأسواق ومواقف السيارات، والطرق الفرعية وساحات الألعاب.

كما تقوم برعاية ومتابعة النشاط العمراني والسكني للمواطنين حتى تحيي ملامحة لخصوصية البيئة والتراث، كما تتولى الأجهزة البلدية أيضا إصدار رخص مزاولة الأنشطة التجارية المختلفة والمتزايدة على مدار العام.

وكان للبلديات نشاطها الملحوظ في هذه المجالات العديدة في الأعوام السابقة، وقد قفز هذا النشاط قفزة رائعة في العام الماضي بعد أن تم إنشاء اللجان البلدية في منتصف مايو ١٩٩٠م، وذلك بتنظيم مشاركة الأهالي في مجالات العمل البلدي في المناطق والنواحي، وحتى يتمكن المواطن من أن يمسك زمام المبادرة في التعبير عن احتياجاته وتلمس الحلول لها .. وتتشكل كل من هذه اللجان التي يرأسها أصحاب السعادة الولاة من أحد عشر عضوا، خمسة منهم يمثلون القطاع الأهل، والخمسة الآخرون يمثلون الأجهزة الحكومية المختصة بجوانب العمل البلدي.

وقد لعبت هذه اللجان دورا هاما في اقتراح الكثير من المشروعات ذات النفع العام والمتصلة بالعمل البلدي، وفي مناقشة ظروف واحتياجات



من مشاريع بلدية مسقط لتجميل دوارات شوارع المدينة

المناطق، وتقديم الاقتراحات الخاصة بهذه الاحتياجات والمشروعات إلى أمانة اللجان في ديوان عام الوزارة للدراسة والمناقشة توطئة لادراجها في خطط المشروعات بالوزارة.

شهر البلديات

وحفزا للمواطنين والمسؤولين في البلديات على تقديم المزيد من الخدمات، وفي تحقيق أهداف العمل البلدي، تم تخصيص شهر من كل عام يسمى شهر البلديات، تتنافس فيه هذه المؤسسات من أجل إبراز الجهود الذاتية والعطاء المتواصل للمواطنين في مجال خدمة مجتمعاتهم، وفي إقامة المشروعات العامة ومشروعات النظافة والتشجير وتمهيد الطرق وتجميل المدن والقرى، بما يتلاءم ومعطيات الحضارة الحديثة مع الاحتفاظ في نفس الوقت بالطابع الإسلامي والعربي الأصيل للبيئة العمانية.

وشهر البلديات هو شهر أكتوبر الذي يتم التعرف فيه على أحسن البلديات بذلا للمجهود وإنجازا للخطط والمشروعات الخاصة ببلديتهم. وفي العيد الوطني في نوفمبر من كل عام تمنح البلدية الفائزة كأس جلالة السلطان المعظم، مما أشعل المنافسة بين البلديات في تقديم أحسن الخدمات، كما ازدادت مشاركة المواطنين في هذا النشاط زيادة كبيرة، فبعد أن كان حجم إسهام المواطن في العام الأول من هذه التجربة لا يزيد

عن ١٠٪ من حجم الأنشطة، تطور ليصل إلى نسبة ٩٠٪ في عام ١٩٩٠م ولذلك جاءت حصيلة المشروعات الخاصة بشهر البلديات لذلك العام ٢٦٠ مشروعاً بالإضافة إلى ٢١٠ مشروع صغير، مع ازدياد عمليات التشجير واتساع رقعة المساحات الخضراء.

وفي هذا الإطار جاء مشروع تجميل وتحسين مدينة نزوى وسوقها التاريخي، وكذا مشروع تجميل الطريق المزدوج في البريمي ليتصدرا قائمة المشاريع . والجدير بالذكر أن المرحلتين الثالثة والرابعة من مشروع تجميل مدينة نزوى قد اكتملت الآن، وتم إدراج مشروعات تجميل مدن صور والرسثاق والبريمي ضمن خطط الوزارة التي تضمنتها الخطة الخمسية الرابعة.

وكذلك تم تنفيذ المشروعات المدرجة في جدول أعمال عام ١٩٩٠م بالكامل. ومن أمثلة هذه المشروعات التي تمت ويضيق المقام عن حصرها زراعة وتجميل دوارات خط الباطنة التسع، وإنشاء ملعب للأطفال بشناص، وتزويد عشر حدائق في الولايات المختلفة بمعدات ولوازم الألعاب للأطفال حتى تكون هذه الحدائق متنفساً للمواطنين وأسرهم.

كما تم إنشاء مشتل في «السوادي»، وحديقة لإنتاج الزهور ضمن حديقة «النسيم»، وكذلك إنشاء أسواق ومبان دائمة لبلديتي «شناص» و«المضيبي»، والاستمرار في تسوير المقابر في الولايات لصون حرمانتها، وإنشاء دورات المياه العامة الصحية، وحظائر الحيوانات السائبة، والمسالخ ومراكز الذبح الصحية.

أما في مجال تسمية الطرق والشوارع الداخلية، فقد بدأ وضع خطة عمل متكاملة للبدء في تسمية القرى والشوارع والطرق الداخلية في الولايات، بالاستعانة بأهل الفكر والتاريخ والخبرة، على أساس أن تستكمل عمليات التسمية في نهاية عام ١٩٩٢م، وعلى أن تجيء الأسماء من واقع البيئة العمانية واستلهاما للأعلام البارزين في تاريخ عمان.

وهكذا تعددت أوجه النشاط البلدي في المناطق والولايات والأقاليم، وارتفع معدل العمل في هذا النشاط بعد أن ارتفعت نسبة العمانيين المنخرطين في العمل البلدي لتصل إلى ٨٣,٥٪ من مجموع العاملين.



من اشجارات البلديات الاقليمية في تجميل الولايات



٩ - حماية البيئة

يمثل الاهتمام بالبيئة أحد المعالم الحضارية الهامة ويعد نموذجا حيا لرقى وتقدم الأمم وازدهارها، وتبذل حكومة السلطنة اهتماما كبيرا بالبيئة وذلك من خلال المحافظة على الموارد والكائنات الطبيعية، ومراقبة أية مسببات أو تأثيرات ناتجة عن عملية التنمية والتصنيع والتي قد تتسبب في تلوث البيئة. ومنذ السنوات الأولى لقيام النهضة المباركة بدأ الاهتمام بالمحافظة على البيئة، ووضع كل القرارات والقوانين اللازمة للحد من مصادر التلوث ومكافحة أسبابه، وحماية الموارد الطبيعية ومصادر المياه في البلاد باعتبارها أحد الثروات القومية الهامة .

وقد جاء إنشاء مجلس حماية البيئة ومكافحة التلوث في عام ١٩٧٩م برئاسة جلالة السلطان المعظم ليعطي دفعة وفاعلية لجهود السلطنة في مجال حماية البيئة، ولهذا المجلس صلاحيات هامة حيث يقوم بإعداد الخطة القومية لحماية البيئة واتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الصدد على اختلاف أنواعها، كما يقوم بتطوير وتنسيق البرامج الوطنية والبحوث المتعلقة بكافة أنواع التلوث، والتعاون مع الدول ذات المصلحة المشتركة في جهودها الرامية إلى حماية البيئة من خلال المنظمات الدولية المتخصصة.

وفي عام ١٩٨٢م صدر قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث، ثم صدر المرسوم السلطاني بإنشاء وزارة البيئة لتقوم بتنفيذ الخطة القومية لحماية البيئة. وفي ديسمبر ١٩٩١م صدر مرسوما يدمج البلديات الاقليمية مع البيئة فأصبحت وزارة البلديات الاقليمية والبيئة ولا تختلف هذه الوزارة بحكم طبيعة عملها كثيرا عن معظم الوزارات والجهات الحكومية الأخرى لاسيما تلك التي تعمل في مجال الخدمات، فالأخيرة تعمل في خدمة الإنسان، أما وزارة البلديات الاقليمية والبيئة فتعمل لخدمة البيئة وحمايتها من التلوث، والهدف في النهاية هو خدمة الإنسان بتمكينه من العيش في بيئة نظيفة صحية سليمة خالية من أي تلوث مائي أو هوائي أو غير ذلك من مصادر التلوث وأنواعه .

فواجبات الوزارة في مجال البيئة تقوم أساسا على المراقبة والرصد

ومكافحة كافة أشكال التلوث داخل السلطنة، إلى جانب دورها في تقديم الاستشارات الفنية من وجهة النظر البيئية فيما يتعلق بالمشاريع التي تشرف عليها الجهات الأخرى سواء كانت حكومية أو أهلية، انطلاقاً من السياسة التي تتبناها الحكومة بتضمين الاعتبارات البيئية في حركة التنمية بالتنسيق الكامل مع كافة الوزارات والجهات المعنية.

وفي هذا الإطار فقد تم إنشاء مركز خاص لمراقبة البيئة بالوزارة بغرض إحكام الرقابة ومتابعة مصادر التلوث واتخاذ الإجراءات والوسائل الكفيلة بالقضاء عليها. ويضم المركز خبراء متخصصين وفرقا لمكافحة التلوث تقوم فورا بالانتقال إلى المواقع والأماكن التي يحتمل أن تكون مسببة أو معرضة للتلوث، واتخاذ الوسائل والإجراءات الكفيلة بالقضاء على التلوث ومعالجة أسبابه.

ولذلك فقد استطاعت السلطنة خلال فترة وجيزة تحقيق العديد من الأهداف المنشودة في مجال حماية البيئة ومكافحة التلوث، وأصبحت جميع المصانع والمشروعات المختلفة في جميع أنحاء السلطنة تخضع الآن للرقابة البيئية من قبل الوزارة، حيث يتم تطبيق الشروط والمواصفات المنصوص عليها في التصاريح الصادرة إلى أصحاب هذه المصانع، ويتم التأكد من ذلك من خلال الزيارات التفقيشية لهذه المصانع والتي بلغت ١٤٠ زيارة في العام.

وخلال فترة وجيزة تم إصدار وتطبيق بعض اللوائح الخاصة بالتحكم في ملوثات الهواء وإعادة استخدام مياه الصرف، كما تم إعداد سياسة لمناطق صون الطبيعة، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة، بالإضافة إلى الخطوات العملية التي تم اتخاذها لإعداد الخطة الوطنية لحماية البلاد من الإشعاعات.

وفي هذا المجال فقد بدأ التعاون بالفعل ومنذ عام ١٩٩٠م مع سويسرا باعتبارها إحدى الدول الرائدة في هذا المجال، وحضر إلى السلطنة بعض كبار الخبراء والعلماء تمهيدا لوضع الأسس اللازمة لهذه الخطة التي تشارك فيها السلطنة، وذلك لمراقبة الإشعاع وحصر الإمكانات المتاحة لدى الوزارات والجهات الأخرى، واقتراح الأماكن المناسبة للرصد والمراقبة وتحديد مستويات الإشعاع في الأرض والبحر والهواء والمواد الغذائية تمهيدا لوضع هذه الخطة.

ففي مجال مراقبة تلوث الهواء أصدرت الوزارة حوالي خمسين ترخيصا بالتشغيل للمشاريع الكبيرة المدرجة تحت الأعمال المجدولة ذات التأثير على تلوث الهواء من جراء انبعاث الغبار أو الغازات. كما اهتمت الوزارة بموضوع وحدات الكسارات ومصانع الأسمنت حيث اشترطت تركيب معدات التحكم في الغبار الناتج من تلك الوحدات، وأصدرت العديد من القرارات الخاصة بتشغيلها وفقا للمواصفات، وتغيير مواقع بعضها وذلك بهدف الحد من انبعاث ملوثات الهواء إلى الغلاف الجوي إلى أدنى مستوى ممكن. كما اهتمت بأوضاع المحارق في جميع أنحاء السلطنة وأعدت دراسة إحصائية بأعدادها، وتضطلع الآن بدراسة نسبة تركيز الرصاص والمواد العالقة في الهواء في مسقط.

وبالإضافة إلى الندوات والحلقات الدراسية التي اشتركت فيها الوزارة سواء كانت على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي، فقد أصدرت أيضا العديد من التقارير التي تتعلق بمكافحة تلوث الهواء، كما تلقت العديد من بيانات التأثير على البيئة لمشاريع جديدة وطبقا للإجراءات المتبعة في مثل هذه الحالات، وقد خضعت كافة مواقع تلك المشاريع للتفتيش وصدرت شهادات عدم الممانعة البيئية لتلك التي ثبت التزامها باللوائح الموضوعة.

كما انتهت الوزارة أيضا من إعداد بعض الدراسات الخاصة بحماية البيئة وإدارة المناطق الساحلية، ومواقع دفن المخلفات الصلبة والخطرة وغير الخطرة، بالإضافة إلى وضع نظام متكامل لتجميع المعلومات والبيانات البيئية.

وفي مجال مراقبة تلوث المياه والنفايات فقد تم إصدار تصاريح بالتصريف لحوالي ٢٢٠ محطة لمعالجة مياه الصرف. وتعتبر المعايير الموضوعة للتصريف وإعادة استخدام مياه الصرف معايير متشددة جدا، وتحقيقا لهذه الأهداف يتم التفتيش على محطات معالجة مياه الصرف بشكل دوري في زيارات تبلغ أكثر من ألف زيارة في العام.

وفي مجال حماية البيئة البحرية الإقليمية من خطر التلوث، فقد قررت السلطنة منذ أواخر عام ١٩٨٩م اتخاذ إجراءات مشددة على



حماية البيئة البحرية العمانية من التلوث جعلها مأوى للدلافيل

جميع السفن المخالفة التي تمر بالمياه الإقليمية العمانية حماية لها من التلوث، وذلك استشعاراً منها بضرورة الاهتمام بالشواطئ التي تمتد إلى أكثر من ألف وسبعمائة كيلومتراً، والحفاظ على طبيعتها الخلابة من خلال مراقبة حركة الملاحة النشطة بالمنطقة، وتفتيش السفن والناقلات التي تستخدم المياه الإقليمية بفرض التأكد من صلاحية شهادة منع التلوث، وذلك طبقاً للقرارات الصادرة من المنظمة الاستشارية البحرية «ماربول» . ومن جهة أخرى تقوم شرطة عمان السلطانية المسؤولة عن تنفيذ خطة الطوارئ الوطنية لمكافحة التلوث بالزيت بمهامها في هذا الصدد بالتعاون مع وزارة البلديات الإقليمية والبيئة.

والجدير بالذكر أن السلطنة عضو في العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة البحرية، مثل اتفاقية ماربول والاتفاقيات المتعلقة بالتدخل في حالات حوادث التلوث النفطي في أعالي البحار، واتفاقية لندن للأعراف، والاتفاقية الدولية الخاصة بالمسؤولية المدنية عن أضرار التلوث، والصندوق الدولي للتعويض عن الأضرار الناجمة عن التلوث النفطي، وهو أمر يعطى السلطنة الحق في اتخاذ كل الإجراءات القانونية لحماية البيئة البحرية الإقليمية من التلوث.

وهكذا أصبحت السلطنة من الدول التي تعني بالاهتمام بحماية البيئة والحياة الطبيعية البحرية، حيث تم إنشاء حظيرة طبيعية تضم مختلف الثروات الطبيعية بما فيها الأصناف البحرية، التي تتميز بها السواحل العمانية، ورغم أن هذه الأصناف تتواجد بكميات كبيرة في العديد من دول العالم، إلا أن الشواطئ العمانية تمتاز بوجود نوعيات خاصة من الأصناف النادرة.

كما أن هذه الشواطئ تمتاز بوجود ما يقرب من تسعة آلاف سلحفاة من النوع الأخضر النادر عالميا في منطقة رأس الحد ورأس الجنز بولاية صور، وتعتبر سواحل هذه المناطق من أكبر أماكن تعشيش هذه السلاحف في المحيط الهندي وأحد التجمعات القليلة المتبقية في العالم التي يوجد بها هذا النوع من السلاحف المعرضة للانقراض، ولذلك كان اهتمام الدولة بها كبيرا.

فقد قامت الوزارة بإنشاء المخيم الخاص بمراقبة السلاحف والعناية بها في رأس الحد، واحتفل بافتتاح هذا المخيم في بداية شهر يونيو من عام ١٩٩١ م. والجدير بالذكر أن افتتاح هذه المشروع صادف الخامس من يونيو وهو اليوم الذي تشارك فيه السلطنة العالم احتفالاته باليوم العالمي للبيئة، والذي تحرص السلطنة فيه على مشاركة دول العالم جهودها الرامية في حماية البيئة والمحافظة عليها وعلي مكوناتها وعناصرها الطبيعية.

واهتمام السلطنة بالحفاظ على هذه الثروة الطبيعية من السلاحف

النادرة لم يكن وليد اليوم، وإنما كانت هناك دراسة منذ اثني عشر عاما جرت في عمان، وذلك عندما قام الصندوق الدولي للحياة البرية بالتعاون مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة بتنظيم دراسة وإعداد برنامج تدريبي مازال مستمرا حتى اليوم تحت إشراف مركز العلوم البحرية والسمكية التابع لوزارة الزراعة والأسماك بالسلطنة، ونتيجة لهذه الدراسة فقد قامت فرق ميدانية بانتظام بدراسة شاطئين في منطقة رأس الحد وأربعة في جزيرة مصيرة، ووضع علامات على أكثر من ٢٣ ألف سلحفاة بعد قياسها ووزنها. كما صدر أمر حكومي بمنع الاستغلال التجاري لهذه السلاحف واعتبار مواقع التعشيش الرئيسية لها محميات وطنية لصون الطبيعة.

وفي هذا الإطار أيضا جاء قيام الوزارة في أوائل شهر يونيو من عام ١٩٩١م أيضا بتوقيع اتفاقية إعداد دراسة لمناطق صون الطبيعة والحياة البرية بالسلطنة مع شركة وايلد بلان للاستشارات الهندسية التي تقوم بتنفيذ هذه الاتفاقية التي تهدف إلى وضع خطة بيئية لإدارة المناطق الساحلية، خاصة منطقة بر الحكمان والمناطق الواقعة بين رأس الرويس ورأس عبانة، والمنطقة الممتدة حتى ساحل جزيرة مصيرة، ومنطقة غبة حشيش، على اعتبار أن هذه المناطق من الأماكن الرائدة والنادرة على المستويين العالمي والمحلي، لما تتميز به من مواقع استراتيجية ذات أهمية بيئية كبيرة، ونظرا لتوفر الحياة البرية والبحرية فيها، ويزيد من أهميتها وجود أماكن خاصة لتعشيش السلاحف البحرية، وأماكن تأوي إليها الطيور المهاجرة في مختلف فصول السنة، بالإضافة إلى ماتحتويه من شعب مرجانية ونباتات استوائية وطرق تقليدية لصيد الأسماك.

وفي مجال صون الطبيعة وحماية الموارد الطبيعية البرية أنشأت الوزارة مؤخرا دائرة خاصة للحياة البرية ومناطق صون الطبيعة تعبيرا عن الاهتمام بالموارد الطبيعية وصونها والحفاظ عليها . وبخلاف المخيم الذي أشرنا إليه والذي أقامته الوزارة لحماية ومراقبة السلاحف الخضراء، فإن الدولة وبتوجيه من صاحب الجلالة السلطان المعظم نفذت مشروعا خاصا بتوطين حيوان المها في السلطنة منذ عام ١٩٧٢. ويعتبر

هذا المشروع من المشروعات الرائدة في المحافظة على تأمين وسلامة الحيوانات البرية من الانقراض . وهذه الحيوانات تعيش الآن في حظائر آمنة وبيئة طبيعية، حيث تكاثرت أسراب المها في موطنها الأصلي في «جدة الحراسيس» التي توفر بيئة صالحة لها، إذ تكثر فيها النباتات التي تسقى من الضباب الذي يهب من البحر فتتنامى هذه النباتات التي توفر الغذاء المطلوب للحيوانات الموطنة.

وفي عام ١٩٨٩م قام المشروع بتسلم حيوانات تربت داخل حدائق الحيوانات بالولايات المتحدة ومن محمية الشومري بالأردن حيث بدأت المرحلة الأولى للتوطين بإدخال هذه الحيوانات في حظيرة مساحتها كيلومترا وذلك تمهيدا لإطلاقها في بيئتها الطبيعية.

وكما منعت الدولة الاستغلال التجاري للسلاحف البحرية فإنها منعت منعاً باتاً صيد الحيوانات البرية سواء داخل المناطق المحمية أو غيرها من المناطق في السهول والجبال . وقد تم تخصيص عدة مناطق لرعاية الحيوانات البرية النادرة وحمايتها من خطر الانقراض مثل الوعل العربي وبعض الطيور النادرة، كما حدث مع المها العربية التي تحدثنا عنها.

وزيادة في حماية البيئة الطبيعية بما تحتويه من ثروات طبيعية وحيوانات وطيور برية، فإن الدولة لجأت إلى غرس العمل في حمايتها والمحافظة عليها في نفوس الأجيال الصاعدة، وذلك بالتنسيق بين وزارة البلديات الإقليمية والبيئة ووزارة التربية والتعليم وجامعة السلطان قابوس بهدف إدخال برامج التربية البيئية ضمن مناهج هاتين الجهتين، وذلك بنشر المفاهيم البيئية في مناهج المواد الدارسية المختلفة التي تحتوي على موضوعات وحقائق عن البيئة، مع إعطائها البعد البيئي اللازم لتحقيق أهداف التربية البيئية . وتتمثل هذه المناهج الدارسية في مواد العلوم العامة والفيزياء والكيمياء والأحياء، وكذلك مناهج المواد الاجتماعية كالتاريخ والجغرافيا.

كما أن الوزارة قامت في نوفمبر من عام ١٩٩٠م بتشكيل اللجنة الدائمة للاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة العمانية . وتختص هذه اللجنة بوضع الإجراءات الخاصة بالبحوث والدراسات البيئية حول

